الإرهاب
فى الانعاش

عبد القادر شهيب



إهداء

إلى روح الطفلة «شيماء».. الزهرة التى
اغتالها الإرهابيون قبل أن تتفتح..
وإلى أرواح كل ضحايا الإرهاب..
وإلى كل من لم يخش على حياته وإنما
خشى على مستقبل وطنه فتصدى للإرهاب..
لعل كتابى هذا يساعد فى حماية مجتمعنا
من كل شرور الإرهاب المتستر بالدين..

المؤلف


كتاب الشعب
رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
جلال عيسى
الإرهاب
فى الأنفاق
عبد القادر شهيب
١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م

رقم الإيداع ٣٢٧٤/ ٢٠٠٠

- الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-202-183-8

الإخراج الفنى والغلاف
أشرف سعيد

طبع بمطابع
مؤسسة دار الشعب
للصحافة والطباعة والنشر

٩٢ شارع قصر العينى - القاهرة - تليفون: ٣٥٥١٨١٠ - ٣٥٥١٨١٨ فاكس: ٣٥٤٤٨١١ - ٥٩٤٣٩٦٦



قبل البداية

طوال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين، تصور البعض عدة مرات أن الجماعات الدينية التى تنتهج أسلوب العنف فى مصر قد لاقت حتفها وأنها لم تعد لها قائمة، وأغلقت عليها أبواب القبور.

ولكن فى كل مرة شاع فيها هذا التصور كنا نفاجأ بظهور جماعة إرهابية جديدة تحل محل الجماعة القديمة التى تم القضاء عليها، أكثر شراسة فى ممارسة العنف.

حدث ذلك فى أعقاب تصفية تنظيم (شباب محمد) الذى عرف إعلامياً باسم تنظيم (الفنية العسكرية). بعدها هز الرأى العام بعنف حادث اختطاف واغتيال الشيخ الذهبى بأيدى أعضاء «جماعة المسلمون» التى عرفت باسم جماعة التكفير والهجرة.

وحينما تمكنت أجهزة الأمن من رقبة هذه الجماعة وأميرها شكرى مصطفى فوجئنا بظهور تنظيم الجهاد فى الأسكندرية الذى تزعمه حسن الهلاوى مع سالم الرحال.

غير أن الضربة العنيفة التى وجهتها أجهزة الأمن لهذا التنظيم لم تمنع من ظهور جماعتين جديدتين.. الأولى تزعمها محمد عبدالسلام فرج وأسماها جماعة الجهاد، والثانية تكونت فى رحاب جامعة أسيوط، وسميت الجماعة الإسلامية على أيدى المهندس أسامة حافظ وصلاح هاشم، ثم جاء بعدهما مجموعة من الأمراء، كان أميرهم الأكبر هو الشيخ عمر عبدالرحمن.

ولم تتنبه أجهزة الأمن لوجود هاتين الجماعتين، رغم أن إحداهما وهى الجماعة الإسلامية كانت تمارس نشاطها بشكل شبه علنى، كما لم تتنبه للوحدة التى جمعت بينهما فى تنظيم واحد إلا بعد قيام مجموعة من عناصر هذا التنظيم الموحد باغتيال الرئيس أنور السادات!

بعدها فقط.. نشطت أجهزة الأمن فى مطاردة عناصر هذا التنظيم، ووقع - تقريباً - كل قادته ومعظم أعضائه فى قبضتها.. لذلك اعتقد كثيرون - ومنهم مسئولون عن الأمن - أن هذا التنظيم لحق بما سبقه من تنظيمات إرهابية، ووارى التراب جسده المثخن بجراح الضربات الأمنية. ثم تفرغت أجهزة الأمن لمواجهة تنظيمات إرهابية أخرى، مثل تنظيم (الشوقيين) وتنظيم (التوقف والتبين).

غير أن الجميع فوجئوا بعودة هذا التنظيم (الجهاد الموحد) إلى الحياة مرة أخرى.. أكثر قوة، وأكثر نشاطاً. ورغم وقوع انفصال داخله، وانشطاره إلى تنظيمين.. هما الجهاد والجماعة الإسلامية.. فإن الإرهاب صار أشد بأساً وأكثر ضراوة.. وطال مسئولين ورجال أمن ومدنيين وسائحين أجانب أيضاً!

وعقب كل جريمة إرهابية جديدة، خلال عقد التسعينات كان رجال الأمن عادة ينشطون في مطاردة عناصر التنظيمين بهمة ونشاط ولأنهم كانوا يتمكنون من الإيقاع بالعديد منهم كانت تعود دائماً للظهور نغمة أنه تم القضاء على الإرهاب، واقتلاع جذوره، أو تقويض هياكله التنظيمية.

غير أنه سرعان ما كان أصحاب هذه النغمة يضطرون إلى ابتلاعها لتجدد الإرهاب مرة أخرى.. أكثر شراسة وأكثر عنفاً.

وعندما توقفت جماعة الجهاد - مضطرة - عن عملياتها الإرهابية بعد عمليتي نسف السفارة المصرية في إسلام آباد واغتيال الملحق التجاري المصري في جنيف عام ١٩٩٥، فإن الجماعة الإسلامية استمرت في عملياتها الإرهابية التي لم تقتصر على محافظات الصعيد فقط، بل قامت بها في قلب القاهرة، مثلما حدث في عملية اقتحام فندق أوربا في شارع الهرم.

ومع ذلك استمرت قيادة الجهاز الأمني تعزف نفس النغمة التي تقول إنه تم حصار عناصر هذه الجماعة في الصعيد. وظلت تصف عملياتها المتتالية بأنها يائسة، هدفها إثبات الوجود، وأنه تم الإجهاز على البنيان التنظيمي لهذه الجماعة باستثناء بعض كوادر لها.

ولذلك كانت الصدمة حادة وعنيفة حينما وقعت مذبحة الأقصر البشعة التي قام بها عدد من عناصر الجماعة، وأسفرت عن مقتل أكبر عدد من السائحين الأجانب في عملية واحدة.

ورغم أنه لم تقع عمليات إرهابية كبيرة منذ مذبحة الدير البحري بالأقصر في نهاية عام ١٩٩٧، إلا أن كلاً من تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية لم يتوقفا عن محاولات إعادة بناء هياكلهما التنظيمية من جديد، ورغم المبادرة التي تقدم بها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية لوقف العنف، والتي لاقت تأييداً من الشيخ عمر عبدالرحمن وزملاء

لهم من قيادات الجهاد فى الليمان أيضاً.. وهذا ما أكدته أجهزة الأمن نفسها حينما اكتشفت خلايا جديدة للجماعة الإسلامية فى ثلاث محافظات بالوجه البحرى، وأخرى مماثلة للجهاد فى خمس محافظات من الوجه البحرى والوجه القبلى.

وصحيح أن قيادة الجهاز الأمنى صارت أكثر تحفظاً من قيادة سابقة ولا تستبعد حدوث عمليات إرهابية جديدة، إلا أنها مثل ما سبقتها من قيادات تؤكد بدورها أنها نجحت فى تقويض هياكل التنظيمات الإرهابية.

فهل تم بالفعل الإجهاز على التنظيمات والجماعات الدينية التى تنتهج العنف؟

هل سيختفى أهم تنظيمين دينيين مارسا العنف والإرهاب خلال هذا القرن فى مصر، كما اختفت تنظيمات أخرى مماثلة مثل: المسلمون والشوقيون وشباب محمد.. أم ما زال هناك عمر لكل منها؟

وهل يعانى هذان التنظيمان من مرض عضال يفتك بهما ويحد من قدراتهما على الحركة والعمل.. أم أنهما فى حالة كمون اضطرارى ليتمكنا من استرداد العافية من جديد، لنفاجأ بهما يدبران المزيد من عمليات العنف والإرهاب كما حدث فى التسعينات؟

أو هل تخرج الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد من غرفة الإنعاش واللتان دخلتاها مؤخراً وقد برأتا من أمراضهما.. أم لايخرجان إلا جثتين هامدتين، بعد تحرير شهادة وفاة لكل منهما؟

وحتى إذا لفظت هاتان الجماعتان أنفاسهما وحررت شهادة وفاتهما.. ألن نفاجأ بجماعات أخرى بأسماء جديدة تمارس العنف والإرهاب، وربما بشكل أكثر شراسة من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، خاصة وأن أسباب العنف لم يتم اقتلاعها.

هذه الأسئلة باتت تفرض نفسها لأكثر من سبب

فقد مر عام ـ تقريباً ـ على آخر عملية إرهابية شهدتها البلاد فى إطار العمليات القليلة المتناثرة التى حدثت فى أعقاب المذبحة البشعة التى وقعت فى رحاب الملكة حتشبسوت وفى صحن معبدها بالأقصر.. وهذه أطول فترة لم تحدث فيها عمليات إرهابية منذ عام ١٩٩٢، وهو العام الذى كان بداية لموجات متتالية من الإرهاب تتزايد شراستها وتتضاعف ضحاياها.

والقادة التاريخيون للجماعتين قد تقدموا بمبادرة لوقف العنف..

وطوال أكثر من عام ونصف وهم يؤكدون تمسكهم بمبادرتهم، ويحاولون كما يعلنون - إقناع زملائهم من قادة الخارج بهذه المبادرة.

كما أن الخلاف عرف طريقه إلى داخل الجماعتين، خاصة الجماعة الإسلامية التى أخذ قادتها يتنابذون بالاتهامات ويتبارزون بالبيانات والتصريحات الصحفية ورسائل الأنترنت.. كل ذلك علناً، وخارج نطاق الجماعتين.

وهذه الدراسة تسعى أن تقدم إجابات على هذه الأسئلة.. تحاول أن تكون غير متأثرة بتأكيدات أجهزة الأمن حول نجاحها فى تقويض هياكل الإرهاب التنظيمية، أو بإصرار قادة الإرهاب على أن جماعاتهم ما زالت قوية وقادرة ومؤثرة، وإن كانت تؤثر الآن تحقيق مآربها بدون عنف!

وحتى تتسم إجاباتنا بقدر معقول ومناسب من الدقة، وتخلو من العبارات الإنشائية والمقولات الحماسية التى يرددها قادة الأمن أو قادة هذه الجماعات قدمنا أولاً الخريطة السياسية والتنظيمية للجماعات الدينية التى تنتهج العنف أسلوباً، والتى ينعتها البعض بالراديكالية.. ثم نحاول أن نكتشف علاقات هذه الجماعات بعضها البعض، بما فيها من خلافات وانشقاقات وربما صراعات، وبما فيها أيضاً من تنسيق وتعاون وربما وحدة.. ونتعمق أكثر لنرصد العلاقات داخل الجماعة الواحدة خاصة (الجماعة الإسلامية)، أقوى الجماعات الإرهابية وأكثرها نشاطاً وفعالية خلال عقد التسعينات، والتى أثارت مبادرة وقف العنف خلافاً داخلها، واسعاً، سواء بين القادة التاريخيين لها وقادة الخارج، أو بين قادة الخارج أنفسهم، أو بين قادتها وبعض كوادرها خاصة فى الصعيد.

ويقودنا ذلك لمناقشة الصراع الدائر بين أجهزة الأمن وهذه الجماعات.. لنرصد نتائجه، ومدى تأثيره عليها وعلى قدراتها وفعاليتها، لننتقل لمناقشة تقييم هذه الجماعات لنفسها وقوتها.

وعلى الجانب الآخر وحتى نحصل على إجابات صحيحة أو غير زائفة نناقش قدرة هذه الجماعات على تجديد شبابها، وتجنيد أعضاء جدد، وما تلقاه هذه الجماعات من دعم ومساندة من الخارج، وأيضاً الدور الذى يلعبه قادتها فى الخارج للإبقاء على خط العنف الذى تنتهجه هذه الجماعات، ولتوفير التمويل لعمليات العنف وللكوادر التى تقوم به.

وهكذا...

تخضع عناصر قوة هذه الجماعات الداخلية والخارجية للدراسة حتى نتبين.. هل هذه الجماعات تعانى بالفعل من حالة ضعف حادة اضطرت بسببها لوقف عملياتها الإرهابية، ولاذت بعدها بغرفة الإنعاش وحاولت إخفاء ذلك الضعف بمبادرة وقف العنف، حتى تستعيد عافيتها، وتسترد قواها لتبدأ من جديد المبادرة بالعنف، كما ظلت تفعل خلال سنوات (٩٢ـ ١٩٩٧).. أم أنها ستخرج من غرفة الإنعاش فى تابوت ليشيعها إلى مثواها الأخير أنصارها.. وليبرأ المجتمع من الإرهاب، ويتعافى الاقتصاد من آثاره السلبية؟

والإجابة تصوغها كل فصول هذا الكتاب

فهيا بنا إلى الفصل الأول...

١ خريطة الإرهاب

رغم أن جماعة الإخوان المسلمين التى أنشأها حسن البنا عام ١٩٢٨ مارست العنف والإرهاب فى فترات من تاريخها، وليس مستبعداً أن تمارسه مستقبلاً، فإن الإرهاب صار هو الصفة الأولى والأساسية لتلك الجماعات السياسية التى نشأت بعدها بعدة عقود، وتخفت فى عبارات الدين، وأسماها البعض بجماعات الإسلام السياسى الراديكالية، وأسماها آخرون بجماعات التأسلم السياسى، بينما اعتبرها أعضاؤها (جماعات جهادية).. بل إن بعض هذه الجماعات أخذت تكيل الاتهامات لجماعة الإخوان للابتعاد عن ميدان الجهاد، والتخاذل أمام حكام الكفر، حفاظاً على مصالحهم الخاصة![1].

فمنذ أن أنشأ البنا جماعته وهو يتبنى مجموعة من الأهداف كانت كلها تحض على العنف مثل الإيمان (بالجهاد) لتحقيق أهداف الحركة بما فيها القوى المسلحة، ومعاملة أى نظام (غير إسلامى) باعتباره طاغية يجب مقاومته بكل الطرق.

وبعد أقل من عشرة أعوام من نشأة الجماعة سعى زعيمها إلى تكوين فرق عسكرية خاصة بها أسماها بفرق الجوالة وهى الفرق التى كانت فيما بعد القوام الأساسى للنظام الخاص للجماعة أو الجناح العسكرى لها فيما بعد ذلك بسنوات قليلة وقدر عدد أفرادها بنحو ٧٥ ألف جوال قبل صدور قرار النقراشى بحل الجماعة عام ١٩٤٨.[2]

وقد مارست هذه الجماعة عدداً مكثفاً من عمليات العنف خلال الفترة من ٤٥ - ١٩٤٨، كان أبرزها اغتيال القاضى أحمد الخازندار، وتفجير محلات أركو وشكوريل وبنزايون وجاتينيو، واغتيال أحمد النقراشى رئيس الوزراء عقاباً له على إصدار قرار بحل الجماعة.

وبعد قيام ثورة يوليو عاد الجهاز الخاص إلى ممارسة نشاطه، وبلغ هذا النشاط ذروته بمحاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالأسكندرية[3].

وفى الستينات وجهت سلطات الأمن عدة ضربات متتالية وحاسمة للجهاز الخاص بعد أن جرت محاولة إعادة تكوينه، وذلك قبل أن يبدأ نشاطه مرة أخرى.

---

(١) ثمة من يعتقد أن بعض انتقادات الجماعات الإرهابية للإخوان حقيقية وجادة وتعكس خلافاً واضحاً، وثمة من يعتقد العكس ويرى أنها تتضمن مبالغة للتغطية على العلاقات غير المعلنة بينها وبين الإخوان.

(٢) د. عبدالعظيم رمضان.. الإخوان المسلمون والتنظيم السرى صفحة ٥١. (٣) المرجع السابق.

ومع ذلك، ورغم كل هذا العنف الذى مارسته جماعة الإخوان، فإنها لم تركز جل نشاطها على ما يسمى بالعمل الجهادى فقط، وإنما اهتم قادتها بالعمل الدعائى والثقافى والاجتماعى والأخلاقى طوال الوقت، بينما مارست ما يمكن تسميته مجازاً بالعمل الجهادى (العنف والإرهاب) بعض الوقت.. وإن كان ذلك لم يمنعها دائماً من الاستعداد لممارسة العنف (الذى يسمونه بالعمل الجهادى) فى الوقت المناسب وربما هذا ما ساعد قادة الجماعة على إنكار انتهاج العنف.

وفى عام ١٩٤٨ أرسل مؤسس الجماعة ومرشدها العام حسن البنا خطاباً رسمياً عقب اغتيال النقراشى تضمن عبارته الشهيرة التى قال فيها: (إن الجناة ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين)[١].. وبعد قرابة نصف قرن من الزمان كررها حامد أبوالنصر المرشد العام السابق[٢].

ولعل ذلك هو السبب الرئيسى للاتهامات التى يوجهها قادة الجماعات الأخرى التى تنتهج العنف لجماعة الإخوان.. وهى الاتهامات التى تتركز حول (استسلام الإخوان) و(نكوصهم عن ممارسة الجهاد) حفاظاً على مصالحهم الخاصة وشجعهم على توجيه هذه الاتهامات انشغال الإخوان منذ السبعينات وحتى الآن بتقوية أنفسهم وزيادة نفوذهم وتركيزهم على محاولات الاختراق السياسى للنقابات والأحزاب والهيئات المختلفة، فضلاً عن دعم قوتهم الاقتصادية والمالية.

والأهم مما سبق.. لعل ذلك هو ما يفرق بصفة أساسية بين جماعة الإخوان، وتلك الجماعات الجديدة التى ظهرت فيما بعد.. فهذه الجماعات الأخيرة لا تعترف بالعمل السياسى ولا تكتفى بالعمل الدعائى فقط، وإن كانت لم تهمله ولكنها اهتمت أساساً بممارسة العنف ونشطت فى تعاطى الإرهاب بشكل دائم ومستمر، وإن كانت بعض قيادات (الجماعة الإسلامية) قد طرحت فى نهاية عام ٩٧ فكرة إقامة جناح سياسى لها على غرار الجيش الجمهورى الأيرلندى، وهو ما اعتبره مناصروها تحولاً فكرياً وأيدلوجياً

---

(١) ريتشارد ميتشيل ـ الإخوان المسلمون م.س صفحة ١١٤.

(٢) مجلة المصور ١١ أغسطس ٩٥.



وسياسياً مهماً للجماعة التى كانت ترفض بشدة العمل السياسى والبرلمانى من قبل.

جماعة (٦٦)

وعلى عكس ما هو شائع فإن هذه الجماعات التى انتهجت سبيل الإرهاب لم تظهر فى سنوات السبعينات من هذا القرن الذى يتأهب للرحيل[١].. بل إنها ـ وهذه هى المفاجأة بدأت تتكون فى فترة الستينات، وهو الأمر الذى يلقى بظلاله حول كثير من النتائج التى استخلصتها دراسات شتى من قبل، أو ارتاح إليها باحثون عديدون مثل تلك الدراسات والنتائج التى ربطت بين ظهور الجماعات الإسلامية الإرهابية الجديدة وبين التغيرات أو الهزات التى تعرض لها النظام السياسى أو المجتمع بأسره فى مصر فى سنوات السبعينات، أو التى اعتبرت ظهور هذه الجماعات واحداً من تلك الآثار، وبالذات آثار الهزيمة العسكرية فى يونيو ٦٧، أو الانفتاح الاقتصادى فى بداية السبعينات، وهى آثار ما زال جيلنا الذى يسمى بجيل الستينات يعانى منها، رغم ما تعاقب عليه بعدها من انتكاسات درامتيكية عديدة.

فقد ظهرت أول جماعة حقيقية وصغيرة من هذه الجماعات فى منتصف الستينات وهزيمة ٦٧ لم تقع بعد ونظام عبدالناصر ما زال ـ ظاهرياً على الأقل ـ فى قمة قوته، والمشاكل الخانقة لم تطوق بعد رقبة الاقتصاد المصرى، والفوارق الطبقية لم تظهر سافرة بعد داخل المجتمع وبالصورة التى بدأت تفرض نفسها منذ السبعينات، وأخذ يتسع نطاقها عاماً بعد آخر[٢].. كما أن النظام الحاكم وقتها كان ما زال يتبنى شعارات العدالة الاجتماعية، وإن كانت هذه الشعارات يتم خرقها وفتها فى الواقع العملى الأمر

(١) يؤرخ معظم ـ إن لم تكن كل ـ الدراسات الجادة ظهور جماعات العنف السياسى التى ترتدى عباءة الإسلام بمنتصف السبعينات أو بالتحديد عام ١٩٧٤، حينما أعلنت عن وجودها جماعة (شباب محمد) التى عرفت فيما بعد باسم تنظيم جماعة الفنية العسكرية، وذلك بعد محاولتها اقتحام الكلية الفنية العسكرية للاستيلاء على السلاح الموجود فيها واستخدامه فى انقلاب عسكرى بالاستيلاء على المواقع والمراكز الحيوية بالعاصمة وإعلان الدولة الإسلامية.

(٢) ربما يجعلنا ذلك نفكر فى إعادة النظر فى نسبة تأثير العامل الاقتصادى لظهور مثل هذه الجماعات والذى يعتبره البعض هو العامل الوحيد. فقد يكون هو أحد الأسباب التى ساعدت هذه الجماعات على اصطياد الشباب وتجنيد العدد الأكبر من أعضائها، إلا أننا لا يمكننا أن نعتبره عاملاً وحيداً يكفى لنفسر به وحده نشأة أو ظهور هذه الجماعات.

الذى سمح بظهور فئات طفيلية كانت هى التى كونت فيما بعد الطبقة الرأسمالية الطفيلية حينما فتح لها الباب على مصراعيه فى السبعينات.

وقد تكونت هذه الجماعة الصغيرة عام ١٩٦٦[١].. أى بعد تنفيذ حكم بإعدام سيد قطب أحد قادة الإخوان البارزين. وتشكلت الجماعة على يد أحد وكلاء النيابة فى ذلك الوقت الذى كان مكلفاً بالتحقيق مع المتهمين من الإخوان المسلمين، بعد أن تأثر بفكرهم، ويدعى يحيى هاشم[٢] ومعه إسماعيل طنطاوى، ثم التقى بهما أيمن الظواهرى الزعيم الحالى لجماعة الجهاد، ومن بعده عصام القمرى الضابط بالقوات المسلحة وأحد كوادر تنظيم الجهاد الموحد عام ٨١ فيما بعد[٣]، ومعهم نبيل البرعى وعلوى مصطفى ومحمد عبدالعزيز الشرقاوى[٤].

وهذه المجموعة الصغيرة أغرقت نشاطها بالسرية الشديدة وابتعدت عن العمل فى صفوف المدنيين، بينما اهتمت بالعمل فى صفوف العسكريين، خاصة فى القوات المسلحة والشرطة. وكانت أول مجموعة تتبنى أطروحة تغيير المجتمع من القمة، وليس من القاعدة أى بالاستيلاء على السلطة. وربما كان ذلك أحد أسباب استمرارها سنوات طويلة دون أن يكتشف أمرها.. وربما كان ذلك أيضاً سبب ابتعادها عن الجماعات الأخرى التى نشأت وتكونت فيما بعد، خاصة تنظيم الجهاد فى الأسكندرية الذى أنشأه حسن الهلاوى مع سالم الرحال، رغم أن الرحال سعى لضم أو توحيد الجماعات الإسلامية المتطرفة المتناثرة التى كانت موجودة على الساحة وقتها.. وربما كذلك كان إغراق هذه الجماعات الصغيرة فى السرية هو أحد أسباب عدم انخراطها بالكامل فى صفوف

---

(١) حوار مع منتصر الزيات المحامى وسمير خميس المحامى مع مجلة المجلة اللندنية ٢٣ مايو ١٩٩٤.

(٢) لقى يحيى هاشم مصرعه عام ٧٥ فى سوهاج على أثر صدام مع الشرطة بعد فشل محاولته اقتحام سجن صالح سرية لإطلاق سراحه.

(٣) بعض المصادر التاريخية ترجح أن عصام القمرى انضم متأخراً لجماعة يحى هاشم فى عام ٧٢، وأنه كلف بإنشاء الجناح العسكرى لهذا التنظيم السرى بعد انضمامه (التقرير الاستراتيجى العربى ٨٨ ـ الأهرام صفحة ٥٢٢). غير أن هناك مصادر أخرى ترى أنه انضم منذ البداية (عام ١٩٦٦) لها مع صديقه وقتها أيمن الظواهرى (مجلة المجلة حوار مع منتصر الزيات ٢٣ مايو ١٩٩٤) لكن الجميع يتفقون على وجوده فى هذه الجماعة قبل ظهور تنظيم الفنية العسكرية على الأقل، وقبل ظهور تنظيم الجهاد الموحد فيما بعد.

(٤) هناك مصادر أخرى تؤكد أن حسن الهلاوى زعيم تنظيم الجهاد فى الأسكندرية مع سالم رحال الذى ظهر فى أواخر السبعينات، كان من كوادر مجموعة يحى هاشم (أو مجموعة ٦٦).

التنظيم الموحد للجهاد[1]، حتى بعد تشكيله من عدة جماعات شتى في بداية الثمانينات.

المهم أن ظهور هذه المجموعة في هذا الوقت المبكر جداً ربما كان يرجع التفسير الذي قال به البعض وهو الذي يعتبر العنف الذي واجهته عناصر الإخوان في السجون، والمعتقلات أحد أسباب ولادة ظاهرة التشدد أو الراديكالية كما يقولون للحركة الإسلامية.

غير أنه يؤخذ على هذا التفسير أنه ناقص ولا ينفع للتطبيق إلا على حالة جماعة الإخوان فقط.. فقد تعرض الشيوعيون هم الآخرون للعنف والتعذيب داخل السجون، ومع ذلك لم تظهر للوجود بسبب هذا العنف جماعات شيوعية إرهابية، بل على العكس تماماً فقد اتخذ قادة الحزب الشيوعي وقتها قرار حله، الأمر الذي يجعلنا هنا نعلي أهمية العامل الأيدلوجي أو الفكري الذي مهد التربة لظهور جماعات العنف الإسلامية، وهو الأمر الذي لم يكن متوافراً لدى الحركة الشيوعية التي كان أبناؤها دعاة سلام أساساً.

وإن كنا لا نستبعد بالطبع تأثير عنف السجون في هذا الصدد غير أن هذا التأثير لم تظهر فعاليته إلا بتزاوجه مع العامل الأيدلوجي والفكري، ونقصد به هنا التحول الذي طرأ على فكر «سيد قطب» أحد قادة الإخوان داخل السجن، والذي ظهر جلياً في كتابيه (معالم في الطريق) و (المستقبل لهذا الدين)، وهما الكتابان اللذان ظهر فيهما بوضوح تأثره بأعمال اثنين من مفكري الإسلام في الهند وباكستان هما أبو الأعلى المودودي وأبوالحسن الندوي.

وابتداءً من الصعب اعتبار آراء سيد قطب الجديدة التي احتواها كتاباه تمثل فكراً جديداً للإخوان، نظراً لأنها في جوهرها استندت على تلك الأسس التي استند إليها حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان، خاصة بالنسبة للرؤية العامة للحركة السياسية، ومع

(١) ينفي طلعت فؤاد قاسم (أبوطلال القاسمي) الذي كان متحدثاً باسم الجماعة الإسلامية في حوار له مع جريدة الحياة انضمام أيمن الظواهري وجماعته للتنظيم الموحد المعروف باسم تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠ ويقول: اختارت مباحث أمن الدولة اسم الجهاد لتطلقه على التنظيم العسكري للجماعة الإسلامية، وضمت إلينا مجموعات صغيرة مثل مجموعة أيمن الظواهري وتعرفنا إلى هؤلاء داخل السجن، وهم أساساً لم يكونوا أعضاء في الجماعة الإسلامية، وخرجوا وكونوا لأنفسهم تنظيماً لا علاقة لنا به، وهو غير متسق معنا (الحياة ٣٠ أغسطس ١٩٩٣).

ذلك فإن النزعة المتشددة، أو ما يسميه البعض بالراديكالية أو الثورية فى هذه الآراء أكثر وضوحاً وبروزاً فى فكر سيد قطب.

وهذه النزعة بالتحديد هى التى شدت انتباه كثير من شباب الإخوان وقتها وجذبتهم وبهرتهم بجرأة الآراء، خاصة وأنه أعطى أولوية للعمل الحركى على أى عمل آخر، كالعمل الدعائى. واعتبر الحركة ضرورة لإحداث التغيير الجذرى الذى ينشده فى المجتمع من أجل إقامة الحكم الإسلامى.

كما أنه سلط كثيراً من الضوء حول فكرتين أساسيتين لعلهما أساس آرائه الجديدة.

الأولى هى فكرة جاهلية المجتمع، وهى الوصف الذى كان يطلق على العرب أو المجتمعات قبل الإسلام فى شبه الجزيرة العربية، واستعاره سيد قطب من المودودى ليصف به النظم السياسية والاجتماعية الحديثة التى لا يراها تلتزم بمفاهيم ومبادىء الإسلام وتتمرد من وجهة نظره على سلطة الله، نظراً لأنها لا تدين فى تقديره بالعبودية لله وحده فى نظام حياتها.

وهذا الوصف بالضرورة يؤدى إلى العمل على تغيير هذه النظم لتخليصها من جاهليتها.

أما الفكرة الثانية فهى فكرة الحاكمية، وهى فكرة كما سيتضح مكملة للفكرة الأولى، وهى تقضى بأن الحكم يجب أن يكون بما أنزل الله فى جميع جوانب الحياة الفردية والعامة بلا استثناء، حتى بالنسبة للنشاط الفكرى والثقافى والفنى وغيره.

وترتيباً على ذلك يرفض سيد قطب - وكل من تأثر بفكره - كل نظام لا يطبق (الحاكمية)، ويدعو - بالتبعية - لتغيير أى مجتمع تغييراً جذرياً حتى تكون (الحاكمية) فيه لله.

ويرى سيد قطب أن يتم ذلك من خلال (الجماعة الإسلامية) وهو المفهوم المكمل للحاكمية، وهى مجموعة صغيرة من المؤمنين تدين بالحاكمية لله وحده، ومن ثم يكون لها شرعية تغيير المجتمع.

وهذه الأفكار أخذت بها كل جماعات العنف الإسلامى التى اعتبرت نفسها هى وحدها التى تمثل (جماعة المسلمين)، وما عداها ليسوا بمسلمين أحلت أموالهم ودماؤهم وممتلكاتهم وسعت إلى تطبيق الحاكمية لله أو شرع الله بالقوة.

ولذلك فإن سيد قطب يعتبر هو الأب الشرعى[1] الفكرى لكل جماعات الإرهاب التى تخفت برداء الدين الإسلامى ونشأت فيما بعد. وهذا أمر لا ينكره قادة أو أمراء هذه الجماعات، بل على العكس يتباهون ويتفاخرون به[2]

(شباب محمد):

وإذا كانت جماعة يحى هاشم والظواهرى هى أول محاولة لتشكيل تنظيم يعتنق أفراده فكرة الجهاد، فإن جماعة (شباب محمد) هى أول جماعة تسعى لتنفيذ ذلك عملياً، أو تعد أول إعلان عن ظهور هذه الجماعات التى انتهجت العنف وسعت إلى قلب نظام الحكم القائم والاستيلاء على السلطة بالقوة.

وقد عرفت الجماعة إعلامياً باسم (جماعة الفنية العسكرية) لقيامها عام ١٩٧٤ بالهجوم على الكلية الفنية العسكرية بهدف الاستيلاء على أسلحة تستخدمها فى تنفيذ خطة الانقلاب، مما أسفر عن مقتل ١١ فرداً وجرح نحو ٢٧ شخصاً.

ومؤسس هذه الجماعة هو صالح سرية الفلسطينى الذى ولد فى يافا وهاجر مع أسرته عام ١٩٤٨ إلى العراق ودرس فى القاهرة وتعلم فى الكلية الحربية بالعراق، وحصل على الدكتوراه فى العلوم وانضم إلى إخوان العراق ثم إخوان الأردن، قبل أن ينضم لحزب التحرير الإسلامى.[3]

وقبل أن يستقر سرية فى مصر شرع فى تشكيل تنظيمه شباب محمد. وكان قد اضطر للفرار من العراق إلى سوريا بعد اتهامه فى محاولة قلب نظام الحكم فى بغداد.

وليس من الثابت تاريخياً وجود علاقة بين جماعة يحى هاشم والظواهرى وجماعة سرية (شباب محمد).. ولكن إذا صحت المعلومة التى تقول: إن حسن الهلاوى كان من

---

(١) أصدر حسن الهضيبى المرشد العام الثانى لجماعة الإخوان كتابه الشهير (دعاة لا قضاة) للرد على أفكار سيد قطب خاصة ما يترتب على الحكم بجاهلية المجتمع وتكفير أفراده، فضلاً عن عدم وجود أساس ومعنى لمصطلح الحاكمية سواء فى الكتاب أو السنة.

(٢) يقول سمير خميس أحد كوادر تنظيم الجهاد الموحد فى حوار مع مجلة المجلة (مرجع سابق): إن جذور الجهاد ترجع إلى سيد قطب ويعتبر فكره هو المحرك والمحرض الأساسى على وجود جماعات الجهاد المتوالية.

(٣) حزب التحرير الإسلامى هو من أقدم حركات العنف السياسى الإسلامية وقد أسسه تقى الدين نبهانى فى حيفا عام ٥٠ وذلك عقب الهزيمة العربية وقيام إسرائيل وقد انتشرت حركة هذا الحزب فى العالم العربى، خاصة فى دول الخليج وهى حركة مهمة فكرياً وتمويلياً لكل جماعات الارهاب فى المنطقة العربية.

بين كوادر الجماعة الأولى فسوف يكون هو نقطة التماس بين المجموعتين، لأنه كان أحد كوادر الجماعة الثانية أيضاً.. وعموماً فإن الأمر الوحيد المؤكد هو استغراق جماعة يحى هاشم والظواهرى فى السرية، ولذلك نأت بنفسها عن الجماعات الأخرى فترة طويلة.

وهناك من يرصد ظهور مجموعة صغيرة هى مجموعة محمد إسماعيل تكونت عام ١٩٦٩ بعد مجموعة (هاشم والظواهرى)، وقبل ظهور جماعة شباب محمد (الفنية العسكرية)، وهى مجموعة نشأت فى أحضان جمعية أنصار السنة وكانت تنتقد الزعامة حتى وجدت زعامتها فى صالح سرية، أى أنها كانت تمهيداً لها.

على كل حال.. لقد شكلت آراء وكتابات سرية الأساس الفكرى لجماعة شباب محمد، وهى الآراء التى سجلها فى كتابه (رسالة الإيمان)[1]. وقد كان هذا الكتاب صياغة جديدة مختلفة سواء لأفكار سيد قطب أو أفكار الباكستانى المودودى أو الإيرانى على شريعانى. ففى هذا الكتاب يعتبر سرية الحكم القائم فى جميع بلاد الإسلام حكماً كافراً ويطالب بالجهاد لتغييره وإقامة الدولة الإسلامية باعتباره (فرض عين على كل مسلم ومسلمة).

ولذلك انتهجت الجماعة أسلوب المواجهة العنيفة مع السلطة واستراتيجية إقامة الحكم الإسلامى من القمة بالقوة أى من خلال انقلاب عسكرى.

ولقد كان أمراً له مغزاه أن تتكون هذه الجماعة من ثلاث مجموعات كبيرة لكل مجموعة أمير خاص بها، بينما الأمير العام هو صالح سرية.. الأولى هى مجموعة القاهرة وأميرها حسن الهلاوى.. أما الثانية فهى مجموعة الفنية العسكرية وأميرها كارم الأناضولى.. والثالثة أميرها طلال الأنصارى.. فقد كانت الجماعة تسعى للتغلغل فى القوات المسلحة لتنفيذ الانقلاب والاستيلاء على الحكم بالقوة[2].

غير أن هذه الجماعة لم تتمكن من تحقيق هدفها المنشود لأنها تلقت ضربة قوية مؤثرة قضت عليها بعد فشل عملية الفنية العسكرية والتى كانت بداية لتنفيذ خطة هجوم على

---

(١) يعد كتاب رسالة الإيمان لصالح سرية مع كتاب (معالم فى الطريق) من المراجع الأساسية فكرياً لكل الجماعات الإسلامية المتطرفة الجديدة التى تنتهج أسلوب العنف.

(٢) اكتشفت التحقيقات مع أعضاء الجماعة المقبوض عليهم وجود مجموعة أخرى داخل الجيش غير المجموعة التى كانت موجودة داخل كلية الفنية العسكرية.

الرئيس السادات أثناء اجتماعه مع القيادات السياسية فى اللجنة المركزية لمناقشة ورقة اكتوبر[1].

وإذا كانت هذه الجماعة لقت حتفها بعد فشل عملية الفنية العسكرية، إلا أن عناصر قيادية منها، بعد أن نجحت فى الفرار من ملاحقة أجهزة الأمن، عكفت على المساهمة فى تشكيل مجموعات تنظيمية أخرى كان أبرزها حسن الهلاوى وسالم الرحال اللذين قاما بتشكيل تنظيم الجهاد بالأسكندرية الذى اكتشف أمره فى عام ١٩٧٧.

جماعة المسلمون:

ولكن قبل اكتشاف تنظيم الجهاد فى الأسكندرية اكتشفت جماعة أخرى هى جماعة المسلمون التى عرفت باسم تنظيم التكفير والهجرة.

وقد عرفت هذه الجماعة بعد قيامها باختطاف الشيخ حسن الذهبى وزير الأوقاف واغتياله فى عام ١٩٧٧.

ومؤسس هذه الجماعة هو شكرى مصطفى الذى كان عضواً بجماعة الإخوان المسلمين واعتقل عام ٦٥، ولكن سرعان ما تمرد عليها وشرع فى تكوين جماعته فى السجن، وقبل الإفراج عنه عام ١٩٧١.

وقد تأثر شكرى مصطفى مثل صالح سرية بأفكار سيد قطب وأبى الأعلى المودودى وعلى شريعاتى، وزاد عليه بفكر الخوارج وابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب، وأيضاً جمال الدين الأفغانى.

ولا تكتفى الجماعة بتكفير النظام السياسى الذى كان قائماً وإنما زادت عليها بتكفير المجتمع كله.. فلم يجد أميرها ومؤسسها شكرى مصطفى فرقاً بين الحكم والمجتمع كله، لأن المجتمع الفاسد ـ كما يقول ـ يقود إلى نظام فاسد.. وربما لهذا السبب أطلق على هذه الجماعة اسم التكفير والهجرة لأن هذه الجماعة بعد أن كفرت المجتمع بأسره قررت اعتزاله أسوة ـ كما قالوا ـ بما فعل الرسول، حينما هاجر من مكة إلى المدينة، وذلك انتظاراً للوقت المناسب للخروج من هذه العزلة وفتح المناطق الكافرة!.

---

(١) كشفت التحقيقات أيضاً التى أجريت مع أعضاء الجماعة أن زعيمها صالح سرية كان يرى ضرورة إرجاء الصدام مع السلطة لحين استكمال الجماعة لقوتها لكن أمراء المجموعات الثلاثة الأساسية اختلفوا معه، ونجح كارم الأناضولى أمير جماعة الفنية العسكرية فى إقناع سرية بتنفيذ عملية اقتحام الكلية الفنية العسكرية ، وتولى طلال الأنصارى مع ١٨ عضواً عملية الاقتحام التى فشلت.

وبعد اختطاف الشيخ الذهبى واغتياله طاردت أجهزة الأمن أعضاء هذا التنظيم ونجحت فى تصفية هيكله التنظيمى والذى تكون على غرار تنظيم الفنية العسكرية، حيث تكون من مجموعات لكل منها أمير خاص بها ويتصل بالأمير العام شكرى مصطفى[1].

جهاد الأسكندرية

ونجاح أجهزة الأمن فى تصفية كل من جماعتى شباب محمد والفنية العسكرية أو جماعة المسلمون (التكفير والهجرة) قضت تماماً على وجود هذين التنظيمين فاختفيا من خريطة الحركات الإسلامية السرية التى تنتهج العنف وتمارس الإرهاب[2] إلا أن ذلك لم يمنع تماماً من نجاح بعض عناصرهما أو كوادر فى الإفلات من مطاردة أجهزة الأمن والانضمام إلى تنظيمات أو جماعات أخرى تشكلت فيما بعد أو كانت تتشكل أو تتخلق وقتها.

وبذلك لم يكن غريباً أن يجد بعض أعضاء جماعة شباب محمد أولاً فى جماعة المسلمين الملاذ بعد الضربة القاسمة التى تلقتها جماعتهم[3].

بل إن اثنين من كوادر جماعة الفنية العسكرية هما سالم الرحال الأردنى الجنسية الذى كان طالباً بجامعة الأزهر وحسن الهلاوى قد قاما بتشكيل تنظيم جديد للجهاد بالأسكندرية بعد أن تمكنا من الهرب أثناء اعتقال أعضاء الجماعة فى عام ١٩٧٤ ولذلك اعتبر هذا التنظيم امتداداً بشكل ما لتنظيم الفنية العسكرية.

---

(١) لم يثبت تاريخياً أيضاً وجود صلات تنظيمية بين تنظيم التكفير والهجرة (جماعة المسلمون) وتنظيم الفنية العسكرية (جماعة شباب محمد) اللهم إلا إذا كانت الصلة تتمثل فى الانتماء الفكرى والسياسى لمؤسسى كل جماعة، وأيضاً التطور الذى طرأ على فكر كل منهما.. فكلاهما خرج من حظيرة الإخوان.. وكلاهما تأثر بآراء مفكرى باكستان والهند وإيران، فضلاً عن انتقال بعض أعضاء الفنية العسكرية إلى تنظيم التكفير والهجرة فيما بعد.

(٢) ضبطت أجهزة الأمن عام ٩٦ نحو ١٩٦ شخصاً من بينهم ٤٩ هاربين قالت أنهم ينتمون لتنظيم التكفير والهجرة. وقالت أن مركز الجماعة القليوبية وباسوس والمرج والجيزة. ويتزعمهم محمد الأمين عبدالفتاح مدرس علوم، وقالت أن الاعترافات كشفت أن أعضاء التنظيم جمعوا تبرعات وأقاموا شركات صرافة وأن لهم فروعاً فى محافظات الشرقية ودمياط والأسكندرية والدقهلية وسوهاج.. وهذه هى المرة الأولى منذ تصفية تنظيم التكفير والهجرة التى تقول أجهزة الأمن أن ثمة محاولة جرت لإعادة تنظيمه. غير أنها لم تؤكد أن ثمة صلة بينهم وبين تنظيم شكرى مصطفى القديم، ولم يقدم أعضاء التنظيم الجديد للمحاكمة، وهو ما يلقى ظلالاً من الشكوك حول معلومات أجهزة الأمن فى هذا الصدد.

(٣) داخل السجن أجرى طلال الأنصارى أحد أفراد جماعة الفنية العسكرية مراجعة نقدية، وبعدها انتقل هو وعدد من كوادر جماعة الفنية العسكرية إلى جماعة التكفير والهجرة (الحركات الدينية المتطرفة ـ ندوة المركز القومى للبحوث الاجتماعية م.س صفحة ٥٧).

ويعتقد منتصر الزيات أحد أعضاء تنظيم الجهاد الموحد أن سالم الرحال لعب دوراً مهماً فى تاريخ الجماعات الإسلامية الجهادية (الإرهابية)، فهو أول من أقام التنظيم السرى بشكل هرمى، وأول من بلور فكر الجهاد بلورة واضحة، والأهم من ذلك أول من استطاع أن يوحد المجموعات الجهادية المتنافرة التى ظهرت وقتها، وكانت تعمل بشكل مستقل، وذلك فى كيان تنظيمى فعال وموسع.

ففى هذا الوقت ظهرت مجموعتان جهاديتان الأولى تزعمها كمال السعيد حبيب الذى تخرج فى جامعة القاهرة وكان يبلغ من العمر وقتها ٢٤عاماً، والثانية مجموعة كونها محمد عبدالسلام فرج الذى كان يعمل مهندساً للكهرباء فى إدارة جامعة القاهرة، وكان يبلغ من العمر وقتها ٢٧ عاماً.

وقد نجح رحال فى ضم مجموعة كمال السعيد حبيب إلى تنظيمه بينما آثر محمد عبدالسلام فرج عدم الانضمام له، وإن حرص على أن يكون بينهما تنسيق وعلاقات طيبة[١].

حتى مجموعة ٦٦، التى كانت قد آلت زعامتها للظواهرى بعد مصرع يحى هاشم، حاول الرحال التنسيق معها، وإن كانت هذه المجموعة ظلت حذرة من الانخراط فى عمل موحد، اعتقاداً منها أن العمل مع المدنيين له مخاطره وسهل اكتشافه[٢].

وفى نفس العام الذى كشفت فيه أجهزة الأمن تنظيم التكفير والهجرة اكتشفت فيه أيضاً وجود التنظيم الجديد للجهاد بالأسكندرية ووجهت له ضربة قوية، وتم اعتقال زعيمه سالم رحال وترحيله خارج مصر. ويقال إنه أصيب بالجنون فيما بعد، بينما تمكن حسن الهلاوى ـ للمرة الثانية ـ من الهرب وسافر خارج مصر.

استقر فى المملكة العربية السعودية عدة سنوات قبل أن يتم إلقاء القبض عليه عام ٩٢.

الجهاد الجديد:

غير أن الضربة الأمنية التى وجهت لتنظيم الأسكندرية لم تسفر عن تصفيته تماماً،

(١) هناك رواية تقول إن محمد عبدالسلام فرج انضم إلى تنظيم الجهاد بالأسكندرية فى أوائل عام ١٩٧٨ قبل أن ينشىء تنظيمه الخاص (الجهاد) بالقاهرة. وتقول هذه الرواية إن انضمام فرج لتنظيم الأسكندرية تم عبر صديقه كمال السعيد حبيب.

(٢) حوار مع منتصر الزيات مجلة المجلة اللندنية ٢٣ مايو ٩٤.

وإنما بقى هذا التنظيم مستمراً. وتقول رواية: إن قيادة التنظيم انتقلت بعد الرحال إلى كمال السعيد حبيب ثم انضم بمجموعته وما تبقى من تنظيم جهاد الأسكندرية إلى التنظيم الذى أنشأه صديقه محمد عبدالسلام فرج عام ١٩٧٩ بالقاهرة[١]. وهناك رواية أخرى تقول: إنه تم الاتفاق على تولية محمد عبدالسلام فرج إمارة تنظيم الأسكندرية خلفاً للرحال فضم له مجموعته بالقاهرة[٢].

وأياً كانت الرواية الأدق أو الأكثر صحة بين هاتين الروايتين فالنتيجة النهائية واحدة وهى أن محمد عبدالسلام فرج صار أميراً لتنظيم الجهاد الجديد الذى ضم المجموعة الخاصة التى شكلها وما تبقى من تنظيم جهاد الإسكندرية الذى شكله رحال الهلاوى. وحدث ذلك عام ١٩٧٩. وكان ذلك إيذاناً بمولد تنظيم الجهاد الموحد عام ١٩٨٠ والذى قام باغتيال الرئيس السابق أنور السادات وأيضاً عملية اقتحام مديرية أمن أسيوط.

ولم يكن محمد عبدالسلام فرج هو أمير تنظيم الجهاد الجديد فقط، ولكنه كان ـ وهذا هو الأهم ـ المنظِّر الأساسى فكرياً له من خلال الكتيب الذى أعده بعنوان (الفريضة الغائبة) ويقصد بها فريضة الجهاد التى اعتبرها الوسيلة الأساسية، بل الوحيدة لتحقيق الدولة الإسلامية.

وهذا الكتاب أو الكتيب يحدد أيدلوجية تنظيم الجهاد.. ففيه ينتقد أسلوب الجماعات الأخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين التى ترتكز على الدعوة والإرشاد والانتشار الجماهيرى، وجماعة التكفير والهجرة التى تعتزل المجتمع انتظاراً للوقت المناسب لفتح البلاد، وأيضاً ينتقد جماعة الفنية العسكرية التى ارتضت بأسلوب التعاون مع مؤسسات الدولة بدرجة أو بأخرى[٣].

ويرى محمد عبدالسلام فرج فى (الفريضة الغائبة) أن القتال أو الجهاد ضد الحكام فرض عين على كل مسلم لأن طواغيت الأرض لن تزول إلا بقوة السيف وهو يرى أيضاً

(١) نعمة الله ـ حقيقة تنظيم الجهاد والبديل الإسلامى فى مصر كتاب الحرية ـ ١٧ ـ القاهرة عام ٨٨ صفحة ١٠١.
د. هالة مصطفى ـ الإسلام السياسى فى مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية صفحة ١٥٠.

(٢) حوار مجلة المجلة مع منتصر الزيات ـ مرجع سابق.

(٣) فكر صالح سرية أقرب لفكر محمد عبدالسلام وبعد كتاب الأول «رسالة الإيمان» أقرب لكتاب الثانى (الفريضة الغائبة).

أن العدو القريب هو (الحكام الكفرة) وهم الأولى بالجهاد من العدو البعيد وهو إسرائيل والدول الغربية.

وهكذا هو يرى أن المسألة العاجلة هي ضرورة البدء في تغيير المجتمع من القمة على غرار ما كان يعتقد صالح سرية من قبله أي بانقلاب أو الاستيلاء على السلطة بالعنف والعمل المسلح.

وقد ظلت أفكار فرج ومن قبلها أفكار سرية، هي المصدر الرئيسي لتيار الجهاد في الحركة الإسلامية فيما بعد، رغم ما طرأ من تغييرات تنظيمية على جماعة الجهاد التي أسسها عام ١٩٧٩.

انضمام الظواهري والقمري:

فبعد عام واحد فقط، وربما أقل نجح فرج في إقناع الظواهري والقمري بالتخلي عن بعض الحذر الذي ظلا يتمسكان به سنوات طويلة وضم مجموعتهما إلى مجموعته. كما نجح أيضاً في استقطاب ضابط المخابرات الحربية الشاب عبود الزمر، والذي كان بمثابة قوة كبيرة للتنظيم، وتولى على عاتقه قيادة التنظيم داخل السجن منذ عام ٨٣ لقرابة عشر سنوات.

وخلال التحقيقات التي أجريت مع قادة الجهاد الموحد عام ٨١ أنكروا كلهم تقريباً انضمام أيمن الظواهري لتنظيمهم. ونفى عبود الزمر نفياً قاطعاً أن يكون للظواهري أية صلة للتنظيم وقال: إنه مجرد أخ مسلم[١].

غير أن البعض فسر ذلك بحرص قادة الجهاد على إبعاد الشبهات عن الظواهري حماية له من اعتقال طويل وليتمكن من الخروج سريعاً من السجن حتى يمارس الجهاد في الخارج. لذلك صدر ضده حكم قضائي بالسجن لمدة ثلاث سنوات فقط تمكن بعدها من الخروج ليس فقط من السجن، وإنما خارج مصر كلها، ليبدأ نشاطه الإرهابي في منطقة بيشاور، وتحت ستار مساعدة المجاهدين الأفغان[٢].

---

(١) حوار مع طلعت فؤاد قاسم مع جريدة الأهالي ٩ فبراير ١٩٩٤.

(٢) كان هذا هو التكتيك الذي اتبعه قادة الجهاد الموحد مع الدكتور عمر عبدالرحمن الذي كان صاحب فتوى قتل السادات، ومع ذلك حصل على حكم بالبراءة.

ولكن بعيداً عن التحقيقات.. فها هو طلعت فؤاد قاسم الذى كان متحدثاً باسم الجماعة الإسلامية ينكر وجود أيمن الظواهرى فى التنظيم الموحد للجهاد ويقول إنه حينما خرج من السجن وسافر إلى بيشاور اتخذ هو ومن سافر معه اسم (المتهمون فى تنظيم الجهاد). وبعد أن التقوا بأسامة بن لادن الذى وثق بهم وبدأوا معاً فى تأسيس بيت ضيافة لاستقبال الشبان العرب والمصريين، سمى (القاعدة). ومنذ هذه اللحظة أطلقوا على أنفسهم اسم (جماعة الجهاد).[1]

والمفروض أن كلام فؤاد قاسم يعتد به لأنه كان أحد أعضاء مجلس شورى تنظيم الجهاد الموحد.. ومع ذلك فإننا لا نطمئن تماماً لكلامه، خاصة إذا أخذ فى إطار المحاولات التى كانت تبذلها الجماعات الإرهابية لتضليل أجهزة الأمن وتشويه ما لديها من معلومات.

وربما يعزز استنتاجنا تأكيد منتصر الزيات أحد كوادر هذا التنظيم صراحة انضمام مجموعة الظواهرى والقمرى ونبيل نعيم عبدالفتاح له.

ويزيد هذا الاستنتاج تأكيداً أمران آخران:

الأول ما جاء فى اعترافات عبود الزمر فى قضية تنظيم الجهاد ٨١ حينما حكى أنه تسلم مبالغ مالية من أيمن الظواهرى من حصيلة بيع ذهب مسروق فى عملية لسرقة محل ذهب بمدينة نجع حمادى[2].

أما الأمر الثانى فهو ما رصدته فيما بعد كتابات وأقوال مختلفة حول أن أحد أسباب الخلافات التى ثارت داخل تنظيم الجهاد الموحد كان وراءها عصام القمرى الذى بادر ثم لحقه عبود الزمر بشن حملة هجوم ضد الشيخ عمر عبدالرحمن الذى كان يتولى زعامة التنظيم[3].

وهكذا.. فالأرجح ـ وعلى عكس ما قاله عبود الزمر عام ٨١ أو ما قاله طلعت قاسم عام ٩٤ فإن مجموعة الظواهرى والقمرى انضمت لتنظيم محمد عبدالسلام فرج قبل

---

(١) حوار طلعت قاسم مع جريدة الأهالى ـ مرجع سابق.

(٢) ملف قضية الجهاد عام ١٩٨١ ـ مرجع سابق. وكانت النيابة قد وجهت للظواهرى اتهامات تولى مسئولية الاتصال الخارجى لتنظيم الجهاد والإشراف على مجموعة التنظيم فى المعادى وحلوان ومصر القديمة بالإضافة إلى تجنيد عناصر من القوات المسلحة والشرطة.

(٣) مجلة المجلة ـ مرجع سابق ـ ٢٣ مايو ٩٤ ـ حوار مع سمير خميس المحامى.

اتحاده مع الجماعة الإسلامية ليشكلا معاً تنظيماً موحداً عام ١٩٨٠ الذى عرف باسم تنظيم الجهاد (٨١) وهو التنظيم الذى يتحمل مسئولية اغتيال السادات واقتحام مديرية أمن أسيوط وكان يعد لتنفيذ خطة مسلحة مشفوعة بمظاهرات جماهيرية للاستيلاء على السلطة.

الجماعة الإسلامية:

وكانت الجماعة الإسلامية قد بدأت تتشكل فى وقت سابق على إنشاء تنظيم فرج فى منتصف السبعينات داخل الجامعات، وإن كانت لم تتبلور فعلياً فى شكل جماعة جهادية إلا بعد ذلك بسنوات، أو فى نهاية السبعينات.

اتخذت البداية شكل لجان دينية بدأت أولاً فى كليات جامعة أسيوط ثم ما لبثت أن انتشرت فى بقية الجامعات الأخرى خاصة فى الصعيد، وتدريجياً اتخذت لنفسها اسم الجماعة الإسلامية[١].

كانت هذه اللجان أو الجماعات تهتم أساساً خلال السنوات الأولى بالأمور الاجتماعية والدعائية والأخلاقية ولذلك اصطدمت مع قيادات الماركسيين والناصريين والليبراليين فى الجامعة. وهذا هو ما أغرى بعض الدول الحاكمة فى هذا الوقت بتقديم المساعدة والمساندة والإعانات المالية لها، حيث كان الحكم قد بدأ يسفر عن توجهه العدائى وقتها ضد تيارات اليسار[٢].

ونشأت الجماعة الإسلامية فى أسيوط أولاً على يد المهندس أسامة حافظ وصلاح هاشم ثم جاء بعدهما ناجح إبراهيم وكرم زهدى وفؤاد الدواليبى وعاصم عبد الماجد وعلى الشريف وحمدى عبدالرحمن وعصام دربالة[٣].

ومع انتشار الجماعة الإسلامية فى الجامعات المصرية سعى الإخوان المسلمون إلى احتوائها هى وأعضاءها، وقد حققوا نجاحاً ملحوظاً مع فروعها فى جامعات وجه بحرى،

---

(١) صالح ورداني - الحركة الإسلامية فى مصر - القاهرة ٨٦ - مرجع سابق.
هالة مصطفى - الإسلام السياسى - مرجع سابق.
دراسة الحركات الإسلامية السرية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - اكتوبر ٧٩ - مرجع سابق.
(٢) عبدالقادر شهيب - عولو الإرهاب - دار الهلال ٩٤ صفحة ٥٠.
(٣) حوار مجلة المجلة مع منتصر الزيات - مرجع سابق.

وتمكنوا من استقطاب معظم قياداتها مثل عصام العريان وعبدالمنعم أبوالفتوح وحلمى الجزار وأبى العلا ماضى وغيرهم.. أما فى الصعيد فلم يحقق الإخوان نجاحاً يذكر فى هذا الصدد باستثناء استقطاب محى الدين عيسى الذى صار فيما بعد نائباً عن الإخوان فى أحد دورات مجلس الشعب[1].

وكان سبب عدم نجاح الإخوان مع أمراء وقادة الجماعة الإسلامية فى الصعيد يرجع إلى بروز تيار جهادى بينهم يختلف عن أسلوب الإخوان وعبر هذا التيار عن نفسه فى البداية عندما لم يقتصر نشاط الجماعة الإسلامية فى جامعات الصعيد على الأنشطة الثقافية والاجتماعية فقط، إنما اتخذ هذا النشاط طابعاً صدامياً واتسم بقدر من العنف، وتمثل ذلك فى الاعتداءات المتكررة على الحفلات التى كانت تقام بالجامعة والاعتداء على الطلبة المسيحيين، ومنع اختلاط الطلبة مع الطالبات بالقوة.

واقترنت هذه العمليات بتصاعد الانتقادات من داخل الجماعة للإخوان لسلوكهم (المهادن للنظام).. وبمرور الوقت بدأت العلاقة بين النظام والجماعة تتسم بالتوتر.

ولقد قاد هذا التيار الصدامى أمراء الجماعة فى أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والمنيا، وهم ناجح إبراهيم، وكرم زهدى، وعصام دربالة، وعاصم عبدالماجد، وعلى الشريف. وهؤلاء هم الذين تحلقوا حول الشيخ عمر عبدالرحمن فور عودته من المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠، بعد أن قضى فيها ثلاث سنوات عمل خلالها بجامعة الملك فيصل، والتقى هناك بالدكتور حسن الترابى، وربطت بينهما علاقة استثمرها جيداً الشيخ عمر فيما بعد، سواء باستخدام الترابى لتحسين علاقاته مع الإيرانيين، أو لتسهيل سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية [2].

وقد سعى هؤلاء الأمراء إلى الخروج من نطاق الجامعة إلى جذب الأنصار والأعضاء خارجها، واهتموا بصياغة شكل تنظيمى أكثر تماسكاً وأكثر فعالية، وعمدوا ـ تمييزاً لهم

(١) يقول الوردانى فى كتابه (الحركة الإسلامية فى مصر): بأن الجماعة الإسلامية رفضت فى البداية محاولات الإخوان لاحتوائها إلا أن الإخوان استطاعوا عن طريق الإغراءات المالية احتواء بعض العناصر القيادية للجماعة. وكان لهذه الإغراءات دور كبير فى استمرار أحد أجنحة الجماعة فى الوجه البحرى على ولائهم لهم من صفحة ١٢٥ إلى صفحة ١٢٧.

(٢) يقول منتصر الزيات: إن المفهوم الجهادى للجماعة الإسلامية فى الصعيد تبلور عبر الممارسة، حتى التقوا بالدكتور عمر عبدالرحمن عام ٨٠ (مجلة المجلة مرجع سابق).

عن أعضاء الجماعة الإسلامية فى الوجه البحرى الذين استمالهم الإخوان - إلى طرح قضية الصدام مع الحكم وممارسة الجهاد عملياً لإقامة الدولة الإسلامية.

والأرجح أن عمر عبدالرحمن ساعد فى دفع الجماعة نحو هذا الاتجاه بخطى أسرع من قبل.

ومع ذلك فإن أمراء الجماعة الإسلامية لم يتمكنوا وقتها من بلورة وثائقهم الفكرية على غرار ما فعل محمد عبدالسلام فرج مؤسس تنظيم الجهاد عام ٧٩. وحتى بعد أن حققوا الوحدة مع فرج وكونوا تنظيم الجهاد الموحد عام ٨١.

ولكن بعد أن سقط هؤلاء الأمراء فى قبضة الأمن فقد استغلوا السنوات الثلاث التى استغرقتها محاكمتهم فى إعداد وثائقهم الفكرية والأيدلوجية الخاصة بهم[١].

وقد تمثلت هذه الوثائق فى خمسة كتب أو أبحاث الأول هو ميثاق العمل الإسلامى.. والثانى كتاب أصناف الحكم وأحكامهم.. والثالث حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام.. والرابع بحث حتمية المواجهة.. أما الخامس فهو كتاب (كلمة حق) وتناول مرافعة د. عمر عبدالرحمن أثناء محاكمته عام ٨١.

ويحدد الكتاب الأول (ميثاق العمل الإسلامى) الذى أعده ناجح إبراهيم بمساعدة عصام دربالة وعاصم عبدالماجد أهداف الجماعة وأسلوب حركتها والملامح الأساسية لفكرها ولذلك ينقسم لتسعة أجزاء تشمل (الغاية، والهدف، والطريق، والعقيدة، والفهم، وأفراد، والعداء، والولاء، والاجتماع)[٢].

بينما خصص الكتاب الثانى (أوصاف الحكم وأحكامهم) والرابع (مرافعة الدكتور عبدالرحمن) لإقرار مسألة الحاكمية وإثبات كفر الرئيس الراحل أنور السادات بالتحديد.

---

(١) صالح الورداني - الحركة الإسلامية فى مصر - رؤية واقعية لمرحلة السبعينات - القاهرة - البداية للنشر والإعلام والتوزيع - مرجع سابق صفحة ٣٩.

(٢) يصف الميثاق حركة الجماعة بالشرع الحقيقى ويقول إنها تأبى المداهنة أو الركون وتستوعب ما سبقها من تجارب

زادنا: فتوى وعلم ويقين وتوكل وزهد فى الدنيا وإيثار للآخرة.

ولاؤنا: لله ورسوله وللمؤمنين.

عداؤنا: للظالمين.

اجتماعنا: لغاية واحدة تحت راية فكرية واحدة..

أما الكتاب الثالث (حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام) فهو يقر حتمية الجهاد فى سبيل إقامة حكم الله، وهو نفس الأمر الذى يؤكد بحث (حتمية المواجهة) لناجح إبراهيم[١].

وفيما بعد أعدت الجماعة عدة أبحاث أخرى لتحديد موقفها من القضايا والمسائل المختلفة مثل بحث الحركة الإسلامية والعمل الحزبى، وهو يحرم المشاركة الحزبية أو المشاركة فى الانتخابات.. ثم بحث (العذر بالجهل والموالاة)، وهما بحثان هامان جداً لأنهما يقيدان من الإفراط فى عملية التكفير كما كانت تنحو جماعة المسلمين (التكفير والهجرة).. فالأول يلتمس العذر للمسلم الذى يرتكب الكفر لاحتمال أن يكون جاهلاً.. والثانى يفرق بين موالاة الكفار ظاهرياً أو باطنياً.. أى الموالاة عن حب الكفار، أو عن بغض لهم[٢]. وقد كان بحث العذر بالجهل أحد الأسباب الرئيسية للخلافات التى تراكمت فيما بعد بين الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد داخل السجن وخارجه، وهو الأمر الذى أدى بهما إلى الانفصال عام ١٩٨٣[٣].

وبالإضافة إلى هذه الكتب والأبحاث أصدرت الجماعة بحثاً آخر عن (الأدلة الشرعية فى جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية) وآخر عن وجوب العمل الجماعى ليؤكد وجوب السمع والطاعة للأمير ما لم يأمر بمعصية الله[٤]. كما أصدرت الجماعة كتاب (من نحن وماذا نريد) و (الجماعة الإسلامية والعمل الحزبى) وأيضاً مجلة (كلمة حق) ومجلة (المرابطون) التى كانت تصدر من بيشاور ثم الدنمارك ثم أضيف إليها مجلة (الاعتصام) من لندن.

وهكذا.. بينما بدأت الجماعة الإسلامية العمل والنشاط والحركة وهى لا تملك أية وثيقة فكرية اللهم سوى بعض الفتاوى المتناثرة للدكتور عمر عبدالرحمن فإنه لم تمض

---

(١) هالة مصطفى - الإسلام السياسى فى مصر - مرجع سابق صفحة ١٦٢، ١٦٣.

(٢) المرجع السابق صفحة ١٦٣.

(٣) يلاحظ أن الجماعة الإسلامية بمرور الوقت لم تعد تلتزم بمسألة العذر بالجهل كثيراً فى تكفيرها لعدد من الشخصيات ولذلك لم يعد غريباً أن تستأثر هذه الجماعة وحدها بمحاولة اغتيال اثنين من المفكرين والأدباء لاتهامهما بالكفر.. الأول هو الدكتور فرج فودة والثانى هو نجيب محفوظ.. وقد نجحت المحاولة الأولى بينما فشلت المحاولة الثانية. وكشفت التحقيقات مع المتهم الرئيسى فى محاولة اغتيال نجيب محفوظ أنه لم يقرأ هو وزملاؤه ولا من أصدر إليه التعليمات بقتل الكاتب الكبير، الكتاب الشهير له الذى حكموا عليه بالكفر بسببه وهو كتاب (أولاد حارتنا).

(٤) هالة مصطفى - الحركة الإسلامية فى مصر - مرجع سابق صفحة ١٩٤.

سوى سنوات قليلة حتى صارت تملك ذخيرة كبيرة من الدراسات والأبحاث التى تحدد فكرها الذى يميزها عن غيرها من الجماعات، حتى عن شقيقتها جماعة الجهاد[1]. ويتلخص هذا الفكر فى خمسة أمور هى: تكفير الحاكم المبدل لشرع الله.. ووجوب قتال الطائفة الممتنعة عن الشريعة.. وجواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية.. وتحريم دخول البرلمان والمشاركة فى الأحزاب السياسية، فضلاً عن وجوب العمل الجماعى.

الجهاد الموحد (٨١):

المهم أنه عبر لقاءات متعددة بين أفراد الجماعة الإسلامية فى الصعيد وقادة جماعة الجهاد (وجه بحرى) اكتشف الفريقان أنهما يحملان نفس الأفكار، فاتفقا على تكوين جماعة واحدة يتولى إمارتها الدكتور عمر عبدالرحمن الذى تمنع فى البداية، وقبل تحت إلحاح قادة الجماعتين.. وتم تشكيل مجلس شورى موحد يتولى إمارته محمد عبدالسلام فرج. وهناك رواية تقول إن المجلس ضم ١٠ أعضاء هم عصام دربالة وناجح إبراهيم وعاصم عبدالماجد وعبود الزمر وكرم زهدى وفؤاد حنفى وعلى الشيخ وحمدى عبدالرحمن وأسامة حافظ وطلعت فؤاد قاسم[2].

بينما هناك رواية أخرى تقول: إن المجلس ضم من الجهاد عبود الزمر وطارق الزمر ونبيل المغربى، ومن الجماعة كرم زهدى وناجح إبراهيم وطلعت فؤاد قاسم وحمدى عبدالرحمن وفؤاد الدواليبى ورفاعى أحمد طه[3].

---

(١) لم تتوقف جماعة الجهاد هى الأخرى عن إصدار الأبحاث والكتب لإيضاح مواقفها وبلورة فكرها فيما بعد، خاصة بعد التغييرات التى طرأت على قياداتها وبروز دور عبور الزمر ثم أيمن الظواهرى خارج السجن ومن هذه الكتب (وجوب قتال السلطان إذا كفر) لعبود الزمر، (ومنهج جماعة الجهاد)، (وبحث عن الحاكمية) لأسامة قاسم، و كتاب (التوحيد وقتال الطواغيت)، وكتاب (الحصاد المر) لأيمن الظواهرى، وأيضاً كتاب (إعداد العدة) الذى يستخدم فى التجنيد، بالإضافة إلى مجلة الفتح التى كانت تصدر من بيشاور ومجلتى السنة والكتاب اللتين تصدران من لندن.. وثمة كتاب أيضاً لطارق الزمر أحد كوادر الجهاد (فلسفة المواجهة) الذى تستخدمه أيضاً الجماعة الإسلامية فى تجنيد الأعضاء الجدد.

(٢) د. هالة مصطفى ـ الإسلام السياسى فى مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ـ مرجع سابق.
بينما يقول منتصر الزيات فى حواره مع مجلة المجلة اللندنية: إن رفاعى أحمد طه كان ضمن أعضاء مجلس الشورى الموحد. وهذا هو الشخص الذى ترى معلومات أجهزة الأمن أنه يتولى الآن إمارة مجلس شورى الجماعة الإسلامية الآن بعد أن سجن عمر عبدالرحمن.

(٣) حوار مجلة المجلة مع منتصر الزيات ـ مرجع سابق.

ونحن أميل للأخذ بالرواية الثانية لما فيها من معقولية أكثر فى مثل هذه الأمور، خاصة وأن طارق الزمر هو الذى جند عبور الزمر وأيضا نبيل المغربى موجود قبل عبود ولا يتصور تجاهلهما وعدم ضمهما للمجلس الموحد للشورى.

وعلى كل حال فرغم اختلاف الروايتين.. فالواضح أن الجهاد تولى القيادة التنفيذية (رئاسة مجلس الشورى) بينما استأثر أمراء الجماعة الإسلامية بأغلبية المقاعد فى المجلس (طبقاً للرواية الثانية التى نرجحها: ٣ للجهاد، ٦ للجماعة الإسلامية)[١].

المهم أنه بينما لم يتفق الطرفان على اسم معين للتنظيم الموحد الذى أسماه رجال الأمن تنظيم الجهاد[٢] فإنهما اتفقا على منهج واحد وأهداف معينة وبرنامج موحد، وبدأوا فى تأهيل الأعضاء وتدريبهم عسكرياً عليه لتنفيذه[٣].

وقد حدد قادة التنظيم الموحد فترة ثلاث سنوات لتنفيذ هذا البرنامج الذى كان يقضى بالسيطرة على المراكز الحيوية فى العاصمة، مثل وزارات الدفاع والداخلية والخارجية ومبنى الإذاعة والتليفزيون ومعسكرات الأمن المركزى، وبعض مديريات الأمن فى المحافظات، واستغلال الإذاعة لإعلان بيانات وهمية من قطاعات الجيش المختلفة ويصاحب ذلك قتل بعض الشخصيات الحكومية والسياسية وتحريك مظاهرات شعبية للسيطرة على الشارع، مع شل حركة المواصلات العامة فى العاصمة.

وحينما استغل قادة التنظيم فرصة مشاركة خالد الاسلامبولى فى العرض العسكرى الذى أقيم عام ٨١ احتفالاً بذكرى نصر اكتوبر ٧٣، فقد حاولوا التبكير بتنفيذ هذه الخطة قبل الاستعداد الكامل لها[٤].

غير أن المطاردة النشطة لأجهزة الأمن عقب نجاح عملية اغتيال السادات أجهضت خططهم، ولم يتح لهم سوى فرصة تنفيذ عملية واحدة، هى عملية اقتحام مديرية أمن أسيوط وهو الأمر الذى كان محل اختلاف بين قيادات التنظيم داخل السجون بعد وقوعهم فى قبضة رجال الأمن تباعاً وقتها.

---

(١) فى حوار مع طلعت فؤاد قاسم قال إن رئيس مجلس الشورى الموحد كان كرم زهدى ـ الحياة ٣٠ أغسطس ١٩٩٣ ـ مرجع سابق

(٢) قال كل من طلعت فؤاد قاسم وعمر عبدالرحمن فى حوارات صحفية لهما إن الاسم الذى اتفق عليه أمراء التنظيم الموحد هو الجماعة الإسلامية.

(٣) حوار منتصر الزيات مع مجلة المجلة ـ مرجع سابق. وملفات قضية تنظيم الجهاد ٨١.

(٤) ملف قضية تنظيم الجهاد ٨١ ـ مرجع سابق.

وربما عجلت الضربة الأمنية العامة بانفراط عقد الوحدة بين الجماعتين. ولذلك لم تستمر هذه الوحدة أكثر من ثلاث سنوات فقط فأعلن الانفصال بينهما عام ١٩٨٣ داخل السجن، حينما تولى عمر عبدالرحمن زعامة الجماعة الإسلامية، بينما استأثر عبود الزمر بزعامة الجهاد، بعد أن نفذ حكم الإعدام فى محمد عبدالسلام فرج.

ومن وقتها وحتى عام ٩٥، والمحاولات لم تنقطع لإعادة الوحدة بينهما من جديد. وهذا ما تحقق مؤخراً بدرجة ما فى نهاية عام ٩٥ فى شكل جبهة موحدة.

الخريطة الحالية:

وهكذا...

يعد أهم وأكبر جماعتين الآن من جماعات الإرهاب المتدثرة فى عباءات الإسلام فى مصر هما الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.

ولكن بجوارهما ظهرت جماعات أخرى صغيرة مارست أيضاً الإرهاب وشغلت الرأى العام وأجهزة الأمن بعضاً من الوقت. وأغلب هذه الجماعات ولدت بالانشطار.. أى نتيجة للانفصال أو الانقسام عن الجماعتين الكبيرتين، وبالذات الجماعة الإسلامية.

ومن بين هذه الجماعات التى أمكن لنا رصدها:

● جماعة طه السماوى الشهير بعبدالله السماوى.. ورغم أن هذه الجماعة انشقت أساساً عن جماعة التكفير والهجرة، إلا أن أميرها سعى لتجميع عناصر تنظيم الجهاد فى بعض المناطق بالقاهرة والجيزة.. وهذه الجماعة قامت بإحراق عدد من محلات الفيديو والمحلات التى تبيع الخمور ويعتقد أنها اندثرت تقريباً بعد المطاردة الأمنية والقضائية لها، حيث قدم عدد من أعضائها للمحاكمة عام ١٩٨٧ غير أن عبدالله السماوى نفسه ما زال يدلى بدلوه بين حين وآخر فى بعض صحف المعارضة (الأحرار والشعب) دفاعاً عن منهج العنف الذى تسلكه الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.

● جماعة التوقف والتبين وهى تصنف تحت نفس التيار الفكرى الذى تندرج فى إطاره جماعة المسلمون (التكفير والهجرة) وهو تيار كما يقول أصحابه يرى أن الأصل فى الإنسان هو الكفر. لذلك ولكى يحكموا على إسلام أى فرد يجب (التوقف) فيه

للنظر فيما يحمل من الإسلام، و(تبين) مدى إسلامه، ثم الحكم عليه. ومن هنا جاء اسم هذا التيار (التوقف والتبين). وقد تزعم هذه الجماعة نجيب عبدالفتاح إسماعيل[1].

● جماعة (الناجون من النار) تزعمها الدكتور مجدى الصفتى ومحمد كاظم ويسرى عبدالمنعم، وهى تصنف فى تيار التكفير، غير أنها تختلف عن جماعة التكفير والهجرة التى تزعمها شكرى مصطفى فى أنها لم تدع للعزلة وإنما انتهجت فوراً أسلوب العنف والمواجهة، أو مارست الجهاد كما يقولون، حينما حاولت اغتيال كل من اللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق واللواء حسن أبوباشا وزير الداخلية الأسبق ومكرم محمد أحمد الكاتب الصحفى ورئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور وربما يفسر ذلك وجود عدد من أعضاء تنظيم الجهاد ضمن المتهمين فى قضية الناجون من النار، وجهت لهم اتهامات تقديم التمويل والمساعدة فى الإيواء.

ويعتقد أيضاً أن هذه الجماعة لاقت حتفها، خاصة بعد إلقاء القبض على زعيمها مجدى الصفتى عام ٩٤.

● جماعة أحمد يوسف ببنى سويف. وسميت هذه الجماعة باسم أميرها أحمد يوسف. وهى جماعة انشقت عن الجماعة الإسلامية بعد أن رفضت الاقتناع بفكرة (العذر بالجهل). وقد انتقلت الإمارة إلى مجدى كمال بعد مصرع أحمد يوسف، ولا يعتقد أن هذه الجماعة اندثرت تماماً، رغم الضربات الأمنية التى وجهت لها، وإن كان ثمة معلومات تفيد بأن عدداً من أعضائها قد انضموا إلى الجماعة الإسلامية، بينما انضم آخرون لجماعة الجهاد، حيث كانت هذه الجماعة الصغيرة تتخذ موقفاً وسطاً بينهما[2].

● جماعة الشوقيين وقد استعارت اسمها من اسم مؤسسها شوقى الشيخ.. وهى تكونت عام ٨٣ فى إحدى قرى الفيوم (قرية كحك) ثم انتشرت فى قرى ومدن المحافظة ورغم اقتراب شوقى الشيخ من فكر شكرى مصطفى بخصوص مسألة التكفير إلا أن جماعته انشقت عن الجماعة الإسلامية[3]. وهو الأمر الذى تؤكده التقارير الأمنية

---

(١) أخبار الحوادث ١٨ إبريل ١٩٩٦.

(٢) د. هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك - كتاب المحروسة صفحة ٣٧٨.

وهالة مصطفى (الإسلام السياسى فى مصر) - مرجع سابق صفحة ١٨٢.

(٣) المرجع السابق صفحة ١٨٣.

والعـديد من الدراسـات والكتـابات التى تناولت جـمـاعـات العنف (الإسلامية) فى مصر[١].

غير أن طلعت فؤاد قاسم أحد قادة الجماعة الإسلامية سابقاً نفى أن يكون للشوقيين أية علاقة بجماعته وإن كان عمر عبدالرحمن قد اعترف فى حديث لصحيفة الأحرار بأن الشوقيين قد انشقوا عن الجماعة الإسلامية.

على كل حال فالثابت تاريخياً أن جماعة الشوقيين نشبت بينها وبين الجماعة الإسلامية فى الفيوم خلافات حادة وصلت إلى درجة تهديد شوقى الشيخ للدكتور عمر عبدالرحمن بالقتل، فخشى الأخير على حياته واضطر للهرب سراً من الفيوم مسقط رأسه إلى أسيوط وبنى سويف. وربما لذلك قال البعض إن قيادات الجماعة الإسلامية عاونوا رجال الأمن فى عملية ملاحقة شوقى الشيخ وأعوانه. بل إن بعض الشوقيين اتهموا الجماعة الإسلامية بقتل شوقى الشيخ.

ومن بعد شوقى الشيخ تولى قيادتها محمد سليم كحك ثم انتقلت إمارة الجماعة بعده إلى على عبدالوهاب. ومن بين قادتها عادل عبدالباقى أحد التائبين المشهورين الذى كان أول التائبين الذين استضافهم التليفزيون.

وقد اشتهرت هذه الجماعة بتطبيق نظرية الاستحلال على نطاق واسع، واعتمدت على السرقة فى تدبير الأموال اللازمة لها.

ومنذ اليوم الأول لها وأعضاؤها يمارسون السرقة. وبعد أن تولى زعامتها محمد سليم كحك انتهج أسلوب السرقة بالإكراه، أو السطو المسلح لأنه وجدها فرصة مناسبة لاستعادة ماضى أسرته القديم الذى فقدته مع ضياع العمودية فيها. وحينما انتقلت الإمارة إلى عبدالوهاب انتقلت الجماعة إلى سرقة محلات الذهب فى القاهرة، خاصة بعد أن انتقل أعضاؤها من الفيوم إلى القاهرة هرباً من مطاردة قوات الأمن لهم[٢].

ورغم أن هذه الجماعة الصغيرة لاقت استهجاناً من بقية الجماعات الأخرى لأنها اعتمدت على السرقة، فإن هذه الجماعات تورطت نفسها فى سرقات عديدة شملت ذهباً وأسلحة ومواد متفجرة وسيارات ودراجات وغيرها[٣].

---

(١) حوار مع طلعت فؤاد قاسم فى جريدة الحياة اللندنية - مرجع سابق - ٣٠ أغسطس ١٩٩٣.
(٢) عبدالقادر شهيب - ممولو الإرهاب - مرجع سابق صفحة ٣٨ - ٣٩.
(٣) نفس المرجع السابق صفحة ٣٦، ٣٧.

وعقب قيام هذه الجماعة بسرقات واسعة عام ٩١ وجهت لها أجهزة الأمن ضربات مؤثرة، أعتقد أنها تركتها حطاماً، مع ذلك فقد أعلنت أجهزة الأمن عن إلقاء القبض فى ربيع عام ٩٦ على قرنى أبوزيد عبدالحميد الأمير الجديد للشوقيين ومعه إبراهيم عبدالرازق لإحياء التنظيم فى المناطق العشوائية بالقاهرة، وبالذات فى المرج[١].

● وهناك مجموعة أعلن عن اكتشافها عام ١٩٨٨ قيل إنها تشكل تنظيماً شيعياً يتزعمه خطيب يدعى محمد أيمن عبدالخالق صاحب مستشفى دار الشفاء بحلوان، وضمت لائحة الاتهام ٢٩ عضواً، ١١ منهم ينتمون لجنسيات مختلفة (البنانية - باكستانية - عراقية - سعودية - فلسطينية - وكويتية). غير أن بعض الأسماء المصرية التى أعلنت أجهزة الأمن أن التنظيم ضمها كان معروفاً أنها تنتمى لتنظيم الجهاد. وكان من بينها صالح الوردانى مؤلف كتاب (الحركة الإسلامية فى مصر - رؤية واقعية لمرحلة السبعينات) الذى صدر عام ٩٦ عن دار البداية التى يمتلكها المؤلف، وهو الكتاب الذى صار فيما بعد واحداً من المراجع الهامة لتاريخ حركة الجماعات الإرهابية فى مصر[٢].

وبالإضافة إلى هذه الجماعات الصغيرة شهدت مصر الإعلان عن وجود جماعات أخرى عرفت أسماؤها عندما جاءت ممهورة ببيانات أرسلت بالفاكس أو بالتليفون لبعض وكالات الأنباء أو لصحف عربية فى مناسبات مختلفة، وشملت أسماء مثل: (الواثقون من النصر) و (الحركيون)، و (القصاص الإسلامى)، و (الخلافة) و (ثوار الإسلام)، و(القصاص الأكبر)، و (رجال قاسم)، و(العدالة العالمية)[٣].

ويرجع كثيرون أن معظم هذه الأسماء كانت تشير للأجنحة العسكرية لتنظيم الجهاد فى أوقات شتى[٤]، على غرار ما حدث مؤخراً بالنسبة لطلائع الفتح، والتى أكد أيمن الظواهرى زعيم تنظيم الجهاد أنها مجموعات خاصة للتنظيم، وسميت بهذا الاسم، لأنهم الطليعة التى ستقوم بفتح البلاد من أجل تحقيق الحكم الإسلامى[٥].

---

(١) جريدة الأهرام ٢٥ مايو ١٩٩٦.

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى ٨٩ - مرجع سابق صفحة ٥١٩.

(٣) د. هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية المعارضة - مرجع سابق صفحة ٣٧٩.

(٤) المرجع السابق صفحة ٣٨٠.

(٥) حوار مع أيمن الظواهرى فى جريدة العربى المصرية - ٢٣ نوفمبر ٩٣.

غير أن المتابع المدقق سيكتشف أن هناك جماعات مثل (الحركيون) و(الخلافة)، وربما (القصاص) كانت أقرب للجماعة الإسلامية منها للجهاد فى وقت من الأوقات، قبل أن تختلف معها وتعتبر جماعات مستقلة لكل منها أمير خاص بها.. حسام البطوطى للحركيين ومحمد محمد عبدالرحمن الأسيوطى للخلافة، وهو انشق عن جماعة أحمد يوسف[1].

كما أن رجال قاسم هو اسم لمجموعة تابعة للجماعة الإسلامية استحدث اسمها من طلعت فؤاد قاسم الذى اختفى فى كرواتيا.

ويعتقد أن هناك أسماء أخرى مثل (القصاص الأكبر) و (ثوار الإسلام) و (العدالة العالمية) وقعت بعض البيانات لتضليل أجهزة الأمن، وهو ما حدث بالنسبة لحادث تدمير السفارة المصرية فى إسلام آباد بباكستان، حينما أعلنت ٦ منظمات مسئوليتها عن الحادث. وأعلنت هذه التنظيمات أيضاً مسئوليتها عن مقتل الملحق التجارى المصرى بجنيف علاء الدين نظمى[2].

المهم أن كل هذا العدد من جماعات العنف العديدة التى توصف بالجهادية، والتى يقدرها تقرير أمريكى بأربعين جماعة، لم يؤثر على مكانة الجماعتين الأكبر: جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية.. فالضربات المتلاحقة قضت على بعض الجماعات الصغيرة، وجعلت جماعات أخرى مثخنة بالجراح، حتى صارت مشلولة عن ممارسة أية حركة وأضحت غير فاعلة.

لذلك.. تعد كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد هما المسئولتان عن الأغلب الأعم من عمليات الإرهاب التى شهدتها سنوات الثمانينات والتسعينات.

---

(١) أوردت هالة مصطفى فى كتابها (الإسلام السياسى فى مصر) ضمن الجماعات المختلفة جماعة أسمتها جماعة أحمد السمنى. وهذه لا تعد جماعة مستقلة لأن أحمد السمنى هو أحد كوادر الشوقيين. وقد اتهم السمنى ومحمد حجازى عام ١٩٨٦ فى القضية رقم ٤٣٢ بإعادة تأسيس جماعة الشوقيين واتهم فيها أيضاً ٣٢ متهماً وقضت أوراق التحقيقات أن الجماعة خططت لاختطاف المشير أبوغزالة لإجباره على إعلان الدولة الإسلامية.

(٢) تنظيم العدالة العالمية اختلف البعض بشأنه.. بينما يرى الأمن أنه ليس تنظيماً مستقلاً وأنه يتبع الجهاد قال بعض المنتمين للجهاد فى أوربا: إن الأمن هو الذى اختلق هذا الاسم فى إطار عمليات ينوى تنفيذها ضدهم أو لتشويه صورتهم، وإجبار الدول التى تؤويهم على تسليمهم، وهذا ما أشارت إليه إحدى نشراتهم فى الخارج وهى نشرة المهاجر الصادرة عن اللجنة الإسلامية للدفاع عن المضطهدين (الحياة ١٨ ديسمبر ١٩٩٥).

ومنذ أن انفرط عقد الوحدة بين الجماعتين عام ٨٣ وثمة تنافس يمكن رصده بينهما فى ممارسة العمليات الإرهابية.. كل منهما تسعى لتأكيد أنها الأحق بحمل ريادة وزعامة ما تعتبره جهاداً فى سبيل الله.

وربما قادهما هذا التنافس فيما بعد لاستعادة الوحدة بعد ١٢ عاماً من الانفصال.

وهذه لها قصة أخرى نتناولها فى الفصل القادم.

*****



٢ صراع ووحدة

ثمة إصرار متعمد لدى كثيرين على الخطأ عند تناول جماعات الإسلام السياسية التى تنتهج العنف، أو عند مناقشة أنشطتها وأعمالها الإرهابية.

مرة حينما يقدم البعض هذه الجماعات وكأنها وحدات تنخرط كلها فى وعاء واحد بشكل صارم ومنضبط.. لا تتوحد فى الرؤى والأهداف العامة فقط، وإنما تتطابق فى أساليب وخطط العمل، وترتبط معاً برباط جديد من التنسيق.. ويجمع بينها درجة هائلة من التآلف وربما المحبة أيضاً.. ولا مجال بينها للخلافات أو حتى مجرد التفكير فيها.

ومرة ثانية حينما يقدم آخرون أعضاء هذه الجماعات، وكأن لا هم لهم سوى التضارب والتطاحن والتقاتل فيما بينهم، أو كأنهم تفرغوا لذلك فقط!.. فالصراع لا يدور بين جماعة وأخرى.. وإنما ينشب أيضاً داخل الجماعة الواحدة.. وربما داخل الخلية الواحدة فيها.. فالصراع هو السمة الوحيدة لها.. صراع على الزعامة والإمارة.. وصراع على الأموال والعطايا.. وربما صراع على النساء أيضاً!

هكذا.. تقدم لنا صورتان متناقضتان تماماً لهذه الجماعات المنظمة التى تمارس العنف والإرهاب باسم الإسلام.

الأولى يبدون فيها إخوة أحباء يتنافسون فى مساندة ودعم بعضهم البعض.

الثانية.. يظهرون فيها كشياطين مثل مصارعى الرومان الذين فرض عليهم الاستمرار فى قتال بعضهم البعض حتى يقتل أحدهم الآخر.

أصحاب الصورة الأولى يغالون لتأكيد الهدف الواحد الذى يربط بين أعضاء هذه الجماعات، وهو تقويض الحكم الحالى والوصول إلى السلطة.

وأصحاب الصورة الثانية يغالون أيضاً للنيل من أعضاء هذه الجماعات، وإبراز الوجه القبيح لها، وكأنهم فى حاجة لمزيد من التشويه.. والتحذير من خطورة مهادنتهم، حتى لا يحدث لنا كما يحدث لأهل أفغانستان الآن على يد جماعات المجاهدين المتنافرة لديهم.

وربما كانت نوايا الجانبين طيبة وأهدافهما مقبولة.. غير أن ذلك لا يشفع لهما بالتغاضى عن الحقيقة كاملة.. وقديماً قال الفلاسفة: إن تجزئة الحقيقة لا تعنى تشويهها.. فعفواً لأصحاب النوايا الطيبة.. فالحقيقة أهم من أى نوايا.

إن حقيقة هذه الجماعات لا تقتصر على الوفاق فقط.. أو على الصراع فقط.. إنما هى تجمع بين الصفتين.. اتفاق فى الأهداف العامة.. وخلافات فى الأهداف الخاصة.. اتفاق على الإطاحة بالحكم الحالى وتغيير شكل الحياة فى المجتمع.. وتنازع على نصيب كل منها فى السلطة مستقبلاً إذا أمسكوا بها.. تنازع يصل أحياناً إلى حد التنابذ باللسان وربما السلاح.. وتنسيق فى بعض العمليات.. خلافات فى الرؤى والأساليب والتكتيك.. وسعى لتحقيق جبهة مشتركة تجمعهم جميعاً وتتولى تنسيق أنشطتهم الإرهابية.

باختصار.. ما يجمع هذه الجماعات هو الصراع والوحدة معاً وبغير هذه الصفة المزدوجة لن نتمكن من فهم ما يدور بين هذه الجماعات.. وبالتالى لن نستطيع أن نقدر حجمها وقوتها ومدى تأثيرها وفعاليتها.. وهذا أمر ضرورى لنعرف مستقبلها ومستقبلنا أيضاً.. أو مستقبل الإرهاب فى بلادنا.

خلافات وصراعات:

ومنذ نشأتها وهذه الجماعات بينها وبين بعضها خلافات فكرية أيدلوجية كان من المنطقى أن تقود إلى خلافات حركية.. أو خلافات فى الممارسة.

فرغم أن صالح سرية فى تنظيم الفنية كان يصنف المجتمعات العربية على أنها دار حرب يجب على المسلمين الجهاد للإطاحة بحكامها الكفار، فإنه انتهج منهجاً خاصاً حينما فرق بين الدولة والمجتمع، ولم يقل بتكفير كل أفراد المجتمع[1]، كما أقر مبدأ التعامل مع أجهزة الدولة، ولم ينكره أو يرفضه، ووافق على المشاركة فى الانتخابات والخدمة والاحتفاظ بالوظائف العامة، بل والحرص على التغلغل فى بعض الأجهزة مثل الجيش والشرطة[2].. وهذا ما اتفق فيه مع جماعة يحى هاشم والظواهرى والقمرى، وإن كانت هذه الجماعة قد عزفت خلال سنوات طويلة عن العمل مع المدنيين، حفاظاً على سريتها وعدم انكشاف أمرها.

---

(١) وضع صالح سرية فى رسالة الإيمان معياراً للحكم على الفرد والتأكد إذا ما كان مسلماً أم كافراً.. وهذا المعيار هو مدى موالاته للحكم الكافر.. وقد لوحظ أنه معيار واسع وفضفاض غير محكم، خاصة عندما شرع فى تطبيقه على بعض الحالات، حينما قرن الموالاة بالطوعية وعدم الإنكار.

(٢) كشفت التحقيقات مع صالح سرية وأنصاره عن وجود لجماعته داخل الجيش غير تلك المجموعة التى كانت موجودة فى الكلية الفنية العسكرية، والتى كان يتولى إمارتها كارم الأناضولى.

وعلى العكس فإن شكرى مصطفى فى جماعة التكفير والهجرة لم ير ثمة ضرورة للتفريق بين الدولة والمجتمع، وعمد إلى تكفير الجميع، ونادى بضرورة اعتزالها معاً حتى يحين موعد الجهاد والفتح.

ومن بعده جاء محمد عبدالسلام فرج لينتقد فكرة العزلة أو الهجرة والابتعاد عن المجتمع وليحى من جديد فكرة الجهاد فوراً التى قال بها من قبل صالح سرية، إلا أنه مع ذلك رفض تعنيفه للمجتمع حالياً بأنه دار حرب وليس دار سلام، وأخذ بالتصنيف الثالث الذى أطلق عليه دار ماردين.. أى أنه ليس بدار سلام لأن كلمة الكفر هى العليا فيه بسبب وجود حكومة كافرة.. وفى نفس الوقت ليس بدار حرب لأن أفراده ليسوا كلهم بكفار فضلاً عن أن كلمة الكفر فرضت عليهم كارهين.

ومع ذلك فقد رفض محمد عبدالسلام فرج بشدة فكرة التعامل مع مؤسسات الدولة، أو العمل السياسى والحزبى، وهو نفس الأمر الذى يأخذه الآن زعيم جماعة الجهاد حالياً أيمن الظواهرى على الإخوان المسلمين (الذين رآهم شغلوا أنفسهم عن الجهاد باسترضاء الحكومة حتى تسكت على وجودهم فى النقابات والأحزاب)[1].

أما الجماعة الإسلامية فقد اختلف قادتها فيما بعد مع قادة الجهاد، ومن قبلهم مع شكرى مصطفى، فى المعيار الذى تستخدمه فى تكفير الناس، وهو جهل الكافر أو علمه. ولذلك لم تأخذ بتكفير الجاهل والتمست له العذر. ونادت بضرورة العذر بالجهل وهى القاعدة التى كانت أحد أسباب اتساع مساحة الخلافات مع قادة جماعة الجهاد، وهو الخلاف الذى أدى إلى انفصالهما عام ٨٣ كما سيتضح فيما بعد[2].

والمثير أن هذه الخلافات الفكرية أو الفقهية لم تمنع حدوث نوع من الحراك التنظيمى

(١) بعد أن تقدم قادة ليمان طرة (القادة التاريخيون) للجماعة الإسلامية بمبادرة لوقف العنف فى صيف ٩٧ صرح منتصر الزيات (أحد مؤسسى الجماعة) ومحامى الجماعات الإرهابية: إن الجماعة تبحث تأسيس تنظيم علنى على غرار (الشين فيت) الجناح السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى.. وإذا صح ذلك سيكون تحولاً فكرياً مهماً فى فكر قادة الجماعة الإسلامية الذين شاركوا الجهاد فى رفضهم للعمل السياسى (فى البرلمان أو النقابات أو الأحزاب)، وانتقدوا (الإخوان المسلمين) أيضاً لانخراطهم فى العمل السياسى.

(٢) يبدو أن الجماعة الإسلامية بمرور الوقت وتضاؤل نفوذ القيادة المركزية لها تخلى أعضاؤها فى الممارسة العملية عن مبدأ العذر بالجهل.. ولذلك لم يكن غريباً أن تقوم هذه الجماعة بمحاولة اغتيال نجيب محفوظ بسبب كتاب (أولاد حارتنا)، رغم أن المتهمين أكدوا فى التحقيقات أنهم لم يقرأوا هذا الكتاب أصلاً، ورغم أن نجيب محفوظ أكد أنه لم يعد متمسكاً بما كتبه وحرص على عدم إعادة طبع الكتاب بعد اعتراض الأزهر عليه.

بين هذه الجماعات المختلفة، حينما انضم عدد من أعضاء تنظيم الفنية إلى جماعة التكفير والهجرة وأيضاً حينما لحق بعض أعضاء التنظيم الأخير بتنظيم الجهاد فيما بعد.

ولكن اللافت للانتباه أن هذه الخلافات الفكرية والفقهية ـ مع ذلك ـ هيأت الجو لبروز خلافات حركية ـ أثناء الممارسة وبعض هذه الخلافات تحولت أحياناً ـ بتزاوج عوامل أخرى ـ إلى صدامات وصراعات بين هذه الجماعات بعضها البعض أو داخل الجماعة الواحدة.
وثمة أمثلة عديدة:

● لقد اختلف حسن الهلاوى مؤسس تنظيم الجهاد بالإسكندرية عام ٧٧ مع شكرى مصطفى زعيم جماعة المسلمين (التكفير والهجرة)، ودخل فى مناظرة معه، خاصة فيما يتعلق بتكفير الناس بالمعصية، واعتزال المجتمع، ولكنهم ردوا ـ كما يقول الهلاوى ـ على حواره بعدها بأسبوعين باقتحام منزله وانهالوا عليه وعلى أخيه خالد الطالب بالثانوى وقتها بالمطاوى والسكاكين والعصى الغليظة، وتركوهما غارقين فى دمائهما[١].

● انشق شوقى الشيخ من الجماعة الإسلامية وكوّن لنفسه تنظيماً خاصاً عرف باسمه فيما بعد (الشوقيون). فنظراً لتأثره بفكر شكرى مصطفى اختلفت معه قيادة الجماعة الإسلامية. غير أن شوقى الشيخ لم يكتف بالانفصال فقط، ولكنه تمادى فى خلافه مع الدكتور عمر عبدالرحمن زعيم الجماعة الإسلامية إلى حد إعلان إهدار دمه والمطالبة بقتله، لأنه من وجهة نظره حاد عن طريق الجهاد.. ولم يجد عمر عبدالرحمن أمامه سبيلاً سوى الهرب من الفيوم موطنه ولاذ بأنصاره فى بنى سويف. ثم لم يلبث أن غادرها لعدم ارتياحه لوجود تنظيم أحمد يوسف فيها، وهو الذى انشق أيضاً عن الجماعة الإسلامية. واضطر عمر عبدالرحمن للذهاب إلى أسيوط منشأ الجماعة الإسلامية وأحد المراكز الأساسية لها ولم يعد إلى الفيوم إلا بعد اغتيال شوقى الشيخ وكسر شوكة جماعته[٢].

---

(١) حوارات مع التائبين ـ الهروب من خيوط العنكبوت ـ الأهرام ٢٨ مايو ٩٤.

(٢) تبادلت الجماعتان الاتهامات.. فاتهمت الجماعة الإسلامية الشوقيين بأنها مدفوعة من قبل أجهزة الأمن لقتل الدكتور عمر عبدالرحمن، بينما اتهم الشوقيون الجماعة الإسلامية بأنها تحالفت مع أجهزة الأمن لقتل شوقى الشيخ.

● أما أحمد يوسف الذى انشق هو وأنصاره عن الجماعة الإسلامية وكون جماعة مستقلة، فقد انشق عليه فيما بعد حسام البطوجى ليكون جماعة ثالثة أسماها (الحركيون). لكن أحمد يوسف واثنان من أنصاره هما فاروق عطية وعماد سيد خليل انقضوا على البطوجى وقتلوه عقاباً له على انفصاله[1].

● ولم تقتصر الصراعات على داخل البلاد فقط ولكنها امتدت إلى الخارج أيضاً.. إلى السودان واليمن وباكستان.. حيث رحل أعضاء من هذه الجماعات فى موسم الهجرة من أجل نصرة المجاهدين الأفغان.

وها هو نور الدين سليمان المتهم فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى يروى إحدى وقائع الصدام الذى صار دامياً فى اليمن والتى تتمثل فى تكوين ثلاثين شاباً مصرياً جبهة موالية لأيمن الظواهرى فى معسكر بإحدى ضواحى صنعاء انقض عدد منهم على بعض أعضاء الجماعة الإسلامية وقتلوا منهم اثنين وتركوا جثتيهما فى العراء لتأكلهما الطيور الجارحة بوصفهما جيفتين لا تستحقان الدفن أو الصلاة عليهما[2].

● وها هو عاطف عبدالعال عبدالعظيم أحد كوادر جماعة الجهاد يروى واقعة أخرى حول انتهاز أحد كوادر الجماعة ويدعى أحمد حسنين فرصة سفر أيمن الظواهرى من السودان إلى اليمن ليشن عليه هجوماً بسبب فشله فى قيادة الجهاد فى الخارج وإنفاقه الأموال بلا حساب. وعندما عاد الظواهرى إلى السودان اتفق الجهاديون على حل الخلاف وطلبوا تحكيم على الشيوى (أبوعبيدة) أحد أعوان أسامة بن لادن. غير أن الخلاف اتسع أكثر لأن الظواهرى لم يعد سوى بمحاسبة المقصرين، ورفض طلب أحمد حسنين بتخصيص ميزانية له. ولذلك انشق هذا الأخير عن الظواهرى ومعه عدد من العناصر من بينهم محمود شاكر وجمال التهامى ومحمود سليمان وإيهاب صقر وأبو يحى وسيد عباس وأبو عمر ونبيل مصطفى لبيب ومحمد مشعل وأبوخالد وسيد عبداللطيف وغنيم زكى محمود وعاطف عبدالعال بينما بقى على ولائه للظواهرى كل من فهمى أحمد سلامة ومرجان مصطفى وخالد بخيت ومحمد صلاح ومختار منصور وياسر أبوجهاد[3].

---

(١) المصور ١٩٩.

(٢) ملف قضية محاولة اغتيال عاطف صدقى.

(٣) جريدة الأهرام ١٢ يوليو ٩٥.

وهكذا.. تحولت الخلافات إلى صدام.. وانقلب الصدام إلى صراع.. واكتسى الصراع بلون الدم وأسفر عن قتلى[1].

وراء هذه الصدامات والصراعات اختبأت أسباب عديدة، كان فى مقدمتها الخلافات الفكرية والفقهية، وجاء بعدها خلافات حول الزعامة أو حول الأموال والنفوذ، أو حول أساليب الحركة.

انقسامات .. وانشقاقات :

وقد أدت هذه الخلافات والصراعات إلى حدوث انشقاقات عديدة داخل تلك الجماعات التى مارست الإرهاب باسم الإسلام.

ورأينا كيف نشأت جماعة الشوقيين بالانشقاق عن الجماعة الإسلامية (الجماعة الأم).. وهى نفس الطريقة التى نشأت بها جماعة أحمد يوسف وجماعة الحركيين وغيرها.

ولكن خلال التسعينات أعلن عن انشقاقين بارزين من داخل جماعة الجهاد التى يتزعمها الدكتور أيمن الظواهرى.

الانفصال الأول أعلنه العقيد محمد مكاوى[2] فى مايو ٩٣ ومعه مجموعات طلائع الفتح التى شكلها الظواهرى لتكون الجناح العسكرى لجماعة الجهاد. وسمى مكاوى مجموعته الجديدة اسم حركة الجهاد الإسلامى، وحدد أسباب الانشقاق فى إيمان جماعة الجهاد التى يتزعمها الظواهرى بمبدأ تكفير المسلمين من علية القوم لأسباب تافهة ودعوتها إلى قتال المسلمين وعدم التركيز على قتال النظام[3].

وقد شن وقتها مكاوى هو وأحمد حسن عجيزه المعروف باسم عبدالحميد سلطان ـ الذى قيل إنه المسئول السياسى والإعلامى لحركته الجديدة ـ هجوماً عنيفاً ضد أيمن الظواهرى[4] واتهمه بأنه كذب حينما نسب لجماعته مسئولية عملية محاولة اغتيال

---

(١) نفى منتصر الزيات المحامى خلال حواره مع مجلة (المجلة) حدوث أية صدامات بين أعضاء الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد فى بيشاور وأكد عدم حدوث أى اقتتال بينهما ،وذلك على عكس ما رواه حسن الهلاوى مؤسس تنظيم الجهاد بالإسكندرية والذى قاد مؤخراً حملة ضد أعضاء الجماعات الإرهابية داخل سجن طره. فقد أكد الهلاوى فى المناقشات التى عرضها التليفزيون المصرى فى صيف ٩٣ حدوث خلافات عديدة وصدامات مختلفة فى بيشاور والسعودية.

(٢) العقيد محمد مكاوى أحد المتهمين فى القضية ٤٠١ أمن دولة (إعادة تنظيم الجهاد).

(٣) مجلة الوسط العدد ٨٣ ـ ٢٠ أغسطس ١٩٩٣.

(٤)اتهم مكاوى الظواهرى بالمضاربة بأموال الجماعة فى البورصات العالمية لتحقيق منافع خاصة وتكوين ثروات خاصة.

الدكتور عاطف صدقى. وقال إنه خلاف قديم نشب بين الظواهرى وكل من عصام القمرى قبل اغتياله وزكريا نصحى (الذى تزعم مجموعة خاصة هى مجموعة عبدالله[1]، وعادل عوض صيام[2].

غير أن كثيرين استقبلوا أنباء هذا الانشقاق بالشك لأسباب عديدة كان من بينها:

• الطريقة المسرحية التى أعلن بها الانفصال، حيث قام مكاوى بنفسه بالاتصال بمجلة الوسط فى لندن ليتولى الإعلان عنه، وصاحب ذلك قيام محامى الجماعات الإرهابية منتصر الزيات بتسريب أنبائه والترويج لها عبر مجلة روزاليوسف[3].

• قيام المتهمين فى قضية طلائع الفتح بالهتاف لأيمن الظواهرى وعبود الزمر أثناء محاكمتهم بعد الإعلان مباشرة عن هذا الانقسام، وهى إشارة تتضمن تأكيد ولائهم للظواهرى ونفى انشقاقهم عنه كما أعلن العقيد مكاوى.

• ثم قيام العقيد مكاوى نفسه بنفى حدوث هذا الانشقاق وكشف عن ذلك طارق عبدالنبى الفحل المتهم فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى حينما قال فى اعترافاته أنه قبل أن يغادر اليمن ومجموعته تقابلوا مع العقيد مكاوى الذى كان ـ لاحظ ما سيأتى بعد ذلك ـ قادماً ومعه تكليفات من الدكتور الظواهرى وأكد لهم ـ وهذا هو نص كلمات الفحل ـ أنه قد سرب معلومات خاطئة من خلال انفصال وهمى بينه وبين الظواهرى حتى يضلل الأمن والجماعة الإسلامية التى قامت بالاتصال بالعديد من الأحزاب داخل مصر فى الوقت الذى توقف فيه نشاط جماعتنا ـ يقصد جماعة الجهاد ـ على الرغم من أننا أصحاب السبق فى هذا المضمار[4].

وقد عزز الشكوك فى جدية أو صدق انشقاق العقيد مكاوى عن جماعة الجهاد اختفاء العقيد مكاوى نفسه الذى قيل فيما بعد أنه استقر به المقام فى باكستان بعد أن

---

(١) نفى مكاوى فى حديثه مع مجلة الوسط (مرجع سابق) أن يكون نزيه نصحى كان فى يوم من الأيام ضمن أعضاء جماعة الجهاد التى يتزعمها أيمن الظواهرى.

(٢) عادل عوض صيام تمكنت أجهزة الأمن من اصطياده واغتياله فى عام ٩٤، واعتبرت ذلك ضربة قوية وجهت للتنظيم.

(٣) عندما سئل مكاوى عن علاقة جماعته الجديدة ببقية الجماعات الإسلامية فى حواره مع مجلة الوسط قال: نحن فى حركة الجهاد الإسلامى نرتبط مع جميع الجماعات بعلاقات وثيقة ونحاول توحيد رؤانا فى اتجاه واحد وقال عن الجماعة الإسلامية هم أيضاً إخواننا ونحن نكن للشيخ عمر عبدالرحمن كل احترام ونساعدهم فى كل شىء.

(٤) ملف قضية محاولة اغتيال عاطف صدقى ـ مرجع سابق.

تزوج باكستانية وقد ظهر العقيد مكاوى فى صيف عام ٩٥ فى جنيف خلال الاجتماعات التى تمت بين عدد من قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد للاتفاق على تفاصيل إنشاء جبهة موحدة بينهما كما سيتبين لنا فيما بعد. وقد يكون سبب ظهوره بعد اختفاء دام العامين هو انفضاح حقيقة أمر هذا الانشقاق، وعدم وقوع أجهزة الأمن المصرية فى مصيدة التضليل.

أما عبدالحميد سلطان (أحمد حسن عجيزة) رفيق مكاوى فى انفصال ٩٣ الوهمى فقد أعلن مرة أخرى انفصاله بطلائع الفتح عام ٩٥ وتزعم حركة الجهاد.

وهذا هو ما يقودنا للانشقاق الثانى الذى أعلن عنه عام ٩٥. وهذا الانشقاق جاء ليؤكد عدم صحة الانشقاق الأول، وإن كان هو الآخر صاحبته شكوك كثيرة فى صحته.

وقد أعلن هذا الانشقاق بنفس طريقة الإعلان عن الانشقاق الأول تقريباً. فقد تلقى مكتب جريدة الحياة اللندنية فى القاهرة اتصالاً من شخص قال إنه ياسر توفيق على السرى المحكوم عليه بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقى ليعلن أنه انفصل بتنظيم (طلائع الفتح) عن جماعة الجهاد، والتى سبق لمكاوى الإعلان عن الانفصال بها عن الجهاد!

وقال السرى فى اتصاله: إن أعضاء طلائع الفتح (الجناح العسكرى لجماعة الجهاد) صاروا لا يعملون تحت قيادة أيمن الظواهرى، ومعهم نبيل المغربى ومحمد الأسوانى وأنور عكاشة كوادر تنظيم الجهاد عام ٨١ المحكوم عليهم فى قضية اغتيال السادات[١].

وعلى عكس مكاوى رفض السرى الإشارة إلى أسباب الانشقاق واكتفى بالقول: إن هذا الوضع الجديد (يتيح لنا حرية الحركة داخل الجماعة من أجل هدف واحد)[٢].

أيضاً على عكس انشقاق مكاوى لم يقل ياسر السرى: إنه اختار اسماً لجماعته الجديدة، واكتفى بالقول أن ثمة مشاورات بين قيادات التنظيم لاختيار اسم آخر غير اسم طلائع الفتح الذى اختارته أجهزة الأمن[٣].

---

(١) جريدة الحياة ١٩ ابريل ٩٥.

(٢) نفى ياسر السرى أن يكون ثروت صلاح شحاته وعلى السيد عبدالقدوس المحكوم عليهما فى قضية صدقى قد انفصلا معه عن جماعة الجهاد. ونفس الشىء ينطبق على هانى السيد السباعى الذى حصل على حق اللجوء السياسى فى النرويج وعادل عبدالمجيد الذى حصل على حق اللجوء السياسى فى بريطانيا.

(٣) قال أيمن الظواهرى: إن جماعة الجهاد هى التى اختارت اسم طلائع الفتح لأنهم هم طليعة الفتح (حوار مع جريدة العرب ـ مرجع سابق).

غير أن جماعة الجهاد نفت وقوع مثل هذا الانفصال وأكدت أن هؤلاء قد فصلوا من عضويتها[١].

ثم أعلن ياسر السرى فيما بعد انضمام تنظيمه (طلائع الفتح) إلى تنظيم آخر يحمل اسم حركة الجهاد الذى يقوده أحمد حسن عجيزة المعروف باسم عبدالحميد سلطان رفيق مكاوى فى الانفصال الأول والأمير السابق للجهاد فى المنيا واختار السرى وعجيزة اسماً لتنظيمهما الجديد هو (حركة الجهاد ـ طلائع الفتح)[٢].

وإذا كانت الانشقاقات غير مستبعدة فى داخل جماعات الإرهاب المتخفية وراء الإسلام، خاصة وأن تاريخها لا يخلو من الانقسام، إلا أن انشقاقى مكاوى وعجيزة أولاً ثم السرى وعجيزة ثانياً لم يقنع بجديتهما عدد كبير من المراقبين لحركة ونشاط هذه الجماعات، خاصة وأن الذين ادعوا الانشقاق عن جماعة الجهاد لم يسلكوا سلوك الذين سبق لهم الانشقاق من قبل عن جماعات أخرى شبيهة، مثلما فعل شوقى الشيخ فى الفيوم، أو أحمد يوسف فى بنى سويف[٣].

ونفس هذا الأمر ينطبق على المعلومات التى أذيعت عام ٩٣ عبر انقسام الجماعة الإسلامية إلى خمس مجموعات تشمل:

- مجموعة سجن طره والتى يتولى مسئوليتها صفوت عبدالغنى الذى قيل إنه قائد الجناح العسكرى للجماعة والذى تصدر نشرة خاصة باسمه (كلمة حق).
- ومجموعة أسيوط والتى تضم الأعضاء المسلحين فى الصعيد وتتسم بالشراسة ويتوفر لديها كميات مناسبة من الأسلحة.
- مجموعة بيشاور التى تضم عدداً من قيادات الجماعة الهاربين مثل مصطفى حمزة وأحمد شوقى الاسلامبولى وطلعت فؤاد قاسم (قبل اختفائه) وطلعت ياسين همام (قبل مقتله)، ورفاعة أحمد طه وغيرهم[٤].
- والمجموعة الرابعة هى مجموعة لندن وتضم عدداً من قيادات وكوادر الجماعة

---

(١) جريدة الحياة ٢٣ نوفمبر ٩٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) جريدة الحياة ١٨ يوليو ٩٣.

(٤) تفرقت هذه الجماعة فيما بعد حينما انتقل مصطفى حمزة إلى السودان وطلعت فؤاد قاسم إلى الدنمارك وأحمد شوقى الاسلامبولى فى أفغانستان وانتقل طلعت ياسين همام إلى مصر ثم قتلته أجهزة الأمن فيما بعد. غير أن بعض عناصر هذه المجموعة عادت لتتجمع فى أفغانستان مثل مصطفى حمزة ورفاعة أحمد طه وأحمد شوقى الاسلامبولى.

الهاربين من ملاحقة السلطات الباكستانية وهى تضم عدداً من أعضاء مجلس شورى الجماعة.

● أما المجموعة الخامسة فهى مجموعة بروكلين وهى التى تجمعت حول زعيم الجماعة عمر عبدالرحمن فى أمريكا (قبل سجنه) وتتمتع بقدرة مالية هائلة، وهى التى تقدم الدعم المالى لبقية أعضاء الجماعة.

وقد كشفت الأيام أن هذه المعلومات لم تكن دقيقة، وأنه لم تحدث انقسامات داخل الجماعة وأن جماعاتها الخمس أو غير الخمس تعمل معاً تحت قيادة واحدة.

وهذا ما كشفت الأيام أيضاً عن عدم دقة معلومات تحدثت فى نفس العام أيضاً(٩٣) عن بوادر انقسام أو خلاف حاد بين الجناح العسكرى للجماعة المتمركز فى أسيوط، وجناح الدعوة المتمركز فى المنيا[١]. فحينما انخرطت المنيا (الهادئة) فى عمليات الإرهاب ذابت الفروق بين الجناحين، ولم يعد ثمة ما يدعو للخلاف كما كان يتصور البعض.

انفصال الكبار:

على كل حال نحن لا نستبعد حدوث خلافات أو حتى صدامات وصراعات وانشقاقات داخل هذه الجماعات فهذه ليست فقط سنة الحياة أو طبيعة الأشياء استناداً إلى أن (أمعاء البطن تتخانق) ولكن لأن السرية عادة ما تولد خلافات أكثر مما تولده العلانية فى التنظيمات السياسية، فضلاً عن أن الخبرة المصرية بصفة خاصة فى هذا الصدد ليست هينة.

وأشهر خلافات دبت فى صفوف الجماعات التى مارست العنف والإرهاب باسم الإسلام كانت تلك الخلافات التى شهدها تنظيم الجهاد الموحد ١٩٨١[٢] والتى قادت إلى إعلان انفصال بينهما فى عام ٨٣.. أى بعد الوحدة بثلاثة أعوام فقط.

ومعظم الروايات والدراسات التى تناولت قصة الوحدة بين التنظيمين رصدت هذه الخلافات بعد حادث اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر عام ٨١، والحملات التى قامت بها أجهزة الأمن ضد قيادات وكوادر التنظيم الموحد.

---

(١) هشام مبارك - مجلة اليسار - فبراير ٩٢ دراسة عن الجماعات التى تنتهج العنف.

(٢) قال سمير خميس فى حواره مع مجلة المجلة: إن الوحدة بين الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد عام ٨١ اتفق خلالها على برنامج عمل موحد، ولكن لم يتم الاتفاق على اسم محدد للتنظيم الجديد الذى عرف باسم تنظيم الجهاد وهو الاسم الذى أطلقته أجهزة الأمن عليه. مرجع سابق.

غيـر أن ثمـة إشـارات وردت ـ ربما عـفـواً أو بـشـكل ضـمـنى فـى إحـدى الدراسات[1] تؤكد أن الخلافات بدأت مبكرة جداً بين الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، ربما بعد إعلان الوحدة بينهما بشهور قليلة فقط.

وقد نـشبت هذه الخلافات بسبب إصرار قادة الجماعة على أسلوب العمل الجماهيرى العلنى الذى كانوا قد تمرسوا عليه طوال النصف الثانى من السبعينات وحققوا فيه نجاحات غير قليلة خاصة وأن هذه الأنشطة ساعدتهم على تجنيد عدد كبير من الشباب خلال هذه الفترة، بينما كان محمد عبدالسلام فرج وقادة الجهاد يميلون أكثر إلى السرية خشية انكشاف أمرهم قبل اكتمال بناء قوتهم[2]. وفى محاولة لتطويق الخلاف قبل أن يتفاقم، وإنقاذاً للوحدة الوليدة بين الجماعتين تم الاتفاق على أن تعمل كل مجموعة بطريقتها وأسلوبها على أن تستأذن كل مجموعة وتستفتى عمر عبدالرحمن قبل القيام بأى عمل كبير[3]. وقد استمر هذا الوضع حتى اجتمع مجلس الشورى الموحد[4] واتخذ قراراً بانتهاز فرصة تواجد خالد الاسلامبولى ضمن مجموعة العناصر المشاركة فى العرض العسكرى عام ١٩٨١، احتفالاً بذكرى انتصار أكتوبر ٧٣، والموافقة على قيامه ـ بمشاركة آخرين باغتيال الرئيس أنور السادات.

---

(١) هالة مصطفى (الإسلام السياسى فى مصر) ـ مرجع سابق صفحة ١٦٢.

(٢) رغم انتهاج قيادات الصعيد أسلوب العلانية فى نشاطهم إلا أنهم لم يقعوا فى قبضة الأمن فى سبتمبر ٨١ باستثناء طلعت قاسم الذى كان موجوداً فى المستشفى.

(٣) كانت قيادات الجماعتين تعتبر وقتها عمر عبدالرحمن بمثابة المرشد العام أو الأصح المفتى العام الذى يصدر الفتوى نظراً لمكانته كأستاذ جامعى واعتبرت فتاواه مرجعاً من مرجعياتها.

(٤) كشفت التحقيقات فى قضية اغتيال السادات أن هذا الاجتماع تم يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ أى قبل اغتيال السادات بأسبوع وحضره كل من كرم زهدى وفؤاد محمود حنفى الدواليبى وعاصم عبدالماجد ماضى وأسامة إبراهيم حافظ ومحمد عبدالسلام فرج وخالد الاسلامبولى. وفى هذا الاجتماع عرض خالد الاسلامبولى ومحمد عبدالسلام فرج خطة الاغتيال فتمت الموافقة عليها، كما تم الاتفاق على أن تقوم مجموعة القاهرة والجيزة بمهاجمة الإذاعة والتليفزيون والسنترالات وقيادة الأمن المركزى وغرفة عمليات وزارة الخارجية وغرفة عمليات القوات المسلحة بهدف السيطرة على القاهرة، على أن تقوم مجموعات الصعيد بالسيطرة على مدينة أسيوط بمجرد انقطاع الإرسال الإذاعى والتليفزيونى.

وسافر كرم زهدى وفؤاد الدواليبى وعاصم عبدالماجد إلى أسيوط بعد أن تركوا أسامة إبراهيم حافظ فى القاهرة لمتابعة الموقف وهناك اجتمع الثلاثة مع محمد عصام دربالة وعلى الشريف وحمدى عبدالرحمن وناجح إبراهيم وعرض ما اتفقوا عليه فى القاهرة وبدأوا يمهدون للسيطرة على أسيوط.

غير أن ثمة معلومات أخرى تقول: إن القرار الخاص بعملية الاغتيال لم يتخذ بصفة نهائية. وكان من المفروض أن يتولى التبليغ النهائى أسامة حافظ لقيادات الصعيد.

ورغم نجاح خطة اغتيال السادات وقع معظم كوادر وقيادات التنظيم فى قبضة رجال الأمن واقتيدوا إلى السجون وهناك أخذت الخلافات تتسع وتتزايد، خاصة بعد أن تفرغ بعض قادة الجماعة الإسلامية أثناء محاكمتهم فى إعداد ما كان ينقصهم من وثائق فكرية، فضلاً عن أن الوضع الجديد فرض مجموعة من الاعتبارات فتحت الباب واسعاً أمام الخلافات من بينها الحاجة إلى إعادة تشكيل مجلس الشورى الموحد ليضم عناصر أفلتت من قبضة رجال الأمن ومن بينها أيضًا إعادة تقييم ما تم تنفيذه من الخطة المتفق عليها، ومن بينها اقتحام مديرية أمن أسيوط، وما لم يتم تنفيذه السيطرة على العاصمة بعد نجاح اغتيال الرئيس السادات.

على كل حال.. لقد تعددت الأسباب التى ساهمت فى زيادة رقعة الخلافات بين أفراد الجماعة الإسلامية وأمراء الجهاد.. وقد رصد منها بعض كوادرها أربعة أسباب[1].

أولاً: اعتراض البعض من جماعة محمد عبدالسلام فرج على عملية اقتحام مديرية أمن أسيوط على اعتبار أنها عملية عشوائية سال فيها الكثير من الدماء دون ضرورة أو اتفاق. وقد فتح هذا الاعتراض الباب لجدل واسع أثير فيما بعد حول هذه العملية التى كان تم الاتفاق عليها فى الاجتماع الذى عقد يوم ٢٨ سبتمبر بين محمد عبدالسلام وكرم زهدى وفؤاد حنفى الدواليبى وعاصم عبدالماجد وأسامة حافظ.

وقد انصب اعتراض البعض على أن قادة الصعيد وهم قادة الجماعة الإسلامية قاموا بعملية أسيوط، رغم عدم توفر شرط القيام بها وهو السيطرة على القاهرة وانقطاع الإرسال الإذاعى والتليفزيونى، كما كان متفقاً عليه.

غير أن قادة الجماعة دافعوا عن أنفسهم بأن العملية كانت ضمن خطة الطوارىء التى تقرر تنفيذها بعد اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التى أجلت تنفيذ الخطة الأولى وهى خطة التثوير، كما أن أسامة حافظ الذى كان مكلفاً بإبلاغ القيادات بتفاصيل الخطة لم

---

(١) حدد هذه الأسباب الأربعة سمير خميس ومنتصر الزيات فى حوارهما مع مجلة المجلة - مرجع سابق - .. والأول بمجموعة محمد عبدالسلام فرج وحوكم ثلاث مرات.. مرة عام ٨١ فى قضية الجهاد الكبرى.. ومرة ثانية فى قضية إعادة تشكيل تنظيم الجهاد عام ٨٧.. والثالثة فى قضية بتهمة إيواء صفوت عبدالغنى أحد كوادر الجماعة الإسلامية.. وهو من الداعين للوحدة بين الجهاد والجماعة الإسلامية أما الثانى (منتصر الزيات) فقد حوكم عام ٨١ فى قضية الجهاد الكبرى ولعب دور الوسيط بين لجنة الحكماء وقيادات الجماعتين فى السجن عام ٩٣.. وأعيد إلقاء القبض عليه فى عام ٩٤ لاتهامه بالاتصال بقيادة جماعة الجهاد وتمويلها.. وكلاهما (الزيات وخميس) يتوليان الدفاع عن أعضاء الجماعتين المقبوض عليهما فى قضايا إرهابية.

يتمكن من الوصول إلى أسيوط - كما قال طلعت فؤاد قاسم - بسبب كمائن تفتيش على الطريق.. ولذلك تصورت قيادات الصعيد أن ثمة تأجيلاً فى تنفيذ الخطة، وانتظرت يومين لكى تستعد للتحرك الذى قامت به فى أول أيام عيد الفطر واقتحمت مديرية أمن أسيوط[١].

وقد حاول عمر عبدالرحمن حصار هذا الخلاف حول عملية أسيوط بدعوة من شاركوا فى العملية بالصوم ٦٠ يوماً للقتل الخطأ، وهو ما اعتبر نوعاً من الاعتراف الضمنى بخطأ القيام بهذه العملية فى هذا الوقت.

ثانياً: الخلاف حول إمامة الضرير أو إمامة الدكتور عمر عبدالرحمن للتنظيم. وكان أول من أثار هذه المسألة هو عصام القمرى، على عكس الاعتقاد الشائع بأن عبود الزمر هو الذى بدأ بإثارتها.. وقد شن القمرى هجوماً عنيفاً على الدكتور عمر عبدالرحمن رافضاً أن تكون الإمامة له لأنه ضرير، وقرن هجومه بأسانيد شرعية أو دينية. ثم انضم له فيما بعد عبود الزمر. ولذلك شن أنصار عمر عبدالرحمن بدورهم هجوماً على الزمر، رافضين أن تكون الإمامة لأسير، وهو الوصف الذى يطلقونه على الزمر الذى يقضى عقوبة السجن.. والمثير أن الزمر قبل بعد عدة سنوات بإمارة الضرير حينما اتخذ قراره المنفرد بترك جماعة الجهاد والانضمام إلى الجماعة الإسلامية بعد فشل مسعاه لتوحيدهما مرة أخرى على النحو الذى سيتضح لنا فيما بعد[٢].

كما كان ثمة إحساس لدى عناصر فى جماعة الجهاد بأن تمسك قيادة الجماعة الإسلامية التى تنتمى للصعيد بالدكتور عمر عبدالرحمن يعود إلى أساس جغرافى. ولعل ذلك الهاجس هو الذى دفع الأخير لأن يعرض التنحى عن الإمارة حسماً للخلاف.

ثالثاً : اتهام عناصر الجماعة الإسلامية زملاءهم فى الجهاد بأنهم غير منضبطين عقائدياً لتوسعهم فى مسألة التكفير ورفضهم الأخذ بمبدأ العذر بالجهل، وهو المبدأ الذى صار فيما بعد أحد الأركان الأساسية التى تشكل البناء الفكرى للجماعة الإسلامية، والذى أعد ناجح إبراهيم دراسة خاصة حوله تدعو لضرورة التمييز فى التكفير بين من

---

(١) طلعت فؤاد قاسم فى حواره مع جريدة الأهالى - مرجع سابق.

(٢) قال طلعت قاسم فى حواره مع جريدة الحياة (٣٠ أغسطس ٩٣) للتهوين من هذه المسألة: (إن ما حدث كان نقاشاً دار حول قضية ولاية الضرير واستمر فترة والزمر قال: إنه يريد فتوى تحسم هذا الأمر ثم التزم بقرار مجلس الشورى وعاد للجماعة وكأن شيئاً لم يكن).

يرتكب المعصية عن جهل ومن يقترفها عن علم.. أو بين من يوالى النظام الحاكم الكافر عن قناعة ومن يواليه مضطراً أو مكرهاً.

رابعاً: الخلاف حول طريقة تشكيل مجلس الشورى. ولعل هذا الخلاف هو القشة التى قسمت ظهر الوحدة بينهما أخيراً، وقادتهم إلى الانفصال عام ٨٣.

فقد كانت ثمة كوادر فى جماعة الجهاد ترى أن الاختيار يجب أن يتم على أساس الكفاءة والخبرة وليس على أساس الثقة والولاء فقط. ولأنهم كانوا يعتقدون أنهم الأكثر كفاءة فلذلك كانوا يرون بضرورة أن تكون النسبة الغالبة من مقاعد مجلس الشورى الموحد لهم وليس لعناصر الجماعة الإسلامية، كما حدث عام ٨٠، حيث كان لهم ضعف مقاعد عدد أعضاء الجهاد.

وهكذا...

اتسعت رقعة الخلافات وتشعبت وتعقدت، ولم يعد أحد قادراً على أن يسيطر عليها.. وحتى محاولة الشيخ عمر عبدالرحمن للتنحى لم تفلح فى رأب الصدع الذى حدث بين الجانبين. فقد كانت الخلافات قد وصلت إلى مدى كبير.

ولم يكن ثمة سبيل سوى الانفصال وفك رباط الوحدة بعد ثلاث سنوات فقط.. بينما استمر الدكتور عمر عبدالرحمن أميراً للجماعة الإسلامية، وخلف عبود الزمر محمد عبدالسلام فرج فى إمارة الجهاد.

تنسيق .. رغم الخلافات

ومع ذلك.. فإن هذا الانفصال وهذه الخلافات والصراعات التى نشبت بين الجماعات أو داخلها لم تمنع من حدوث تنسيق أو تعاون بينها فى أوقات شتى.. وربما ساعدت وحدة الهدف على حدوث هذا التنسيق.. أو عجلت الضربات الأمنية فى السنوات الأخيرة بتحقيق هذا التعاون.. والأمثلة عديدة:

● رصدت القضية رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٦ المعروفة باسم (الشوقيين) تعاوناً بين أحد قيادات الشوقيين ويدعى محمد حجازى وأحد كوادر جماعة الجهاد ويدعى عبدالرؤوف (أمير الجيوش) فى تمكين عدد من الشوقيين من السفر إلى أفغانستان وشمل التعاون إعداد جوازات السفر المطلوبة ومحطات سفرهم الأولى قبل وصولهم إلى بيشاور[1].

---

(١) جريدة العربى ٦يونيو ٩٤.

● ويقول أكرم فوزى وهو أحد أعضاء جماعة الجهاد منذ عام ٨٦ والذى انتقل إلى الجماعة الإسلامية فى عام ٩٢ قبل أن يعلن توبته عام ٩٤: إن كل جماعة يعيش أعضاؤها بشكل منغلق داخل السجون.. كل جماعة لها نشاطها الخاص وتدريباتها الخاصة وإعاشتها الخاصة أيضاً.. ومع ذلك فإن هناك تعاونًا وتنسيقًا بينهما فى التكليفات التى تخرج من السجن إلى الأعضاء فى الخارج أو فى نقل المعلومات الواردة من الخارج لهم، خاصة ـ كما يقول ـ بعد أن ضيقت إدارة السجون الخناق عليهم وشددت فى إجراءاتها ومنعت بعض الكتب من التداول معهم وفى مقدمتها كتاب أيمن الظواهرى العمدة فى إعداد العدة[1].

● وفى قضية «العائدون من أفغانستان» كشفت التحقيقات عن وجود تعاون تنظيمى بين التشكيلات المسلحة لجماعتى الجهاد والجماعة الإسلامية لأول مرة منذ عام ٨١.. فتم رصد مجموعة من الجناح العسكرى لجماعة الجهاد قامت بإعداد عناصر طلعت ياسين همام قائد الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية وقتها ببعض الأسلحة. كما تم رصد تعاون فى التخطيط لاغتيال اللواء رؤوف خيرت وكيل مباحث أمن الدولة[2].

● وقبل ذلك فى عملية محاولة اغتيال اللواء حسن الألفى وزير الداخلية السابق لاحظ البعض أن الأسلوب الذى اتبعته جماعة الجهاد فيها يتشابه مع أسلوب الجماعة الإسلامية فى عملياتها الإرهابية. وعندما سئل أيمن الظواهرى عن ذلك لم يحاول أن ينفى ذلك أو يتباهى بتميز أسلوبه، بل على العكس قال: (إذا كان البعض اعتقد ذلك فإنه مما يشرف أن نتبع أساليبهم ونتعلم منهم ونتكامل معهم)[3].

● أما بعد حدوث محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق فقد لاحظ آخرون تقدم منتصر الزيات المحامى المتخصص فى الدفاع عن قضايا الإرهاب بمبادرة فلم تمض ساعات قليلة على المحاولة الفاشلة إلا وقام الزيات بإلقاء تصريح صحفى يدعو فيه (لإعادة الحوار المقطوع بين الجماعات الإسلامية) والنظام المصرى

(١) جريدة الأهالى ١٧ مايو ٩٤.
(٢) جريدة العربى ٢٣ مايو ٩٤. وقد قالت الجريدة: إن هذا التعاون كان سبباً لتضارب التصريحات حول الجهة المسئولة عن عمليات الاغتيال التى تمت للواء رؤوف خيرت وكذلك سبباً « لارتباك التحريات بعض الوقت.
(٣) جريدة العربى ـ حوار مع أيمن الظواهرى ـ ٢٢ نوفمبر ٩٣ مرجع سابق.

لوضع حد لعمليات العنف فى البلاد. والذى لفت الانتباه أن المحامى قال فى تصريحاته: إن الجماعة الإسلامية مستعدة لاستئناف هذا الحوار.

وكان معنى ذلك أنه فى الوقت الذى يعلن فيه تنظيم مسئوليته عن العنف المتجدد (الجهاد)، يعلن التنظيم الآخر استعداده للحوار لوقف هذا العنف، مما يشى بقدرة التنظيم الثانى على إلزام التنظيم الأول بقبول الحوار والالتزام بنتائجه أو بوجود تنسيق وتعاون بين التنظيمين (الجهاد والجماعة الإسلامية) فى ساحة الإرهاب المصرية لدرجة تسمح لأحدهما بالدعوة لإحياء الحوار مع النظام عشية محاولة اغتيال رئيس الوزراء دون أن يخشى اعتراض قادة التنظيم الآخر عليها[1].

الجبهة المشتركة:

وهكذا...

كان هناك رغم الخلافات والصدامات تنسيق.

وكان هناك رغم الانشقاقات والانفصالات تعاون.

وربما يكون هذا التنسيق ثمرة للجهود التى ظلت تبذل سنوات طويلة لاستعادة الوحدة بين أكبر تنظيمين يمارسان الإرهاب باسم الإسلام وهما الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.

وربما يكون هذا التعاون هو الذى حض على السعى لتحقيق الوحدة مرة أخرى، أو إنشاء جبهة مشتركة تضم التنظيمين الكبيرين، وما أمكن من بقايا المجموعات الأخرى المبعثرة التى تؤمن بمبدأ الجهاد.

المهم أن هذا التنسيق والتعاون حدث فى نفس الوقت الذى كانت فيه جهود التقريب والتقارب تمضى بين الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد تمضى حثيثاً.

وقد بدأ عبود الزمر هذه الجهود بشكل فعال منذ عام ١٩٨٩ وأعد عبود ورقة بعنوان (العمل على تحقيق الجبهة الإسلامية) واستعرض فى هذه الورقة الأسباب الملحة لضرورة استعادة كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الوحدة بينهما التى انفرط عقدها عام ٨٣ مرة أخرى.

ولكن حالت الخلافات بين قادتى الجماعتين والشكوك الموجودة بينهما دون تحقيق رغبة عبود.

---

(١) عبدالقادر شهيب ـ منافسة بين الإرهاب ـ جريدة الوطن الكويتية ١٤ يوليو ٩٤.



وكانت أهم العقبات التى حالت دون تحقيق رغبة عبود تتمثل فى ثلاث هى:[1]

● إحساس عناصر الجماعة الإسلامية بأنهم ينتمون إلى الجماعة الأقوى نفوذاً والأوسع نشاطاً، والأكثر فعالية فى دفع ما تسميه العمل الجهادى، بعد أن تزايد عدد أعضائها واتسعت رقعة الأماكن التى تواجدت فيها وتكاثرت العمليات والأنشطة التى تقوم بها بالمقارنة بجماعة الجهاد. ولذلك رأى بعض أعضاء وكوادر الجماعة أنهم الأحق بالريادة والقيادة.

ولقد وصل الأمر لدى بعضهم إلى درجة نفى الآخر أو نفى وجوده وعدم الاقتناع بأهميته أو بجدوى الدور الذى يقوم به أو ما سيقوم به.

ولذلك.. لم يكن غريباً أن يجيب طلعت قاسم المتحدث باسم الجماعة الإسلامية وقتها عن سؤال خاص بجماعة الجهاد قائلاً: (لا يوجد ما يسمى تنظيم الجهاد.. وهذا المسمى أطلقه جهاز مباحث أمن الدولة). وعندما قيل له لكن هناك تنظيماً يصدر بيانات ويتبنى عمليات عنف ويحمل اسم الجهاد قال باستعلاء واضح: (إن بعض الذين خرجوا من قضية أحداث ٨١ وحصلوا على براءات أو قضوا فى السجن مدداً قصيرة ولم يكن لهم فى السابق دور فى الدعوة أو العمل العسكرى، عذبوا فى السجون، وبعد خروجهم ذهبوا إلى باكستان وأفغانستان وبعضهم أطلق على نفسه اسم مجموعة الجهاد ثم جماعة الجهاد ومن بينهم أيمن الظواهرى)[2].

ونفس الإجابة قالها الدكتور عمر عبدالرحمن فى تصريحات صحفية حينما قال: (لا يوجد شىء اسمه تنظيم الجهاد وهناك فقط الجماعة الإسلامية)[3].

● وفى المقابل كان لدى بعض كوادر وعناصر الجهاد إحساس بالتميز عن عناصر الجماعة الإسلامية نظراً لأن جماعتهم كانت تضم مثقفين ومهنيين أكثر مما لدى الجماعة الإسلامية لذلك كانوا يعتبرون جماعتهم هى الأحق بالريادة والقيادة لما تضمه من خبرات وكفاءات تفوق ما لدى الجماعة الأخرى المنافسة. ولذلك لم يستسيغوا أن يكون لهم عدد أقل من المقاعد فى مجلس الشورى.

(١) حوار منتصر الزيات وسمير خميس مع مجلة المجلة - مرجع سابق.

(٢) حوار طلعت قاسم مع جريدة الحياة اللندنية - مرجع سابق.

(٣) الأهالى.

واقترن هذا الإحساس بانتقادات خرجت من (الجهاد) (للجماعة الإسلامية) تتهمها بالقيام بعمليات عشوائية غير مدروسة وغير ضرورية وليست مفيدة، بل على العكس أثارت مخاوف النظام دون داع وفى وقت غير مناسب، وألبت أجهزة الأمن ضدهم[١].. وإن كانت هذه الانتقادات توارت بعض الشيء بعد أن اضطرت الجماعة الإسلامية إلى إعادة النظر فى أسلوب عملها والتزمت بقدر أكبر من السرية وتقلص نشاط الجناح الدعائى أو شبه العلنى لها داخل البلاد فى السنتين الأخيرتين بسبب الملاحقة الأمنية الصارمة.

- كما بقيت أيضاً مسألة الإمامة عقبة رئيسية تعترض طريق التلاقى بين الجماعتين.. فقد ظلت كوادر وقيادات جماعة الجهاد ترفض القبول بإمارة الدكتور عمر عبدالرحمن لكونه ضريراً.. وقد زاد هذا الاعتراض بعد أن ألقى القبض عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية. فهو لم يعد ضريراً فقط، إنما صار أسيراً أيضًا.

ولذلك عندما أخفق عبود الزمر فى مسعاه لإعادة الوحدة بين التنظيمين قرر أن يتحد بشكل منفرد مع الجماعة الإسلامية أو بالأصح ينضم لها وصار عضواً فى مجلس شورى الجماعة منذ نهاية عام ٩٢.

غير أن جهوده لم تذهب سدى.. ولكنها احتاجت بعض الوقت لتثمر.. وربما ساهمت خطوة انضمامه للجماعة الإسلامية وقبوله بإمارة عمر عبدالرحمن، الذى نازعه الإمارة من قبل، فى دفع الجهود التى كانت تبذل من أجل توحيد الجماعتين أو خلق شكل من أشكال التلاقى بينهما.

فقد لوحظ بعدها تغير لهجة قادة الجماعتين وبالذات قادة الجهاد بخصوص مسألة الوحدة مع الجماعة الإسلامية.

فها هو أيمن الظواهرى يقول بعدها: (ليس هناك بين الجماعات الدينية الرئيسية خلافات عقائدية جوهرية، بل هى خلافات فرعية لا تمنع حدوث وحدتنا أو خلافات عملية ترجع إلى الاجتهاد فى فهم الواقع)[٢].

---

(١) ثارت هذه الانتقادات بعد أن لجأت الجماعة الإسلامية فى ممارسة أسلوب المسيرات والمظاهرات العلنية داخل بعض المدن بالصعيد أو بعض أحياء القاهرة والجيزة والتى كانت تعلن فيها عن وجودها وتحاول إبراز قوتها.

(٢) حوار أيمن الظواهرى مع جريدة العربى ـ مرجع سابق.

أما بالنسبة لموقف عبود الزمر يقول الظواهري: (الأخ عبود أخ فاضل يعتز الجميع بأخوته بغض النظر عن انتمائه التنظيمي وهو من أنشط الداعين إلى وحدة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد. ولذلك أتوقع أن تنتهي مسألة تفسير موقفه بنجاح مسعاه لتوحيد الجماعتين).

ونفس هذه المعاني كررها العقيد مكاوي حينما أعلن أنه انفصل بطلائع الفتح عن جماعة الجهاد، فقد قال: (أعضاء الجماعة الإسلامية إخواننا. ونحن نكن للشيخ عمر عبدالرحمن كل احترام ونساعدهم في كل شيء. ونحن في حركة الجهاد نرتبط مع جميع الجماعات بعلاقات وثيقة ونحاول توحيد رؤانا في اتجاه واحد)[1].

أما منتصر الزيات فقد نفى نفياً قاطعاً حدوث صراعات وصدامات وأعمال عنف متبادلة بين التنظيمين خاصة في بيشاور وقال (أؤكد أن الأمور تسير الآن بينهما على وجه حسن)[2].

وربما يجعلنا ذلك نستنتج أن جهود عبود استمرت من أجل حفز زملائه في الجماعتين على مزيد من التقارب، رغم تركه جماعة الجهاد وانضمامه إلى الجماعة الإسلامية.

وقد اقترنت هذه الجهود بمسعى آخر قام به الدكتور حسن الترابي في هذا الصدد بعد إنشاء تنظيمه الخاص الأممي الذي ينافس التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي يسيطر عليه إخوان مصر، والذي يتخذ له واجهة علنية هي مؤتمر الشعب العربي الإسلامي الذي كان يتجمع فيه - ضمن حركات تطرف عديدة - جماعات الإرهاب المصرية التي تمارس العنف باسم الإسلام.

واكتسبت هذه الجهود فعالية أكبر خلال العامين اللذين أعقبا انضمام الزمر للجماعة الإسلامية، حينما اضطر عدد من قيادات الجماعتين لترك بيشاور وأفغانستان أيضاً واللجوء إلى السودان[3] وصارت معتمدة أكثر على الترابي وعونه. ومن هنا أصبحت كلمته نافذة أكثر لديها.

وتقول المعلومات التي تجمعت بمتابعة تحركات ولقاءات واجتماعات قادة الجماعتين

---

(١) حوار أيمن الظواهري مع جريدة العربي - مرجع سابق.

(٢) حوار مكاوي مع مجلة الوسط - مرجع سابق.

(٣) بعد الانتقادات الحادة التي وجهت إلى السودان تركها قادة الإرهاب المصريون إلى أفغانستان.

بالخارج إن محاولات إعادة الوحدة بينهما التى انفرط عقدها عام ٨٣ قد أثمرت عن مشروع اتفاق تم التوصل إليه على هامش اجتماعات الدورة الثالثة لمؤتمر الشعب العربى الإسلامى التى عقدت بالخرطوم فى شهر مارس ٩٤، وذلك خلال اجتماع خاص لبعض قادة الجماعتين تم تحت رعاية الدكتور حسن الترابى الذى نصحهم بنبذ الخلافات وتنسيق الجهود بعد الضربات المتتالية التى تلقتها عناصر الجماعتين داخل مصر، وكان أبرزها قتل طلعت ياسين همام أحد قادة الجماعة وعادل صيام عوض أحد قادة الجهاد ثم اكتشاف التشكيل الثانى لطلائع الفتح يليه المجموعات الثانية للعائدين من أفغانستان والسودان وهى عناصر الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية.. وبذلك تضاعفت الحاجة إلى توحيد الجهود وتنسيق النشاط لضمان القيام بأعمال كبيرة ومؤثرة وذات شأن أو دوى.

وقد اقتضى الأمر اجتماع عدد من قادة الجماعتين بالخارج تم فى شهر يونيو ٩٥ بجنيف لمناقشة تفاصيل الاتفاق، خاصة ما يتعلق بعدد أعضاء مجلس الشورى الموحد الذى تم الاتفاق على تشكيله وتسمية أعضائه ونصيب كل جماعة فيه وطريقة إدارة العمل المشترك والمساحة المستقلة التى ستمارس فيها كل جماعة على حدة نشاطها الخاص.

وإذا كانت المعلومات تناولت مشاورات الوحدة بين قيادات الخارج للجماعتين فإنها لم توضح موقف قياداتها الموجودة داخل السجون خاصة كرم زهدى وناجح إبراهيم وعلى الشريف (للجماعة الإسلامية) ونبيل المغربى ومحمد الأسوانى وأنور عكاشة (للجهاد)، وإن كانت موافقتهم ليست مستبعدة.

وتشير المعلومات أن مشروع الاتفاق لم يتضمن وحدة اندماجية بين الجماعتين، إنما اقتصر على تكوين قيادة جماعية مشتركة لهما لضمان تنسيق العمل فى المرحلة القادمة، التى أرادوا تكثيف نشاطهم فيها. ولم ترد معلومات محددة عن (الأمير) الذى اتفق قادة الجماعتين على توليته أمرهم، وهى المسألة الخلافية التى كانت أحد أسباب انفصالهما عام ٨٣. غير أن ثمة معلومات أخرى أفادت أن الشيخ عمر عبدالرحمن (المفتى السابق للتنظيم الموحد عام ٨١) أبدى استعداده للتنازل عن إمارة التنظيم والاكتفاء بالرئاسة الفخرية فقط أو بموقع المفتى العام المشترك، خاصة وأنه

موجوده بالسجن وليس معروفاً متى يغادره. وربما كان ذلك أهم ما تضمنته رسالة منديوه لقادة الجماعتين الذين اجتمعوا فى جنيف قبل تنفيذ عملية أديس أبابا بأيام قليلة.

وتشير معلومات أيضاً إلى أنه نظراً للحرص البالغ للدكتور أيمن الظواهرى (زعيم الجهاد) على السرية لكل الأنشطة فقد اتفق على أن تعمل كل جماعة بطريقتها الخاصة، ويتم التنسيق بينهما من خلال القيادة المشتركة، على أن تناقش مسبقاً هذه القيادة الأعمال الكبيرة قبل تنفيذها. ومن هنا جاء الاعتقاد بأن قادة الجماعتين ناقشوا فى جنيف وقبلها الخرطوم عملية الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا، وما سيترتب عليها من نتائج، وأيضاً ما كان مقرراً أن يتلوها من أعمال إرهابية واسعة فى الداخل، وهى الأعمال التى ربما عطلها اكتشاف مخازن الأسلحة فى كوم امبو، فضلاً عن عدم نجاح عملية أديس أبابا أصلاً.

وثمة بعض الشواهد التى ترجح صحة هذه المعلومات التى أفضت بها عناصر مهمة من هذه الجماعات ساقتها أجهزة الأمن عام ٩٥ من الخارج.

ففى القضية رقم ٢٣٤ لعام ٩٥ المعروفة باسم العائدين من أفغانستان والسودان قال زكريا بشير فى اعترافاته: إن ثمة مناقشة جرت فى الخرطوم شارك فيها الظواهرى (زعيم الجهاد) ومصطفى حمزة ورفاعى أحمد طه وطلعت فؤاد قاسم (من قادة الجماعة الإسلامية) من أجل توحيد الجهود رداً على الضربات الأمنية لهم، ولعب دور الوسيط فى هذه المناقشات حسن الترابى الذى سألهم تحديداً عن احتياجاتهم من الأموال والأسلحة.

وتوافق مع هذه الاعترافات الإعلان عن إنشاء صندوق خاص لتمويل الجهاد الإسلامى فى الدول الإسلامية والأفريقية فى إطار مؤتمر الشعب العربى الإسلامى، ورصد له مائة مليون دولار، بالإضافة إلى إنشاء مكتب خاص لإعاشة (المصريين الأفغان) ويتولى رئاسة اللجنة والصندوق معاً إبراهيم السنوسى.

كما تضمن البيان الذى أصدرته (الجماعة الإسلامية) بعد عملية أديس أبابا عبارة توحى بأنها هى وجماعة الجهاد قد أعادتا تجربة الوحدة التى تمت فى عام ٨٠. فهذه العبارة تقول بأن الجماعة الإسلامية مسئولة عن اغتيال الرئيس السادات، رغم أنه من

الثابت تاريخياً أن الذى خطط لهذه العملية هو التنظيم الموحد الذى ضم جماعة الجهاد (برئاسة محمد عبدالسلام فرج) والجماعة الإسلامية (التى كان يقودها كرم زهدى وناجح إبراهيم وأسامة حافظ) وتولى إمارة هذا التنظيم الموحد الدكتور عمر عبدالرحمن.

ولذلك لم يكن مستغرباً أن يطالب البيان الموقع باسم الجماعة الإسلامية بالإفراج عن كل السجناء السياسيين المنتمين للجماعات التى تمارس العنف باسم الإسلام وليس الإفراج عن سجناء الجماعة فقط[1].

وهكذا...

عادت جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية إلى الوحدة مرة أخرى عام ٩٥ بعد ١٢ عاماً من الانفصال، تخللتها محاولات عديدة للوحدة.

وعودة هذه الوحدة لم توقف الصراع داخل الجماعتين. وهذا ما كشفت عنه مبادرة وقف العنف التى تقدمت بها القيادات التاريخية للجماعة الإسلامية من داخل ليمان طره والتى أيدها عدد من قادة جماعة الجهاد فى الليمان أيضاً.. فقد أعلنت بعض قيادات الخارج للجماعتين رفضها لهذه المبادرة، وأثار ذلك طبعاً استياء القادة التاريخيين بشدة، لأن هذا الرفض هز من مكانتهم، كما أنه أثار خلافاً داخل قادة الخارج أنفسهم.

وقد ألقى ذلك بظلال من الشك حول الوحدة التى استعادها التنظيمان فى عام ٩٢. بل إنه دفع البعض للحديث عن انقسامات مؤثرة داخل الجماعة الإسلامية نفسها، وإن كان هناك آخرون يشكون فى جدية هذه الخلافات ويعتبرونها تمثيلية غرضها احتواء ردود الفعل شديدة السلبية التى أسفرت عنها مذبحة الدير البحرى فى الأقصر بالنسبة للجماعة الإسلامية التى نفذتها، وأيضاً لجماعة الجهاد التى أيدتها، خاصة لعناصرهما الموجودين بالخارج.. وهذا ما سوف نناقشه فيما بعد عند تناول مبادرة وقف العنف.. ولكن الآن يتعين أولاً أن نتعرض للمواجهة الحادة التى جرت بين رجال الأمن والإرهابيين وجماعاتهم.. فالعلاقات بين هذه الجماعات أو داخل كل جماعة على حدة تأثرت بهذه المواجهة الدامية وتطوراتها، وأيضاً أثرت فيها.

فهيا إلى الفصل التالى

---

(١) عبدالقادر شهيب ـ مفاجأة عملية أديس أبابا جبهة موحدة للجماعات الإرهابية المصرية ـ العربى ١٠ يوليو ١٩٩٥.



٣ تثبيت الأكتاف

لقد نجحنا فى ركوب الإرهاب.. لكننا ما زلنا نحاول تثبيت أكتافه للسيطرة عليه.

هذا هو المعنى الذى ظل رجال الأمن فى مصر يرددونه طيلة عدة سنوات امتدت خلالها المعركة مع الجماعات الإرهابية، التى تتخفى بشعارات الإسلام، والتى كثفت فى بدايتها (١٩٩٢) عملياتها الإرهابية، ظناً منها أن الفرصة مواتية للقفز على الحكم، والقبض على مقاليد الأمور فى مصر.

وربما كان المسئولون الذين تتابعوا على الأمن يقصدون بذلك تلك النجاحات التى تمكنت أجهزة الأمن من تحقيقها خلال معركتها مع هذه الجماعات.. أو ربما كان المقصود بذلك ما ردده رجال الأمن حول أن المبادرة صارت فى أيديهم، وأنهم أضحوا يملكون قاعدة واسعة من المعلومات عن نشاط وهياكل وقيادات جماعات الإرهاب فى الداخل والخارج، الأمر الذى مكنهم من اختراقها.

ولعل أهم هذه النجاحات تتمثل فى الضربات التى وجهتها أجهزة الأمن لعدد من الهياكل التنظيمية والتشكيلات العسكرية لأهم جماعتين من جماعات الإرهاب، فى مصر، وهما الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.

أما النجاحات التى لم تتحق بعد، والتى ما زالت تصبو أجهزة الأمن إليها فى معركتها مع الجماعات الإرهابية، فهى ما تعنيه بعملية تثبيت الأكتاف، للتخلص نهائياً من خطر الإرهاب.

وفى غضون ذلك لا يتحدث أحد بالطبع داخل أجهزة الأمن عن أى إخفاق أو فشل خلال المعركة مع جماعات الإرهاب.. وكأن الفشل قد اختفى تماماً من معركتهم.. وحتى العمليات الإرهابية التى وقعت هنا وهناك - خلال السنوات الأخيرة منذ عام ١٩٩٥- فإنهم ظلوا يصفونها دائماً بأنها عمليات إثبات وجود، بعد أن قوضت الهياكل الأساسية لتنظيمات الإرهاب، أو عمليات انتحار تعبر عما أصاب الإرهابيين من يأس، بعد سقوط المئات منهم فى قبضة الأمن.. والمثير أن هذا الوصف أطلق على عمليات كبيرة للإرهابيين مثل عملية فندق أوربا، وعملية المتحف المصرى التى قيل إن من قاما بها من أصحاب العقول المختلة!

فهل حقاً كادت معركة الأمن مع الإرهاب تقترب من النهاية، كما يقول رجال الأمن، وأن الأمر يقتصر فقط الآن على بضعة عشرات من الإرهابيين الهاربين فى الداخل، ومثلهم فى الخارج، جارى تطويقهم ومطاردتهم للإمساك بهم وتصفيتهم.

أو هل شارفت هذه المعركة الدائرة منذ عام ١٩٩٢ على مرحلة تثبيت الأكتاف التى ينشدها رجال الأمن، ليقولوا لنا بعدها إن مصر قد برأت تماماً من الإرهاب، وأننا قد تخلصنا فعلاً من شروره؟

الإجابة ليست سهلة لأسباب كثيرة.

فليس لدينا تقدير دقيق لحجم قوة أهم جماعتين تمارسان الإرهاب، وهما الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.. كم عدد أعضائهما.. ومدى قوة الجناح العسكرى لكل منهما.. وقيمة ما تحتفظ به الجماعتان من الأموال.. وقدرتهما فى الحصول على مزيد من المساعدات الخارجية.. وما تحتفظان به الجماعتان من أسلحة ومتفجرات لم تستخدم بعد فى العمليات الإرهابية؟

كل هذه المعلومات وغيرها ليست متوافرة، رغم قاعدة المعلومات التى تتحدث عنها بيانات وزارة الداخلية وعن إعدادها. لقد تم حقاً توفير معلومات ليست قليلة، غير أن المعلومات الأهم ما زالت غائبة أو غير متوافرة.. والدليل أن المصادفة لعبت دوراً فى معركة الأمن ضد الإرهاب، مثلما حدث حينما اكتشفت مجموعة تابعة للجماعة الإسلامية فى الدقهلية تضم ١٦ عضواً وكانت تجرى اتصالات مع رفعت زيدان خليفة جمال هريدى قائد الجناح العسكرى للجماعة فى أسيوط[١].. وأيضاً مثلما تم اكتشاف أحد كوادر الجماعة الإسلامية فى أسيوط يعاود نشاطه التنظيمى بعد إعلان توبته وخروجه من السجن وجاء هذا الاكتشاف بعد أن توغل وفرض سطوته بما جمعه من أموال وأسلحة مع أعوانه فى منطقة البدارى[٢].

ولأن المعلومات الأهم غائبة يصعب تقدير نتيجة معركة الأمن مع الجماعات الإرهابية.

ومع ذلك فثمة بعض المؤشرات التى قد تعيننا فى معرفة هذه النتيجة. وأبرز هذه

---

(١) أخبار الحوادث ٧ سبتمبر ١٩٩٥.

(٢) الأهرام ٢١ يوليو ١٩٩٥.

المؤشرات تلك الضربات الموجعة التى وجهتها أجهزة الأمن للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد خلال السنوات الثلاثة الماضية.

ملاحقة مستمرة:

وكانت أول ضربة قوية وفعالة توجهها أجهزة الأمن ضد الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية فى عام ١٩٩٢، وهو العام الذى شهد انتعاش الإرهاب، وذلك حينما تمكنت من الإمساك بعدد منهم أحالتهم للقضاء فى القضية رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٣ التى عرفت باسم (العائدين من أفغانستان).

وكانت هذه أيضاً أول ضربة مؤثرة توجه للشباب المصرى الذى سافر إلى بيشاور عبر الحدود الباكستانية الأفغانية، وتدربوا فى المعسكرات التى أقامتها الجماعة الإسلامية بمساعدة المليونير السعودى الشهير بن لادن، وعدد من هيئات الإغاثة الإسلامية، وكذلك هيئة المخابرات الأمريكية، وهى المعسكرات التى أشرف عليها عدد من قيادات الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد فى مصر، الذين تمكنوا من الفرار خارج البلاد، وكان أبرزهم أيمن الظواهرى وطلعت فؤاد قاسم ورفاعى أحمد طه ومحمد شوقى الاسلامبولى ومصطفى حمزة وغيرهم[١].

غير أن الضربة الموجعة والمؤثرة التى وجهها الأمن للجماعة الإسلامية وجناحها العسكرى جاءت بعد ذلك بحوالى العامين وبالتحديد فى ربيع عام ١٩٩٤، حينما تمكن رجال الأمن من اصطياد واحد من أخطر قيادات الجماعة فى مصر، وهو طلعت ياسين همام، الذى ظلوا يطاردونه عدة سنوات منذ فراره، بعد أن قام بتأسيس الجناح العسكرى الجديد للجماعة، وتولى الإشراف عليه، والتخطيط الميدانى لعملياته العديدة، والتى شملت مهاجمة السائحين الأجانب، وتفجيرات البنوك، واغتيال ضباط وجنود الشرطة.. وكان يسافر ويعود إلى مصر طوال ثلاث سنوات متواصلة بعيداً عن عيون الأمن منذ أن بدأ مهمته الكبيرة وهى إعادة تشكيل الجناح العسكرى للجماعة،

(١) فى هذه القضية صدرت أحكام بالإعدام ضد ستة لم ينفذ منها سوى حكم واحد، نظراً لأن الأحكام الخمسة الأخرى صدرت غيابياً ضد عدد من قيادات الجماعة الذين نالوا شهرة فيما بعد وهم محمد شوقى الاسلامبولى ورفاعى أحمد طه وطلعت فؤاد قاسم وطلعت ياسين همام وأيضاً مصطفى حمزة الذى صار بعد ذلك قاسماً مشتركاً فى كل القضايا التالية التى حوكم فيها عناصر الجماعة وجناحها العسكرى.

بعد أن قررت قيادتها توسيع نطاق نشاطها ليمتد من الصعيد إلى وجه بحرى والقاهرة[1].

ولا تتمثل قوة هذه الضربة فقط فى أن طلعت ياسين همام كان الوحيد من بين قيادات الجماعة الخمسة الهاربين من أحكام إعدام، أو أنه خطط وأشرف على تنفيذ عدد من العمليات الإرهابية التى روعت الآمنين وأثارت قلق الأمن وألحقت أضراراً وخسائر جمة بالاقتصاد المصرى مثل عمليات ضرب السياحة.. وإنما أدى سقوط مؤسس وقائد الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية إلى ارتباك عمله وعدم انتظام نشاطه فيما بعد، فضلاً عن سقوط نحو ٥٨ عنصراً من عناصر هذا الجناح تباعاً بعدها فى الأيام القليلة التى أعقبت اغتيال طلعت همام، الأمر الذى ظهر جلياً فى توقف عمليات ضرب السياحة فترة ليست قصيرة، وتوقف تفجيرات البنوك نهائياً وإن كانت قد استبدلت بعمليات سرقتها، وكذلك توقف تفجيرات الشوارع والميادين بالقاهرة والجيزة.. وهكذا بدا واضحاً أن الذراع الطويلة وهو الوصف الذى أطلقته الجماعة على جناحها العسكرى قد أصيب بكسر مضاعف احتاج علاجه لفترة طويلة من الوقت.

بل لعل اصطياد الأمن لطلعت همام كان سبباً مباشراً لاضطرار قيادة الجماعة الإسلامية لتغيير أسلوب عمل جناحها العسكرى فيما بعد، حيث صارت تحتفظ بكوادره الرئيسية خارج مصر وتدفعهم تباعاً حينما تتأهب للقيام بعمليات إرهابية جديدة، وذلك تفادياً لضربة تقضى على كل كوادرها التى تدربت فى معسكرات بيشاور أو جلال آباد أو ضواحى الخرطوم.

غير أن هذا الأسلوب البديل أيضاً لم يحقق النجاح الذى كانت تنشده الجماعة الإسلامية، وذلك بسبب الملاحقة المستمرة من رجال الأمن لعناصر الجماعة الذين تم إعادتهم إلى داخل البلاد.

فمنذ إبريل عام ٩٤، وهو تاريخ سقوط طلعت ياسين همام وسلطات الأمن لم تترك قيادات الجماعة الإسلامية تهنأ بوقت كاف أو مناسب لالتقاط الأنفاس أو لإعادة تشكيل جناحها العسكرى مرة أخرى وترتيب صفوفه من جديد.

---

(١) طلعت همام من مواليد سوهاج عام ١٩٦٣، ولم يكمل دراسته فى كلية الهندسة بجامعة أسيوط وكان مطلوباً ضبطه فى ٢١ قضية أخرى غير القضية رقم ٢٤٠ لعام ١٩٩٣ (قضية العائدين من أفغانستان) التى حكم عليه فيها بالإعدام.

فقبل نهاية نفس العام (١٩٩٤) تمكنت قوات الأمن من اصطياد أحمد حسن عبدالجليل الذى اشتهر بالاسم الحركى (الأستاذ) رغم أنه انتحل أكثر من اسم آخر مثل المدير والمهندس والمعلم والبحيرى وعبدالوارث وسعيد الجبار[١].

وكان (الأستاذ) قد دفعت به قيادات الخارج فى مصر ليلملم صفوف الجناح العسكرى المتناثرة بعد سقوط طلعت همام، خاصة بعد الخبرة الكبيرة التى اكتسبها فى المعسكرات الأفغانية التى ظل طوال ست سنوات فيها يدرب الشباب المصرى الذين جذبتهم الجماعة. وحينما غادر أفغانستان أشرف على التدريب فى معسكرات السودان التى أقامتها الجماعة تحت رعاية الدكتور الترابى، كما أشرف لفترة من الوقت على عملية تسهيل عودة أعداد من هؤلاء الشبان إلى مصر عبر الأراضى السودانية، والدروب الصحراوية لمدينة أدفو (كوم أمبو) وأسوان[٢].

وقد اكتشف فيما بعد بستة شهور تقريباً أن (الأستاذ) كان يعد (لعمل كبير) أو عمليا ت إرهابية واسعة تنفذ فى توقيت واحد فى أنحاء متعددة من البلاد وتواكب أو تعقب عملية محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا.

ولذلك أجهض سقوط (الأستاذ) الخطط الجديدة والعمليات التى كان الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية يعتزم تنفيذها خلال عام ١٩٩٥.. والأهم من ذلك أجهض أهم عملية للجماعة وهى إعادة تنظيم جناحها العسكرى تحت قبضة مركزية قوية بدلاً من الشتات الذى كانت تعانيه خلاياه المتناثرة فى عدة مدن من الصعيد (المنيا وأسيوط وربما قنا وسوهاج)[٣].

وبعد سقوط الأستاذ توالى سقوط عدد من معاونيه ومن معاونى طلعت همام، الذين كانوا يعدون أنفسهم لتحمل بعض مسئوليتهما، وأبرزهم محمود السيد سليم الذى هجر التدريس فى ديروط بأسيوط ليتفرغ لممارسة الإرهاب ونائبه خالد بخيت سطوحى

---

(١) سقط (الأستاذ) فى نوفمبر ١٩٩٥، حينما تم اغتياله فى المنطقة التى كان يختفى فيها وهى وادى شميت بجبال النوبة بأسوان ولم يسقط كل أعوانه وقتها، وإنما توالى سقوطهم فيما بعد. كما اكتشفت كميات كبيرة من الأسلحة خبأها قبل تنفيذ محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا بأيام قليلة.

(٢) هذه الدروب الجديدة غير درب الأربعين التقليدى الذى كان يستخدم تاريخياً لتهريب السلع والأسلحة من مصر والسودان لسنوات عديدة. وتتميز هذه الدروب بأنها أكثر سهولة من درب الأربعين وإمكانية استخدام السيارات فيها، على عكس درب الأربعين الذى كانت تستخدم فيه عادة الجمال فقط.

(٣) اكتشف المحققون مع عدد من أعضاء الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية الذين سقطوا فى قبضة الأمن حبهم واحترامهم الشديد للأستاذ لدرجة أن بعضهم كانوا يبكون لوفاته حينما يرد ذكره فى التحقيق.

بسوهاج[1] وبعدهما بأيام قليلة جاء الدور على حسن الشريف المشهور (بعاطف الشهيد) الذى تولى مكان خالد بخيت عقب مقتله[2].. أما قبلهما فقد اصطادت أجهزة الأمن أيضاً ياسر مصطفى أحد معاونى طلعت همام[3].

ولم تكتف أجهزة الأمن المصرية بالرؤوس الكبيرة فقط، ولكن يدها امتدت أيضاً لتمسك بعدد من كوادر الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية، بلغ عددهم ٤٢ يشكلون قوام القضية الثانية للعائدين من أفغانستان والسودان.. وهؤلاء اتهموا بتشكيل تنظيم عصير الليمون، نظراً لأنه تم ضبط أوراق سرية معهم مكتوبة بمادة عصير الليمون، التى ابتكرها أحد مساعدى مصطفى حمزة، ويدعى شهاب الدمير، وهو الاسم الحركى لمصطفى فوده، وحينما يتم تركيبها بدرجة حرارة معينة تظهر الكتابة.

وخططت هذه المجموعة لتنفيذ اغتيالات لعدد من المسئولين والوزراء المصريين، من بينهم الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وعمرو موسى وزير الخارجية ودكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور محمد الرزاز وزير المالية وقتها، بالإضافة لعدد من أبناء المسئولين أيضاً والصحفيين والكتاب. كما خططت لتفجير داخل المتحف المصرى وضرب الأجانب فى منطقة المعادى[4].

وكانت هذه المجموعة هى التى سلطت الأضواء على المعسكرات التى كانت موجودة داخل السودان[5] والتى كان يتدرب فيها أعضاء للجماعة الإسلامية وكذلك أعضاء لجماعة الجهاد[6].

كما كانت هذه المجموعة أيضاً هى التى كشفت النقاب عن الدروب الصحراوية

---

(١) الأهرام ٢٣ يناير ١٩٩٥. وكان محمود سليم يحمل أسماء حركية عديدة كما فعل أحمد حسن عبدالجليل مثل عوض القاضى وخليفة وسعد والشيخ الكبير.

(٢) الأخبار ٢٧ يناير ١٩٩٥.

(٣) الأهرام ٧ ديسمبر ١٩٩٤.

(٤) روز اليوسف ٢٩ مايو ١٩٩٥.

(٥) الأخبار ٢٧ يونيو ١٩٩٥.

(٦) أدلى المتهم الأول فى هذه المجموعة باعترافات تفصيلية حول كيف وصل هو وزملاؤه من بيشاور إلى السودان والإقامة فى أحد المعسكرات الموجودة فى مزرعة تبعد ٣٥ كيلو عن شمال الخرطوم، تدرب فيها على الأسلحة والمفرقعات وتزوير المستندات.



الجديدة التى كان يسلكها الإرهابيون من السودان إلى مصر وتستخدم أيضاً لتهريب الأسلحة[1].

ومن خلال المجموعة الثانية للعائدين من أفغانستان تم اكتشاف أربعة مخازن سرية - قبيل محاولة الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا بأيام قليلة - وهى المخازن التى أخفت فيها قيادات الجماعة الإسلامية كميات كبيرة من الأسلحة من بينها ٨٠٠ كيلو متفجرات[2] و ٣٢ قنبلة و ٢٩ بندقية آلية و ٢٥٠٠ طلقة وعدد كبير من الطبنجات وعدد من بوادى التفجير[3].

ورغم أن الذى أشرف على تهريب وإخفاء هذه الأسلحة والمتفجرات كان هو (الأستاذ) قبل اغتياله،[4] فإن أجهزة الأمن ساورتها الشكوك فى أنها كانت معدة للاستخدام فى تنفيذ عمليات إرهابية واسعة عشية إتمام الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا، وربما كان اكتشافها أحد أسباب ارتباك الإرهابيين وتراجعهم عن تنفيذ هذه العمليات.. وربما كان السبب هو فشل عملية الاغتيال.. وإن كنت أرجح أن الأمرين كان لهما دور فى إحباط خطة الجماعة الإسلامية التى كانت تطمع فى تنفيذها فى صيف عام ١٩٩٥.

ولم تمض أيام قليلة على اكتشاف أمر الأسلحة المهربة من السودان حتى وقعت مجموعة أخرى من الأفغان المصريين التابعين للجماعة الإسلامية فى قبضة الأمن.

ورغم أن هذه المجموعة كانت صغيرة وتتكون من خمسة أفراد فقط، إلا أنه ضبط فى حوزتهم أدوات تزوير وبطاقات شخصية ووثائق رسمية وخرائط لبعض المناطق ورسوم كروكية لبعض المنشآت الحيوية التى كان مستهدفاً تفجيرها وأجهزة راديو ترانزستور

---

(١) قال زكريا بشير فى اعترافاته: إنه يوجد مركز على الحدود المصرية السودانية يتولى قيادته شخص سودانى على صلة وطيدة بمصطفى حمزة ومحمد نجل الدكتور عمر عبدالرحمن. وفى هذا المركز يوجد سيارات جيب استقلوا واحدة منها وقام أحد السودانيين باصطحابهم فى طريق صحراوى حتى وصلوا إلى مركز آخر داخل الحدود المصرية يوجد فيه أحد الأعراب والذى قام بمدهم بالأطعمة والمياه، كما استبدلوا فيه السيارات الجيب وتم توصيلهم إلى منطقة نائية شرق أسوان ليسيروا بعدها لمسافة ثلاثة كيلومترات على أقدامهم، ثم استقلوا سيارات ميكروباص أوصلتهم إلى ادفو.

(٢) هذه الكمية المضبوطة من المتفجرات تساوى أكثر من نصف كل المتفجرات التى تم ضبطها خلال عام كامل هو عام ١٩٩٤.

(٣) الأخبار - الأهرام - الجمهورية ٢٥ يونيو ١٩٩٥.

(٤) الأخبار ٢٥ يونيو ١٩٩٥ - مرجع سابق.

موصلة بأسلاك كهربائية لإعداد الدوائر الكهربائية فى عمليات التفجير وأرقام تليفونات مشفرة لقيادات الجناح العسكرى للجماعة فى الخارج[1].

وهكذا.. حتى عندما قررت قيادة الجماعة فى الخارج تغيير أسلوب وطريقة عمل الجناح العسكرى، كانت أجهزة الأمن لها بالمرصاد.. تتابع وترصد وتوجه لها الضربات الموجعة[2].

ولذلك.. استمرت أجهزة الأمن توجه ضرباتها القوية والمؤثرة للجماعة الإسلامية.. تحبط فيها خطط الجماعة وعمليات إرهابية كانت تحضر للقيام بها.. وتصطاد فيها عناصر وكوادر الجماعة.

ففى سبتمبر عام ١٩٩٥ نجحت أجهزة الأمن فى إحباط عملية قبل أيام من تنفيذها كان يخطط لها قادة الجماعة الإسلامية لتدمير معهد أمناء الشرطة فى طرة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وتمكنت من الإيقاع بنحو ٥٢ من عناصر الجماعة القادمين إلى مصر من السودان[3].

أما فى شهر نوفمبر من نفس العام فقد وجه رجال الأمن ثلاث ضربات قوية وموجعة للجماعة.

الأولى تمثلت فى قتل القيادى عبدالكريم أبوالفضل الذى تسلل من السودان بين محافظتى بنى سويف والفيوم ومعه ١٨ إرهابياً آخرين. وتكمن أهمية أبى الفضل بالنسبة للجماعة أنه هو الذى تولى تدريب المجموعة التى حاولت اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا. ولذلك فقد ردت الجماعة على ذلك بقيام (كتائب طلعت همام بقتل أحد رجال الأمن فى مدينة ملوى انتقاماً من مقتل أبى الفضل)[4].

والثانية كانت ضبط مخازن الأسلحة الموجودة فى عدة مناطق متناثرة.. صحراوية وزراعية بمحافظة أسوان، وكان يتولى حراستها أحد كوادر الجماعة الهاربين أحمد فواز، الذى كان أقرب مساعدى الإرهابى القتيل أحمد حسن عبدالجليل (الأستاذ). وقد شملت

---

(١) الأهرام ٧ أغسطس ١٩٩٥.

(٢) بعد محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس حسنى مبارك انشغلت جهات التحقيق بالتحضير لإحالة نحو ٢٥٠ من كوادر الجماعة الإسلامية للمحاكمة فى ٢٥ قضية.

(٣) الأهرام ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥.

(٤) الجمهورية ١٣ نوفمبر ١٩٩٥.

هذه المخازن ٦٤ بندقية ومائة قنبلة وألف طلقة ذخيرة أيضاً، وخمسة مدافع مضادة للمدرعات[١].

أما الضربة الثالثة فهى كانت أقوى الضربات التى تلقتها الجماعة الإسلامية من رجال الأمن فى مصر ليس خلال عام ١٩٩٥ فقط، ولكن ربما خلال معركة الإرهاب كلها، ولا تكمن خطورة الضربة فقط فى اصطياد الأمن من كوادر الجماعة ٥٨ عضواً تم الدفع بهم إلى داخل البلاد على مدى عامين كاملين، وإنما تتمثل فى إحباط المخطط الخطير الذى كانت هذه المجموعة تعد وترتب لتنفيذه وهو المخطط الذى وصفه البعض بأنه أخطر محاولة انقلابية منذ عام ١٩٨١، والذى شهد اغتيال السادات، والاستيلاء على مديرية أمن أسيوط.

فهذا المخطط كان يشمل (تفجير سيارتين مفخختين بموكب الرئيس بنحو ٢٥٠ كيلو متفجرات أو نسف مجلس الشعب أثناء الجلسة المشتركة مع مجلس الشورى التى يلقى فيها الرئيس مبارك عادة خطابه، وذلك بواسطة سيارة مفخخة توضع بالقرب من سور المجلس الذى كان يجرى ترميمه وقتها، ومهاجمة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية واغتيال عدد من الوزراء منهم صفوت الشريف وحسين كامل بهاء الدين وممدوح البلتاجى وفاروق حسنى، وأيضاً مهاجمة مبنى التليفزيون)[٢].

وفى العام التالى (١٩٩٦) استمر رجال الأمن فى اصطياد عناصر وكوادر الجماعة الإسلامية. فقد أمسك رجال الأمن بنحو ١٨ منهم بالشرقية (طلاب وعمال وحرفيين) واتهمتهم أجهزة الأمن بمحاولة الإيقاع بطلاب المدارس الثانوية[٣].

ثم ارتفع فى إبريل من عام ١٩٩٦ عدد من أمسك بهم رجال الأمن ليصل إلى ١٢٠ عضواً منتشرين فى ثمانى محافظات هى القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم وبنى سويف وسوهاج والمنيا وأسيوط[١] وفى الشهر التالى ألقى رجال الأمن القبض على ٢٣ عضواً

---

(١) الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) العربى ١٨ ديسمبر ١٩٩٥ والأهالى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥.

(٣) الجمهورية ٢٨ فبراير ١٩٩٦.

من أعضاء الجماعة الإسلامية فى السويس ومرسى مطروح والإسكندية والبحيرة اتهموا بإحياء نشاط الجماعة[٢].

أما فى شهر أغسطس فقد أمسكت أجهزة الأمن بنحو ٢٥ من أعضاء الجماعة الإسلامية بالزقازيق والعاشر من رمضان وكانت هذه هى أول مرة يظهر فيها أعضاء لجماعة إرهابية فى مدينة صناعية[٣].

كما تمكنت أجهزة الأمن من اصطياد ٣٥ عضواً للجماعة وتمكن ٢٠ عضواً من الهرب ومعهم أميرهم حسام عبدالحى الذى سبق أن هرب عام ١٩٩٢ من حارسه[٤].

أما فى عام ١٩٩٧ فقد انخفض بشكل ملحوظ عدد الضربات الأمنية التى وجهتها أجهزة الأمن ضد الجماعة الإسلامية، وانخفض بالتالى من اصطادته من أعضائها.. وباستثناء بعض الملاحقات الفردية المتناثرة. كان أبرز هذه الضربات (١٠ ضربات) ضربتان.. الأولى تمت فى أبريل، وفيها قامت أجهزة الأمن بقتل ١٣ وضبط ١٠ من بينهم منفذى عملية فندق أوربا والتى أسفرت عن مقتل ١٨ سائحاً، وعملية كنيسة مارى جرجس وأسفر عن مقتل ١٢ قبطياً[٥].. بينما جاءت الضربة الثانية الموجهة للجماعة فى أغسطس، وفيها تمكنت أجهزة الأمن من إحباط محاولة لاستئناف الجماعة عملياتها الإرهابية فى القاهرة مرة أخرى، بعد توقف هذه العمليات بعد عملية فندق أوربا فى إبريل من العام السابق (١٩٩٦). وكانت المحاولة الجديدة التى تم إحباطها ترمى إلى تفجير بعض المقاهى ومحال الفيديو والأماكن المزدحمة. ونجحت قوات الأمن فى إحباط هذه المحاولة بعد أن ألقت القبض على ٢٥ عنصراً من عناصر الجماعة[٦].

وقد فسر البعض انخفاض ضربات الأمن ضد الجماعة الإسلامية خلال عام ١٩٩٧ بأن

---

(١) الحياة ٨ أبريل ١٩٩٦.

(٢) الأهرام ٢٣ مايو ١٩٩٦.

(٣) الجمهورية ٣٠ أغسطس ١٩٩٦.

(٤) الجمهورية ١١ أغسطس ١٩٩٦.

(٥) الجمهورية ١٦ أغسطس ١٩٩٦.

(٦) الأهرام ٤ أغسطس ١٩٩٧.

ضرباته فى السنوات السابقة قد أنهكت الجماعة الإسلامية وجعلت عناصرها المسلمة فى حالة حصار دائم. غير أن هذا التفسير لم يصمد سوى ثلاثة شهور فقط حينما فوجىء الأمن بمذبحة الأقصر التى كشفت أن الجماعة الإسلامية ما زال لديها عناصر قادرة على القيام بعمليات إرهابية جديدة وشديدة.

ولذلك فقد انتهجت أجهزة الأمن فى عام ١٩٩٨ أسلوب محاصرة العناصر المسلحة للجماعة الهاربين فى الجبال والزراعات، والمبادرة بالقيام بعمليات مطاردة لهذه العناصرأسفرت عن مقتل ١٧ منها، كان أبرزهم القيادى الشهير حسن سرايبفو، الذى كان يتولى قيادة العناصر المسلحة فى المنيا وربما الصعيد كله. وكان هذا العدد يفوق لأول مرة - عدد من فقدتهم أجهزة الأمن من رجالها سنوياً منذ عام ١٩٩٢، فهو لم يتجاوز فى عام ٩٨ نحو ثمانية فقط. كما تمكنت أجهزة الأمن أيضاً - وبسبب هذا الحصار - من إلقاء القبض على مجموعة من عناصر الجماعة فرت خارج المنيا إلى الدلتا، أبرزهم نحو ٣٧ عضواً كانوا يحاولون إحياء نشاط الجماعة فى ثلاث محافظات هى القاهرة والقليوبية والمنوفية[1]. ويعتقد الأمن حتى عام ٩٩ أنه صفى نصف عناصر الزراعات والجبال.

خط الجهاد:

أما جماعة الجهاد فهى لم تكن أسعد حظاً من الجماعة الإسلامية فى معركتها مع رجال الأمن خلال ستة أعوام متتالية.. فهى تلقت من هؤلاء الرجال سلسلة ضربات متوالية وعنيفة منذ عام ٩٢، بعد أن خرجت الجماعة من الكمون ونشطت فى القيام بعمليات إرهابية.

وكانت أولى الضربات المؤثرة والقوية التى وجهتها أجهزة الأمن لجماعة الجهاد عام ١٩٩٢، تلك الضربة التى أجهضت التشكيل الأول لطلائع الفتح، وهو الاسم الذى أطلقه قياديو الجهاد على عناصرهم التى تدربت فى باكستان وأفغانستان وأعادوها إلى مصر

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى - ٩٨ - صفحة ٣٣٨ - ٤٤٠.

لتقوم بفخها، كما يقولون، من خلال القيام بأكبر عدد من التفجيرات والاغتيالات.. وقد تزعم هذا التشكيل عبدالحميد حب الله (٢٧ عاماً)، الطالب بنهائى طب القاهرة، والذى بدأ مسيرته مع الجماعات الإرهابية بالانخراط فى جماعة الاخوان قبل أن يتركهم للسفر إلى أفغانستان عام ١٩٨٧[١].

وفى صيف ١٩٩٣ جاءت الضربة الثانية الموجعة لجماعة الجهاد، حينما وقع فى قبضة رجال الأمن نحو ٨٥٤ عضواً لها شكلوا قوام قضية جديدة عرفت باسم إعادة تنظيم الجهاد. واحتل مجدى محمد سالم رأس قائمة الاتهام[٢].

وفى هذه القضية كان عبود الزمر موجوداً وإن لم يتضمنه قرار الاتهام. فقد كشفت التحقيقات عن تكون هذا التنظيم على أثر رسالة من عبود تلقاها مجدى سالم لإحياء تنظيم الجهاد من جديد[٣] وقد توزع الأعضاء على ثمانى محافظات هى القاهرة والجيزة والمنوفية وبورسعيد وكفر الشيخ والأسكندرية والقليوبية والبحيرة[٤].

---

(١) خلال التحقيقات حرص عبدالحميد حب الله على التأكيد أنه الأمير الفعلى لتنظيم طلائع الفتح ولا يوجد أمير سواه فى داخل مصر وخارجها وقال: إذا كانت إمارة الأسير (يقصد عبود الزمر) أو الضرير (يقصد عمر عبدالرحمن) القائمين فى نفس البلد لا تجوز شرعاً، فمن باب أولى أنه لا ولاية للغريب الغائب عن ساحة الجهاد نفسها، ويقصد أمراء الخارج الذين كانوا فى أفغانستان وباكستان وقتها.

غير أنه اعترف فى نفس الوقت بتأثره نظرياً بفكر عبود الزمر، كما اعترف أيضاً فيما بعد أن جماعته هى إحدى المجموعات العنقودية لتنظيم الجهاد.. وأثناء محاكمته هو وبقية أعضاء التنظيم كان المتهمون يهتفون لعبود الزمر.

(٢) ملف القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٣.

(٣) رغم أن القضية سميت بإعادة تنظيم الجهاد إلا أنه جاء فى التحقيقات أن المتهمين ينتمون لجماعات متعددة هى التوقف والتبين والجهاد الإسلامى والجماعة الإسلامية وحزب التحرير والتبليغ والدعوة وثوار أفغانستان. وربما كان المقصود هنا هى الانتماءات الأولى السابقة لهم. خاصة وأنه جاء فى التحقيقات أيضاً أن مجدى سالم بعد تلقى التكليف من عبود الزمر بإحياء تنظيم الجهاد اتصل بكل من تيسر له من المائة والسبعين الذين ضمتهم لائحة الاتهام فى قضية الجهاد الأولى عام ١٩٨١.

(٤) الملاحظ أن قائمة المحافظات الثمانية لم تشمل محافظة واحدة من الصعيد. وقد قيل تفسيراً لذلك أن قادة الجهاد آثروا الابتعاد عن الصعيد، ساحة العمل الرئيسية للتنظيم الآخر المنافس وهو الجماعة الإسلامية.

وفى إبريل ١٩٩٤ نجحت أجهزة الأمن فى اصطياد عادل عوض صيام الذى كان يقود عدة مجموعات للجهاد كلفت بتنفيذ عمليات إرهابية واسعة النطاق، وكان من بينها عملية نسف موكب الرئيس مبارك، حينما قاموا بالتنكر فى ملابس عمال للبلدية وقاموا بحفر نفق تحت الأرض يخترق طريق صلاح سالم فى شرق القاهرة.

وكشف سقوط عادل عوض (٣٢سنة) الذى وصف بأنه قائد الجناح العسكرى لجماعة الجهاد[١] عن مجموعة من الزنازين حفرها تحت الأرض أعضاء طلائع الفتح فى بعض مناطق الجيزة والبدرشين لاحتجاز بعض الشخصيات العامة التى خططوا لخطفها فى إطار خطة واسعة تستهدف إشاعة الذعر فى القاهرة.

وفى هذه القضية اختفى اسم عبود الزمر الذى كان ترك قيادة جماعة الجهاد وانتقل إلى قيادة الجماعة الإسلامية، بينما برز اسم أيمن الظواهرى الذى ظل يتردد فيما بعد في كل قضية تتعلق بجماعة الجهاد[٢].

ولم تمض سوى شهور قليلة حتى تمكنت أجهزة الأمن من الإيقاع بالفريق أو التشكيل الثانى من طلائع الفتح الذى ضم ٤٢ متهماً تزعمهم قيادى الجهاد الهارب ياسر توفيق على السرى، وذلك بمساندة عدد من قادة الجهاد فى السجون مثل نبيل المغربى والمحكوم عليه فى قضية الجهاد عام ١٩٨١، ومحمد محمود الأسوانى المحكوم عليه فى نفس القضية[٣].

وهؤلاء هم الذين أعلن ياسر السرى أنه انفصل بهم عن جماعة الجهاد التى يقودها

---

(١) جاء سقوط عادل عوض بعد سقوط طلعت ياسين همام بأيام قليلة فقط.

(٢) كشفت التحقيقات مع أنصار عادل عوض صيام أنه كان المخطط لمحاولة اغتيال اللواء حسن الألفى وزير الداخلية السابق والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق، وأيضاً قتل الشاهد الرئيسى فى هذه القضية سيد أحمد أبو يحى صاحب معرض السيارات.

(٣) فى هذا التنظيم كون أربعة من المتهمين مجموعة خاصة أسموها مجموعة الضباط الأحرار لأنهم كانوا ينتحلون شخصية الضباط لممارسة السرقة. وهؤلاء الأربعة هم المتهم السادس حسام حسن والمتهم السابع أحمد عبدالحليم والسابع والثلاثون أحمد آدم والثامن والثلاثون أحمد السيد مبروك.

أيمن الظواهرى، وهو الإعلان الذى اكتنفته شكوك كثيرة، مثلما حدث مع الانفصال الأول الذى أعلنه العقيد مكاوى، وتبين فيما بعد أنه كان إعلاناً كاذباً هدفه تضليل أجهزة الأمن.

ثم تمكنت أجهزة الأمن من الإيقاع بمجموعة منظمة أخرى لجماعة الجهاد بمدينة الإسماعيلية عرفت باسم تنظيم لصوص الجهاد نظراً لأن أعضاءها واجهوا اتهامات أساسية بسرقة محلات ذهب وسيارات وأسلحة من بعض المعسكرات وفرع أحد البنوك وأيضاً حدائق المانجو. واتهم محمد عبدالقادر الفيشاوى وهو طالب بكلية دار العلوم بإدارة هذه المجموعة[1].

وفى العام التالى (سبتمبر ١٩٩٥) وضعت أجهزة الأمن يدها على مجموعة أخرى لجماعة الجهاد فى شبرا الخيمة قبل أن تشرع فى تنفيذ عمليات اغتيال أفراد حراسة بنوك ودور سينما ومواقع حيوية[2].

ولم يرحل عام ١٩٩٥ إلا وكانت أجهزة الأمن قد سددت ضربتين موجعتين لجماعة الجهاد. الأولى فى شهر أكتوبر حينما ألقت القبض على جمال الدواليبى الذى كان يتولى وقتها قيادة الجناح العسكرى فى المنيا وبنى سويف، وهو شقيق فؤاد الدواليبى قيادى الجهاد المحكوم عليه فى قضية الجهاد عام ١٩٨١[3] أما الضربة الثانية فكانت أكثر إيلاماً حينما أحبطت أجهزة الأمن فى نوفمبر عملية إرهابية خطيرة كانت جماعة الجهاد تتأهب للقيام بها، وهى عملية تفجير خان الخليلى، يصاحبها عمليات اغتيال، حينما قامت بإلقاء القبض على ٢٦ من كوادر الجماعة[4].

أما عام ١٩٩٦ فقد كان أسوأ الأعوام بالنسبة لجماعة الجهاد، لأنه كان عام الضربات المتتالية التى وجهتها أجهزة الأمن لها. وكلها كانت ضربات شديدة الإيلام.

ومع أول أيام هذا العام كشفت أجهزة الأمن محاولة تهريب شحنة كبيرة من الأسلحة والذخيرة كانت قادمة من السودان إلى مصر لعناصر الجهاد، وألقت القبض على ١٥ من عناصر الجهاد[5].

---

(١) الأهالى ٢١ ديسمبر ١٩٩٤.
(٢) الأهرام ٦ سبتمبر ١٩٩٥.
(٣) الأهرام أول أكتوبر ١٩٩٥.
(٤) الأهرام ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥.
(٥) الأخبار أول يناير ١٩٩٦.

وفى نفس الشهر (يناير) ألقت سلطات الأمن القبض على ٥٨ من عناصر الجماعة فى الداخل ومعهم أميرهم محمود الديب بينما تمكن ٢٢ من الهرب[١].

ثم توالى سقوط عناصر الجماعة فى قبضة رجال الأمن بشكل مثير.

ففى شهر مارس ضبطت قوات الأمن ٤١ من كوادر جماعة الجهاد فى الإسماعيلية ومدن الشرقية[٢].

وفى الشهر التالى (إبريل) اصطادت أجهزة الأمن ٨٠ عضواً جديداً فى جماعة الجهاد داخل خمس محافظات، كما ألقت القبض على قيادى طلائع الفتح محمد إبراهيم الكفراوى فى مطار القاهرة أثناء دخوله إلى مصر[٣].

ولم تمض سوى ثلاثة شهور إلا ونجحت أجهزة الأمن فى اصطياد ٤٣ عضواً جديداً كانوا يسعون لإحياء تنظيم الجهاد فى الداخل مع أميرهم سيد عباس صابر الذى قال فى التحقيقات: إن الظواهرى كلفه بالعودة لإحياء التنظيم وتشكيل وحدات له على مستوى الجمهورية وتنظيم سفر الأعضاء للتدريب العسكرى فى اليمن، واعترف أيضًا بإقامة بعض المشروعات التجارية والمقاولات لتوفير تمويل للتنظيم[٤].

وفى الشهر التالى (أغسطس) وقع فى قبضة أجهزة الأمن نحو ١٤٤ عضواً آخرين من أعضاء الجماعة كانوا قادمين من الخارج[٥].

وهكذا سقط خلال عام ١٩٩٦ فى قبضة أجهزة الأمن نحو ٤٨٢ عضواً لجماعة الجهاد. وأخفقت كل المحاولات التى بذلها قادتها لإعادة تشكيل جناحها العسكرى أو إحيائها فى الداخل عدة مرات، وأحبطت كل المحاولات التى خططت الجماعة للقيام بها فى الداخل.

ولكن الملاحظ أن الجماعة لم تتلق فى العام التالى (١٩٩٧) أية ضربات ذات شأن من أجهزة الأمن.. ولكن فى العام الذى بعده (١٩٩٨) تلقت جماعة الجهاد أكبر ضربة من الأمن منذ أن توقفت عملياتها داخل مصر عام ٩٤ باغتيال الشاهد الرئيسى فى قضية عاطف صدقى وتوقف عملياتها الخارجية عام ١٩٩٥ بتفجير السفارة المصرية فى

---

(١) الأهرام ٢٨ يناير ١٩٩٦.
(٢) الأخبار ٥ مارس ١٩٩٦.
(٣) الحياة ٨ إبريل ١٩٩٦.
(٤) الأهرام ٢٨ أغسطس ١٩٩٦ والأهالى ١١ سبتمبر ١٩٩٦.
(٥) الأهرام ٢٨ أغسطس ١٩٩٦ ـ مرجع سابق.

باكستان فقد طالت يد الأمن المصرى ٧٠ عضواً من أعضاء الجماعة يشكلون قوام القضية المعروفة باسم العائدين من ألبانيا، ١٩ منهم تسلمتهم السلطات المصرية من ألبانيا فى شهر يونيو، فى مقدمتهم أحمد إبراهيم النجار المحكوم عليه بالإعدام غيابياً فى قضية خان الخليلى وأحمد إسماعيل المحكوم عليه غيابياً بالإعدام أيضاً فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى. وبالتحقيق مع هؤلاء ضرب الأمن خلية للجهاد فى محافظة المنوفية.

والآن...

يمكننا أن نحدد بعض الملاحظات حول الضربات المتوالية التى وجهتها أجهزة الأمن لجماعات الإرهاب خلال السنوات (٩٢ ـ ١٩٩٨) فى:

أولاً: هذه الضربات كانت شاملة وواسعة ومتلاحقة، أخذت شكل الموجات المتتابعة التى لا تتوقف خلال الفترة (٩٢ ـ ١٩٩٦) ولا تترك فرصة لقادة هذه الجماعات لالتقاط الأنفاس أو تدبر الأمور، ولكى تجعل هذه القيادات فى حالة دفاع مستمر عن النفس، حتى لا تجد الوقت الكافى للتخطيط لاستئناف الهجوم الذى كانت قد أخذت تمارسه بمعدلات متزايدة، حينما بادرت بتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية تستهدف ضرب السياحة وشل حركة الاستثمار وتفجير البنوك، بالإضافة إلى محاولة اغتيال عدد من المسئولين.

ثانياً : وخرجت ضربات الأمن هذه عن نطاق رد الفعل الذى حصرت فيه وزارة الداخلية نفسها سنوات طويلة لدرجة أن بعض قادتها اتهموا بمهادنة الإرهابيين والسكوت على أنشطتهم، فلم تعد أجهزة الأمن طوال هذه السنوات تتحرك فقط فى أعقاب حدوث انفجار أو اغتيال ضابط أو مسئول، وإنما صارت تتحرك قبل تنفيذ الإرهابيين لعملياتهم، فتوجه لهم ضرباتها وتجهض بعض هذه العمليات الإرهابية. وقد جاءت أقوى الضربات الأمنية ضد الجماعات الإرهابية فى إطار الفعل وليس فى نطاق رد الفعل، كما كان يحدث من قبل. وحينما أهمل الأمن المبادرة عام ١٩٩٧ وقعت مذبحة الأقصر البشعة ومن قبلها حادث المتحف المصرى.

ثالثاً: وقد أفادت هذه الضربات أجهزة الأمن فى جمع الكثير من المعلومات عن نشاط الجماعات الإرهابية، وبالذات الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وقيادتيهما والهياكل الأساسية لهما والعلاقات بينهما.. ولعل ذلك هو أكبر مكسب ظفرت به أجهزة الأمن.. فهى كانت قبلها تعانى نقصاً فادحاً فى هذه المعلومات لدرجة أنها كانت مثلاً تخلط بين أعضاء وعناصر الجماعتين، ولا تعرف شيئاً عن التغييرات التى حدثت

لقيادتيهما أو فى علاقتهما، وهو ما أتاح للجماعتين فرصة تضليل الأمن بعض الوقت أحياناً، وذلك بتسريب معلومات خاطئة كما حدث بالنسبة لانشقاق ياسر السرى ومن قبله العقيد مكاوى عن جماعة الجهاد، أو بإعلان بيانات وهمية كما حدث عشية محاولة اغتيال اللواء حسن الألفى وزير الداخلية، حينما أصدر الظواهرى بياناً قال فيه إن نزيه راشد وحسن الفحل قتلا فى العملية بينما ثبت أن الفحل لم يقتل، والذى قتل هو ضياء الدين حافظ[1].

رابعاً: وعلى الجانب الآخر ألحقت ضربات الأمن ضد الجماعات الإرهابية الخسائر الفادحة لها.. خسائر بشرية ومالية.. والأهم خسائر استراتيجية وتكتيكية.. فمع كل ضربة يسقط عدد جديد من الكوادر الهامة لهذه الجماعات التى أنفق الكثير من الوقت والجهد لتدريبها على التفجيرات واستخدام الأسلحة المختلفة وفنون التزوير والاختفاء.. كما ضبطت مخازن عديدة للأسلحة والأجهزة، فضلاً عن الأموال التى تمت مصادرتها[2].

وبسبب هذه الخسائر اضطر الإرهابيون لتغيير ما ينتهجون من تكتيك أو استراتيجية بإلغاء أو تأجيل بعض العمليات الإرهابية مثلما حدث مع العمليات التى هددوا بتنفيذها تجاه المستثمرين والاستثمارات الأجنبية داخل مصر، أو بالتوقف عن تفجيرات[3] البنوك.

خامساً: غير أنه يلاحظ أن معظم الضربات الأمنية لم تنل إلا من قيادات الصف الثانى أو الصف الثالث فقط داخل جماعات الإرهاب.. باستثناء عدة ضربات كان أبرزها اغتيال طلعت ياسين همام مؤسس الجناح العسكرى الجديد للجماعة الإسلامية

---

(١) بسؤال الظواهرى عن هذا البيان فأجاب قائلاً: (هذه محاولة لتغطية وجود الأخ طارق الفحل الذى ذكر اسمه كهارب فى القضية الثانية لطلائع الفتح. ولذا حاولنا أن نغطى وجوده) ـ العربى مرجع سابق.

(٢) أذاعت وزارة الداخلية بيانات تفيد أن ما تم ضبطه من أسلحة لدى الإرهابيين من عام ١٩٩٢ ـ حتى عام ١٩٩٦ بلغ ٥١,٥ ألف قطعة سلاح ما بين آلى ومسدس وبندقية عادية، ومن بينها ٤٨٩ مدفعاً يمكن أن تحصد آلاف الأرواح بالإضافة إلى نحو تسعة آلاف كيلو جرام من مادة تى إن تى شديدة الانفجار، وحوالى ٧٥٠ قنبلة يدوية وبلاستيكية ومدفعية وهجومية ومسيلة للدموع وصناعة محلية وقنبلة دخان، ومليونى ونصف المليون من الرصاص والبارود الأسود. وعدد من الألغام الأرضية.

وقبلها خلال السنوات (٨١ ـ ١٩٩٠) تم ضبط ١٥٦,٢ ألف قطعة سلاح آلى ونصف آلى وبندقية مختلفة الأنواع وكل هذه المضبوطات من الأسلحة والمتفجرات تكفى لتسليح جيش صغير وخسرتها الجماعات الإرهابية.

(٣) سألت جريدة الأهالى طلعت قاسم: أصدرتم بياناً أعلنتم فيه أن الاستثمار هدف قريب لعمليات الجماعة الإسلامية فمتى تقومون بأعمال عنف ضد الاستثمار؟.. فأجاب قائلاً: (هناك ظروف عديدة تتوقف عليها مسألة توقيت ضرب الاستثمار. منها طبيعة أداء جهاز الأمن المصرى معنا. ثم تقديرنا للموقف، وحالة الصراع مع الدولة. فإذا كان هناك تصعيد جديد من الدولة تجاه الجماعة عندئذ يكون قطاع الاستثمار هدفاً للانتقام (كنوع من الردع).. وقد تصاعدت ضربات الأمن ضد الجماعة ومع ذلك لم تقم بأى عمليات ضد الاستثمار، وهو ما يؤكد أن الجماعة اضطرت أو عجزت عن تنفيذ بعض خططها بسبب ما تلقته من ضربات أمنية).

ومجدى الصفتى زعيم جماعة التوقف والتبين وعادل عوض صيام الذى وصف بأنه زعيم الجناح العسكرى و (الأستاذ) أحمد حسن عبدالجليل الذى وفد إلى مصر ليجمع شتات الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية وعبدالكريم أبوالفضل الذى تولى تدريب المجموعة التى حاولت اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا.

وهذا يعنى أن مساحة الضربات الأمنية كانت كبيرة، ولكن عمقها لم يكن غائراً. والدليل على ذلك أن كل القيادات الشهيرة التى يطالب الأمن بأعناقها ما زالت طليقة.

سادساً: تراجع الضربات الأمنية ضد الجماعات الإرهابية (خاصة الجهاد والجماعة الإسلامية) خلال عام ١٩٩٧.. فهى لم تعد فى هذا العام متلاحقة ومتوالية، أو شديدة البأس والإيلام، كما كانت من قبل.. إنما قامت بها أجهزة الأمن على فترات متباعدة، وبلغت ١٠ ضربات منها ضربة فاشلة وشملت عناصر محددة من أعضاء الجماعتين.. فهى أسفرت عن مقتل ١٩ من أعضاء الجماعة الإسلامية مقابل ٢٩ من رجال الشرطة.. أما فى عام ١٩٩٨ فقد نشطت هذه الضربات مرة أخرى، حينما قامت أجهزة الأمن بملاحقة العناصر المسلحة للجماعة الإسلامية فى الجبال والزراعات بالصعيد، ونجحت فى تصفية عدد ليس قليلاً منها (١٧ عضواً) كما طاردت بعض من هربوا من المنيا وفروا إلى الدلتا[(١)].

أما جماعة الجهاد فعلى العكس فقد تلقت فى عام ١٩٩٨ أكبر ضربة أمنية بعد عام ١٩٩٦ الذى شهد سقوط ٤٨٢ عضواً لها فى قبضة الأمن، وذلك حينما تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على ٧٠ عنصراً من الجهاد وقدمتهم مع زعيمهم (الهارب فى الخارج) أيمن الظواهرى للمحاكمة فى قضية العائدين من ألبانيا، ٥١ منهم اصطادتهم من الداخل، والباقى استلمته من الخارج.

سابعاً: وعلى عكس النشاط الأمنى الداخلى فإن السلطات المصرية كثفت ملاحقتها للعناصر الإرهابية فى الخارج، خاصة منذ مذبحة الأقصر البشعة، والتى كشفت بوضوح خطورة الدور الذى يلعبه قادة الخارج، خاصة بعد أن رفضوا لفترة طويلة الانصياع لمبادرة قادتهم التاريخيين فى الليمان لوقف العنف، وما زال بعضهم يرفضها بشدة.

---

(١) تقديرات الأمن المصرى فى ١٩٩٨ أن هناك نحو ثلاثين أو خمسة وثلاثين عنصراً إرهابياً مطاردين فى الجبال أو الزراعات.

وخلال عام ١٩٩٨ تمكنت سلطات الأمن المصرى من استلام نحو ٣٥ عنصراً إرهابياً، معظمهم ينتمون لجماعة الجهاد ١٩ منهم تم إحالتهم للمحاكمة العسكرية فى القضية رقم ٨٠٦ لعام ١٩٩٨ والمعروفة باسم العائدين من ألبانيا[١] بعد أن تسلمتهم مصر من ألبانيا، وهناك آخرون ينتمون للجهاد أيضاً اتهموا بالمشاركة فى نسف السفارة المصرية فى إسلام آباد وسلمتهم باكستان لمصر[٢] وهناك أيضًا ثلاثة أعضاء تسلمتهم مصر من جنوب أفريقيا ينتمون كذلك لجماعة الجهاد، أبرزهم يدعى طارق على مرسى، واسمه تردد فى التحقيقات الخاصة بقضية نسف السفارة المصرية فى باكستان، وكان مكلفاً بإمارة مجموعة للجهاد فى جنوب أفريقيا[٣].

أما الباقون الذين تسلمتهم مصر خلال عام ١٩٩٨ فهم ينتمون للجماعة الإسلامية وتسلمتهم مصر من السعودية وبلغاريا والأكوادور، وأحدهم متهم بالتخطيط لمذبحة الدير البحرى فى الأقصر[٤]، وهو محمد عبدالعال الذى ظل يعيش طوال ١٢ عاماً خارج مصر متنقلاً بين دول البلقان والبوسنة والهرسك. ثم استقر فى إيطاليا، حيث تولى إدارة المركز الإسلامى فى ميلانو لجمع الأموال لتمويل الجماعة الإسلامية منذ عام ١٩٩٥، وقد اضطر لمغادرتها هرباً من الملاحقات الأمنية وسافر إلى كولومبيا ثم الأكوادور التى ألقت القبض عليه وسلمته إلى مصر[٥].

ومن بين هؤلاء فإن الذين أثار قادة الخارج ضجة بسبب تسليمهم إلى مصر هم أربعة من كوادر جماعة الجهاد يتقدمهم أحمد إبراهيم السيد النجار الذى صدر ضده حكم غيابى بالإعدام فى قضية تفجير خان الخليلى عام ١٩٩٧، وحكم عليه قبلها بالسجن ثلاث سنوات فى قضية اغتيال الرئيس السادات، وتمكن من السفر خارج مصر

---

(١) كشفت هذه القضية عن العديد من المفاجآت كان أبرزها تخطيط عناصر الجهاد لسرقة طائرة هليوكبتر لمهاجمة سجن طرة لإطلاق سرح القادة التاريخيين لهم وللجماعة الإسلامية.

(٢) الأخبار أول نوفمبر ١٩٩٨. (٣) الأهرام ٢٢ نوفمبر ١٩٩٨.

(٤) تسلمت مصر من السعودية سعيد السيد سلامة الذى كان يشرف على بعض المشروعات الاقتصادية لأسامة بن لادن، وعبدالفتاح فهمى، وعماد الحسينى، ويحى عبدالسميع، ونبوى إسماعيل، وعبدالجابر مرتضى منصور خليفة.

(٥) هذا المتهم قال: إن الذى كان يتلقى التعليمات منه هو سيد عباس المتهم الأول فى قضية إحياء تنظيم الجهاد، وأبلغه أنه انفصل عن أيمن الظواهرى، وأنه انضم إلى حركة (الجهاد ـ طلائع الفتح) التى يتزعمها أحمد حسين عجيزة، ثم عاود وأبلغه أنه انفصل عن عجيزة. وكل ذلك يؤكد ما قلناه من قبل أن تسريب معلومات عن انفصالات وانضمامات وتشكيل مجموعات مختلفة الهدف منه كان تضليل الأمن.

عام ١٩٩٢ وحاول اللجوء السياسى فى كل من بريطانيا والنمسا وهولندا وعندما فشل استقر فى ألبانيا وأسس هناك جمعية إحياء التراث الإسلامى التى كانت تجمع التبرعات اللازمة لتمويل جماعة الجهاد.

أما الثلاثة الآخرون فهم محمد حسن محمود الذى كان يرأس مكتب لجنة الإغاثة الإنسانية فى تيرانا ومحمد هندى وماجد مصطفى المحكوم عليهما بالأشغال الشاقة فى قضية خان الخليلى أيضاً.

فقد اعتبر قادة الجماعات الإرهابية فى الخارج إلقاء القبض على هؤلاء الأربعة مشابهاً لما حدث لطلعت فؤاد قاسم أحد قادة الجماعة الإسلامية الذى اختفى فى كرواتيا عام ١٩٩٥.. ولذلك أصدروا بيانات التنديد بألبانيا بعد أن فشلت مفاوضاتهم معها للإفراج عن هؤلاء الأربعة[١]، واتهموا المخابرات الأمريكية بإرشاد السلطات الألبانية عنهم، ثم قيام الأمريكان باحتجازهم لمدة أسبوع حققوا معهم خلاله، قبل تسليمهم لمصر فى نهاية شهر يونيو ١٩٩٨[٢].

وربما لذلك هددت جماعة الجهاد بضرب المصالح الأمريكية.. أما الجماعة الإسلامية فقد كانت منشغلة بخلافاتها الداخلية بين قادتها حول وقف العنف ـ كما سيتضح لنا فيما بعد، فلم تظهر تضامناً علنياً فى هذا الصدد إلا فى شكل إعلان وصية للدكتور عمر عبدالرحمن طالب فيها أبناءه بالانتقام من أمريكا.. فهذه هى أول مرة ـ بعد طلعت قاسم ـ تطول يد الأمن المصرى عناصر قيادية مهمة فى التنظيمات الإرهابية بالخارج[٣]. وهو أمر يثير بالطبع انزعاج بقية التيارات بالخارج.

---

(١) وزارة الداخلية الألبانية أعلنت فى حينه الإفراج عن الإرهابيين الأربعة لعدم ثبوت أدلة ضدهم، ووضعتهم لفترة تحت الإقامة الجبرية، ثم فوجئت باختفائهم ثم أعلن رسمياً أنهم تم تسليمهم إلى مصر. وهذه الرواية مشابهة للرواية التى قالتها كرواتيا عن طلعت فؤاد قاسم الذى تؤكد معلومات أنه تم اغتياله بواسطة كرواتيا لدخوله غير المشروع لها وإصراره على عدم تسليم نفسه ومحاولة الفرار عبر الحدود الكرواتية.

(٢) أعلنت ألبانيا فيما بعد عن مقتل أحد أعضاء جماعة الجهاد المصرية فى معركة مع الشرطة لأنه رفض تسليم نفسه وقاومها.

(٣) أتاح التحقيق مع هذه العناصر الأربعة إمكانية توجيه اتهام قضائى لأيمن الظواهرى لأول مرة فى قضية جديدة غير قضية تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ منذ أن أفرج عنه وخرج من مصر. كشفت القضية تفاصيل مهمة عن تنظيم القاعدة الذى أسسه بن لادن والجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين التى أسسها فى فبراير ١٩٩٨، وضمت مع الجهاد جماعتين من باكستان وبنجلاديش بناء على اقتراح من الظواهرى، بالإضافة للقاعدة.

والإرهاب مستمر:

المهم أنه بفضل الضربات الأمنية الموجعة التي وجهها رجال الأمن المصريون للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، تمكنوا من إحباط أو إجهاض الكثير من العمليات الإرهابية قبل وقوعها.. بعضها أجهض قبل التنفيذ بساعات قليلة مثل تفجير معهد أمناء الشرطة فى طرة.. وبعضها قبل التنفيذ بأيام، وكان يستهدف تفجير بنوك أو ضربات استثمارات.. ومنها ما كان يستهدف اغتيال العديد من الوزراء والشخصيات العامة والكتاب مثل وزراء الإعلام والثقافة والتعليم والسياحة والخارجية. أما أخطر العمليات الإرهابية التى أجهضت وتم إحباطها فهى كانت تستهدف تفجير طريق العروبة أثناء موكب الرئيس مبارك، وتفجير مجلس الشعب أثناء إلقائه خطاباً فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ومهاجمة مبنى الإذاعة والتليفزيون.

كما أن هذه الضربات الأمنية أنهكت جماعات الإرهاب وأرهقتها، وأفقدتها الكثير من كوادرها وعناصرها القيادية وأفسدت محاولاتها مراراً لإعادة تنظيم أجنحتها العسكرية.

ومع ذلك فإن هذه الضربات الأمنية كان ثمنها غالياً بالنسبة لرجال الشرطة. فقد كلفتهم هذه الضربات، والردود الانتقامية والثأرية عليها من جانب الإرهابيين حياة ٤٥١ منهم خلال السنوات (٩٢ ـ ١٩٩٨).. بعضهم من القيادات وكبار الضباط وأغلبهم من الجنود وصف الضباط.

كما أن هذه الضربات الأمنية المتوالية لم تنقذ حياة ٢٧٨ مواطناً قتلوا خلال العمليات الإرهابية الأخرى التى قامت بها عناصر من الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد، خلال هذه الفترة، ولم تتمكن أجهزة الأمن من إحباطها، فضلاً عن عدم إنقاذ حياة ٩٩ سائحاً، وعدد أكبر من المواطنين والسائحين جرحوا خلال هذه العمليات.

وبذلك تفوق خسائر المجتمع فى الأرواح خلال معركة الإرهاب من رجال الشرطة والمواطنين تلك الخسائر البشرية التى لحقت بالجماعتين، والتى شملت مصرع ٤٩٢ خلال أعوام ٩٢ ـ ١٩٩٨، وهو رقم يقل عن رقم خسائر المجتمع التى بلغت ٧٢٩ (شرطياً ومدنياً)، وإذا أضيف إليها السائحون الذين لقوا مصرعهم يرتفع الرقم إلى ٧٢٨ قتيلاً[١].

(١) هذه الأرقام تم حسابها بمعرفتنا من خلال بيانات وزارة الداخلية.

ولا يعنى ذلك سوى أن العمليات الإرهابية التى قامت بها الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد فى الداخل والخارج استمرت طوال هذه السنوات ولم تتوقف. وإن كان منحنى هذه العمليات اتجه للانخفاض بعد عام الذروة (١٩٩٣) الذى سجل نحو ١٧٣ عملية إرهابية قامت بها الجماعتان خلاله مقابل ١١٣ عملية فى العام السابق عليه (١٩٩٢)، وهو العام الذى شهد بداية الاستئناف المكثف للعمليات الإرهابية. ولكن هذا الرقم انخفض إلى ٩٦، ثم ٩٧ عملية فى عامى ٩٤، ١٩٩٥، وانخفض أكثر إلى ٧٣ عملية فى عام ١٩٩٦، واستمر فى الانخفاض عام ٩٧ ليسجل ٢٣ عملية، وإن كانت إحداها، وهى مذبحة الدير البحرى فى الأقصر قد أسفرت عن مصرع عدد من السائحين الأجانب يفوق بكثير كل السائحين الذين لقوا مصرعهم فى كل العمليات الإرهابية التى استهدفتهم طوال أعوام (٩٣ ـ ١٩٩٦).[١] أما فى عام ١٩٩٨ فقد هدأت تقريباً العمليات الإرهابية، حيث بلغت ١١ عملية فقط منها عملية فاشلة، ومنها أيضاً ٤ عمليات وقعت فى المنيا وضحاياها من المدنيين، ولكن لم تنسبها أجهزة الأمن للجماعة الإسلامية، أو أى جماعة إرهابية أخرى. وإن كان البعض أرجعها للثأر من العناصر المتعاونة مع أجهزة الأمن[٢].

وفى النصف الأول من عام ٩٩ توقفت تماماً العمليات الإرهابية خاصة بعد أن أعلنت عناصر الخارج موافقتها على مبادرة وقف العنف.

ورغم كثرة العمليات الإرهابية خلال عامى ٩٢، ١٩٩٣ والتى عددها ١١٣، ١٧٣ عملية على التوالى، فإن ضحايا هذه العمليات فى كل منها كان أقل من عام ١٩٩٤ والذى انخفض فيه عدد العمليات إلى ٩٦ عملية إرهابية فقد كان عدد الضحايا نحو ٤٦ من الشرطة والمدنيين فى عام ١٩٩٢، وارتفع العدد إلى ١٢٦ فى عام ١٩٩٣. غير أن هذا الرقم ارتفع أكثر إلى ١٣٩ فى عام ١٩٩٤، ثم استمر رقم الضحايا فى الارتفاع ليصل إلى ١٧٣ لقوا مصرعهم من الشرطة والمدنيين فى عام ١٩٩٥، وهو عام الذروة فى رقم ضحايا الإرهاب. فبعدها انخفض ضحايا الشرطة والمدنيين والسائحين فى عام ٩٦ إلى ٤٤، وفى عام ٩٧ فقد ارتفع العدد بسبب ضحايا مذبحة الأقصر وحادث المتحف المصرى ليصل إلى ١٣٣ من الشرطة والمدنيين والسائحين. ثم عاد الرقم لينخفض

---

(١) تم حساب أرقام وعدد العمليات الإرهابية من خلال بيانات وزارة الداخلية المذاعة من هذه العمليات.

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى ٩٨ ـ الأهرام ـ مرجع سابق ـ صفحة ٣٣٨ ـ ٤٤٠.

فى عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٢٤ فقط من الشرطة والمدنيين. وفى هذا العام اختفى السائحون من لائحة ضحايا الإرهاب لأول مرة منذ عام ٩٢، بينما لم تفقد الشرطة أحداً من عناصرها طوال النصف الأول من عام ١٩٩٩، وكذلك المدنيون[1].

فقد كان الدوىّ الإعلامى أحد الأهداف الأساسية للعمليات الإرهابية التى تمت فى عامى ٩٢، ١٩٩٣، وذلك بتفجير البنوك وإلقاء القنابل على قطارات ومراكب السائحين، وتفجير المقاهى، وأيضاً بمحاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام واللواء حسن الألفى وزير الداخلية وقتها والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق.

بينما طغى على الهدف السابق هدف آخر منذ عام ١٩٩٤، وهو الانتقام من رجال الشرطة والإيقاع بأكبر عدد من المواطنين والسائحين لهز الاستقرار السياسى ولضرب صناعة السياحة وتخريب الاقتصاد الوطنى.

وكان أبرز العمليات الإرهابية خلال هذين العامين (٩٤. ١٩٩٥) هى عملية اغتيال اللواء غبارة مساعد مدير أمن سوهاج ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ، واللواء رؤوف خيرت وكيل مباحث أمن الدولة، وأيضاً تفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد[2]. وكذلك اغتيال المستشار التجارى المصرى أحمد علاء نظمى فى جنيف[3]، وتفجير قرب سفارتنا فى صوفيا ببلغاريا وقامت بهذه العمليات الخارجية جماعة الجهاد.

وقد شهد عام ١٩٩٥ بالذات عودة حوادث الاعتداء على الأقباط وسرقة محلات الذهب وإطلاق النار على القطارات التى تقل السائحين القادمة أو الذاهبة لأسوان وقتل المتعاونين مع أجهزة الأمن، وكلها عمليات قامت بها عناصر الجماعة الإسلامية التى ركزت نشاطها على الداخل، على عكس جماعة الجهاد التى تفرغت للقيام بعملياتها الإرهابية فى الخارج وتوقفت عن العمل فى الداخل منذ محاولتها اغتيال الدكتور عاطف صدقى، وإن كانت قد حاولت القيام بعدة محاولات تم إحباطها كلها.

ففى خلال شهر واحد (نوفمبر ١٩٩٥) قتلت الجماعة الإسلامية ١١مواطناً قبطياً (٨ فى المنيا، ٣ فى أسيوط)، وكلهم من الأثرياء أصحاب محلات الذهب.. وكلهم سرقت

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ـ ٩٧ ـ الأهرام ـ صفحة ٣١٠.

(٢) أعلنت ستة تنظيمات مسئوليتها عن انفجار السفارة المصرية فى إسلام آباد هى: الجماعة الإسلامية والجهاد وثوار الإسلام والقصاص الأكبر ورجال قاسم والعدالة العالمية. غير أنه تأكد فيما بعد أن عناصر الجهاد هى التى قامت بهذا التفجير وتبين أن البيانات المتضاربة كانت تستهدف التشويش على أجهزة الأمن فى كل من مصر وباكستان. وكان التفجير يستهدف أيضاً الانتقام من الحكومة الباكستانية التى بدأت تضيق الخناق على الأفغان المصريين.

(٣) أعلنت منظمة العدالة الدولية مسئوليتها عن العمليتين أيضاً وبعض دوائر الجهاد اتهمت الأمن المصرى باختلاق هذه المنظمة لضرب عناصرها فى الخارج هى وعناصر الجماعة الإسلامية.

محلاتهم بعد قتلهم.. كما تم إطلاق النار على قطارين خلال ٤٨ ساعة، وأعلنت كتائب ياسين همام (التابعة للجماعة الإسلامية) مسئوليتها عنها[١] وفى نفس هذا الشهر أيضاً قتلت الجماعة مواطناً فى المنيا وقاموا بفصل رأسه وتعليقها فى قرية أخرى على أحد أعمدة الكهرباء لإشاعة أكبر قدر من الذعر خاصة وسط المواطنين الذين يتعاونون مع الأمن[٢].

وفى عام ١٩٩٥ أيضاً نفذت الجماعة الإسلامية أجرأ عملية لها، وهى عملية الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا والذى تم بدعم من الترابى وبتأييد مسبق من جماعة الجهاد، وكان مخططاً أن يكون بداية لعمليات إرهابية تتم فى الداخل تم إجهاضها باكتشاف مخازن للأسلحة فى كوم امبو كانت معدة لاستخدامها فى هذه العمليات[٣].

---

(١) كشفت التحقيقات فى حادث إطلاق الرصاص على أحد القطارات العثور على ٢٩ طلقة فارغة مكتوب على بعضها اسم طلعت فؤاد قاسم أحد قادة الجماعة الذى اختفى فجأة فى كرواتيا وتبين فيما بعد أنه لقى مصرعه هناك.

(٢) العربى ١٩ نوفمبر ١٩٩٥.

(٣) محاولات جماعات الإرهاب، وبالذات جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية لاغتيال الرئيس مبارك لم تتوقف خلال سنوات نشاطهما الإرهابى.. ففى غضون هذه السنوات (٩١ - ١٩٩٥) جرت ثمانى محاولات وجرى الإعداد لتنفيذها فى أماكن شتى داخل مصر، باستثناء محاولتين خطط لتنفيذهما خارج مصر.

- فى عام ١٩٩١ طلب الشيخ عمر عبدالرحمن من أحد أتباعه الذى عرف فيما بعد أنه متعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى قتل الرئيس مبارك ببندقية، وهى المحاولة التى لم تتم بسبب تأجيل زيارة مبارك لأمريكا.
- وبعدها بعامين، وفى عام ١٩٩٣ خطط عنصران من الجماعة الإسلامية لاغتيال الرئيس مبارك بواسطة قاذفة (أر.بى.جى) استوليا عليها من إحدى الوحدات العسكرية واعتزما إطلاقها على منزل الرئيس مبارك فى منطقة مصر الجديدة. ولكن المحاولة اكتشفت قبل التنفيذ وتمت محاكمتهما عسكرياً فى القضية التى عرفت باسم قضية التسعة عشر، وحكم عليهما بالإعدام وتم تنفيذ الحكم فى نفس العام.
- ثم تسارعت المحاولات أكثر فى العام التالى حيث خطط ثلاثة من عناصر الجماعة الإسلامية فى فبراير ١٩٩٤ لاغتيال الرئيس مبارك والزعيم الليبى معمر القذافى فى مطار سيدى برانى بالقرب من الحدود المصرية الليبية بعبوات متفجرة، ولكن المحاولة اكتشفت قبل التنفيذ وحكم عليهم بالإعدام فى صيف نفس العام.
- وفى أواخر نفس العام (١٩٩٤) ألقى القبض على ثلاثة من أعضاء الجهاد وهم يشقون نفقاً بالقرب من طريق صلاح سالم الذى يسلكه عادة موكب الرئيس مبارك. وكانوا يعتزمون تفخيخ النفق لتفجيره أثناء مروره.
- واكتشف أيضاً أن هذه المجموعة وضعت خطة أخرى بديلة لاغتيال مبارك بتفجير جسر أكتوبر بوسط القاهرة إذا ما سلكته سيارة الرئيس، وذلك باستخدام سيارات مرسيدس سوداء مشابهة للسيارات المستخدمة فى موكب مبارك ووضع متفجرات موقوتة فيها.
- وفى مايو عام (١٩٩٥) أحيل ٢٣ من أعضاء جماعة الجهاد ووجهت لهم اتهامات مختلفة، كان من بينها اتهام بالتخطيط لاغتيال الرئيس مبارك.
- كما حكم فى نفس العام (١٩٩٥) على عضوين من طلائع الفتح (الجناح العسكرى لجماعة الجهاد) بالإعدام فى ٣١ مايو أمام القضاء العسكرى لإدانتهم بالإعدام لاغتيال الرئيس مبارك فى قضية شملت ٤٢ عضواً من هذا التنظيم.
- أما المحاولة الثامنة فهى التى تمت فى أديس أبابا. ويعتقد أن هذه المحاولة جرت بالتنسيق بين الجماعتين، وبعد أن تم تشكيل جبهة مشتركة بينهما، وإن كانت العناصر التابعة للجماعة الإسلامية هى التى قامت بالتنفيذ.

ولعله كان أمراً له مغزاه أن تقوم عناصر الجماعة الإسلامية فى اليوم التالى لمحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا بعمليتين فى أسيوط التى شهدت هدوءاً لعامين قبلها، أسفرت عن مصرع ضابط وجندى وإصابة خمسة مواطنين. وكأن الإرهابيين أرادوا الرد على من قالوا إنهم نقلوا نشاطهم وإرهابهم إلى أثيوبيا لعجزهم عن القيام بهذا الإرهاب داخل مصر.

وبينما توقفت جماعة الجهاد عن عملياتها الإرهابية فى العام التالى (١٩٩٦)، فإن الجماعة الإسلامية استمرت فى نشاطها، ونفذت مجموعة من العمليات الكبيرة فى المنيا وأسيوط، بل وفى داخل القاهرة أيضاً. وطالت أيدى إرهابييها أعناق قيادات للشرطة وسائحين أجانب. بل واقتحموا بنوكاً وسرقوا بعض ما فيها، كما وصلت بهم الجرأة إلى حد اقتحام المنازل لقتل الأقباط داخلها وسعوا إلى فرض الجزية على أثرياء الأقباط من تجار الذهب.

ففى بداية هذا العام (فبراير ١٩٩٦) اقتحم إرهابيان منازل عزبة الأقباط بمدينة البدارى، وأطلقوا النار بشكل عشوائى على المواطنين، فقتلوا سبعة، قبل أن يهربوا لمنطقة الجبال. وتكرر هذا المشهد الدموى فى ساحل سليم وأسفر عن مقتل ثمانية هذه المرة[(١)].

أما فى شهر إبريل فقد تمكن إرهابيو الجماعة الإسلامية من اصطياد اللواء جمال فائق قائد عمليات الأمن المركزى بمحافظة المنيا وقتله هو وشقيقه المقدم مجدى فائق وضابط آخر وجندى حينما وقعوا فى كمين قرب زراعات القصب[(٢)].

كما قامت عناصر الجماعة الإسلامية بثلاث عمليات سطو مسلح على فرع بنك مصر فى العياط[(٣)]، وفرعى بنك التنمية والائتمان الزراعى بكل من طما بسوهاج وصدفا بأسيوط[(٤)].

ولم تكتف الجماعة الإسلامية بعملياتها فى الصعيد (المنيا وأسيوط وسوهاج) خلال عام ١٩٩٦، إنما قامت بقتل اثنين من رجال الشرطة فى السويس[(٥)]، وقامت أيضاً

---

(١) الأهرام ٢٦ فبراير ١٩٩٦.

(٢) الأهرام ٢٤ إبريل ١٩٩٦.

(٣) الأخبار ٦ أغسطس ١٩٩٦.

(٤) الجماعة الإسلامية كانت تعتبر سوهاج منطقة دعوة فقط قبل هذا الحادث.

(٥) الأهرام ١٣ يونيو ١٩٩٦.

بهجوم على فندق أوربا بالهرم بالقاهرة، وكانت هذه العملية هى أخطر عمليات الجماعة خلال هذا العام لأنها أسفرت عن مصرع ٢٨ سائحاً يونانياً وإصابة ٢٥ آخرين. وكان هذا هو أكبر رقم للضحايا من السائحين الأجانب تسفر عنه العمليات الإرهابية وقتها منذ أن بدأت الجماعة الإسلامية عملياتها لضرب السياحة والهجوم على السائحين الأجانب داخل مصر فى عام ١٩٩٢[١].

غير أن هذا الرقم قامت الجماعة الإسلامية نفسها بتحطيمه فى العام التالى (١٩٩٧)، حينما قامت مجموعة من عناصرها بالمذبحة البشعة فى رحاب الملكة حتشبسوت فى الدير البحرى بالأقصر، والتى راح ضحيتها ٦٠ سائحاً من ألمانيا واليابان وسويسرا بالإضافة إلى أربعة من المصريين، كما فقد بسببها اللواء حسن الألفى وزير الداخلية السابق منصبه، بعد اكتشاف إهمال جسيم فى الجهاز الأمنى أفضى إلى كل هذا العدد من الضحايا، ومكن الإرهابيين الستة من تنفيذ عمليتهم الإرهابية[٢].

وكانت هذه العملية هى آخر العمليات الإرهابية الكبيرة للجماعة الإسلامية حتى إعداد هذه الدراسة، خاصة وأنها أثارت ضدها الكثيرين فى داخل مصر وخارجها، وألبت دولاً أوربية عديدة ضدها، خاصة تلك الدول التى تأوى عدداً من قادتها وكوادرها.. فضلاً عن أنها أثارت شجاراً داخل الجماعة نفسها وخلافاً علنياً بين قادتها على شبكة الإنترنت وصفحات الصحف.

وبعدها لم تقم الجماعة فى عام ١٩٩٨ سوى بإحدى عشرة عملية صغيرة ومتناثرة، كلها فى المنيا باستثناء عملية واحدة وقعت فى الإسكندرية، وهى العملية الفاشلة التى استهدفت اغتيال رئيس محكمة أمن الدولة العليا بالمدينة صلاح بدور. وفى النصف الأول من عام ١٩٩٩ لم تقم الجماعة بأى عملية. وقد أسفرت عملياتها الصغيرة فى عام ٩٨ عن قتل ١٦ مدنياً وضابطين و٣ جنود. أما بقية ضحايا الشرطة فى هذا العام فقد سقطوا أثناء مواجهات بادر رجال الأمن بها ضد العناصر المسلحة للجماعة.

---

(١) حادث المتحف المصرى عام ١٩٩٧ لم تصنفه وزارة الداخلية كحادث إرهابى، وإنما حادث قام به مختل عقلياً هو وشقيقه.

(٢) لم تتمكن أجهزة الأمن إلا من الكشف عن خمسة إرهابيين فقط وهم الذين قاموا بالعملية ولقوا مصرعهم فى الأقصر أما السادس فلم تعرفه حتى إعداد هذه الدراسة.

أما قبلها فى عام (١٩٩٧) فقد قامت الجماعة بعدة عمليات كان أبرزها الهجوم على كنيسة (أبو قرقاص) فى المنيا، على غرار ما حدث فى صنبو بأسيوط والفكرية بالمنيا عام ١٩٩٢، وأسفر الهجوم عن مصرع ١١ قبطياً داخل الكنيسة[١]. وقامت عناصر الجماعة أيضاً باغتيال اللواء فوزى محمود قائد الحرم الجامعى لجامعة أسيوط[٢] وعملية الهجوم على عزبة كامل ونجع حمادى بقنا.. وفيها ارتدى الإرهابيون الملابس العسكرية، وقاد مجموعة الإرهابيين محمود عبدالمنعم الفرشوطى الذى تبحث عنه أجهزة الأمن، بالإضافة إلى تنظيم الكمائن لدوريات الشرطة فى أسيوط ونجع حمادى خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٩٧ بمعدل عملية كل تسعة أيام. وفقدت الشرطة خلال هذه العمليات ١٥ من رجالها مقابل خمسة فقط من الإرهابيين[٣].

ويبقى السؤال الآن

لماذا تراجعت العمليات الإرهابية على هذا النحو عام ٩٨ وتوقفت فى عام ١٩٩٩؟

هل كان السبب - كما تحاول الإيحاء بذلك دراسة أعدها أحد كوادر الجماعة الإسلامية - هو قبول قادة الخارج أخيراً، وبعد رفض طال لمبادرة وقف العنف التى تقدم بها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية فى ليمان طره، وهى المبادرة التى باركها عمر عبدالرحمن، وأيدها القادة التاريخيون لجماعة الجهاد أيضاً، وسعوا لفرضها سياسة للجماعتين كما أعلنوا؟

أم كان السبب - كما ترى أجهزة الأمن - هى حالة الضعف التى انتابت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، وبعد أن أثخنتها الضربات الأمنية بالجراح، فلم تعد قادرة على الفعل والعمل، والقيام بعمليات إرهابية جديدة، والاكتفاء بحالة من الكمون، حتى تبرأ من جراحها، خاصة وأنه يتم - كما تعتقد أجهزة الأمن - تقويض الهياكل الأساسية للجماعتين، ومحاصرة قادتها فى الخارج وتصفية أجنحتها العسكرية فى الداخل، فلم يعد هناك من الإرهابيين المسلحين سوى ثلاثين أو أربعين إرهابياً، مطاردين ومحاصرين ومختبئين فى الجبال والزراعات، ومهددين بالوقوع فى قبضة رجال الأمن عاجلاً أو آجلاً؟

---

(١) الأخبار ٢٢ فبراير ١٩٩٧. (٢) الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٩٧.

(٣) الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٩٧.

أم كان السبب على العكس ـ وكما يروج بعض أنصار الجماعات الإرهابية ـ هو تباطؤ أجهزة الأمن فى مطاردة كوادر الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، بل واستجابتها ـ بدون إعلان ـ لأحد طلبات قادتها الذين تقدموا بمبادرة وقف العنف، وهو رفع يدها عن آلاف من أعضائهما. وها هو منتصر الزيات المحامى أحد كوادر الجماعة الإسلامية السابقين، والذى تبنى المبادرة يقول: إن هناك استراتيجية جديدة تسعى الجماعة للعمل بها خلال المرحلة القادمة تعتمد على نبذ العنف والإرهاب والدفاع عن الإسلام بالطرق السلمية. وهذا التحول فى سياسة الجماعة يرجع إلى إطلاق سراح سبعة آلاف من الإسلاميين المعتقلين منذ بداية العام الحالى (١٩٩٨)[1].

أما أنها كل هذه الأسباب مجتمعة تكمن وراء تراجع العمليات الإرهابية خلال عام ١٩٩٨ بعد ست سنوات من الموجات الإرهابية المتتالية.

إن اختيار سبب دون آخر يصوغ الإجابة على السؤال الأكبر وهو: هل الإرهاب فى مصر يلفظ أنفاسه.. أم أن الأمر لا يعدو كونه هدنة يعود بعدها الإرهاب للنشاط أكثر شراسة وضراوة، كما حدث فى أعقاب الضربة القاسية التى تلقاها تنظيم الجهاد الموحد عام ١٩٨١، والتى تصور رجال الأمن أنه لن تقوم له قائمة بعدها، وأن مصر قد برأت ـ على الأقل لسنوات طويلة وليس للأبد ـ من الإرهاب.

فالذين يقولون إن السبب هو الوهن الذى أصاب كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد يراهنون على أن هاتين الجماعتين لن تخرجا من غرفة الإنعاش إلا جثتين هامدتين، كما حدث لتنظيمات أخرى عديدة مثل تنظيمات الفنية العسكرية والتكفير والهجرة وغيرها، ولا يتبقى سوى تشييعهما إلى مثواهما الأخير.

أما الذين يعتقدون أن السبب هو تغير فى سياسة الجماعتين بالقبول الطوعى لمبادرة وقف العنف فإنهم يعتقدون بأن هاتين الجماعتين ما زالتا تحتفظان ببعض القوة، رغم الضربات الموجعة والمؤلمة التى وجهها لهما رجال الأمن طوال ست سنوات متتالية ويرون بالطبع أنه من السابق لأوانه القول بأن المعركة مع الإرهاب فى مصر وصلت إلى مرحلة تثبيت الأكتاف أو دق الأعناق لأن جماعات الإرهاب ما زالت لها أذرع تتحرك يمكن أن تخرب وتقتل، وإن لم تكن هذه الأذرع فى قوتها السابقة، أو كانت ساكنة الآن.

---

(١) الأحرار ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨. الأهرام ٨ ديسمبر ١٩٩٨ وكانت آخر دفعة تم الإفراج عنها فى مايو ١٩٩٨ كلهم ينتمون للجماعة الإسلامية.

ونفس الأمر يقود إليه الاقتناع بأن السبب وراء تراجع العمليات الإرهابية فى عام ١٩٩٨ هو هدوء المواجهة الأمنية ومبادرة أجهزة الأمن بالإفراج عن العديد من عناصر الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.

على كل حال.. ليس من الممكن الآن ترجيح سبب على آخر إلا بعد اختبار كل العناصر.. وبالذات مدى قدرة جماعات الإرهاب على تضميد جراحها، واستعادة قوتها، واستعدادها للشفاء وتجديد شبابها، وأيضاً حجم المساندة والدعم الذى تلقاه هذه الجماعات فى الخارج، وقوة العناصر الإرهابية الموجودة فى الخارج.. وأيضاً حقيقة مبادرة وقف العنف.

فإلى الفصل التالى..

***

٤ مبادرة الخلافات

في الوقت الذى اعتقد فيه كثيرون أن الإخوة المهاجرين، أو قادة الخارج صارت كلمتهم هى المسموعة داخل الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد، فاجأه القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية الجميع بمبادرتهم لوقف العنف فى أحد الأيام الحارة لشهر يوليو عام ١٩٩٧، ثم بارك مبادرتهم القادة التاريخيون لجماعة الجهاد.. ومنذ هذا اليوم عاد هؤلاء القادة التاريخيون إلى الصدارة فى الجماعتين.. بينما اضطر قادة الخارج (رفاعى طه ومصطفى حمزة وأيمن الظواهرى وغيرهم) أن يعترفوا بقيادة عبود الزمر وكرم زهدى وناجح إبراهيم وفؤاد الدواليبى وحمدى عبدالرحمن وطارق الزمر وغيرهم.

وحتى بعد أن رفض قادة الخارج علناً الامتثال لهذه المبادرة وشككوا فى جدواها، لم تصدر منهم كلمة إدانة واحدة ضد القادة التاريخيين، وحرصوا على إعلان الاحترام لهم.. بل إنهم حاولوا أن يبرروا رفضهم لهذه المبادرة بأنه ليس عصياناً أو خروجاً عن طاعة أمرائهم الكبار، وإنما اهتموا بإعلان أن المبادرة لا تعدو كونها مجرد توصية، وليست أمراً ملزماً.

وعندما خرقوا بشكل واضح هذه المبادرة بسلسلة من عمليات العنف وصلت ذروتها فى جريمة الدير البحرى البشعة فى الأقصر، حاولوا التنصل من مسئولية هذه العملية، رغم أنهم أعلنوا مسئوليتهم عنها فى البداية، وألصقوها بعدد من العناصر فى الداخل، قاموا بهذه المذبحة من تلقاء أنفسهم وبمبادرات شخصية دون أن يتلقوا أية أوامر من قادة الخارج.

أما عندما تعارك قادة الخارج علناً وتراشقوا بالبيانات على صفحات الصحف وفى شبكة الإنترنت لم يتفوه أىٌ منهم بكلمة إساءة للقادة التاريخيين، باستثناء بيانين أحدهما أصدره عنصر قيادى فى الجهاد، والآخر أعلنه عنصر قيادى فى الجماعة الإسلامية أزعجهما أن تتسع مبادرة وقف العنف لتشمل مع الأقباط والسياح الأجانب الأمريكان أيضاً.

وهكذا.. أعادت مبادرة وقف العنف التى أصدرها القادة التاريخيون هؤلاء القادة إلى الصدارة مرة أخرى ليسدوا الفراغ الذى تركه عمر عبدالرحمن، صاحب الكلمة المسموعة داخل الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، بعد دخوله أحد السجون الأمريكية.

وكل ذلك حدث بلا مقدمات حينما فوجىء الحاضرون للجلسة الأولى لمحاكمة المتهمين

فى قضية تفجيرات البنوك التى تضم لائحة الاتهام فيها ٩٧ عضواً للجماعة الإسلامية، يوم السابع من يوليو عام ١٩٩٧، بالمتهم محمد أمين عبدالسلام يلقى بياناً موقعاً من ستة من قادة الجماعة الإسلامية المسجونين فى ليمان طره هم عبود الزمر وناجح إبراهيم وكرم زهدى وحمدى عبدالرحمن وعلى الشريف وفؤاد الدواليبى يدعون أعضاء الجماعة إلى (وقف العمليات العسكرية والبيانات التى تحرض عليها).. وبذلك لم تقتصر دعوة القادة التاريخيين أو قادة الليمان على وقف العمليات الإرهابية، وإنما شملت أيضاً التوقف عن إصدار بيانات تحرض أو تحث على القيام بهذه العمليات[1].

وقد سميت هذه الدعوة التى لم تصدر فى شكل أمر بمبادرة وقف العنف لأنها لم تأت بعد محاولات مع الحكومة أو أجهزة الأمن، كما حدث عام ١٩٩٣، حينما حاول بعض من أسموا أنفسهم بالطريق الثالث التوسط بين سلطات الأمن وقيادات جماعات الإرهاب للوصول إلى اتفاق يقضى بالتوقف عن العمليات الإرهابية، وهى المحاولة التى فشلت حينما شعرت الدولة أن ذلك ينتقص من هيبتها، وأقيل اللواء عبدالحليم موسى من وزارة الداخلية بسبب هذه المحاولة، عندما اتهم أنه وافق على الحوار مع المتطرفين بدون استئذان الدولة أو الحكومة أو إبلاغ رئيس الوزراء[2].

(١) الأهرام ٨ يوليو ١٩٩٧.
الشعب ٢٢ يوليو ١٩٩٧.

(٢) يقول اللواء عبدالحليم موسى أنه لم يقم من جانبه بأى تفاوض مع جماعات الإرهاب. وأنه فوجىء يوم ١٠ أبريل عام ١٩٩٣ بوفد من كبار علماء الدين ومفكرين وسياسيين وصحفيين وأساتذة جامعة يضم ٢٤ شخصاً يطلب مقابلته، وعلى رأس الوفد الشيخ متولى الشعراوى والشيخ محمد الغزالى والدكتور عبدالصبور مرزوق أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وعبدالصبور شاهين الأستاذ بكلية دار العلوم وأحمد فراج المستشار الإعلامى لرئيس الوزراء والكاتب فهمى هويدى. وقد التقى بهم دون سابق ترتيب. وفى اللقاء قال محمد متولى الشعراوى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا فأصلحوا بينهما) فرد عليه وزير الداخلية: ومن هما الطائفتان؟.. فنحن الدولة وأولو الأمر.. فمن هى الطائفة الأخرى، ومن قائدها وما هدفها؟.. فلم يردوا عليه وإنما قالوا إن الدكتور محمد سليم العوا المحامى هو الذى سيمثل المتطرفين فى الحوار ولم يكن موجوداً بينهم.. وقلت لهم: ما فائدة الحوار مع إرهابيين يستخدمون النار فى اغتيال الأطفال الأبرياء، مثل الإسرائيليين ضد الأطفال العرب الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، خاصة وأن الحوارات التى أجراها البعض من الموجودين منكم ومنهم الشيخ الغزالى والدكتور عبدالصبور شاهين وعبدالصبور مرزوق رفضوا مقابلتهم للحوار عام ١٩٨٢ أثناء تولى اللواء حسن أبو باشا وزارة الداخلية، ووصفوا علماء الدين بأنهم عملاء للسلطة. ويؤكد اللواء عبدالحليم موسى - على عكس ما قيل وتردد - أنه أخطر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بهذه المقابلة وبما تم فيها، واستطلع رأيه وأخبر عبدالحليم موسى الدكتور عاطف بأنه ضد المهادنة مع الإرهابيين وضرورة تصفيتهم، وطلب من رئيس الوزراء إبلاغ الرئيس مبارك بذلك، ولكنه فوجىء بإقالته يوم ١٨ إبريل بزعم الحوار مع المتطرفين - كما قيل - وضياع هيبة الدولة. (الأهالى ٥ ديسمبر ١٩٩٧).

فهذه المبادرة جاءت بعد مشاورات بين قادة الليمان أنفسهم. وقد شارك في هذه المشاورات منتصر الزيات المحامى الذى وصفه فيما بعد عمر عبدالرحمن بأنه (المأمون على كل القضايا الإسلامية)[1].

وقد اهتم أصحاب المبادرة أن يؤكدوا ذلك بأنفسهم في بيان جديد أعلنه المتهم أمين عبدالسلام في جلسة ١٩ يوليو لقضية تفجيرات البنوك قالوا فيه إن مبادرتهم ليست نتيجة حوار مع أجهزة الأمن أو غيرها من الأجهزة، وليست محاولة للإفلات من المحاكم العسكرية، لأن المحاكم العسكرية مستمرة منذ خمس سنوات، ولم يصدر مثل هذا النداء، ويكمن وراءها ضرورات شرعية تفرضها مصلحة الإسلام. كما أكدوا في بياناتهم أنهم ماضون في مناشدتهم لإخوانهم لوقف العمليات العسكرية. وقالوا إن الإسلام ينهى عن البغى والعدوان. كما أكدوا عدم شرعية الاعتداء على النصارى لمجرد الاختلاف في الدين والعقيدة[2].

ونفس هذا المعنى أكده وزير الداخلية وقتها اللواء حسن الألفى حينما أعلن رفضه لهذه المبادرة ووصفها بأنها (محاولة من جانب الجماعات الإرهابية لتهدئة أجهزة الأمن القوية والحازمة والمستعدة للتضحية)، وتوعد بمواجهة أي محاولة لتعكير صفو الأمن بكل حسم وحزم[3].

غير أنه بعد أربعة شهور فقط من إعلان هذه المبادرة قال اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية الأسبق: إن الحوار مع المتطرفين مستمر منذ عام ١٩٨٢ (في عهد اللواء حسن أبو باشا)، حتى الآن (عام ١٩٩٧)، وقبل حادث الأقصر. وقال: إن بعض قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية الإرهابية التقى بكبار المسئولين - ولم يحدد هؤلاء المسئولين - أثناء تولى حسن الألفى منصبه. كما لم يحدد ما دار في هذا اللقاء، أو إذا كان هذا اللقاء تم قبل أو بعد إعلان مبادرة وقف العنف.

كما نقل فهمى هويدى عن محامين لهم صلات بأمراء الليمان أن عبود الزمر بدأ مراجعة الموقف من العنف منذ عام ١٩٩٤، وأنه نقل آراءه تلك في حينها إلى مدير مصلحة السجون. ولذلك يرى هويدى أن الداخلية لديها معلومات كافية عن طبيعة التحول ومداه[4].

---

(١) الحياة ٣١ أكتوبر ١٩٩٨.
(٢) الشعب ٢٢ يوليو ١٩٩٧.
(٣) الوفد ١٢ أغسطس ١٩٩٧.
(٤) الأهرام ١٩ أغسطس ١٩٩٧.

وإذا صح هذا الكلام فهذا يفتح الباب أمام احتمال ما قال به البعض وهو أن المبادرة التى تقدم بها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية فى الليمان، وأيدها قادة الجهاد أيضاً فى طره، هى مخاض لمشاورات بينهم وبين مسئولين فى الداخلية، وإن ارتدت ثوب المبادرة من طرف واحد.. وهذا ما كان يطمع فيه أصحاب الوساطة عام ١٩٩٣، ولكنها لم تتم بعدما كشفت جريدة الشعب أمر هذه الوساطة وقتها، فتصدى لها كل من خشى أن تتراجع الحكومة أمام الجماعات الإرهابية، فيزيد نفوذ هذه الجماعات ونفوذ أنصارها فى المجتمع، لتعود لتفرض سطوتها على أحياء وقرى وجامعات، كما حدث فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، فى المنيا وأسيوط وجامعاتها، وإمبابة وعين شمس بالقاهرة، وانتهى الأمر بإقالة وزير الداخلية اللواء محمد عبدالحليم موسى، وإعلان الحكومة رفضها القاطع لأى تهاون مع الإرهاب.

وأصحاب التفسير السابق لاحظوا أن وزير الداخلية وقت إعلان مبادرة وقف العنف، اللواء حسن الألفى، تلكأ قبل أن يعلن موقفه من هذه المبادرة، والتزم الصمت هو ومساعدوه وجهاز إعلامه الأمنى الذى ابتكره طويلاً دون إبداء رأى حول هذه المبادرة. وجاء أول تعليق له عليها بعد ٣٦ يوماً من إعلانها. كما أن هذا التعليق الأول فسره البعض - مثل الكاتب فهمى هويدى وغيره - بأنه ليس رفضاً لمبادرة وقف العنف، خاصة قوله: (إن تحقيق الأمن والاستقرار هدفنا الرئيسى، وأى عمل أو قول يعزز هذه المسيرة نرحب به)[١].

كما لاحظ هؤلاء أيضاً أن جريدة الأسبوع التى كان رئيس تحريرها مصطفى بكرى تربطه صداقة مع قيادات الداخلية وقتها كتبت موضوعاً تتساءل فيه (لماذا لا نفكر فى قبول مبادرة وقف العنف)[٢]، وهو نفس الأمر الذى طالب به فهمى هويدى فى جريدة الأهرام أيضاً.

وهذا التفسير من الصعب تأكيده بالطبع إلا إذا أيده اللواء حسن الألفى وزير الداخلية بنفسه أو أحد مساعديه وقتها على الأقل.. كما أنه ليس من السهل نفيه فى

---

(١) الأهرام ١٩ أغسطس ١٩٩٧.

(٢) ترددت تفسيرات فى حينه تقول بأن ما كتب فى جريدة الأسبوع كان بالاتفاق بين مصطفى بكرى رئيس تحرير الأسبوع واللواء رؤوف المناوى رئيس المركز الإعلامى الأمنى بوزارة الداخلية وقتها.

ضوء انحسار الملاحقات الأمنية للجماعات الإرهابية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٧، وأيضاً تزايد أعداد الذين تم الإفراج عنهم من الذين اتهموا بصلاتهم بجماعات الإرهاب، سواء ممن أعلنوا التوبة عن الإرهاب، أو الذين لم يعلنوا. وقد أحصى البعض قيام سلطات الأمن خلال عام وشهر تقريباً (الشهر الأخير لعام ١٩٩٧، وعام ١٩٩٨) بالإفراج عن خمسة آلاف من أعضاء ومؤيدى الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد[١] بينما لم يزد هذا العدد عن الألف خلال الثلاث سنوات التى سبقتها[٢].

ولكن المتاح الآن، وحتى إشعار آخر، هو إعادة رصد الأحداث التى وقعت والتطورات الخاصة بهذه المبادرة، وردود الأفعال التى حدثت بسببها داخل الجماعة الإسلامية، وخارجها فى تسلسلها الزمنى.. فهى تنطق بالكثير، كما أنها سوف تعيننا فى فهم ما حدث وتفسيره.

تأييد ورفض:

فما أن أعلن أمراء الليمان الستة بيانهم الذى يدعون فيه إخوانهم وزملاءهم وقف ما أسموه بالعمليات العسكرية حتى توالت بيانات التأييد لهم ولمبادرتهم.

فقد انضم لهم على الفور أسامة حافظ أحد مؤسسى الجماعة، ثم طارق الزمر وصالح جاهين وعباس شنن من قيادات الجهاد المحكوم عليهم فى قضية اغتيال الرئيس أنور السادات، وهؤلاء ناشدوا بدورهم قيادات الخارج التجاوب مع المبادرة ووقف عمليات العنف.

واستمر التأييد للمبادرة، فأرسل تأييدهم لها من سجن العقرب كل من صفوت عبدالغنى وممدوح على يوسف وضياء الدين فاروق وهم أبرز المتهمين فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب، ومن نفس السجن أيضاً أيدها نبيل المغربى ونبيل نعيم ومجدى سالم وأنور عكاشة وهم من قيادات جماعة الجهاد[٣].

أما صلاح هاشم أحد مؤسسى الجماعة الإسلامية وأميرها فى الوجه القبلى فهو لم يكتف بالتأييد فقط، وإنما طالب أعضاء الجماعات الهاربين فى الزراعات والجبال بإلقاء

(١) الحياة ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨ - الأهرام ٩ ديسمبر ١٩٩٨.

(٢) نقلاً عن بيانات وزارة الداخلية. وتم حساب الرقم بمعرفتنا.

(٣) الشعب ٢٢ يوليو ١٩٩٧. والأهرام ١٩ يوليو ١٩٩٧.

السلاح. وقال: إن أصحاب المبادرة هم أعلى جهة فى الجماعة ولذلك هم أدرى الناس بمصلحتها ولا بد من الاستجابة لهم[1].

بل إن التأييد للمبادرة لم يقتصر على القيادات التاريخية للجماعتين (الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد) فقط، وإنما جاء أيضاً من قيادات جماعات أخرى مثل د.مصطفى الصفتى زعيم جماعة التوقف والتبين (الناجون من النار)، وسيد إبراهيم وياسر قطب من قيادة جماعة حزب الله[2].

كما لم يقتصر التأييد للمبادرة على القيادات فقط، وإنما جاء من الأعضاء أيضاً الذين أغلقت السجون عليهم أبوابها. ففى قضية الاغتيالات الكبرى أذاع المتهمون بياناً من داخل قفص الاتهام يؤيدون فيه (مبادرة مشايخ الليمان)، ويؤكدون ضرورة الاستمرار فيها وتجاوز كل ما يعترض طريقها من عقبات ويناشدون أيضاً قيادات الجماعة خارج البلاد والمجموعات العسكرية داخلها سرعة الاستجابة لها حرصاً على مصلحة الإسلام والمسلمين.

ثم خطوا خطوة أخرى حينما (ناشدوا الحكومة ضرورة الاستجابة للمبادرة، والتعامل معها بجدية وإيجابية، والاستجابة لنداءات كل شرائح المجتمع من العلماء والمفكرين والإعلاميين والسياسيين ورجال الأمن، وعدم الالتفات لقلة ممن أسموهم أصحاب الأقلام المغرضة التى تسعى لإفشال المبادرة)[3].

وجاء الدعم الكبير لمبادرة أمراء الليمان من د. عمر عبدالرحمن الذى يقضى عقوبة السجن فى أحد سجون أمريكا، حينما أعلن تأييده لهذه المبادرة، خاصة وأن أمير الجماعة الإسلامية ومفتى الجماعتين كان هو من سبق له أن أفتى بجواز الاعتداء على الأقباط وسلب أموالهم باسم الاستحلال، وأيضاً أفتى بقتل السائحين الأجانب لأنهم يعيثون فى الأرض فساداً.

ورغم ذلك.. فقد رفض قادة الخارج فى البداية مبادرة وقف العنف.

وأصدر كل من أيمن الظواهرى زعيم جماعة الجهاد، ومصطفى حمزة القائد العسكرى والميدانى للجماعة الإسلامية بياناً يعلن فيه رفضه لهذه المعارضة، بل والتشكيك فيها،

---

(١) الأهرام ١٦ أغسطس ١٩٩٧.
(٢) الأهرام ١٩ يوليو ١٩٩٧. مرجع سابق.
(٣) الأحرار ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧.

وفى أنها صدرت أصلاً من القادة التاريخيين بالليمان، وطالبا عناصرهما فى الداخل تصعيد الأعمال الإرهابية.

وبنى الظواهرى موقفه الرافض على أساس شرعى لأنه اعتبر الحكم فى مصر كافراً وتمسك بضرورة الاستمرار فى منابذته[1] بينما استند مصطفى حمزة فى رفضه للمبادرة على أساس سياسى حينما اعتبرها لا جدوى منها وغير ملائمة، فضلاً عن أنها مجرد توصية لا ترقى إلى مستوى القرار الملزم..[2] وكان هذا التفسير مفهوماً لأنه لم يستطع أن يحاكى الظواهرى فى رفضه الباتر للمبادرة، نظراً لأنها صدرت ممن هم أكبر وأعلى منه تنظيماً داخل الجماعة، وهم القادة التاريخيون والمؤسسون لها.. ولذلك اكتفى حمزة فى البيان الذى وقعه نيابة عن قادة الجماعة الإسلامية فى الخارج باللمز فقط، حينما اعتبر هذه المبادرة لا تمثل تحولاً تاريخياً من جانب القادة التاريخيين (إلا إذا كان النداء محصلة لاتفاقيات تحتية غير معلنة)، وهذا ما نفاه بحسم أصحاب المبادرة فى بيانهم الثانى الذى صدر فى ١٩ يوليو، كما نفاه وزير الداخلية اللواء حسن الألفى وقتها أيضاً[3].

كما لم يستبعد مصطفى حمزة أن يكون بيان وقف العنف إحدى المكائد التى تحاك للتيار الإسلامى، وتساءل (كيف يتسنى لإخواننا الذين يحاكمون فى قضية تفجيرات البنوك أن يتصلوا بقيادتهم فى سجن ليمان طره، وهم الذين كانوا أعواماً فى حبس انفرادى لا يتصلون ببعضهم بعضاً ولا يعرف لهم مكان)[4].

ولم تمض سوى أيام قليلة حتى أصدرت طلائع الفتح، وهى الجناح العسكرى لجماعة الجهاد وتدعى أنها تنظيم مستقل، بياناً جديداً اشترطت فيه لقبول مبادرة وقف العنف أن تسمح الحكومة بحرية الدعوة وأن تسلم بحكم الله وتقبل بنقل السلطة عن طريق الوسائل السلمية. وطالبت طلائع الفتح فى النشرة التى بثتها عبر الإنترنت ضرورة تنحى قادة الجماعة الإسلامية السجناء عن توجيه الأمور إعمالاً لمبدأ لا ولاية لأسير..[5] كما دعت إلى إنشاء جناح سياسى للجماعتين على غرار (شين فين) الجناح

---

(١) جريدة الحياة ١٣ يوليو ١٩٩٧.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الأهرام ١٩ يوليو ١٩٩٧. مرجع سابق.
(٤) الحياة ١٣ يوليو ١٩٩٧ . مرجع سابق.
(٥) يعتبر بيان طلائع الفتح الذى يعبر عن رأى جماعة الجهاد هو أقسى رد على مبادرة وقف العنف. وهو يأتى فى إطار موقف الجماعة الرافض أصلاً لهذه المبادرة، ويتسق أيضاً مع موقفها من قيادات الداخل الموجودين داخل السجون.

السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى، والتعاون معه لاكتشاف خبرة حرب العصابات والعمليات الإرهابية، وهذا ما يؤكد عزمها على الاستمرار فى الإرهاب داخل مصر..[1].

وبعد ذلك حاول إبراهيم علام المحامى، أحد العناصر القيادية فى الجماعة الإسلامية، والمتهم فى قضية اغتيال د. رفعت المحجوب التخفيف من حدة رفض أمراء الخارج لمبادرة وقف العنف فقال: إن إعلان وقف العنف لا يعدو أن يكون توصية لا تصل إلى حد القرار. وهذا ما قال به قادة الجماعة فى سجن ليمان طره. أى أن إخوانهم خارج السجون مخيرون بين أن يأخذوا بهذه التوصية أو لا يأخذون بها. وقال علام أيضاً: إن نداء وقف العنف لا يمثل تحولاً فكرياً ولا مبادرة موجهة إلى الحكومة، وإنما هى عمل مرحلى وتكتيكى وهدنة، وأن موقف قادة الخارج لا يمكن النظر إليه على اعتبار أنه رفض لمبادرة تقدمت بها القيادات داخل السجون، ولكنه موقف مبدئى فى رفض وقف العمليات حتى تستجاب مطالبهم.

ثم صدرت مجلة المرابطون وبها مقال بعنوان (لماذا تكون مبادرة وقف العنف غير مشروطة؟).. وحدد المقال الذى كتبه أسامة رشدى مسئول الإعلام الجديد بالجماعة الإسلامية الذى خلف طلعت قاسم، والمشرف على المجلة عدداً من هذه الشروط مثل الإفراج عن المعتقلين وتطبيق الشريعة الإسلامية وإلغاء أحكام المحاكم العسكرية، وقطع العلاقات مع إسرائيل والإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن، وهى شروط كررتها الجماعة الإسلامية فى بيان أصدرته فيما بعد[2].

كما كتب رفاعى طه مقالاً آخر فى مجلة الاعتصام قال فيه (إن الجماعة متمسكة بثوابتها سواء ما تعلق منها بمطالبها التى جاءت المواجهة من أجلها، أو ما تعلق بمنهجها ورؤيتها وداخل هذه الدائرة تؤكد الجماعة أنها لم تغض الطرف عن أى جهود تبذل ما دامت هذه الجهود تلتزم بالحد المطلوب والجماعة تعى طبيعة الظرف الذى دفع القادة (التاريخيين) لاتخاذ موقف وقف العنف، وتوجيه هذا النداء إن صحت نسبته إليهم، وهى على ثقة أن قادتها التاريخيين سيتفهمون الدوافع التى دفعت إخوانهم لإتخاذ هذا الموقف الرافض للنداء، وإن كان لا يمكن أن يصنف على أنه رفض)

---

(١) الحياة والأحرار ١٠ أغسطس ١٩٩٧.

(٢) مجلة المرابطون التى تصدرها الجماعة الإسلامية خارج مصر عدد أغسطس ١٩٩٨.

ثم يمضى رفاعة طه قائلاً: (إنه لم يحدث تغيير فى موقف النظام المصرى يستدعى تغيير ما يسمونه بالموقف الشرعى منه، وهو لديه نقاط ضعف منها عدم وجود طرح عقائدى له، فضلاً عن أنه غير محبوب، وهى نقاط قوة للجماعة. فهى متماسكة والشعب يؤيدها ولها علاقات مع كل فصائل العمل الإسلامى للعب دور فى توحيد هذه الفصائل. وقد تمر الجماعة مثل أى كائن بمرحلة ضعف أو وهن ولكنها لن تصاب بمرض عضال ولن تغير جلدها)[1].

ولم تكتف عناصر الجماعة الإسلامية بالرفض النظرى فقط من خلال البيانات، وإنما حولته إلى رفض عملى ترجمته فى عمليتين إرهابيتين فى المنيا، ولم يمض على إعلان مبادرة قادة الليمان سوى أسبوعين فقط،[2] وذلك حينما قامت عناصر مسلحة من الجماعة باغتيال ستة من رجال الشرطة (ضابط وخمسة جنود) وبعدها بيومين قتلوا ضابطاً آخر..[3] لتؤكد بذلك العناصر المسلحة عزمها على الانصياع فقط لأوامر قادة الخارج، وتجاهل نداءات القادة التاريخيين[4].

ولقد حاول المحامى منتصر الزيات الذى يرجح أنه مهندس هذه المبادرة لوقف العنف التهوين من شأن هذه العمليات الإرهابية الجديدة التى حدثت فور إعلان المبادرة، والإيحاء بأنها لا تعد خرقاً لهذه المبادرة، وذلك حينما قال فى تصريحات صحفية له: (إن إعلان وقف العمليات التى كان التنظيم يخطط لها ويرتب لها ويقوم بتنفيذها. وإن ما حدث لا يمثل خرقاً للإعلان الصادر من الجماعة إذ إن ما حدث جاء بعد مطاردة الشرطة لعناصر تنتمى للجماعة الإسلامية، وليست هجمات أو مكامن نصبها أعضاء التنظيم)[5].

ولكن يبدو أن قادة الخارج أصروا على خذلان منتصر الزيات والإعلان بوضوح عن

---

(١) مجلة الاعتصام التى تصدرها أيضاً الجماعة الإسلامية خارج مصر عدد أغسطس ١٩٩٨.

(٢) الأهرام ٢١ أغسطس ١٩٩٧.

(٣) الأهرام ٢٣ أغسطس ١٩٩٧.

(٤) رصدت أجهزة الأمن بعد يومين فقط من إعلان بيان وقف العنف عدة رسائل مشفرة رجحت أنها قادمة من مصطفى حمزة تطالب أعضاء الجماعة بإعادة غربلة التنظيم الداخلى وطرد جميع الأعضاء الذين يؤيدون بيان الزمر ورفاقه (العربى ٢٨ يوليو ١٩٩٧).

(٥) اليسار سبتمبر ١٩٩٧ ـ مرجع سابق.

رفضهم لمبادرة وقف العنف، فقاموا بإصدار بيان تبنوا فيه عمليتى المنيا، واعتبروهما موجهتين ضد الحكومة. وقد استمر هذا الخذلان لمنتصر الزيات ـ كما سيتضح فيما بعد ـ إلى درجة دفعته إلى الإعلان عن اعتزاله العمل السياسى موجهاً اتهامه لكل من رفاعى طه ومصطفى حمزة بالعناد[١].

المهم بعد هذا الرفض العملى أصدر الجناح العسكرى للجماعة فى المنيا بياناً أكثر حدة من بيان قادة الخارج أعلنوا فيه ليس فقط رفضهم لمبادرة وقف العنف، ولكن رفضهم لولاية القادة التاريخيين لأنه لا ولاية لأسير عليهم[٢].

ثم أكد الجناح العسكرى بالمنيا التى كانت تتركز فيها العمليات الإرهابية موقفه الرافض للمبادرة باختيار قيادة جديدة له تتمثل فى فريد سالم كدوانى وحسن سرايبفو الأكثر تطرفاً وتشدداً، وبعدها قامت عناصر هذا الجناح بعدد من العمليات أسفرت عن قتل عدد من الأقباط[٣].

وبعد هذه التطورات فقط توالت تصريحات المسئولين فى جهاز الأمن التى تعلن رفضها بحسم وحزم لمبادرة وقف العنف.. فأعلن اللواء حسن الألفى وزير الداخلية أن أجهزة الأمن لن تهدأ مواجهتها المستمرة للعناصر المتطرفة، وأنها سوف تواجه أى محاولات للإرهابيين بكل حسم وحزم. كما اتهمت أجهزة الأمن منتصر الزيات بأنه يدبر تمثيلية مرسومة سلفاً، حينما سافر فى مايو ١٩٩٧ إلى لندن واتفق مع قيادات الخارج على توزيع الأدوار، بإعلان مجموعات تأييد للمبادرة، وإعلان مجموعات أخرى ـ فى نفس الوقت ـ رفضها لها، وذلك لشغل الأمن بها فترة من الوقت(٥).

والآن.. حان وقت السؤال.. لماذا أصدر قادة الليمان بيانهم بوقف العنف فى هذا الوقت (يوليو١٩٩٧)؟.. ولماذا أظهروا فى البداية مبادرتهم بأنها غير مشروطة، ولم تقترن دعوتهم بأى مطالب ولو متواضعة من الحكومة؟ رغم أنهم رفضوا مثل هذا الأمر

---

(١) الحياة ٢٤ أغسطس ١٩٩٧.

(٢) اليسار سبتمبر ١٩٩٧، مرجع سابق.

(٣) الأهالى ١٠ سبتمبر ١٩٩٧.

(٤) فى هذا الصدد رصدت أجهزة الأمن اتصالاً تليفونياً أجراه منتصر الزيات مع عمر عبدالرحمن وأملى عليه البيان الذى بارك فيه مبادرة قادة الليمان. (الأهرام ١١ أغسطس ١٩٩٧).

(٥) الوفد ١٢ أغسطس ١٩٩٧.

عندما اقترحه عليهم الفريق الثالث، برعاية الشيخ متولى الشعراوى، خلال الوساطة التى قاموا بها عام ١٩٩٣، كما أنهم لم يرحبوا حتى بالهدنة التى طالب بها خالد إبراهيم، قبلها بحوالى ١٥ شهراً، الذى كان يتولى إمارة الجماعة فى أسوان؟

أصحاب المبادرة قالوا إنهم طرحوا مبادرتهم (مراعاة للظروف الحرجة التى تمر بها الأمة فى مواجهة التحديات الصهيونية والأمريكية، وأن الغرض أن تتهيأ البلاد للمعركة الرئيسية مع إسرائيل بعيداً عن أى مشاكل داخلية).

ولكن ألم تكن البلاد تمر بظروف حرجة قبل ذلك؟.. وألم تكن التحديات الصهيونية والأمريكية موجودة حينما قرر قادة الجماعة الإسلامية، ومعهم قادة الجهاد تكثيف هجماتهم الإرهابية عام ١٩٩٢، واستمروا يقتلون ويخربون ويفجرون حتى صيف عام ١٩٩٧، الذى قدم فيه أمراء الليمان معاهدتهم لوقف العنف؟

إذن.. لابد أن نفتش عن سبب آخر لهذه المبادرة التى فاجأ بها قادة الليمان كثيرين، ربما كان من بينهم قادة الخارج.

منتصر الزيات الذى يرجح أنه مهندس المبادرة استبعد أن تكون هذه المبادرة نوعاً من الاستسلام بعد أن أثخنت الضربات الأمنية القاسية جسد الجماعة الإسلامية بالجراح وأصابت ذراعه الطويلة التى يتباهون بها، وهى الجناح العسكرى، بالشلل.. وأيضاً استبعد أن تكون المبادرة مجرد مهلة لالتقاط الأنفاس وتنظيم الصفوف.. غير أنه خرج علينا بتفسير مثير للدهشة حينما قال: إن مبادرة قادة الليمان هى دعوة لممارسة الجماعة الإسلامية لاستراتيجيتها الثابتة فى الدعوة السلمية والتى اضطرت أو أجبرت على التخلى عنها، واللجوء إلى العنف والإرهاب رداً على هجوم أجهزة الأمن ضد عناصرها، وبالذات القيادية، فى أعقاب مقتل ماجد العطيفى، وبعده علاء محى الدين الناطق الإعلامى للجماعة، فردت الجماعة بقتل الدكتور رفعت المحجوب.

ويتمادى منتصر الزيات فى تفسيره العجيب فيقول فى مقال احتفت به جريدة الشعب فنشرته فى صفحتها الثالثة بدون أى تعليق: (إن وسيلة الجماعة قبل أن تحدث أعمال العنف فى أكتوبر عام ١٩٨١، وممارستها الثابتة منذ أطلق الرئيس مبارك المعتقلين والسجناء فى أواسط الثمانينات هى الدعوة السلمية.. مارس الإسلاميون الدعوة العلنية فى المساجد والمنابر وفى الجامعات والمدارس.. حقيقى أن كثيراً منهم لا يؤمنون

بالعمل الحزبى، إنما يتبقى أن لهم حقهم فى أن يعبروا عن معتقداتهم وآرائهم بصورة سلمية وهم واضحون وغير خائفين على أحد ويمارسون قدراً من العمل العلنى تحت مظلات رسمية ومؤسسات طلابية أو نقابية).

ولذلك جاء نداء قادة الليمان ليفسح الطريق مجدداً نحو عودة هذا الخيار، وإسقاط خيار المعارضة المسلحة[1].

والقول بهذا التفسير الغريب الذى يقدمه منتصر الزيات يعنى التخلى عن العقل لما يتضمنه من مغالطات مكشوفة ولا تخفى على أحد.

فالجماعة الإسلامية منذ أن نشأت لم تكتف بممارسة الدعوة السلمية، بل على العكس مارست العنف فى سنوات النشأة الأولى، حينما قامت بالاعتداء على الطلبة داخل الجامعات الذين يتواجدون مع زميلات لهم، أو انخرطوا فى أنشطة فنية وثقافية لا تلقى قبولاً لديهم.. ثم وسعوا نطاق عملياتهم الإرهابية لتشمل التحرش بالأقباط، وفرض إتاوات عليهم، ثم اعتدوا على المسلمين الذين يجاهرون بمخالفة آرائهم المتزمتة والمتطرفة، وحاولوا فى العديد من المناطق والقرى والأحياء فرض قانونهم الخاص على الناس.. فهل كان استخدام السنج والمطاوى والسيوف ثم البنادق والمتفجرات والأسلحة الآلية نوعاً من الدعوة السلمية؟!

ثم إن أدبيات الجماعة ووثائقها الفكرية وفتاوى أميرها عمر عبدالرحمن كلها تحض وتدعو لممارسة العنف. كما أن قادتها كانوا يتباهون فى أحاديثهم وتصريحاتهم الصحفية وبياناتهم بالذراع الطويلة للجماعة التى يمكنها أن تضرب فى أى مكان وهو الجناح العسكرى الذى يقتل ويخرب.. فهل يدخل ذلك فى نطاق الدعوة السلمية أيضاً؟!

أما البيان الثانى الذى أصدره صفوت عبدالغنى وسبعة من المسجونين فى سجن العقرب يرد على تفسيرات الزيات ويفضحها.. فها هم يؤكدون أنهم يؤيدون المبادرة من منطلق شرعى، وهذا يشير بوضوح إلى ثمة مراجعة فكرية أو شرعية - كما يقولون - لهذا التحول السلمى.. والتحول يعنى أن ما كانت تنتهجه الجماعة من قبل منذ نشأتها كان ممارسة العنف على أسس فكرية وشرعية.. وهذا يناقض ما يقول به منتصر الزيات[2]

---

(١) جريدة الشعب ٢٢ يوليو ١٩٩٧.

(٢) الحياة ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨.

كما أن المعارضة التى واجهت مبادرة وقف العنف سواء فى الخارج أو الداخل كان سببها هو أن المعارضين اعتبروا ذلك نكوصاً أو انحرافاً لما يسمونه بخط الجهاد (أى العنف) الذى سبق أن مارسته الجماعة من قبل، وتمادى البعض واعتبر التحول السلمى بعد المبادرة خطأً استسلامياً وانهزامياً من قبل الإخوان[1].

ولكنها المغالطات التى يحاول بها منتصر الزيات أن يروج لمبادرة أمراء الليمان.. لذلك يستخدم كل ما فى جعبته كمحامٍ من دفوع، بل ويقسم أيضاً على سلامة نية أصحاب المبادرة حينما يقول: (أستطيع أن أقرر وفق معايشتى لهذه الرموز ـ يقصد أصحاب المبادرة ـ التى وقعت على نداء وقف العمليات العسكرية أنها تملك الشجاعة فى قول الحق وتملك الشجاعة فى الرجوع إلى الحق أيضاً.. فهى رموز دفعت حريتها ثمناً لما تعتقده[2]. فهم لا يرضون الدنية فى دينهم. والذى يؤكد أنهم ماضون فى سياستهم الإصلاحية أن إعلانهم وقف العمليات العسكرية لم يكن الهدف بقدر ما أرادوا التصحيح.. تصحيح مسيرة جيل[3].

ومع ذلك لا يخلو كلام منتصر الزيات من فائدة. فهو يكشف عن أن مبادرة أمراء الليمان ـ على عكس ما قيل وروج له ـ هى مبادرة مشروطة، وأن نداء وقف العنف كان مرهوناً بعدد من المطالب التى أخفاها بمهارة منتصر الزيات فى ثنايا مقاله.

فها هو يقول بوضوح: إن ما تطمح إليه الجماعة الإسلامية هو قدر من الحرية يسمح لها بأن تعبر عن أفكارها وآرائها بصورة علنية مشروعة وأن يتواجد لها شكل من أشكال العمل السياسى ليس بالضرورة أن يكون الاشتغال بالعمل الحزبى.

وهذا يعنى أن تعود الجماعة لممارسة نشاطها المتطرف بشكل علنى، وبدون إزعاج من الأمن، كما فعلت فى منتصف الثمانينات داخل الجامعات والنقابات والجمعيات الأهلية، وداخل المساجد التى كانت تحتلها وتخفى داخلها الأسلحة البيضاء والنارية.

---

(١) الحياة ٢١ نوفمبر ١٩٩٨.

(٢) كأن هؤلاء سجنوا لمجرد أنهم جاهروا بما يعتقدون وليس تورطهم فى اغتيال السادات واقتحام مديرية أسيوط وقتل الكثير من الأبرياء.

(٣) الشعب ٢٢ يوليو ١٩٩٧ ـ مرجع سابق.

ثم حدد منتصر الزيات مطلباً آخر فى تصريح له أذاعه راديو لندن وهو الإفراج عن المعتقلين من عناصر الجماعة[1].

وإذا كانت مبادرة وقف العنف مشروطة على هذا النحو فمعنى ذلك أنها ليست عودة لممارسة الاستراتيجية الأساسية للجماعة الإسلامية، كما يدعى منتصر الزيات، وهى الدعوة السلمية.. لأن العودة إليها تظل مرهونة بهذا الشكل باستجابة الدولة لمطالب الجماعة.. فإذا رفضتها فإن الجماعة يمكن أن تتراجع من جديد عن عودتها السلمية، وهذا ما أكده بنفسه منتصر الزيات بعد المذبحة البشعة التى قام بها أعضاء الجماعة الإسلامية فى معبد حتشبسوت بالأقصر، حينما برر هذه المجزرة بعدم تجاوب الحكومة مع مبادرة وقف العنف واستمرار الشرطة فى ملاحقة عناصر الجماعة وعدم قيامها بالإفراج عن المعتقلين من أعضاء الجماعة[2].

ولذلك يتعين علينا أن ننحى جانباً تفسير منتصر الزيات لمبادرة أمراء ليمان طره.. لنتناول التفسيرات الأخرى التى قدمها البعض لهذه المبادرة.

وهنا يأتى تفسير وزارة الداخلية التى ترى أن سبب تقدم القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية بمبادرتهم لوقف العنف هى النجاحات التى حققها الأمن ضدها، أو الضربات الأمنية القوية الموجعة الى وجهتها أجهزة الأمن لها وللجماعات الإرهابية الأخرى، والتى أسفرت عن تفكيك هياكلها التنظيمية وتصفية أجنحتها العسكرية باستثناء بعض العناصر المطاردة التى تلوذ بالجبل أو الزراعات فى الصعيد، وأيضاً القضاء على العديد من عناصرها القيادية وكوادرها المدربة. ولذلك صارت هذه الجماعة فى حاجة لفترة من التقاط الأنفاس أو الهدنة، حتى تبرأ من جراحها، وتعيد تنظيم صفوفها مرة أخرى.

وهذا هو ما عناه على وجه التحديد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية وقتها، حينما قال فى تصريح صحفى له: (إن بيان وقف العنف محاولة لتهدئة أجهزة الأمن، ووقف ملاحقتها للعناصر الإرهابية).

وقد أكد هذا التفسير صلاح هاشم أمير الجماعة الإسلامية بسوهاج والوجه القبلى وأحد مؤسسيها، حينما قال فى حديث أجرته معه صحيفة الأهرام: (جميعنا نبحث عن

---

(1) الأهالى ١٠ سبتمبر ١٩٩٧.

(2) الحياة ١٩ نوفمبر ١٩٩٧.

الهدوء والأمن والحياة بعيداً عن الاشتباكات أو السجون والقتل.. المسلم يقتل المسلم والمستفيدون هم أعداء الإسلام. وكانت لى رؤية من البداية رفضت أسلوب الهجمات على الأقباط ورجال الشرطة وضرب السياحة، وما طالبت به منذ أربع سنوات (١٩٩٣) يحدث الآن، ولم نستفد سوى فقد الكثيرين من القيادات سواء فى العمليات أو الذين صدرت ضدهم أحكام مختلفة، ولم تحقق الهجمات أية نتائج بل أساءت لنا. وليس هناك ما يدعو للقتل وغيره. إن مواثيق ومؤلفات الجماعة مثل (ميثاق العمل الإسلامى) و(حكم الطائفة الممتنعة) و (الفريضة الغائبة)، و (ومن نحن وماذا نريد؟) تم تطبيقها خطأ وقرأت بدون وعىّ أو دراية)[1].

وعلى نفس هذا السبيل سار الكاتب فهمى هويدى وهو يحاول إقناع المسئولين والمثقفين بالتجاوب مع مبادرة قادة الليمان. فها هو يقول على صفحات الأهرام أيضاً: (فيما هو ظاهر هناك عاملان وراء المبادرة أحدهما مقطوع به والآخر وارد ولكنه يحتاج إلى شواهد قوية لإثباته. فالمقطوع به أن نجاح الأمن المصرى فى إحباط جهود تلك الجماعات له تأثيره الحاسم على قرار قيادتها بوقف العنف)[2].

ولكن هويدى يستطرد ليصل إلى العامل الثانى، والذى قد يكون فى تصوره أن هؤلاء القادة راجعوا أنفسهم وأدركوا أخطاءهم، ومن ثم عدلوا عن فكر العنف الذى لم يحقق لهم شيئاً من أهدافهم، إنما ارتدت أسهمه إلى صدورهم. ورغم أن هويدى يقول: إنه يتعذر على أى مراقب من الخارج اعتبار ذلك نوعاً من التحيز فى الاستراتيجية باطمئنان، إلا أنه يشير إلى ما يرجع ذلك استناداً إلى أن (الحركة الإسلامية) شهدت مراجعات عديدة فى الثوابت خلال السنوات الأخيرة، مثلما فعلت جماعة الإخوان المسلمين بالنسبة لمسألة العنف، أو مثلما فعلت جماعة التكفير حينما أقلعت عن تكفير الأفراد، أو مثلما حدث بالنسبة لقضايا الديمقراطية والتعددية والعلاقة مع غير المسلمين[3].

ونفس الأمر يردده صلاح هاشم حينما يقول: (ما حدث لا نقول عليه استسلاماً، بل

---

(١) الأهرام ١٦ أغسطس ١٩٩٧ ـ مرجع سابق.

(٢) الأهرام ١٩ أغسطس ١٩٩٧ ـ مرجع سابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

نؤكد أن هناك أخطاء وقعت فيها الجماعات وأحس القادة المعنيون بهذه الأخطاء، وتراجعوا عن أهدافهم، وعادوا إلى الصواب. وهذا ليس عيباً فلا بد من العودة إلى الحق)[1].

لكن هذا التفسير لم يقنع البعض الذين لم يشغلوا أنفسهم أصلاً بمناقشة هل مبادرة أمراء الليمان تشي بتحول استراتيجي يقضي بنبذ العنف أم هي مجرد تغير تكتيكي اقتضته ظروف المواجهة الساخنة مع الأمن، والخسائر الفادحة التي لحقت بها. إنما اعتبر هؤلاء المبادرة مجرد تمثيلية مرتبة يشارك فيها أمراء الليمان بالترويج لوقف العنف، وقادة الخارج بالرفض.. وتشارك فيها العناصر المسلحة الهاربة في الجبال والزراعات بزيادة العمليات الإرهابية. وهدف هذه التمثيلية هو الإفراج عن أمراء الليمان الذين أنهوا مدد عقوبتهم أو اقتربت عقوباتهم من نهايتها. وذلك بحيث يبدو هؤلاء الأمراء هم الأكثر مرونة، فلا تتعنت معهم سلطات الأمن وتستمر في اعتقالهم. بل ربما تسارع في الإفراج عنهم بعد إصدار عفو عنهم، حينما تزيد العمليات الإرهابية، حتى يتسنى لهم وهم في خارج السجون السيطرة على تنظيماتهم وتلجيم العناصر المسلحة الشاردة[2].

وننبه إلى أنه لم يتطوع مصدر أمني واحد للتعليق على هذا التفسير بنفيه أو تأكيده، رغم أنه نسب لمصادر أمنية!.. إنما اكتفت كل المصادر الأمنية ـ بعد صمت طال ـ برفض هذه المبادرة.

وننبه أيضاً إلى أن هذا التفسير يتعارض مع التفسير الذي يقول بأن مبادرة (أمراء الليمان) جاءت، على الأقل، بعلم رجال الأمن، أو بالتشاور معهم، وهو ما حاول اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية الأسبق والكاتب فهمي هويدي التلميح له. لأن هذا التفسير الأول لا يعتبرها تغيراً استراتيجياً في تفكير أو سياسة الجماعة الإسلامية، كما لا يعتبرها تغيراً تكتيكياً فرضته ظروف ملاحقة الأمن ليظفر أعضاؤها بفترة هدنة تتوقف خلالها ملاحقات رجال الأمن لهم، إنما يعتبرها مجرد مناورة محدودة تستهدف خروج قادة الليمان الذين أنهوا أو اقتربوا من إنهاء عقوباتهم من السجن.

وتضارب التفسيرات على هذا النحو لمبادرة قادة الليمان، ورفض الأمن لها، لم تمنع البعض من الترويج أو الدعاية لها بين صفوف القوى السياسية المختلفة. وقاد منتصر الزيات، الذي يرجح أنه مهندس هذه المبادرة، عملية جمع التأييد لها من أحزاب

---

(١) الأهرام ١٦ أغسطس ١٩٩٧ ـ مرجع سابق.

(٢) هذا التفسير نسبته جريدة الأهالي لمصادر أمنية ١٦ أغسطس ١٩٩٧.

وقوى المعارضة، لدفع الحكومة على قبولها فيما بعد. وإن كان قد لاقى بعض الصدود.

غير أن هذه المحاولات توقفت فى الأيام الأولى التى أعقبت مذبحة الدير البحرى فى الأقصر، والتى قامت بها عناصر من الجماعة الإسلامية.. لأن وحشية ما قامت به هذه العناصر أخرست هؤلاء الذين كانوا يروجون للمبادرة، خاصة وأن الجماعة الإسلامية تبنت هذه الجريمة بعد وقوعها بساعات قليلة فى بيان وزعته على وكالات الأنباء وأرسلته لبعض الصحف، وترجم البيان حالة الزهو التى عاشتها قيادات الجماعة فى الخارج لقتل نحو ٥٨ سائحاً وأربعة من المصريين فى هذه المذبحة.

وقالت الجماعة فى بيانها الذى أسمته (بيان للناس وأول السيل قطرة)، وهو عنوان له مغزاه[(١)]: (إن إحدى سرايا وكتائب الشهيد طلعت ياسين همام قامت بتنفيذ هذه العملية). وأكد البيان (أن التنظيم سيواصل عملياته العسكرية إلى حين تلبية مطالبه ومن بينها قطع العلاقات مع الكيان الصهيونى، وعدم الإذعان للإدارة الأمريكية وإعادة الشيخ عمر عبدالرحمن إلى أرضه،[(٢)] وإطلاق المعتقلين من أعضاء الجماعة وإلغاء المحاكمات العسكرية). وكرر البيان تحذيره لرعايا الدول الأجنبية من زيارة مصر (حتى لا يذهبوا ضحية معركة ليسوا طرفاً فيها)[(٣)].

---

(١) هذا العنوان يحمل تهديداً بعمليات إرهابية أكثر بشاعة لأنه يعتبر مذبحة الدير البحرى مجرد قطرة فى سيل الإرهاب.

(٢) استبعد فيما بعد منتصر الزيات طلب الإفراج عن عمر عبدالرحمن من مطالب الجماعة الإسلامية واعتبره مغالى فيه لصعوبة تلبيته، كما اعتبر أن اقتناع قادة الخارج بذلك هو نوع من النجاح لمبادرة وقف العنف.

(٣) من نص البيان الذى وجده رجال الأمن فوق جثث القتلى بعد المذبحة. ويقول البيان: (لبيك مصطفى حمزة.. لبيك قائد المجاهدين المتين.. لبيك ثم لبيك.. هانحن أبناء القوات المصرية قد لبينا النداء واستجبنا لأمرك.. فأمرك مطاع.. وأرواحنا فداء لهذا الدين العظيم.. سننتقم لإخواننا الذين قتلهم النظام على أعواد المشانق.. سندمر اقتصاد كل نظام كافر فاجر عدل عن شرع الله القويم.. سنخرب منشآته، ونصدع بقوة الله أركانه.. إن باطن الأرض خير لنا من ظاهرها.. إن نحن رأينا إخواننا يقبعون فى سجونهم، واخواننا وأهلونا فى أقسامهم يعذبون.. نحن نرى مقدساتنا قد دنست وأعراضنا قد انتهكت.. فأى حياة هذه؟.. نعم إن الموت خير لنا.. نعم إن صبرنا قد نفد.. نعم صبرنا قد نفد.)

(لن ندع كافراً يدنس أرضنا وينشر الفحشاء والرذائل. لقد سبق أن حذرنا كل الأجانب من القدوم إلى مصر ولكنهم قوم لا يعقلون وظنوا أن الشرطة تحميهم، وهى الأحوج إلى الحماية.. وقد أقسمنا ألا نغادر تلك البقعة من أرض مصر حتى نطهرها.)

(نعتذر لقيادتنا عن عدم تنفيذ المهمة الأولى ونهدى فرحتنا بالنصر إلى شهيدنا العظيم صاحب الفضل علينا سمير أبوالمعاطى الذى لقى مصرعه أثر تعذيب جائر بعد القبض عليه متوجهاً إلى كتيبته.. وليعلم الجميع أن الثأر لإخواننا الشهداء وعلى رأسهم ياسر فتحى قواز ليس كأى ثأر. وسوف نرى من أسرع منا إعداماً والله أكبر والعزة لله ولرسوله وللمؤمنين) (التوقيع كتيبة الخراب والدمار).

نشرت الوفد ١٩ ديسمبر ١٩٩٧ وروز اليوسف ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ صوراً لهذا المنشور.

وإذا كان بيان الجماعة الإسلامية الذى أعده قادة الخارج قد ربط التوقف عن العمليات الإرهابية بالاستجابة لعدد من المطالب وجد فى مذبحة الأقصر فرصة لإعادة طرحها من جديد، فإن المنشور الذى نشره الإرهابيون الذين قاموا بالمذبحة على جثث ضحاياهم انتهج أسلوباً مغايراً. فقد توعد وهدد بالمزيد من الخراب الاقتصادى، والقتل لأى أجنبى تطأ قدمه الأرض المصرية، لأن الأجانب يدنسونها وينشرون فيها الفحش والرذائل)[1]. وهو ما يؤكد كذب التبريرات التى قدمها فيما بعد قادة الجماعة لوحشية هذه المذبحة حينما قالوا: إن المقصود بالعملية كان مجرد خطف السائحين الأجانب للمساومة بهم للإفراج عن المعتقلين من عناصر وقادة الجماعة فى السجون وأن الطريقة التى عامل بها الأمن المختطفين هى التى أدت لقتل السائحين الأجانب!

ويعزز ذلك الاستنتاج الترحيب والتأييد الواسع الذى قوبلت به هذه المذبحة من قيادات الخارج للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد أيضاً، والتنظيمات العلنية التى ترتبط بالجماعتين.

فقد أصدرت (طلائع الفتح الإسلامى) بياناً حذرت فيه من أن عملية الأقصر لن تكون الأخيرة، وأن الأجانب مستهدفون لأنهم يقدمون الدعم المالى للنظام المصرى عبر السياحة[2].

واعتبر عادل عبدالمجيد أحد قادة جماعة الجهاد فى لندن مذبحة الأقصر رداً طبيعياً على الإجراءات التى تتخذ ضد الإسلاميين[3].

ثم صدرت النشرة الشهرية (للجهاد ـ طلائع الفتح الإسلامى) لتبرر مذبحة الأقصر. وتكشف أنها كانت مقررة قبل وقت وقوعها. وكان المخطط أن تجرى وقت إقامة أوبرا عايدة فى الأقصر. وكررت النشرة التحذير للسائحين الأجانب وطالبتهم بعدم التواجد فى الأماكن التى صارت تمثل أهدافاً للعمليات ضد السياحة، وهى العمليات التى تعتبرها النشرة دفاعاً عن النفس. كما قالت النشرة ـ بشكل يؤكد التنسيق بين كل الجماعات الإرهابية التى تتخذ أسماء متعددة ـ أن موضوع الإفراج عن الدكتور عمر عبدالرحمن لا مساومة فيه مهما كانت التضحيات[4].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) الحياة ١٩ نوفمبر ١٩٩٧.
(٣) المرجع السابق.
(٤) الحياة ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.

وهذه البيانات والتصريحات تشى بحالة الغرور التى أصابت قادة الجماعة الإسلامية وزملاءهم فى جماعة الجهاد بعد مذبحة الأقصر وما اعتبروه نجاحاً قد حققوه، حينما أسفرت هذه العملية عن مصرع عدد من السائحين الأجانب يفوق كل الذين تمكنوا من قتلهم خلال خمس سنوات سبقتها، منذ أن بدأوا عملياتهم لضرب السياحة.

ولكن لأن الرياح العالمية والأوربية بالذات لم تأت بما تشتهى به سفن هؤلاء الإرهابيين، اضطروا لابتلاع غرورهم والتخلى عن حالة الإعجاب بالذات التى أصابتهم، بسرعة شديدة، وذلك بعد الانتقادات الشديدة التى وجهت إليهم من الدول الأوربية التى سقط لها قتلى من السائحين فى مصر. وبدأت هذه الدول تفكر فى اتخاذ تدابير وإجراءات مضادة لقادة هذه الجماعات الذين استضافتهم، وسمحت لهم بالعمل ضد مصر خلال النصف الأول من سنوات التسعينات.

وخشية أن تقوم هذه الدول بتسليمهم للحكومة المصرية التى لم تمل فى طلبهم عدة سنوات، أو تقوم هذه الدول على الأقل بطردهم خارجها، اضطر قادة الجماعة الإسلامية وزملاؤهم فى جماعة الجهاد لتغيير لهجتهم قليلاً، لتفادى حالة الغضب الأوربى ضدهم.

وبينما توقع كثيرون أن مبادرة أمراء الليمان لوقف العنف لاقت حتفها هى الأخرى مع السائحين الأجانب فى رحاب معبد حتشبسوت فوجىء هؤلاء بعد ثلاثة أيام فقط من وقوع مذبحة الأقصر ببيان جديد للجماعة الإسلامية تعلن استعدادها لوقف العمليات العسكرية ولكن بشروط.

ويقول البيان الذى حمل عنوان (إقالة الألفى لا تكفى): (عشرة أعوام كاملة والحكومة المصرية تشن حرباً شرسة فى مواجهة الجماعة الإسلامية ومحاولة اجتثاثها واقتلاعها. وفى كل مرة تفشل هذه المواجهة ويتحمل النتيجة وزير من وزراء الداخلية فيتخذ قرار بإقالته.. أقيل زكى بدر بعد أن فشلت محاولاته الاجتثاثية وذهب بدر وبقيت الجماعة الإسلامية. وأقيل عبدالحليم موسى بعد أن اقتنع بخطأ المواجهة مع الجماعة الإسلامية وكاد أن يوقع معها اتفاقاً ينهى ولو لحين الصراع الذى لا يستفيد منه إلا أعداء مصرنا وديننا وذهب ضحيته الضباط والجنود من أبنائنا سواء فى الشرطة أو فى الجماعة الإسلامية).

ثم يصل البيان إلى مقصده فيقول: (إن الجماعة الإسلامية يمكنها أن توقف عملياتها العسكرية لفترة من الزمن إذا تعاملت الحكومة بالمثل وأوقفت الحملات وأفرج عن المعتقلين والمسجونين وأعيد الشيخ عمر عبدالرحمن إلى وطنه وأرضه، وأعيدت المساجد وقطعت العلاقات مع الكيان الصهيونى).

وتختتم الجماعة بيانها قائلة: (إن الاستجابة للمطالب العادلة لشريحة من شرائح الشعب المصرى لا تعنى تراجعاً أو كسراً لهيبة الدولة. فلا يمكن فرض هيبة الدولة بالحديد والنار بل بالعدل الذى يضمن الاستقرار)(١).

وهكذا عاد الحديث عن وقف العنف، ولكن هذه المرة لفترة لم يتم تحديدها. وجاء مقترناً بشروط ومطالب محددة، وذلك على عكس مبادرة الليمان التى خلت ـ ظاهرياً ـ من الشروط وإن كان منتصر الزيات ـ مهندس هذه المبادرة ـ تحدث فيما بعد عن مطالب افترض استجابة الحكومة لها للتجاوب مع هذه المبادرة، وهى تقريباً نفس المطالب التى عرضها قادة الخارج فى بيانهم، باستثناء الإفراج عن عمر عبدالرحمن.

وللتأكيد على أهمية هذه الشروط صرح مسئول فى (طلائع الفتح) لجريدة الدستور(٢) ـ لاحظوا التنسيق أو ربما التوحد ـ يقول: (إنه إذا لم تتجاوب الحكومة مع مبادرة وقف العنف وتحسن الأوضاع فى السجون وتفرج عن المعتقلين وتوقف المحاكمات العسكرية سيؤدى ذلك إلى استمرار العمليات الإرهابية، لأن الجيوب التى تختفى فيها المجموعات المسلحة متعددة ومنتشرة بالجبال فى أماكن تضاريسية صعبة فى قنا وسوهاج وأسيوط والمنيا، فضلاً عن اختباء عدد منهم بالزراعات ويصعب مطاردتهم. وهذه المجموعات فى حيازتها كميات من الأسلحة ولديها خط اتصال مع قيادتها فى الخارج. وهذا يساعدهم على شن حرب العصابات والاستمرار فى المواجهة)(٣).

ورغم أن الحكومة أعلنت ضمناً رفضها لهذه المطالب بالتأكيد على استمرار مواجهة عناصر الإرهاب، فإن منتصر الزيات مهندس مبادرة وقف العنف ـ عاد لاستئناف جهوده لهذه المبادرة من جديد، والتماس الأعذار لقادة الإرهاب فى الخارج لقيامهم بمذبحة

---

(١) الحياة ٢١ نوفمبر ١٩٩٧.

(٢) الدستور ٢٦ نوفمبر ١٩٩٧.

(٣) هذا الكلام يؤكد وجود تنسيق كبير للغاية بين كل التنظيمات الإرهابية. فطلائع الفتح (التابعة للجهاد) تتحدث نيابة عن الجماعة الإسلامية هنا.

الأقصر، فيقوم بتبرير هذه المذبحة بعدم تجاوب الحكومة مع مبادرة وقف العنف وعدم الاكتراث بها والقول بأنها جاءت نتيجة لضعف وهزيمة (الجماعة الإسلامية) ولذلك (راحت هذه الجماعة تبحث عن مجال ترد فيه على هذا الكلام لتقول إننى ما زلت موجودة ولست ضعيفة، وأن قياداتى حينما أعلنت المبادرة لم يكن عن ضعف إنما عن مراجعة فكرية.. وجاء الرد على حساب الأبرياء العزل الأجانب، ليثبتوا وجودهم ويوجعوا النظام)[1].

ثم يحمل منتصر الزيات بخبث أجهزة الأمن مسئولية هذه المذبحة حينما يقول: (أستطيع أن أزعم بوصفى شاركت فى نقل وجهات نظر الفريقين من السجناء والطلقاء أنه حدث تقدم كبير مع القادة الموجودين بالخارج، والذين يمارسون العمليات العسكرية فى الداخل، وتحول رفضهم للمبادرة إلى رفض بسبب، وبدأوا يتحدثون عن مطالب.. ربما رفض الذين أطلقوا المبادرة الحديث عنها مراعاة لهيبة الدولة..[2] ووصلنا مع قادة الخارج إلى أنه إذا تقدم النظام خطوة سنتقدم عشراً)[3].

وقد تتابعت فيما بعد بعض الوقائع التى يتعين رصدها بدقة لأنها تشى بالكثير..

ففى اليوم التالى لصدور بيان الجماعة الإسلامية الذى أعلنه قادتها فى الخارج وأبدوا فيه استعدادهم لوقف مؤقت ومشروط لعملياتها الإرهابية، أعلن أحد المتهمين فى القضية ٥٩ جنايات عسكرية عزم أمراء الليمان إصدار بيان ينتقدون فيه عملية الأقصر والتى كانت خرقاً صارخاً لمبادرتهم لوقف العنف وعدم امتثال من قادة الخارج لهم، وإهانة لهم بعدما أصدروا عهد الأمان للسياح الأجانب. وقالت أنباء: إن قادة الليمان سيحددون موقفهم فى بيان يعلن فى الجلسة التالية للمحاكمة العسكرية بهذه القضية لنحو ٦ من أعضاء الجماعة بعدها بعشرة أيام[4].

ولم تمض سوى أيام قليلة حتى جاء رد الفعل من الخارج يحاول، أو هكذا يبدو ـ قطع

---

(١) الأسبوع ـ حوار مع منتصر الزيات ٢٤ نوفمبر ١٩٩٧.

(٢) هذا اعتراف من منتصر الزيات بأنه لا خلاف كبير بين القادة التاريخيين وقادة الخارج حول المطالب، واعترف آخر بأن المبادرة مشروطة ومقترنة بمطالب، ولكن فقط أصحابها آثروا عدم الخوض فيها علناً. وسوف تتوالى فيما بعد اعترافات الزيات فى هذا الصدد.

(٣) الأسبوع ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٧ ـ مرجع سابق.

(٤) الحياة ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.

الطريق على القيادة التاريخية اتخاذ موقف صارم أو عنيف فى حق قادة الخارج، ويحاول احتواء أية خلافات معها. فقيل: إن قادة الجماعة فى الخارج فتحوا تحقيقاً فى شأن التجاوزات التى حصلت فى عملية الأقصر. وقيل أيضاً أن رفاعى أحمد طه أمير الجماعة فى الخارج أبدى غضباً شديداً لتنفيذ العملية دون الرجوع إلى القادة، وهو ما سينفيه فيما بعد رفاعى نفسه كما سيتضح لنا، وقيل أيضاً أن أمير الجماعة اعتبر أن عملية الأقصر أساءت إلى الجماعة بقدر يفوق ما سببته للحكومة من حرج[1]. كما قيل كذلك أن أعضاء آخرين فى مجلس شورى الجماعة شاركوا رفاعى الرأى، وحذروا من استمرار العمليات على هذا النحو الذى يهدد مستقبل الجماعة بعدما بدأ أعضاء جناحها العسكرى تنفيذ عمليات ثأرية. واقترنت هذه الأقاويل بمثال أو بيان نشر فى مجلة (المرابطون) وقعه أسامة رشدى مسئول الإعلام الجديد فى الجماعة الإسلامية والمقيم فى هولندا تضمن اعتذار الجماعة عن عملية الأقصر وأسفها لوقوع الضحايا الذين لا ناقة لهم ولا جمل، والتأكيد على أن منفذيها قاموا بها من تلقاء أنفسهم وبدون أية تعليمات من قادة الخارج. وناشد البيان أعضاء الجناح العسكرى للتنظيم ضبط النفس، وقال: إن ما يتعرض له أعضاء الجماعة فى مصر من محاكمات عسكرية واعتقالات وتعذيب لا تبرر العمل الرهيب الذى وقع[2].

ولذلك حينما حان فى اليوم التالى موعد بيان أمراء الليمان الذى وعدوا بإصداره لشرح موقفهم من عملية الأقصر، جاء هذا البيان خالياً من أى تعنيف أو لوم أو نقد لقادة الخارج، بل على العكس تضمن ترحيباً بما تضمنته نشرة المرابطون والتى أكدت أن عملية الأقصر تمت بدون موافقة قادة الخارج.

وقال البيان الجديد لقادة الليمان:[3] إن القادة التاريخيين يعتبرون ما تضمنه العدد الأخير من نشرة المرابطون من تأكيد قادة الخارج أن عملية الأقصر تمت دون موافقتهم، وأنهم مقتنعون بأن منفذى العملية قاموا بها من تلقاء أنفسهم، وأنهم يتركون الفرصة

(١) تبين فيما بعد كذب هذا الكلام المنسوب لرفاعى طه حينما بادر رفاعى بالرد على أسامة رشدى علناً فى شبكة الإنترنت وأعلن تأييد الجماعة لمذبحة الأقصر.

(٢) الحياة ٢٩ نوفمبر ١٩٩٧ ـ نشرة المرابطون عدد ديسمبر.

(٣) الحياة ٣ ديسمبر ١٩٩٧.

لقادة الخارج لمعالجة الموقف والآثار المترتبة عليه.. وحرصاً من القادة التاريخيين على وحدة الصف وعدم تفجر الخلافات بين أبناء الجماعة الواحدة فإنهم يعتبرون موقف قادة الخارج بادرة طيبة يجب أن يتبعها خطوات أخرى لإنجاح مبادرة وقف العنف، وعدم دفع العراقيل أمامها، وأن إعلان نتائج التحقيقات التى تجرى داخل الجماعة فى شأن أسباب وقوع عملية الأقصر وما إذا كان أى من قادة التنظيم أصدر التوجيهات بتنفيذها صار أمراً ملحاً للحفاظ على مصداقية الجماعة[١].

وقد قالت بعض الأنباء: إن أمراء الليمان استبدلوا بيانهم الذى كان يتضمن قرارات ضد قادة الخارج بهذا البيان الذى يخلو حتى من أى نقد لقادة الخارج بعد المقال الذى كتبه أسامة رشدى في مجلة المرابطون يتنصل فيه هو وقادة الخارج من مسئولية مذبحة الأقصر، ويلقى مسئوليتها فى حجر العناصر التى قامت بها[٢].

ثم توالت الأنباء لتؤكد أن التحقيقات التى أجراها قادة الجماعة فى الخارج انتهت إلى أن منفذى مذبحة الأقصر لم يحصلوا على موافقة أى من قادة الخارج، وأنهم كانوا قد تلقوا توجيهات أحد القادة بتنفيذ عملية أخرى لكنهم فشلوا فى القيام بها، فأقدموا على عملية الأقصر من تلقاء أنفسهم[٣].

وقد فسر البعض هذه الأنباء بأنها محاولة جديدة من قادة الخارج لتجنب أى خلاف مع القادة التاريخيين، بينما رآها جهاز الأمن أنباء كاذبة لا تستحق الالتفات إليها لأن المنشورات التى نثرها الإرهابيون على جثث الضحايا تؤكد أن مصطفى حمزة هو الذى أعطى الأوامر بتنفيذ هذه المذبحة. وأكد وزير الداخلية الجديد اللواء حبيب العادلى أن جهاز الأمن ماض فى مطاردة وملاحقة العناصر الإرهابية، ووصف مبادرة وقف العنف بأنها فرقعة فى الهواء[٤].

---

(١) المتهم الذى أعلن بيان أمراء الليمان هو مصطفى حسنين المحامى وقال: إن الجماعة لا تستهدف قتل السائحين وإنما ضرب السياحة، وهو ما يكشف أن الجماعة لم تكن قد اتخذت فيه أية مراجعة سياسية أو فكرية كما يقول منتصر الزيات (الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٩٧).

(٢) الحياة ٣ ديسمبر ١٩٩٧ ـ مرجع سابق.

(٣) الحياة ٦ ديسمبر ١٩٩٧.

(٤) الجمهورية ٦ ديسمبر ١٩٩٧.

ومع ذلك فقد نشط منتصر الزيات مهندس المبادرة لجمع توقيعات من السياسيين فى أحزاب المعارضة لتأييد هذه المبادرة وتشكيل لجنة أسماها (اللجنة القومية لوقف العنف) غير أن مساعيه لم تلق قبولاً لدى أحزاب الوفد والعمل والناصرى، بل وقوبلت بالتحفظ من الإخوان المسلمين أنفسهم[1].

وفى غضون ذلك تم الترويج لمعلومات عن اتصالات بين ممثلين عن الحكومة المصرية وقادة الإرهاب فى الخارج للتفاوض حول شروط وقف العمليات الإرهابية.

فى البدء نقلت هذه المعلومات وكالة الأنباء الفرنسية نقلاً عن ياسر السرى أحد قيادات جماعة الجهاد المقيم فى لندن وينتظر الحصول على اللجوء السياسى، وهو المتهم بالاشتراك فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى.

وقالت هذه المعلومات: إن ثمة اتصالات استطلاعية غير رسمية بدأت فى شهر أكتوبر عام ١٩٩٧ بعد قتل ٩ سائحين ألمان أمام المتحف المصرى،[2] عبر وسيط هو صحفى مصرى مقيم فى لندن وبين دبلوماسيين مصريين وقيادات موجودة فى الخارج للجماعات الإسلامية التى تمارس الإرهاب، وذلك بغرض استطلاع موقف هذه الجماعات فى إمكانية اتخاذ قرار بوقف العمليات الإرهابية فى الداخل ضد السائحين الأجانب.. ثم تجددت الاتصالات ـ كما تقول نفس المعلومات ـ بعد مذبحة الأقصر فى شهر نوفمبر من نفس العام[3].

وفى هذه الاتصالات طلب المسئولون أو الدبلوماسيون المصريون من هذه الجماعات الإعلان عن نبذ العنف والتخلى عن السلاح الموجود لدى عناصرها فى الداخل، وإصدار بيان يطمئن السائحين والمستثمرين الأجانب.

وقال ياسر السرى فيما نقلته عنه وكالة الأنباء الفرنسية: إن المسئولين المصريين تحدثوا خلال هذه الاتصالات عن احتمال صدور عفو على مراحل عن الإرهابيين داخل وخارج مصر، وتخفيف القيود المفروضة على عناصر الجماعات الإرهابية فى الداخل. غير أن ياسر السرى حذر من أن الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية لدى السلطات

---

(١) روزاليوسف ١ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢) هذا الحادث أعلنت وزارة الداخلية وقتها أن الذى قام به مختل عقلياً هو وشقيقه، بينما أصدرت الجماعة الإسلامية بواسطة قادتها فى الخارج بياناً أيدت فيه العملية.

(٣) الحياة ١ ديسمبر ١٩٩٧. الوفد ٢ ديسمبر ١٩٩٧.

البريطانية لتسليمها قادة وكوادر الجماعات الإرهابية الموجودين فى لندن تهدد بالفشل تلك الاتصالات التى يدعى وجودها سراً بين مسئولين مصريين وقادة الجماعات الإرهابية فى الخارج[1].

وبينما امتنعت السفارة المصرية عن التعليق على هذه الأنباء فإن ياسر السرى عاد مرة أخرى لتأكيدها وتأكيد حدوثها بشكل غير رسمى بين ما أسماهم مسئولين مصريين وقادة الجماعة الإسلامية وقادة الجهاد عبر الوسيط الصحفى الذى يعمل فى بريطانيا.

لكن أكثر من مسئول فى الحكومة المصرية نفى هذه الأنباء بشدة وعلى العكس فإن عمرو موسى وزير الخارجية أكد فى تصريحات له أن ثمة اتصالات بين مصر والحكومة البريطانية لتسليمها عدداً من كوادر وقيادات الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الذين يعيشون فى لندن[2].

غير أن ياسر السرى أصر على وجود هذه الاتصالات غير الرسمية بين الحكومة المصرية وقادة الجماعتين فى الخارج، وأضاف فى حديث أجرته معه مجلة روز اليوسف أنه هو شخصياً يشارك فى هذه الاتصالات مع الصحفى المصرى بسبب موقفه الذى وصفه بأنه (متوازن) من عملية الأقصر التى أدانها إدانة صريحة.

وقال (إن مبادرة هذه الاتصالات جاءت فى البداية حينما طلب إخوة لنا فى الخارج أن نلعب دور الوسيط.. ثم جاء ديبلوماسيون مصريون وعرضوا نفس العرض وقلنا لهم نحن مستعدون للمشاركة فى الوساطة والحوار بين الجماعات الإسلامية والحكومة)[3].

وبعد عشرة أيام كشف ياسر السرى فى حديث أجرته معه جريدة الأهالى عن اسم الوسيط فى هذه الاتصالات وقال: إنه الصحفى عادل لطفى، الذى كان يعمل فى الإذاعة البريطانية وفصل منها ثم أصدر صحيفة أسماها (الجالية). وقال السرى: إن هذا الصحفى مقرب جداً من السفارة المصرية فى لندن وأنه تعرف عليه قبلها بستة أشهر فى إبريل عام ١٩٩٧ حينما كان معتصماً مع أفراد آخرين أمام السفارة المصرية فى لندن. وادعى السرى أن عادل لطفى ومسئولاً كبيراً فى السفارة المصرية فى لندن طلبا منه الوساطة لدى الجماعة الإسلامية لوقف العنف والحوار مع الحكومة. وبناء على هذا

---

(١) المرجع السابق.

(٢) استماع هيئة الاستعلامات ـ نقلاً عن وكالة الأنباء الفرنسية أول ديسمبر ١٩٩٧.

(٣) روزاليوسف أول ديسمبر ١٩٩٧.

الطلب قام السرى بمناقشة واسعة مع كافة القيادات المؤثرة الموجودة فى الخارج فأجمعوا على قبول المبادرة ووضعوا عدة مطالب للحوار أهمها الإفراج عن المعتقلين والنساء والعفو عن بعض من صدرت ضدهم أحكام غيابية وهم خارج مصر من قادة الجماعات والإفراج عن بعض من انقضت مدة سجنهم مثل حمدى عبدالرحمن أحد قادة الليمان أصحاب مبادرة وقف العنف، الذى انقضت مدة حبسه (١٥عاماً) والمحكوم عليه بها فى قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١. وبشرنا السرى أنه تمكن من (إقناع الإخوة بضرورة إلغاء شرط الإفراج عن عمر عبدالرحمن لأن ذلك ليس بيد الحكومة المصرية)، وأن ثمة إمكانية للتنازل عن بعض (مطالب أخرى غير العقلانية)[١].

غير أن لهجة السرى تغيرت فى هذا الحديث عن تصريحاته السابقة. فقد شابها شيء من التشاؤم. فبعد أن قال: إن الجماعة الإسلامية ليست ضعيفة وأنها قبلت المبادرة من منطلق موضوعى وليس خوفاً من الحكومة (لاحظوا هنا أنه يتكلم باسم الجماعة وهو يقدم نفسه على أنه قائد تنظيم آخر انفصل به عن الجهاد) فقد أضاف أنه سيعطى مهلة شهرين للحكومة لتتجاوب مع هذه المبادرة وبعدها (سيعلن للعالم كله نفض يده من الفكرة وسيعلن أيضاً تفاصيلها الكاملة بالمستندات والأدلة الدامغة التى تؤكد اتصال الحكومة به ورغبتها فى الحوار والتى تم نفيها من أكثر من مسئول مصرى)[٢].

وقد انقضت مدة الشهرين التى حددها ياسر السرى ولم يعلن شيئاً ولم يقدم ما لديه من مستندات أو أدلة دامغة.. ولكن قبل أن تبدأ هذه المدة نشب خلاف علنى بين قيادات الجماعة الإسلامية فى الخارج حول مبادرة وقف العنف. ووصل الخلاف إلى حد التراشق بالبيانات فى الصحف وبرقيات وكالات الأنباء وعلى شبكة الإنترنت.

وانتقل هذا الخلاف إلى العلن حينما بادر أسامة رشدى المسئول الإعلامى للجماعة الإسلامية بفتح موقع للجماعة على شبكة الإنترنت استهله ببيان عنوانه (حادث الأقصر والطريق المسدود) كرر فيه تقريباً ما نشره فى العدد الجديد من مجلة المرابطون التى يشرف على إصدارها حينما أكد أن منفذى العملية قاموا بها من تلقاء أنفسهم. وأعقبه

(١) الأهالى ١٠ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢) المرجع السابق.

بيان آخر قال فيه إن قادة الجماعة فى الخارج اتخذوا قراراً بوقف العمليات ضد السياح الأجانب وصناعة السياحة فى مصر، وأقر بأن التحقيقات التى جرت داخل الجماعة أثبتت عدم مشاركة أحد من قادة الخارج فى إصدار تكليفات إلى المنفذين بالقيام بها وذكر أن اتصالات جرت مع مسئول الجناح العسكرى فى التنظيم مصطفى حمزة فنفى علمه بالعملية قبل وقوعها وقال إنه يستنكرها!.

لكن كلام أسامة رشدى الجديد - الحافل بالتفاصيل - لم يعجب رفاعة طه فأصدر بياناً اعتبر هذا الكلام (مكذوباً ولا علاقة للجماعة به). وأكد أن موقف الجماعة من العمليات ضد السياحة لم يتغير. ونفى تنصل أو استنكار مصطفى حمزة لمذبحة الأقصر ،وقال: إن البيانات التى صدرت عقب العملية وأعلنت تبنى الجماعة لها هى الوحيدة التى أصدرها التنظيم. وأكد أنه - بوصفه رئيس مجلس الشورى فى الخارج - لم يكلف أحداً بإصدار بيان بموقف الجماعة، وهو ما يعنى إدانة لتصرف أسامة رشدى الذى بادر بإدانة عملية الأقصر![1].

وقد رد المسئول الإعلامى للجماعة بحدة على أميرها فى الخارج علناً فأكد أن البيانات التى تستنكر عملية الأقصر ليست مكذوبة وأنه هو الذى أصدرها وبثها على شبكة الإنترنت ويتحمل مسئوليتها (وكانت فرصة طيبة وكريمة للأخ طه أن يعود عما فى رأسه وأن يحافظ على وحدة الجماعة التى أعلن قادتها فى السجون رفضهم لحادث الأقصر، وكذلك كل إخوانه فى الخارج). وقد سعد محبو الجماعة الإسلامية وأبناؤها بهذا البيان - يقصد بيانه - واستبشروا به فإذا بنا نفاجأ اليوم بإصرار غريب وعجيب من هذا الأخ على تحمل وزر ما حدث. وإن كان بعض إخواننا اليوم يؤثرون السكوت رغم عدم اتفاقهم معه درءاً لمفسدة الاختلاف والفتنة، فإن الفتنة الحقيقية هى فى التواطؤ مع ما حدث والسكوت عنه، خصوصاً أنه تم لفت نظر هذا الأخ مراراً لخطر هذا المسلك، وكان آخرها عندما أصدر بياناً يؤيد فيه صابر فرحات فى حادث المتحف المصرى)[2].

---

(١) الحياة ١٠ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢) المرجع السابق.

وبينما قال منتصر الزيات المحامى بأن ثمة محاولات لاحتواء هذا الخلاف بين قادة الجماعة فى الخارج، فإن الخلاف تصاعد أكثر حينما أعلن رفاعى طه أن الجماعة ستلغى الملف الموجود على شبكة الأنترنت (بعد حدوث الخلل الذى حدث)، وهدد أسامة رشدى بأن (كل من يحاول شق الصف سيكون هو الذى فى بوار وخسران).. ورد عليه المسئول الإعلامى مهاجماً وقال فى بيان جديد (من خرج عن خط الجماعة - يقصد رفاعى - وأراد أن يلوثها عليه أن يعود أو يتنحى)![1].

وقد امتنع القادة التاريخيون للجماعة عن التعليق على هذا الخلاف بين رفاعى وأسامة علناً، انتظاراً لنتائج الجهود التى كانت تبذل داخل الجماعة لاحتوائه، غير أنهم لم يتراجعوا عن مبادرتهم لوقف العنف، إنما أعلنوا تمسكهم بها، وهم ما يعنى تأييداً ضمنياً للمسئول الإعلامى فى خلافه مع الأمير[2].

بل إن منتصر الزيات راح يؤكد أن معظم قادة الجماعة فى الخارج بما فيهم مصطفى حمزة قائد الجناح العسكرى يؤيدون هذه المبادرة ولا يعترض عليها أحد سوى رفاعى طه[3].

لكن تبين فيما بعد أن هذا الكلام كان يستهدف التغطية عن معارضة قادة الخارج لمبادرة القادة التاريخيين حتى يتم احتواء هذه المعارضة أو التخفيف منها خلال الاتصالات السرية.

وبعد أقل من ثلاثة أسابيع عاد القادة التاريخيون ليعلنوا بياناً جديداً فيه بمرارة واضحة موقف قادة الخارج الذين لم يتجاوبوا مع مبادرتهم لوقف العنف وأعلنوا عن أسفهم لذلك. وقالوا فى البيان الذى تلاه نيابة عنهم أحد المتهمين فى إحدى القضايا أمام المحكمة العسكرية (إن مبادرتهم جاءت قناعة من الإسلام والصالح العام الوطنى) وهم مصرون عليها رغم البيانات الإعلامية الصادرة من أحد الأشخاص فى لندن - يقصدون رفاعى طه - ممن لم يحسنوا تقدير مصلحة الإسلام أو الحديث عنه لأنه ليس من مصلحة الإسلام بالضرورة الأصوات العالية والتهديدات الجوفاء إلى حد الادعاء بإعادة

(١) الحياة ١٣ ديسمبر ١٩٩٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الوفد ١٢ ديسمبر ١٩٩٧.

أمريكا إلى أيام رعاة البقر. وأبدوا أسفهم لأن إخوانهم فى الخارج لم يتجاوبوا مع مبادرتهم بالصورة اللائقة مرة أخرى، وتجاهلوا دعوة شيخهم الدكتور عمر عبدالرحمن المؤيد للمبادرة وسارعوا بتبنى عمليات لا صلة للجماعة بها. وقال البيان إن الصحيح الذى كان ينتظره كل الحريصين على الإسلام أن (يتخذ إخواننا موقفاً داعماً للمبادرة. وهذا ما كنا نأمله منهم. وكنا نحسبهم أول من يتفق معنا ومع نصائح شيخنا حتى فوجئنا بحادثة الأقصر تغرس سهامها فى ظهورنا قبل غيرنا. وبعد أن أكد القادة التاريخيون تمسكهم بمبادرتهم خاطبوا قادة الخارج قائلين: (إن كنتم تريدون مصلحة الإسلام والمسلمين بمصرنا فأعلنوا وقفاً غير مشروط للأعمال المسلحة عسى الله أن يجعل فيه خيراً كثيراً لنا جميعاً)[1].

أما منتصر الزيات فقد فاجأ الجميع بعدها بعدة أيام باعتزال العمل السياسى والدفاع عن التنظيمات الإرهابية وبرر ذلك بأن (المناخ السياسى معقد ورحى العنف لا تزال تدور فى البلاد)[2] ولفشله فى إقناع قادة الخارج بقبول مبادرة وقف العنف. ووجه لوماً إلى رفاعى طه لأنه وعده بإصدار بيان يعلن فيه وقف العنف لعدة أشهر كبادرة حسن نوايا، ولكنه لم يف بوعده. ولم يتصل به رفاعى ليبرر عدم إصدار هذا البيان[3]. وأكد الزيات أن الجماعة الإسلامية فى أزمة حقيقية وليست مفتعلة[4].

ولكن لم تمض سوى عدة شهور قليلة حتى فاجأ محمد مختار مصطفى جمعة أحد قادة الجماعة فى الخارج[5] والذى يتولى مسئولية الاتصالات الخارجية منذ اختفاء أو مصرع طلعت فؤاد قاسم وكذلك مسئولية مكتب الفتوى بإعداد دراسة شرعية بعنوان (قتل المدنيين فى الشريعة الإسلامية) حاولت احتواء الخلاف مع القادة التاريخيين حول مبادرتهم لوقف العنف، ورأب الصدع الذى ظهر فى قيادة الجماعة بالخارج بعد تراشق

---

(١) الحياة ١ يناير ١٩٩٨.

(٢) الوفد ٧ يناير ١٩٩٨.

(٣) الحياة ٨ يناير ١٩٩٨.

(٤) الأسبوع ١٥ يناير ١٩٩٨.

(٥) محمد مختار مصطفى جمعة كان أميراً للجماعة فى المنيا عام ١٩٨٨ واتخذ لنفسه اسماً للشهرة هو محمد مصطفى المقرفى وله اسم حركى هو أبو ايثار، وهو متهم فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق.

كل من رفاعى طه وأسامة رشدى بالبيانات. هذه الدراسة دعت فى النهاية إلى ترك (قتل السائحين) وعدم التعرض لهم[1].

واكتسبت هذه الدراسة أهمية خاصة لأكثر من سبب.. أولاً لأن الذى تولى إعدادها هو مسئول اللجنة الشرعية فى الجماعة التى تصدر الفتاوى الملزمة داخلها.. وثانياً لأن الدراسة تضمنت تأييداً من رفاعى طه الذى انفرد ـ بعد ركون مصطفى حمزة إلى الصمت ـ بمعارضة مبادرة القادة التاريخيين لوقف العنف علناً من قبل[2].. وثالثاً لأنها أكدت فى نهايتها على أن مجلس شورى الجماعة فى الخارج وبعد أن تأكد من مصادره من صحة النداء الذى وجهته القيادات التاريخية يدرس التجاوب بجدية مع هذا القرار ـ لاحظوا أنهم وصفوا المبادرة من قبل بأنها مجرد توصية وليست قراراً ملزماً ـ على أن يتم الإعلان عن ذلك فى وقت قريب مناسب.

وتدعو الدراسة بعد استطلاع آراء العديد من قادة الجماعة الإسلامية فى الخارج وقادة جماعة الجهاد[3] وغيرها من جماعات العنف غير المصرية إلى ترك قتل السائحين، وعدم التعرض لهم، أما مسألة قتل المدنيين فإن الدراسة أخفقت فى أن تأخذ موقفاً واضحاً محدداً منها لكثرة الخلافات حولها بينهم. وهذا ما يرجح أن الضرورة العملية هى التى فرضت اتخاذ الموقف بالنسبة للسائحين الأجانب، بعد أن أثارت مذبحة الأقصر الدول الأوروبية ضدهم، وبدأت تدرس اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم. ولعل هذا هو ما يعنيه رفاعى طه بقوله: (إن الجماعة وضعت فى حسابها وهى تساند هذا التوجه الجديد مصالح دول وجهات أجنبية يوجد قادة هذه الجماعة على أراضيها).. أما بقية الأسباب الشرعية التى أوردتها الدراسة فهى كانت فقط للتغطية على السبب الأساسى وهو (ضرورة مراعاة ردود أفعال بلاد المشركين التى يضطر المسلمون ـ أى قادة الجماعة ـ

---

(١) المصور ١٤ أغسطس ١٩٩٨ ـ الأهالى ١٩ أغسطس ١٩٩٨.

(٢) قال رفاعى طه فى الدراسة الوثيقة أن المعصومين من الناس ثلاثة أصناف أولهم كل من شهد الشهادتين فهو معصوم المال والدم والعرض ما لم يأت ناقضاً من نواقض الإسلام والثانى الذى له حق المعاهدة لأن له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وطالب الأمن الذى يُدعى فيقبل أو يرد إلى مأمنه والسياح فى حكم المستأمنين (المصور ١٤ أغسطس ١٩٩٨).

(٣) رفض أيمن الظواهرى تأييد ترك قتل السائحين الأجانب وقال فى الدراسة: إن جماعته لا تتبنى عمليات تستهدف السياحة ولكنه يؤيد موقف الجماعة الإسلامية فى قتل السائحين.

للعيش فيها أو الالتجاء إليها. فهذا هو السبب بالتحديد الذى جعل أخيراً (قتل السائحين يجلب أضراراً تعوق مسيرة الجماعة وتكثر من أعدائها وخصومها وتفتح مزيداً من الجبهات ليس من صالح الجماعة فتحها، كما أنها يمكن أن تكون مصدر فتنة تصيبها بضرر بالغ)[1].. أى أن هذه الأسباب الشرعية كانت بمثابة الديكور الشرعى للضرورة العملية التى فرضت على الجماعة التوقف عن قتل السائحين.. وحددت الدراسة الأسباب الديكور فى أن المتطوع به فى حكم الشرع أن من بين السائحين القادمين قوماً محصنين بالأمان لا يختلف أحد على حرمة دمائهم فمنهم من جاء بدعوة من مسلم وهذه الدعوة تعد إذناً وأماناً حتى ولو جاء من دار حرب.. ومنهم من جاء للتجارة وهؤلاء لهم حق الدخول دون إذن أو عهد أمان.. كما أن ليس كل السائحين الأجانب يأتون للتجسس والإفساد وإشاعة الانحلال.. وإن صح أن بعض السياح يفعلون ذلك فإنه من الخطأ أن يؤخذ الذى لا يفعل ذلك منهم بجريرة غيره، مع صعوبة الفصل بين هؤلاء وهؤلاء.

ومع ذلك فقد خطت الدراسة خطوة فى اتجاه التراجع عن بعض أفكارها الرئيسية والتى تتمثل فى تكفير الحاكم.. فقد كانوا يقولون فى كتيب (حتمية المواجهة): (إن حكامنا وقادتنا من أبنائنا ولكنهم علمانيون لا دينيون تنكروا لشرعة الرحمن واستبدلوا بها شرعة الشيطان. وهم طواغيت يجب القيام عليهم وقتالهم ولا يصح ولا يجوز بحال تركهم على عروشهم).. ولكن ها هى الدراسة الجديدة تتحاشى أن تقول قولاً محدوداً أو فصلاً فى هذه المسألة وتكتفى فقط بتعداد شروط الإمامة الشرعية وشروط اختيار الإمام وتترك الحكم للقراء.. ولعلها الوثيقة الأولى للجماعة التى لا تتناول فكرة الحاكمية ولا تصرح بكفر حكام المسلمين[2].

ولم يكتف قادة الخارج بهذه الدراسة الوثيقة فى اتجاه رأب الصدع مع القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية، ولكنهم أظهروا أيضاً بعض الانصياع لها[3] فقد استجاب رفاعى طه للقادة التاريخيين كرم زهدى وعبود الزمر وعاصم عبدالماجد وعلى

---

(١) المصور ١٤ أغسطس ١٩٩٨ ـ مرجع سابق.

(٢) الأهالى ٩ أغسطس ١٩٩٨.

(٣) تم الإعلان عن هذه الوثيقة فى الوقت الذى ترددت فيه معلومات تقول إن القادة التاريخيين يعكفون على إعداد وثيقة فكرية جديدة عن عقد الأمان الممنوح من الجماعة للسياح والمجتمع بكل فصائله بما فيهم من أسموها من قبل الطائفة الممتنعة ومعاونيهم من الشرطة.

الشريف الذين طالبوه فى بيان علنى الرجوع عن انضمامه هو وبعض قادة الخارج للجبهة العالمية الإرهابية التى شكلها أسامة بن لادن لقتال اليهود والصليبيين، وذلك لعدم فتح جبهات جديدة للصراع أمام الجماعة.. فعلى الفور أصدر رفاعى بياناً نفى فيه أنه وقع بيان الانضمام لهذه الحركة لأن ذلك منوط برأى مجلس شورى الجماعة[1].

ثم أجرت جريدة الحياة حديثاً مع رفاعى طه تقدم فيه خطوة أخرى فى اتجاه القبول بمبادرة القادة التاريخيين لوقف العنف، وبعدها صدر بيان باسم الجماعة أذيع على الأنترنت كرر العبارات التى استخدمها رفاعى فى حديثه مع الحياة، بما يشير إلى أنه صاغ هذا البيان، أو على الأقل وراء صدوره، وليس أسامة رشدى.

وقال البيان (إن الجماعة كانت وما زالت وستظل تدعو إلى الله بالطرق السلمية وستأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر والجهاد هى وسيلة غايتها نصرة الدين فإذا تحققت نصرة الدين وعلو كلمة الإسلام بالدعوة إلى الله فقد كفى الله المؤمنين شر القتال).

وقال البيان - فيما بعد إشارة إلى أن القبول بمبادرة وقف العنف ما زال مشروطاً - (لقد وقع على الجماعة الإسلامية وقادتها وعلى رأسهم الشيخ عمر عبدالرحمن كثير من الإيذاء بسبب قيامهم بواجب الدعوة السلمية فإن أمكن رفع الأذى وتمكيننا من دعوتنا فنحن نرحب بذلك وندعو الله سواء تعلق ذلك بالشيخ فى سجون الولايات المتحدة أو بإخواننا فى السجون المصرية)[2].

ولكن الخلاف عاد ليطل من جديد برأسه بين قادة الخارج والقادة التاريخيين للجماعة الإسلامية، حينما أصدر عمر عبدالرحمن بياناً جديداً أذاعه منتصر الزيات دعا فيه إلى تأسيس جبهة إسلامية عالمية تعتمد الوسائل السلمية للدفاع عن الإسلام، ودعا الجماعات الإسلامية بمختلف مسمياتها إلى الاتحاد بهدف نشر الدعوة الإسلامية بالطرق السلمية، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالخطابة والكتابة والدرس والنصيحة والتعليم والحوار وإظهار عظمة الإسلام لكى لا تدخل فى حروب ومعارك جانبية هم فى غنى عنها لأنها تضعف بنيان الجماعات وتفقدها تماسكها وتعاطف الدول الأوروبية لها.

---

(١) الأهالى ١٩ أغسطس ١٩٩٨ - مرجع سابق.

(٢) الحياة ٣١ أكتوبر ١٩٩٨.

وعلى الفور نفى قادة الخارج فى بيان جديد لهم أن يكون بيان الشيخ عمر عبدالرحمن الجديد يمثل تحولاً فى أفكار الشيخ ومعتقداته بل ووجهوا اتهاماً ضمنياً لمنتصر الزيات بتحريف بيان عمر عبدالرحمن الذى تولى صياغته وإعلانه بتوكيل منه كما قال[١] وهذا يعنى بوضوح أن التراجع الذى أعلنه قادة الخارج من قبل لرأب الصدع مع القادة التاريخيين كان تراجعاً جزئياً، وربما شكلياً أيضاً.

بينما سارع عشرة من القادة التاريخيين باتخاذ موقف مؤيد ومرحب لدعوة الشيخ عمر عبدالرحمن وأصدروا بياناً يعلنون فيه هذا الموقف[٢].

وقد أثار هذا البيان بعض قادة الخارج وشن أحدهم (من الصف الثانى) هجوماً على القادة التاريخيين وتجرأ عليهم واتهمهم بالخيانة لأنهم يدعون من جديد لوقف وإنهاء كل العمليات التى تشنها الجماعة الإسلامية فى مصر، ولأنهم يرحبون بابتعاد زملائهم فى الخارج عن الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين التى شكلها بن لادن.

بل إن مصطفى كامل (المعروف باسم أبوحمزة المصرى) والذى يعاون محمد مختار مصطفى فى الاتصالات الخارجية هاجم بعنف بيان القادة التاريخيين واعتبره بمثابة قرار بحل الجماعة الإسلامية، ودعا إلى إنشاء جماعة أخرى على أسس وأصول إسلامية[٣].

وتمادى فى سخريته من القادة التاريخيين فقال: (الذين خانوا دماء الشهداء ولم يبقوا على العهد إذا كانوا يشعرون أنهم أخطأوا فى نهجهم القديم القائم على اعتماد العنف، فما الذى يمنع أن يكونوا مخطئين فى موقفهم الجديد؟. بل إنه تطاول ـ وهى المرة الأولى ـ على أميرهم عمر عبدالرحمن حينما وصف بيانه بالكف عن العنف بأنه إرهاب فكرى وقال إن كلامه ليس من الشرع)![٤].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الذى وقع على البيان الجديد للقادة التاريخيين عشرة هم كرم زهدى وعاصم عبدالماجد وحمدى عبدالرحمن وفؤاد دواليبى وناجح إبراهيم وعلى الشريف وعصام دربالة وأسامة حافظ وعبود الزمر وطارق الزمر.. ويلاحظ أن هذه هى أول مرة يوقع فيها طارق الزمر فى بيان مشترك مع قادة الجماعة الإسلامية، الأمر الذى قد يفهم منه أنه انضم هو الآخر إلى الجماعة الإسلامية مثل عبود.

(٣) الحياة ٢ نوفمبر ١٩٩٨.

(٤) انضم ياسر السرى من جماعة الجهاد فى انتقاد القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية بصورة أقل حدة من أبى حمزة المصرى غير أنه وصف بيانهم بأنه استسلام وليس سلاماً.

وبعد هذا الهجوم الحاد الذى نظمه وشنه واحد من قادة الخارج ضد القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية فاجأت شبكة سى.ان. ان الجميع بالإعلان عن وصية سرية للدكتور عمر عبدالرحمن يطلب فيها من أبنائه الانتقام من الولايات المتحدة، وهو ما ألقى بظلال الشكوك حول دعوته السلمية، وبالتالى مبادرة القادة التاريخيين لوقف العنف.. وزاد من هذه الشكوك أن منتصر الزيات بدلاً من أن يكذب هذه الوصية انتقد بشدة من انتهك حرمة سريتها وأفشاها، لأن الوصية ـ كما قال ـ سر لا يجب الاطلاع عليه قبل وفاة صاحبها[1].

فإذا كانت هذه الوصية صحيحة فهذا معناه أن عمر عبدالرحمن أعلن عكس ما يبطن بالفعل حينما أيد مبادرة وقف العنف التى أطلقها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية، أو أن من يعلنون البيانات باسمه ليسوا صادقين.. فهذا من شأنه أن يعزز موقف المعارضين فى الخارج لمبادرة وقف العنف للقادة التاريخيين، إذا كانوا هم صادقين أيضاً ـ ويرفع عن هؤلاء المعارضين أى حرج حينما يخرقون هذه المبادرة، طالما أن أميرهم وشيخهم يطلب منهم الاستمرار فى العنف.

أما إذا كان القادة التاريخيون هم أيضاً يبطنون عكس ما يعلنون مثل شيخهم عمر عبدالرحمن، وهو احتمال غير مستبعد ـ فهذا معناه أن مبادرة وقف العنف هى مجرد تحرك تكتيكى ليظفروا بفترة التقاط أنفاس تحتاجها الجماعة لإعادة ترتيب صفوفها، وتضميد جراحها، بينما لم يعرج التغير على تفكيرها الاستراتيجى، وإن كانوا يحاولون إيهامنا بعكس ذلك.

وتأتى التصريحات التى أدلى بها منتصر الزيات مهندس المبادرة لتعزز هذا الاحتمال بعد إعدام ثلاثة من عناصر الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.. ولتشكك أيضاً فى حقيقة التحول الفكرى أو السياسى لأصحاب المبادرة والذين اختلفوا معهم.. فها هو الرجل الذى اعتزل لمدة شهور العمل العام احتجاجاً على عدم استجابة قادة الخارج للمبادرة يقول بعد العدول عن اعتزاله:(إن العنف مناخ تفرضه تصرفات الطرفين: الجماعات الإسلامية والحكومة). وهو إشارة إلى أن العنف قد يستأنف طالما أن الحكومة

---

(١) الحياة ١٢ نوفمبر ١٩٩٨.

لم توفر المناخ اللازم لتوقفه، حينما أعدمت الثلاثة.. أى أن ممارسة العنف مرهونة من جانب جماعات الإرهاب إذن بتصرفات أو سلوك الحكومة تجاههم وقبول مطالبهم. وهذا ينفى أن المبادرة غير مشروطة، ولكن الأهم ينفى أنها تمثل تحولاً فكرياً أو شرعياً كما يقول أصحابها[1].

ومع ذلك فقد استمر منتصر الزيات يؤكد أن مبادرة قادة الليمان تستند إلى تحول فكرى وشرعى فى استراتيجية عمل الجماعة، وأعلن أن قادة الليمان وغيرهم خارج مصر يتمسكون بمبادرتهم، رغم كل التحديات لأن صراعاً استمر سنين طويلة لن يحل فى شهر أو شهرين (فنحن فى أزمة ثقة تحتاج إلى جهود لإثبات حسن النيات ولا نقع عند أول عثرة فى الطريق).. وقال أيضاً أنه سوف يستمر فى جهوده لوقف العنف وأيضاً إقناع الحكومة للإفراج عن المعتقلين الذين لم توجه لهم اتهامات[2].

وهكذا.. يكتنف الأمر مزيد من التشوش مرة أخرى.. ويزيد هذا التشوش الهجوم الذى شنه عدد من عناصر الخارج ضد منتصر الزيات، وإن كان جاء استمراراً منطقياً لهجومهم على القادة التاريخيين بعد بيانهم الجديد الذى رحب ببيان عمر عبدالرحمن وأصدروا فيه تعليمات واضحة لوقف العنف!.. فهؤلا اعتبروا إعدام الثلاثة دليلاً على فشل مساعى منتصر الزيات السلمية.. وقال أبو حمزة المصرى ـ الذى سبق أن هاجم القادة التاريخيين ـ إن المبادرة التى روج لها كيسنجر المصرى ـ يقصد الزيات ـ لم تكن سلمية، إنما إعلان بالاستسلام التام. وها هو رد الحكومة عليه وإعدام الثلاثة يعد إعلاناً بالاستغناء عن خدماته![3].

ورد منتصر الزيات على هذا الهجوم بهجوم آخر مضاد وصف فيه أبا حمزة بأنه واحد من (الدخلاء الذين صُنعوا بواسطة وسائل إعلام أجنبية لتخريب الجبهة الداخلية وتشويه صورة الجماعات الإسلامية فى مصر وتفتيت بنيتها)[4].

(١) الثلاثة الذين تم إعدامهم هم عادل بيومى السودانى (جهاد فى قضية خان الخليلى)، وطه عبدالرازق رمضان وخالد محمد أبو رواش (جماعة إسلامية).

(٢) الشعب ٤ ديسمبر ١٩٩٨.

(٣) الحياة ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨.

(٤) المرجع السابق.

على كل حال.. وحتى لا تشوش تفكيرنا كثرة الأحداث والاحتمالات حول مواقف الأطراف المختلفة داخل الجماعة الإسلامية وخارجها من مبادرة وقف العنف، يجدر بنا أن نسجل بعض الملاحظات التى ستعيننا فى تشخيص حقيقة هذه المبادرة ودلالتها بالنسبة لمستقبل الجماعات الإرهابية فى مصر:

أولاً: أن الضرورة العملية هى التى صاغت مبادرة وقف العنف أو هى التى حضت قادة الليمان على إعلان مبادرتهم.. وهذه الضرورة تتمثل فى أن واحداً منهم قضى مدة عقوبته (١٥سنة) ولم يفرج عنه، بل استمر اعتقاله، وأن عدداً كبيراً منهم اقتربت مدد عقوبتهم على الانتهاء، واستمرارهم فى التحريض على العنف لن يشجع سلطات الأمن على الإفراج عنهم.

كما تتمثل الضرورة العملية أيضاً فى حالة الضعف التى عانت منها الجماعة الإسلامية ومعها جماعة الجهاد على أثر الضربات المتلاحقة خلال المعركة التى شنها الأمن ضدها بشراسة منذ عام ١٩٩٢. وهذا أقنع القادة التاريخيين بحاجة الجماعة على الأقل لفترة من الراحة لتشفى من الجراح التى أصيبت بها خلال هذه المعركة.. وهذا ما ألمح إليه منتصر الزيات المحامى مهندس كل هذه الدعوات والمبادرات، حينما قال مبكراً عام ١٩٩٥: (إن على الحركة الإسلامية أن تتبنى تكتيكات مختلفة (لاحظ، هنا اختيار كلمة تكتيك) بعد الحملة الواسعة التى تعرض لها التيار الإسلامى، وأدى إلى اعتقال الآلاف ومقتل العشرات)[1].

وربما يفسر ذلك تخلى القادة التاريخيين تدريجياً عن شروطهم لوقف العنف منذ وساطة الفريق الثالث عام ١٩٩٢، مروراً بهدنة العام التى دعا إليها أمير أسوان خالد إبراهيم فى مايو عام ١٩٩٦، وانتهاءً بالمبادرة الأخيرة التى خلت - على الأقل من ناحية الشكل - من الشروط، وإن كانت اقترنت بمطالب تم تسريبها علناً فيما بعد.

ثانيا: أما الادعاءات التى يقول بها منتصر الزيات وغيره من أن هذه المبادرة الأخيرة تمثل تحولاً فكرياً أو تغيراً فى استراتيجية الجماعة الإسلامية يسعى لفرضه القادة التاريخيين عليها، فهذا أمر يصعب الاقتناع به الآن، نظراً لأن هناك ما يؤكد عكسه فى تصريحات الزيات والمروجين لهذه المبادرة.. كما أن وثائق الجماعة الفكرية كلها

(١) الأحرار ٧ مارس ١٩٩٥.

تحض على ممارسة العنف ضد النظام الحاكم وضد المدنيين وهى ما زالت تكفر نظام الحكم، وتوجب قتاله لأنه لا يحكم بشرع الله. والتغير الوحيد الذى طرأ على سياسة الجماعة الإسلامية، أنها لم تعد تجاهر بذلك كما تبين ذلك الدراسة التى أعدها مسئول لجنة الفتوى للجماعة فى الخارج.

كما أن قادة الخارج ـ حتى وهم يحاولون الاقتراب من موقف القادة التاريخيين ـ ما زالوا متمسكين بأن مبادرة وقف العنف لا تمثل تحولاً استراتيجياً أو فكرياً لها. ومازالوا يرهنون وقف العمل ـ كما أفصح منتصر الزيات عن ذلك ـ بموقف الحكومة وسلطات الأمن تجاههم بالقبول بمطالبهم.

أما القول بأن القادة التاريخيين يعدون ميثاقاً جديداً للجماعة يحدد سياستها فهو أمر يجب انتظاره لدراسته بعد الانتهاء منه إذا كان ذلك حقيقياً بالفعل[1].

ثالثاً: إن الخلاف بين القادة التاريخيين وقادة الخارج حول وقف العنف أمر وارد ومفهوم.. لأن قادة الخارج حصلوا على هذا النفوذ المتزايد لهم من خلال ممارسة العنف، وليس وقفه.. ولذلك اعترضوا فى البداية على مبادرة القادة التاريخيين، وحاولوا التملص منها دون أن يبدوا أنهم يحطون من شأن أمراء الليمان الذين يعلوهم فى المرتبة التنظيمية رسمياً. ولذلك فالأغلب أن هذا الخلاف كان حقيقياً وليس تمثيلية. وقد اجتهد القادة التاريخيون لاحتواء هذا الخلاف وعدم إفشاء أسراره علناً، حتى فوجئوا بعملية الأقصر التى اعتبروها طعنة فى ظهورهم. ومع ذلك صبروا طويلاً على قادة الخارج وحاولوا حصار الخلاف معهم قبل أن يوجهوا لهم لوماً علنياً.

رابعاً: والخلاف الذى نشب علناً حول عملية الأقصر بين قادة الخارج كان أيضاً أمراً مفهوماً.. فالذين يعيشون منهم ـ مثل أسامة رشدى ـ فى أوربا كانوا أول من شعر بالآثار السلبية لهذه العملية عليهم، حينما بدأت الحكومات الأوربية تراجع قوانينها التى سمحت لهم باللجوء إليها وتفكر فى طردهم خارج أراضيها. أما الذين لاذوا بحركة طالبان فى أفغانستان وتحلقوا حول بن لادن، فقد وجدوا ملاذاً آمناً لا يهدده غضب الأوربيين لمقتل سائحيهم فى الأقصر.

---

(١) الشعب ٤ ديسمبر ١٩٩٨ ـ مرجع سابق.

وعندما بدأت الدول الأوروبية - وبالذات بريطانيا - تتخذ إجراءات ضد عناصر الخارج[1] زادت ضغوط هؤلاء لمراجعة موقف الجماعة الإسلامية من مسألة قتل السائحين الأجانب. وهذا يفسر قيام محمد مصطفى الذى يقيم فى لندن بإعداد الدراسة التى أعلن فيها قادة الخارج (ترك قتل السائحين الأجانب) فهو شخصياً يدير ويرأس جمعية علنية فى العاصمة البريطانية، ويتجول فى العديد من الدول الأوروبية بحكم عمله كمسئول للاتصالات الخارجية بجانب رئاسة لجنة الفتوى فى الجماعة الإسلامية.

وقد اضطر الذين لاذوا بأفغانستان لأن يقبلوا بذلك بعد أن زادت الضغوط الأمريكية على حركة طالبان لتسلم بن لادن وخشوا أن تطولهم هذه الضغوط أيضاً.. وهذا هو بالتحديد الذى دفع بأمير الجماعة الحالى فى الخارج رفاعى طه لأن يؤيد عدم الانضمام أو بالأصح يتنصل من الانضمام لجبهة بن لادن العالمية التى قررت محاربة أمريكا، وهو الذى اشتبك قبلها بشهور قليلة فى مشادة علنية مع زميله مسئول الإعلام أسامة رشدى حول وقف العنف ضد السائحين الأجانب فى مصر.

خامساً: ورغم هذا التراجع لقادة الخارج، بقى الخلاف بينهم وبين القادة التاريخيين حول قتل المدنيين من المصريين لأنه ليس هناك ما يضطرهم - عملياً - للموافقة أيضاً على ترك قتل المدنيين مثل ترك قتل السائحين.. فهم موجودون فى الخارج، ولا يفكرون - كما يبدو - حالياً فى العودة لمصر، خاصة وأن السلطات المصرية لم تبد أى استعداد لإصدار عفو عنهم، أو إلغاء إعادة محاكمتهم إذا ما عادوا، والبعض منهم تهدده أحكام الإعدام أو الأشغال الشاقة. بل لعلهم رتبوا أوضاع إقامتهم فى الخارج ومصادر تمويلهم.. بينما القادة التاريخيون يعنيهم بالفعل فترة هدوء بلا عنف حتى يتسنى بعد انقضاء مدد عقوبتهم الإفراج عنهم.

ولعل هذا يفسر سر الوصية التى نسبت للشيخ عمر عبدالرحمن وظهرت فجأة ليتخلص بها قادة الخارج من الضغوط الأدبية التى يمارسها عليهم القادة التاريخيون لوقف العنف ولو لفترة محدودة.

---

(١) قامت السلطات البريطانية فى أغسطس ١٩٩٨ باعتقال خمسة من عناصر جماعة الجهاد المصرية الذين يعيشون فى لندن كان أبرزهم عادل عبدالمجيد المحامى أحد العناصر القيادية، وتم ترحيل أربعة منهم وتحدد موعد لمحاكمة عادل عبدالمجيد بعد الإفراج عنه بكفالة.

سادساً: وهذا الخلاف الذى نشب داخل الجماعة الإسلامية بين قادتها التاريخيين وقادتها فى الخارج عطل المحاولات التى كانت تبذل لتوحيد الجماعة مع جماعة الجهاد، بعد أن توصلا عام ٩٥ لجبهة مشتركة جمعتهما، وبعد التقارب الذى حدث بين قيادتى الجماعتين داخل السجون. فقد انشغل قادة الجماعة الإسلامية بترتيب أوضاع التنظيم الداخلية، ومحاولة احتواء خلافاتهم سواء بينهم فى الخارج أو بين بعضهم وبين قادة الليمان. وفى نفس الوقت فإن أيمن الظواهرى زعيم جماعة الجهاد فى الخارج اتخذ موقف الرافض لمبادرة وقف العنف ولنداءات عمر عبدالرحمن. وهذا ما كشف عنه بعض المتهمين فى قضية العائدين من ألبانيا.

سابعاً: ولكن إذا كان الخلاف قد دب داخل الجماعة الإسلامية بين قادتها على هذا النحو فإنهم اتفقوا معاً على أمر واحد فقط هو أن الجماعة لم يصبها الضعف ولم تنل منها ضربات الأمن، وأنها ما زالت قوية وقادرة.. حتى القادة التاريخيون عندما أعلنوا مبادرتهم لوقف العنف حرصوا على ألا يفسر أحد ذلك بضعف الجماعة. كما اعتبر قادة الخارج مذبحة الأقصر دليلاً على قوة جماعتهم، وقالوا إنهم قاموا بها ليردوا على سلطات الأمن التى تردد أنهم أصابهم الوهن.. وعندما اقتربوا خطوة من موقف القادة التاريخيين بالنسبة لوقف العنف اهتموا أن يؤكدوا ذلك أن ذلك ليس معناه ضعفهم أو ضعف الجماعة.

فقادة الجماعة الإسلامية حريصون منذ سنوات على أن تظل صورة جماعتهم لدى الناس هى صورة الجماعة القوية القادرة على الإيذاء والانتقام.. ولذلك اهتموا بشدة بالدعاية لأنفسهم ولجماعتهم.

وهذا ينقلنا إلى الفصل التالى لنرى كيف يرون أنفسهم فى مرآتهم.

* * *

٥ في المرآة..

يبدو أن عام ١٩٩٢ كان لدى جماعات الإرهاب التى تتخفى بشعارات الإسلام عام مهم!

ففى هذا العام انتابت هذه الجماعات، خاصة الجماعة الإسلامية ومن بعدها جماعة الجهاد، حالة من الخيلاء والزهو لم تتعرض لها من قبل، حتى بعد نجاح عملية اغتيال السادات عام ٨١.

وقد أسهم فى صياغة هذه الحالة التى عاشت فيها الجماعتان أسباب شتى.. فهناك الاهتمام الفائق الذى أولاه الإعلام العالمى، وبالذات الأمريكى لقياداتهما، والذى وصل إلى درجة الاحتفاء وعقد المقارنات بين الدكتور عمر عبدالرحمن والخومينى، أو مقارنة ما يحدث فى مصر بما حدث فى إيران قبل رحيل الشاة!

وهناك أيضاً اهتمام أجهزة المخابرات الدولية، وخاصة المخابرات المركزية بالجماعتين، والسعى لإجراء حوارات ولقاءات مع قادتهما بغرض الاستكشاف وجمع المعلومات كما فسرها البعض، أو بما هو أكثر من ذلك كما فسرها آخرون.

وهناك كذلك التراجع الذى كادت أن تقع فيه قيادة جهاز الأمن المصرى فى تعاملها مع الجماعتين، حينما شجعت وساطة عدد ممن أسموا أنفسهم بالفريق الثالث لبدء حوار مع الجماعتين بغرض إقناعهما بوقف عمليات العنف، وبالذات عمليات الاعتداء على السياحة والمصارف.

وقبل كل هذا هناك النجاح الذى حققته الجماعتان - وخاصة الجماعة الإسلامية - فى العمليات الإرهابية، وهو النجاح الذى ألحق بالدولة خسائر اقتصادية بالغة بسبب عزوف السائحين الأجانب عن زيارة مصر بعد سقوط بعض من السائحين قتلى وجرحى فى أعقاب العمليات الإرهابية.

كل ذلك كان من شأنه أن يزيد تفاؤل قادة الجماعتين فى أن الوصول إلى السلطة ليس صعباً أو بعيد المنال.. ومن هنا جاء الزهو والخيلاء.

بل إنهم تمادوا فى هذا الزهو حتى صار غروراً.. وربما لم يفارقهم حتى الآن، رغم الضربات الموجعة التى تلقوها خلال السنوات الماضية، ورغم إحباط الكثير من عملياتهم الكبيرة ومعظم عملياتهم الصغيرة.. وظهر ذلك جلياً فيما يطلقونه علينا من تصريحات أو بيانات سياسية فكلها تنضح بهذا الغرور.

نماذج من الغرور:

وتعالوا نقرأ معاً عينات من هذه التصريحات:

يقول طلعت فؤاد قاسم المتحدث الرسمي وقتها باسم الجماعة الإسلامية:

(رغم أن المواجهة الشاملة مع النظام لم تبدأ بعد نظراً لأن الصراع لا يزال في المرحلة التمهيدية، فلم تتمكن الدولة من حسم معركة واحدة.. فنحن لنا تواجد في ١٨ محافظة تشمل عشرات من المراكز ومئات من القرى والدولة حتى الآن لم تحسم معركة صغيرة في مركز ضمن ١٣مركزاً لنا تواجد فيها في محافظة واحدة هي محافظة أسيوط ضمن ١٨ محافظة لنا تواجد فيها.

إن منحنى مستويات الجماعة في صعود على عكس ما يتصوره البعض)[١]

ويقول أيضاً:

(هناك ثلاثة محاور لعملنا تتمثل في:

أولاً: الانقلاب العسكري، وهذا المستوى يجري العمل فيه على قدم وساق. والدولة لا تعلم عنه شيئاً ومؤسساتها الأمنية مشغولة بأحداث صغيرة يقوم بها بعض شباب الجماعة في الصعيد.

ثانياً: التحرك الجماهيري. فعند حدوث الثورة الإسلامية لابد وأن يواكبها تحرك جماهيري واسع. وهذه المسألة حيوية لمنع التدخل الأجنبي أو على الأقل فإن هذا التحرك سيكون سبباً لتأخير هذا التدخل ١٨ يوماً وفقاً لتقديرات العسكريين لدينا. وهناك كثير من المظاهرات التي نظمناها كان من أهدافها تدريب كوادر الجماعة على العمل الجماهيري، ونحن لدينا خبرات في هذا المجال.

ثالثاً: محور العمليات الخاصة.. وهذا العمل ضروري لاغتيال بعض المسئولين، وهي مرحلة الإسخان في الأرض. وهذا الجهاز اكتسب خبرة خلال قيامه بتنفيذ بعض العمليات وهو مستعد الآن وسيكون له دور في تنفيذ الخطة. وهذا الجهاز يعمل ولن يتوقف عن تنفيذ عمليات الاغتيال مادام هناك ظروف تستدعي وجودها.. ويخطيء من يظن أن إلقاء القبض على أفراده أو توقف أعماله لفترة يعكس خللاً فذلك يتم وفق خطة موضوعة لعمل هذا الجهاز. والدولة لا تعلم عن الجهاز العسكري المسئول عن الإعداد

---

(١) حوار مع طلعت فؤاد قاسم ـ الأهالي ٩ فبراير ٩٤ ـ مرجع سابق.

للانقلاب، ولا تعلم عن جهاز العمليات الخاصة. وعندما يلقى القبض على بعض أفراده لا تكون لديهم معلومات إلا عن مجموعتهم، ولا تفيد الأمن فى شىء. أما بقية المجموعة فالصلة مقطوعة تماماً.)[1].

ويتمادى أبو طلال القاسمى (وهو الاسم الحركى لطلعت قاسم) أكثر حينما يقول:

(ما حدث حتى الآن فى إطار الصراع مع الدولة محدود جداً ويتناسب مع المراحل التى اعتمدناها فى استنزاف قوى الدولة كتمهيد للمواجهة الشاملة. وهذا المستوى من الصراع مجرد بداية.. الصراع الأساسى لم يبدأ بعد، فضلاً عن أن أجهزة الأمن لا تعلم شيئاً عن تشكيلات الجماعة.

نحن لم نقرر بعد بدء المواجهة الشاملة.. فما يحدث الآن تمهيد (تسخين) فقط)[2].

ويمزيد من التباهى الزائف يقول أيضاً:

(ونحن نسعى لتدمير جميع مؤسسات الدولة، ومرافقها دون إراقة دماء بقدر الإمكان. وهذه المسائل يسيرة مجموعة واحدة من المجموعات العسكرية التابعة لنا قادرة على ضرب الاستثمار فى مصر، فقط عندما يحين الوقت)[3].

وحينما قيل له أنكم على العكس تنتحرون بضربكم السياحة لأنكم حرضتم الأمن ضدكم فوجه لكم ضربات موجعة أجاب بمزيد من الخيلاء الكاذب:

(الجماعة ما زالت مستمرة ولن تهتز. وكل الضربات الأمنية حتى الآن غير مؤثرة)[4].

أما أيمن الظواهرى زعيم جماعة الجهاد فرغم محاولته ارتداء ثوب الاتزان والتعقل فهو لم يسلم من الوقوع فى براثن الغرور.. فها هو يقول فى تصريحات صحفية له:

(الشعب يتعاطف معنا ويفرح لانتصاراتنا ونحن نتألم جميعاً للإصابات التى تلحق بأفراد الشعب أثناء العمليات على الرغم من تحذيراتنا المتكررة لإخواننا من الشعب أن يبتعدوا عن مناطق العمل.)![5].

ورداً على سؤال: هل ترى أن اغتيال وزير أو شخص مسئول هو الذى يقيم دولة إسلامية يجيب:

---

(١) المرجع السابق.
(٢) نفس المرجع السابق.
(٣) نفس المرجع السابق.
(٤) نفس المرجع السابق.
(٥) حوار مع أيمن الظواهرى ـ جريدة العربى ـ ٢٢ نوفمبر ٩٣ ـ مرجع سابق.

(هذه بداية تمهيدية لعملية التغيير.. والعمليات المسلحة ضد المسئولين نحن نسميها عمليات استشهادية، وليست انتحارية. والإخوان الذين نفذوا عملية السادات كانوا على يقين أنهم سيقتلون.)[1].

وفي محاولة للإيحاء بأن لهم كوادر مسلحة عديدة داخل مصر غير الذين دربوا في باكستان وأفغانستان يقول:

(ويؤسف أنكم تصدقون أننا نعتمد فقط في عملياتنا على من سافروا إلى أفغانستان أو أن أعضاء الداخل ليس لهم قدرة أو تأثير.. فمعظم الشباب الذين شاركوا في العمليات الأخيرة لم يذهبوا إلى أفغانستان)[2].

وللإيحاء أكثر بأن جماعته تنال عطفاً وتأييداً واسعاً يشرح كيف غادر مصر فيقول:

(غادرت مصر بمعونة كثير من أنصار الحركة الإسلامية وكان خروجي صدمة للحكومة حيث بدا الأمر قانونياً، ويوماً ما قد نستطيع أن نروى هذه الوقائع. وأنا أقوم في الخارج بخدمة إخواني في الداخل والخارج ومساعدتهم في معركتهم.

ورداً على سؤال بأن أجهزة الأمن نجحت في تصفية جناح طلائع الفتح أجاب الظواهري بثقة بالغة: (قام نزيه راشد بعملية الألفي واسمه مدرج في قضية طلائع الفتح، وسيرى الجميع أعضاء طلائع الفتح في الميدان مرة أخرى كما رأينا راشد)[3].

وبنفس هذه الروح التي تقمصت الظواهري وقاسم تحدث آخرون أيضاً.

فها هو العقيد مكاوي الذي قيل إنه انفصل عن الظواهري يقول بزهو بالغ:

(نحن سندخل مرحلة جديدة تشهد عمليات انتحارية من نوع عملية الألفي وعلى نطاق واسع.. فنحن في حركة الجهاد الإسلامي نسعى إلى إيجاد نظام إسلامي ليس في مصر وحدها بل في كل العالم الإسلامي)[4].

ونفس الأمر ردده عبدالحميد سلطان الذي قيل إنه مساعد العقيد مكاوي ويقول:

(نجاحنا في تحقيق أهدافنا يحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى ونحن قادرون على تحقيقها)[5].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) مجلة الوسط ٣٠ أغسطس ٩٣ ـ مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

أما الدكتور عمر عبدالرحمن فقد حرص فى أحاديثه الصحفية الغزيرة خلال عامى ٩٢، ٩٣ على أن يظهر بصورة الطرف الأقوى فى مواجهة الدولة. ولذلك عمد دائماً إلى إملاء الشروط.

وحينما أثيرت من جديد مسألة الحوار مع الجماعات الإرهابية قال:(١)

(إننا لا نثق فى أحد من المسئولين فى مصر.. وإذا كان الجلوس مع المسئولين سيحقق نتائجه فيجب الجلوس مع علماء موثوق فى ذمتهم وضمائرهم، بشرط ألا يكونوا من علماء السلطة كشيخ الأزهر والمفتى)(٢).

ويضيف:

(مطلبنا الأساسى الحكم بشرع الله والحكم بكتابه والإفراج عن المعتقلين ورفع الظلم عن الذين يقولون الحق وينطقون بالحقيقة وتطبيق الشريعة فى مصر يقتضى إزالة نظام الحكم ومجىء علماء ينفذون شرع الله)(٣).

وعندما سئل متى يتوقف عدوان الجماعة على رجال الأمن أجاب قائلاً: (يوم أن يتجهوا إلى الحوار وأن تلتزم قوات الأمن الأدب فى معاملة المسلمين وتفك أسر المعتقلين، ومن ثم تهدأ الجماعة الإسلامية ولا تضغط على الحكومة بأى أفعال)(٤).

وهكذا..

كلها تصريحات تنطق بتلك الحالة التى انتابت قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد منذ عدة سنوات وهى الحالة التى تنضح بالخيلاء أو الإعجاب الشديد بالذات، والتى لا يمكن وصفها إلا بالغرور، وهو ما سنتبين أسبابه فيما بعد.

وثمة أمثلة كثيرة أخرى تؤكد نفس الأمر.. غير أن ما استعرضنا من قبل فيه الكفاية للتيقن من أن الغرور قد أصاب هذه القيادات بالفعل.

المهم أن الأعراض التى تشخص هذه الحالة نستخلصها أيضاً من تصريحاتهم وهى:

---

(١) حوار مع الشيخ عمر عبدالرحمن فى نيويورك ـ مجلة أكتوبر ـ ١٠ ديسمبر ١٩٩٢.

(٢) اقترح عمر عبدالرحمن أسماء للحوار منهم الشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ سيد سابق والشيخ عبداللطيف مشتهرى. وعندما قيل له إن الجماعات الإسلامية على خلاف مع الشيخ الشعراوى قال إنه خلاف فى الرأى، ولا يجد تناقضاً فى ذلك.

(٣) حوار الشيخ عمر عبدالرحمن ـ مجلة أكتوبر ـ ١٠ ديسمبر ٩٢ ـ المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع السابق.

● هم يعتقدون - كما يقولون - أنهم يتمتعون بقوة كبيرة قادرة على الفعل أو الإيذاء في أي وقت وأي مكان.. وهذه القوة سوف تمكنهم من تنفيذ الخطط التي وضعوها. ولذلك ظلوا فترة طويلة يعلنون - أو يتظاهرون - بأنهم يرفضون إجراء أي حوار مع الحكومة أو من يمثلها ويعمدون إلى إملاء ما يحلو لهم من شروط[١٦].

● وهم يؤكدون أن لهم تواجداً واسعاً ومنتشراً داخل مصر يمتد من المدن إلى القرى والكفور والنجوع أيضاً.. أما نشاطهم فهو مرهون بما يخططون له. ولذلك تلتزم عناصرهم (الكثيرة) بالهدوء حتى يحين موعد تحريكها!

● ويؤكدون أيضاً أن لديهم الخطط العديدة الجاهزة والمعدة للاستيلاء على السلطة في مصر، وأنهم سوف ينفذون هذه الخطط في التوقيتات المحددة سلفاً. فهم لم ينفذوا فعلاً تهديداتهم بضرب الاستثمار والمستثمرين لأن موعد هذا الأمر لم يحن بعد في تقديرهم!

● ويقسمون أن لهم تواجداً داخل الجيش والبوليس لأنهم يحضرون لانقلاب عسكري يطيح بالنظام الحاكم ويمهد السبيل لهم للاستيلاء على السلطة في نفس الوقت الذي يجهزون فيه لمظاهرات شعبية أو عصيان مدني.

● ويقسمون أيضاً أن أجهزة الأمن لا تعرف عنهم سوى القليل، وأن من يقع منهم في قبضتها لا يفيدها في شيء لأنه عادة لا يعرف شيئاً عن الهياكل الأساسية أو المجموعات الأخرى العاملة.

بل إنهم يتباهون بأنهم يضللون رجال الأمن بالمعلومات الكاذبة التي يقومون بتسريبها أحياناً.

● ويتباهون كذلك بأن الشعب يؤيدهم ويتعاطف معهم ويتمنى طبعاً لهم النصر في معركتهم ضد الحكم الحالي، وينتظر بشوق يوم وصولهم للسلطة. ولذلك يغفر لهم ما يصيبه منهم من أضرار وخسائر في الأرواح أو الأرزاق أحياناً!

---

(١٦) كان صفوت عبدالغني أحد كوادر الجماعة الإسلامية والمتهم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب قد أعلن قبول جماعته عام ٩٣ للوساطة مع الحكومة التي تبناها من أسموا أنفسهم بالفريق الثالث غير أن طلعت قاسم نفى ذلك بشدة وقتها وقال إنه الوحيد المخول للحديث باسم الجماعة وبرر ما قاله صفوت بأنه سجين.

وتكرر نفس الموقف في عام ٩٧ حينما أعلن قادة الليمان مبادرة لوقف العنف غير أن مصطفى حمزة وأيمن الظواهري أعلنا رفضهما الصريح لهذه المبادرة. وحينما نفى أسامة رشدي المسئول الإعلامي للجماعة الإسلامية مسئولية قيادة الجماعة بالخارج عن عملية الأقصر في نوفمبر ٩٧ أصدر رفاعة طه بياناً يؤكد فيه مسئولية الجماعة عن العملية بفخر ويؤكد استمرار عمليات ضرب السياحة وقتل السائحين.

• ويستبعدون أن تكون الخلافات التى تثور أحياناً بينهم معطلة لإنشاء الجبهة (الإسلامية) الموحدة التى تضم كل فصائلهم العاملة فى ساحة (الجهاد) ـ كما يقولون مستقبلاً. بل ورغم انتقاداتهم للإخوان، إلا أنهم يفتحون لهم أذرعهم عن آخرها وقلوبهم على مصاريعها.

هذه هى قسمات الصورة التى يراها لأنفسهم قادة الجماعة الإسلامية وبعدهم جماعة الجهاد أيضاً، خاصة قادة الخارج.

هى قسمات تفيض بالقوة وتنطق بالفعالية وتمتزج بالتفاؤل اللامحدود وتبشر بقرب انتصارهم فى المعركة الدائرة بينهم وبين أجهزة الدولة.. أو قرب وصولهم للسلطة.. ولذلك لم يكن غريباً أن يتحدث أحدهم منذ سنوات عن احتمال إجراء مفاوضات مع من أسماهم برموز السلطة الحاكمة حول شروط خروجهم من البلد بعد وصول جماعته للسلطة!.. هكذا وكأن وصولهم للسلطة صار أمراً مؤكداً وقريباً لدرجة أنهم يرتبون لما سيتلوه من إجراءات سوف يتخذونها ؟!

إزالة الرتوش:

فهل حقاً هذه هى الصورة الحقيقية للجماعات الإرهابية.. وبالذات للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، كما رسمها قادتهما، وبالتحديد قادة الخارج؟!

أو هل هما بهذه القوة الكبيرة فعلاً ولهما هذا الانتشار الواسع بين المدنيين والعسكريين.. ويتمتعون بمساندة كبيرة داخل البلاد ممن يسمون أنفسهم بالتيار الإسلامى، ويحظون بتأييد شعبى مستتر يعلن عن نفسه فقط فى الخفاء؟!

باختصار.. هل هم اقتربوا فعلاً من السلطة.. وليس أمامهم سوى مسيرة قصيرة للوصول إليها، كما يحاولون إيهامنا أو إقناع البسطاء من الناس؟

ابتداءً.. نحن لن نقدم الإجابة فوراً لأننا سوف نصل إليها فى نهاية رحلتنا البحثية أو فى ختام هذا الكتاب.

ولكننا سنكتفى الآن فقط بدحض ادعاءاتهم حول حقيقة قوتهم، وكشف كذب الصورة التى يرسمونها لأنفسهم ويحاولون إيهام عناصرهم وبسطاء الناس بها.

وثمة أسئلة ضرورية يجب أن نوجهها لقادة هذه الجماعات.. وهى ضرورية لأنها تكشف مغالاتهم المتعمدة فى تقدير قوتهم الحقيقية.

نحن نسألهم..

إذا كانت قوتهم بهذا الحجم الكبير الهائل.. لماذا إذن انحسرت عملياتهم الإرهابية، بينما كانوا منذ خمسة أعوام مضت يبشرون بمزيد منها، خاصة تلك العمليات التى يسمونها استشهادية؟

وكيف لم يقدروا على تنفيذ تهديداتهم التى أطلقوها عامى ٩٢، ٩٣ بضرب المصالح والاستثمارات الأجنبية داخل البلاد لدفع المستثمرين الأجانب للانسحاب خارجها؟

وكيف سيتأتى لهم تنفيذ هذه التهديدات إذا كانت قد أحبطت خططهم لتفجير البنوك وبعض المنشآت الاقتصادية.. ومعظم خططهم الخاصة لضرب السياحة والسائحين؟

ولماذا لم يرفضوا الحوار مع الحكومة إلا بعد أن أعلنت الدولة نفسها تراجعها عن الاستمرار فيه وأعفت وزير الداخلية من منصبه وأحلت مكانه وزيراً آخر؟.. ولماذا عادوا أو عاد بعض منهم لطرح مبادرات لوقف العنف ومن جانب واحد، وبدون شروط ظاهرياً على الأقل.

وهل عملية التسخين أو الإسخان التى تحدثوا عنها منذ بضعة أعوام كتمهيد لمرحلة المواجهة الشاملة ممتدة هكذا إلى أجل غير مسمى؟.. ولماذا لم ينتقلوا بالفعل إلى المواجهة إذا كانوا قادرين عليها كما قالوا بذلك؟

وإذا كانت أجهزة الأمن لا تعرف شيئاً مهماً عنهم.. فما هو إذن سر التساقط المستمر لعناصرهم فى قبضة هذه الأجهزة.. مجموعة تلو الأخرى، خاصة تلك المجموعات التى يدفعون بها من الخارج إلى داخل البلاد والتى تعرف باسم مجموعات الأفغان المصريين.

وهل تصاعد التيار المؤيد لهم كما يقولون يستقيم مع تزايد أعداد التائبين والمتبرئين منهم على النحو الذى شهدته السنوات السابقة؟

وأيضاً.. ما سر تأخر الانقلاب العسكرى الذى أعلنوا أنهم يدبرون لتنفيذه، إذا كان لهم تواجد مناسب أو قوى فى الجيش كما يدعون؟

إن ما نرصده هو انحسار واضح وملموس، وليس توقفاً، فى العمليات الإرهابية، وتراجع عن تنفيذ تهديدات سابقة لهذه الجماعات، وإن كان التراجع لا يعنى عدم وجود محاولات لتنفيذ التهديدات.

وما نرصده زيادة فى عدد عناصرها التى تقع فى قبضة رجال الأمن، خاصة تلك

العناصر الوافدة من الخارج، وإن كان ثمة عناصر ما زالت أجهزة الأمن تطاردها ولم تتمكن بعد من الإمساك بها.

● ما نرصده أيضاً اختفاءاً للسيطرة العلنية أو شبه العلنية فى عدد من أحياء القاهرة والجيزة وأسيوط وحتى المنيا، على عكس ما كان سائداً منذ بداية التسعينات. وإن كان ذلك لم يمنع نهائياً عمليات الهجوم على البنوك أو التجار ومحلات الذهب.

ولا شك أن كل ذلك ليس دليل قوة متصاعدة أو مؤشراً على سطوة متزايدة لهذه الجماعات أو نمو مضطرد.

بل إنه يعنى العكس تماماً.. يعنى انكماشاً اضطرارياً وبياتاً وقائياً، تفادياً لمزيد من الضربات الموجعة أو المؤثرة.. ويعنى أيضاً تراجعاً إلى وضع البداية مرة أخرى لهذه الجماعات، كما تفعل عناصر الجماعة الإسلامية فى المنيا، بالاعتداء على الأقباط وسرقة محلات الذهب المملوكة لهم.. بل إن جماعة الجهاد ألتزمت السكون منذ عملية تفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد عام ٩٥. ولم تتمكن من القيام بأية عملية أخرى بعدها[1].. لكنها أخفقت في تنفيذ عدة عمليات أجهضتها الشرطة قبل القيام بها أبرزها كانت عملية تفجير معهد أمناء الشرطة بطره.. بل لعل هذه الجماعة عادة إلى الكمون مرة أخرى كما تفعل عادة حينما تتزايد الضربات الأمنية ضدها.

وليس معنى كلامنا ـ حتى لا يتسرع أحد لاستخلاص استنتاجات خاطئة ـ أن هذه الجماعات الإرهابية ـ وبالذات الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد ـ قد قضت نحبها أو قضى أمرها.. فهما موجودتان وتمارسان الحياة وبعض النشاط، والأهم والأخطر لم تتوقفا عن عملية إعادة البناء وترميم ما قوضته فيهما الضربات الأمنية، أو تضميد جراحهما، سواء بكسب وتجنيد مزيد من العناصر الشبابية الجديدة، أو تدريبهم على العنف والتخريب والاغتيال.. ولذلك نفاجأ عادة بعمليات جديدة بعضها ينجح، مثل عمليات اغتيال المدنيين ورجال الشرطة فى الصعيد ومثل عمليات ضرب السياحة وقتل السائحين وكان أبرزها عمليتا فندق أوربا والمتحف المصرى ومعبد حتشبسوت فى الأقصر خلال عام واحد.

(١) قبل عملية إسلام آباد لم تنجح جماعة الجهاد إلا فى تنفيذ عملية إرهابية واحدة قبلها بعامين وهى عملية قتل الشاهد الرئيسى فى عملية محاولة الاغتيال للدكتور عاطف صدقى.

المهم.. لعل هذه هى الصورة الحقيقية للجماعتين بعد تنقيتهما من شوائب المغالاة المتعمدة، أو بعد إزالة الرتوش التى أضافها قادتهما إليها، بغية ادعاء قوة ليست لهما أو فعالية يفتقدونها، أو نفوذاً لم يحصلا عليه أو تأثيراً يأملون فيه![1]

مع سبق الإصرار:

والمثير أن قادة الجماعتين يدركون عدم صدق ما يحاولون الإيهام به من قوة وتأثير ونفوذ وفعالية.

فهم يعرفون كم كانت موجعة الضربات الأمنية التى تلقوها، وكم كانت فادحة خسائرهم البشرية.. وهم أيضاً يعرفون الأعداد الحقيقية للأعضاء، وحجم الأسلحة التى فى حوزتهم، وحجم الصعوبات التى يلاقونها فى الاتصال بعناصرهم المطاردة داخل مصر والمختبئة فى الكهوف والجبال.. وأيضاً الصعوبات التى تقابلهم فى تنفيذ عملياتهم الإرهابية.

وفى ثنايا ذات التصريحات الصحفية التى يتباهى فيها هؤلاء القادة بقوتهم يمكننا أن نعثر على اعترافات بعدم صدق ما يتباهون به.

فها هو طلعت قاسم بعد أن ضيق الصحفى الخناق عليه فى نفس الحديث الصحفى يضطر لأن يعترف بقدر من الحقيقة[2]. ورداً على سؤال بأن معركتهم لضرب السياحة كانت معركة خاسرة وأن الأمن استطاع أن يحد من عملياتهم يقول المتحدث باسم الجماعة الإسلامية الذى اختفى بعدها بأقل من عامين فى كرواتيا:

(فى جميع الأحوال نحن مطالبون شرعاً بأن نأتى باب الجهاد كأمر تعهدى.. ولسنا مطالبين بالنتائج.. فنحن نأخذ بالأسباب أما النتائج فهى على الله تبارك وتعالى. ونحن نؤدى ما أوجبه الشرع علينا لإقامة دولة إسلامية. فإذا كانت النتيجة نصراً فهو حق لنا، ولو كانت شهادة فتلك التى نتمناها)[3].

---

(١) كان صفوت عبدالغنى أحد كوادر الجماعة الإسلامية والمتهم فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب قد أعلن قبول جماعته عام ٩٣ للوساطة مع الحكومة، غير أن طلعت قاسم نفى ذلك بشدة وقتها وقال إنه الوحيد المخول للحديث باسم الجماعة وبرر ما قاله صفوت بأنه سجين.

(٢) طلعت قاسم كان يرد على سؤال فى حديث صحفى أجرى معه حول احتمال الدخول فى حوار مع الحكومة - الأهالى ٩ فبراير ٩٣ مرجع سابق.

(٣) حوار طلعت قاسم مع الأهالى - مرجع سابق.

وهكذا.. لم يجد المتحدث الرسمى وقتها باسم الجماعة الإسلامية رداً لديه سوى القول إن النتائج ليست مهمة، وأنهم ينفذون واجبهم فحسب أياً كانت هذه النتائج.

وبالطبع هذا الكلام يختلف ـ نصاً وليس روحاً فقط ـ عن كل كلامه السابق الذى يبشر فيه بالويل والثبور للحكام ومعاونيهم!

أيضاً..

اضطر طلعت قاسم للاعتراف بأن وجود جماعته هامشى فى الجيش، وأنه يقتصر على بعض الجنود وصف الضباط، وربما بعض الرتب الصغيرة من الضباط، وحاول تبرير ذلك قائلاً:

(القوى المؤثرة هى صغار الضباط والوضع فى الوحدات العسكرية يؤكد ذلك.. فالجنود لا يتلقون معلومات وأوامر من رتب كبيرة مثل عميد وما فوق. ونحن مقتنعون بأهمية الرتب الصغيرة. وهذا هو درس التاريخ وهؤلاء هم المحركون)[1].

أما الانقلاب العسكرى الذى توعد به طلعت قاسم فها هو زعيمه عمر عبدالرحمن بعد قرابة ثلاث سنوات من تبشير المتحدث الرسمى السابق للجماعة الإسلامية به يستبعد حدوثه ويقول فى تصريحات صحفية لمجلة (نيويورك) الأمريكية:

(إن هناك ثلاثة احتمالات للاستيلاء على السلطة فى مصر هى الانقلاب العسكرى أو الانتخابات أو المظاهرات الجماهيرية والفوضى فى الشوارع. وحينما حاولت (مارى ويفر) أن تعرف منه حجم الوجود العسكرى لهم داخل الجيش رفض الإجابة، غير أنه قال بوضوح تام: إن الوصول للسلطة عن طريق الانتخابات أو الانقلاب العسكرى احتمالان مستبعدان نظراً لأن السلطة الحالية لن تسمح بانتخابات حرة وعادلة كما أن الجيش يخضع لسيطرة محكمة من قبل أجهزة الأمن المختلفة.. ولذلك فإن العصيان المدنى هو الاحتمال الأرجح للوصول إلى السلطة).

وحينما يقول عمر عبدالرحمن إن الجيش يخضع لسيطرة محكمة فهذا لا يعنى سوى أن وجود جماعته فى الجيش غير مؤثر أو غير فعال على عكس ما أشاع المتحدث الرسمى السابق للجماعة طلعت قاسم.

كما أن هذا يشى بكذب الادعاءات عموماً التى يروجها قادة الجماعة الإسلامية حول قوتهم ونفوذهم.

---

(١) نفس المرجع السابق.

وقد اعترف بذلك صراحة منتصر الزيات أحد مؤسسى الجماعة ومحامى عناصرهم حينما قال فى تصريحات صحفية له فيما بعد:

(إن الجماعة الإسلامية تعانى الآن - عام ١٩٩٥ - من حالة ضعف نتيجة الضربات الأمنية المؤثرة، وصارت قدرتها محدودة مقارنة بالدولة إلا أنها الآن فى حالة إعادة ترتيب أوراقها).

وأجاب فى حوار نشر فى كتاب يحمل اسم (حوارات ممنوعة) وقام بتوزيعه بنفسه: (إننا لا نحلم بتكرار سيناريو إيران فى مصر فهذا أمر صعب لأن آيات الله فى إيران لهم قداسة خاصة فى الشارع والجماعات فى مصر لا تملك نفس السيطرة على الشارع.. كما أن الجماعة فى حالة كمون بسبب الاستنفار الأمنى)[١].

ألا يؤكد كلام منتصر الزيات ومن قبله طلعت قاسم وعمر عبدالرحمن عدم صدق ما يتباهى به قادة جماعات الإرهاب من قوة ونفوذ؟

بل لعله يؤكد ما هو أكثر.. إنه يؤكد أنهم يكذبون متعمدين مع سبق الإصرار لغرض فى نفس يعقوب.

فهم لا يخوضون حرباً ضد النظام بالسلاح الآلى أو بمادة الـ T.N.T فقط، إنما يخوضونها أيضاً بالكلمات.. ولذلك يلجأون إلى التضخيم والتهويل فى دعايتهم لشن الحرب النفسية ضد رجال الأمن.. أولاً لتشويش تفكيرهم فيتخبط تفكيرهم وتصير ضرباتهم طائشة.. وأيضاً لبث الذعر والخوف فى نفوس المواطنين العاديين، حتى تحتمى عناصر الجماعات وراء جدار السرية.. فلا يشارك المواطنون فى مطاردة الإرهابيين أو حتى إبلاغ أية معلومات عنهم لأجهزة الأمن[٢].

وعندما يعتقد رجال الأمن والمواطنون أن هذه الجماعات الإرهابية ما زالت تتمتع بقوة هائلة، رغم الضربات الموجعة التى وجهت لها، فإن ذلك من شأنه إشاعة اليأس فى

---

(١) جريدة العالم اليوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩٥.

(٢) حادث مقتل مواطن فى منتصف سبتمبر ٩٥ بإحدى قرى المنيا ومعلق رقبته على أحد أعمدة النور فى قرية أخرى يخدم دعاية الجماعة الإسلامية التى تتباهى بقوتها ونفوذها ويرمى إلى تحقيق هذا الهدف وهو إشعار أعضاء الجماعة بقوتها لرفع روحهم المعنوية وفى نفس الوقت بث الرعب والخوف فى نفوس المواطنين حتى لا يتجرأ أحد منهم على المشاركة فى عمليات مطاردة الإرهاب خاصة وأن المواطن المقتول المنزوع الرأس كان قد شارك من قبل فى الإمساك بإرهابى داخل قريته.

نفوسهم.. واليأس عادة هو الذى يفتح أبواب التراجع وتقديم التنازلات.. وربما هذا ما حدث تقريباً منذ عدة أعوام حينما سعت قيادة جهاز الأمن للدخول فى وساطة مع الإرهابيين[1].

ومتابعة حركة نشاط الجماعة الإسلامية ثم جماعة الجهاد تكشف الأهمية التى توليها الجماعتان للدعاية.

الأولى سبقت الثانية فى هذا الأمر، وأنشأت جهازاً خاصاً لأغراض الدعاية والإعلام يتولى إصدار العديد من الكتب والنشرات من بينها (الجماعة الإسلامية) وهى ذات طابع جماهيرى، ونشرة (كلمة حق) وهى ذات طابع تنظيمى ويقتصر توزيعها على الأعضاء فقط. وحينما هاجرت بعض قياداتها إلى بيشاور أصدرت مجلة (المرابطون) التى تابع طلعت قاسم إصدارها من الدنمارك بعد مغادرته بيشاور، ثم استأنف إصدارها أسامة رشدى المسئول الإعلامى الجديد للجماعة الإسلامية المقيم فى هولندا.

أما جماعة الجهاد فهى بدأت تمارس فنون الدعاية والإعلام منذ أن ذهب أيمن الظواهرى إلى بيشاور.. فهناك تابع إصدار الكتب والنشرات وأبرزها (المجاهدون) التى صدرت فيما بعد رحيل الظواهرى إلى الدنمارك.. و (السنة) وهى تصدر من لندن و(الفتح) وهى تصدر من باريس وهى نشرة شبه تنظيمية[2].

غير أن قادة الجماعتين لا يلجأون لسلاح التهويل والتضخيم فى دعايتهم فى مواجهة الخصوم فقط، ولكنهم يستخدمونه فى مواجهة الأعضاء والأنصار أيضاً.

فهم يعتقدون أن المبالغة والتهويل ضرورة لإحكام السيطرة على قواعدهم وعناصرهم لإيهامهم أنهم قوة يرهب جانبها ويخشاها الآخرون، ولحمايتهم من التردد أو الشكوك أو النكوص عن طريق الجهاد كما يقولون.

وعندما يدرك العضو أنه ينتمى لجماعة قوية البأس مرهوبة الجانب تزداد ثقته فيها وفى قيادتها، وينغمس أكثر فى طاعتها ولا يفكر فى الانسلاخ عنها.. أما عندما يشعر أن جماعته أصابها الوهن وداهمها الضعف، فإن ذلك يفقده الثقة فيها وقيادتها، ويصير مستعداً للتمرد عليها أو حتى هجرها والتبرؤ منها[3].

---

(١) عبدالقادر شهيب ـ ممولو الإرهاب ـ مرجع سابق صفحتى ٢٠، ٢١.

(٢) نفس المرجع السابق صفحتى ٢٠، ٢١.

(٣) لجأ قادة الجماعات الإرهابية مرات عديدة إلى قتل من انشق عليهم أو لم يعد طيعاً كما كان فى السابق. وقد حكى التائبون العديد من الخطابات والوقائع فى هذا الصدد.

ونفس الشأن بالنسبة للأنصار، خاصة هؤلاء الأنصار الذين يقدمون الهبات والدعم المالى للجماعتين.. فإن شعور هؤلاء بقوة الجماعة يحفزهم على الاستمرار فى تقديم العون والهبات لها.. أما إذا أحسوا بذبول قوتها فإنهم سوف يترددون فى تقديم المساعدات المالية لها ويخفضونها أو ربما يوقفونها تماماً!.. ليبحثوا عن جماعة أخرى أقوى وأكثر فعالية يحيطونها برعايتهم ويبسطون لها يد العون والمساعدة[1].

ولعل ذلك هو سر استمرار قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد فى ترديد الأكاذيب حول قوتهم ونفوذهم وخطورتهم، رغم ما تلقوه من ضربات موجعة ومؤثرة.

لقد نجحت هذه الضربات فى إجبارهم على التوقف عن الكثير من عملياتهم الإرهابية، بينما لم تنجح فى وقف تصريحاتهم وبياناتهم التى يشيدون بها بأنفسهم، ويتباهون فيها بقوتهم.

بل لعل نبرة التباهى زادت أكثر لتغطى على الخسائر الحقيقية التى منيت بها كلا الجماعتين خلال المعركة التى يشنها رجال الأمن ضدهما.

فها هو عمر عبدالرحمن من سجنه فى منهاتن بنيويورك يدلى بحديث لمجلة نيويوركر الأمريكية يوجه - وهو السجين - تهديدات للحكم فى مصر بعصيان مدنى شامل يطيح به ويمهد الطريق لاستيلاء جماعته على السلطة.

وعلى طريقة تباهى الصلعاء بشعر ابنة أختها تباهى هو أيضاً بما أسماه بسيطرة التيار الإسلامى على النقابات واتحادات الطلبة وبعض الجمعيات الأخرى..[2] وإن كان هذا التباهى يمكن أن يفسر بأنه زعيم الجماعة الإسلامية يعتبر الإخوان رصيداً استراتيجياً لها، كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد.

وبعد تهديدات عمر عبدالرحمن التى أطلقها من سجنه فقالت تهديدات الجماعة التى طالت الجميع وليس نظام الحكم فقط فى مصر أو رجال الأمن.

ففى مارس ٩٥ أصدرت الجماعة بياناً حظى باهتمام المراقبين لأنه تضمن لأول مرة تهديداً للأمريكيين. فلم يسبق للجماعة أن وجهت مثلها من قبل لأمريكا، رغم اعتقال زعيمها عمر عبدالرحمن وبدون محاكمته.. ولذلك اعتبر البعض هذا البيان تحولاً فى

(١) عبدالقادر شهيب - ممولو الإرهاب - مرجع سابق صفحات ٤٨ - ٦٤.

(٢) نقلاً عن جريدة الأهالى ٢٢ فبراير ٩٥ - مرجع سابق.

لهجة الخطاب السياسى لهذه الجماعة. بينما اعتبره البعض الآخر رداً على الإجراء الذى اتخذه الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بتجميد أموال عدد من قادة الجماعة فى البنوك الأمريكية ومنهم عبود الزمر ومحمد شوقى الاسلامبولى وطلعت فؤاد قاسم مع عمر عبدالرحمن.

غير أننا نصنف هذا البيان ضمن بيانات استعراض القوة الذى لجأت له الجماعة منذ سنوات. وهذا ما تنطق به كلماته التى تقول:

(إن الجماعة الإسلامية بمصر تؤكد أن الصلف الأمريكى ضد العراق وفلسطين ولبنان وليبيا وعلى رموز الإسلام وعلمائه لن توهن سواعد المجاهدين الراغبين فى الشهادة فى سبيل الله، كما يرغب الأمريكيون.. إن الضعفاء اليوم ليس لهم مكان على وجه الأرض. إن شريعة الغاب التى فرضتها الولايات المتحدة تحت ما يسمى بالنظام الدولى الجديد لن تخفى التمسح باحترام النظم والقوانين الدولية.

وآن الأوان لتتعلم الولايات المتحدة أن المواجهة مع الإسلام ورموزه لا طاقة لهم بها)[1].

وبعد تهديد أمريكا انتقلت الجماعة الإسلامية إلى انتقاد ولوم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لأنها تتجاهل الدفاع عن من أسمتهم (بالشباب الذى يتعرض للاعتقال والقتل والتعذيب دون أى سبب)[2].

وهكذا..

لم يمنع الفشل قادة الجماعة الإسلامية من التباهى.. ولم ينتقص من غرورهم، ولم يقطع استمرارية حديثهم عن قوتهم وبأسهم.

وهو نفس الأمر الذى يمكن أن نلحظه أيضاً فيما يصدر عنهم من كلام عن قادة جماعة الجهاد، حتى بعد الضربات التى وجهت للجماعة أخيراً.. وإن كان تباهيهم يأخذ شكلاً آخر يتمسح بالعقلانية مثلما فعل الدكتور أيمن الظواهرى بعد إحالة عدد من قادة جماعة الإخوان المسلمين للمحاكمة العسكرية.

---

(١) الحياة ـ ٥ مارس ١٩٩٥.

(٢) تعرضت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لانتقادات حكومية أيضاً بدعوى أنها تساوى بين الإرهابيين ورجال الأمن وتستند فى تقاريرها لمعلومات الجماعات الإرهابية فقط.

فها هو يكتب مقالاً فى مجلة (المجاهدون) يقدم فيه النصح والمشورة لهم.. وكأنه الأكثر خبرة والأكبر عقلاً.. إنه يمارس المباهاة والتعالى ولكن بطريقته حينما يقول فى مقالة له:

(إن هذا الحدث - يقصد إحالة الإخوان المسلمين للمحاكمة العسكرية - جدير بأن يتخذه الإخوان فرصة لإعادة النظر فى كل سياساتهم السابقة وكل التبريرات التى تقدم لهذه السياسات. فالإخوان وصلوا إلى مرحلة الهجوم السافر على المجاهدين وإعلان التخلى عن أى عنف ويقصدون به الجهاد والرضا بالديمقراطية العلمانية من أجل استمرار الهدنة مع النظام، ووصل بهم الأمر أيضاً إلى التنصل من الكثير من ثوابت الفقه لكى يظهروا أنفسهم فى صورة يرضى عنها النظام والغرب، وحتى يسمح لهم بدخول مباراة الديمقراطية ووصل بهم الأمر أيضاً إلى أن فرقوا بلا أى دليل من شرع أو عقل، بين اليهود وعملاء اليهود. فالعنف - أى الجهاد - ضد اليهود حلال، بينما هو ضد أتباع اليهود وخروج عن الشريعة يتبرأون منه ويصفونه بأسوأ الأوصاف. ووصل بهم الأمر أنهم بعد كارثة الجزائر، التى أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك فشل الأسلوب الديمقراطى فشلاً ذريعاً وأن الغرب لن يسمح لأى جماعة تنتسب للإسلام بأن تصل إلى الحكم حتى ولو تخلت عن ثوابتها - فإنهم لا يزالون يتمسكون بهذا الأسلوب الفاشل المنحرف عقائدياً. واعتبر أن الحكومة والغرب لن يغفروا للإخوان أنهم فى يوم ما كان لهم جهاز خاص يحارب الإنجليز واليهود وعملاءهم أمثال النقراشى والخازندار وسليم زكى، حتى وإن تبرأوا من هذه الأفعال وأنكروا صلتهم بها).

(فهل يقف الإخوان مرة مع أنفسهم.. وهل يتخذون القرار الصحيح ويعلنون الجهاد. أرجو أن يتخذوا القرار الصحيح.. وبعدها سيجدوننا أقرب الناس إليهم وأشد القوى لهم إعانة)[1].

اعتلى الظواهرى منبر الأستاذية وأخذ يلقى من فوقه الدروس والتوجيهات والنصائح للإخوان.. ومزج نصائحه ودروسه بوعد بالمساندة والدعم للإخوان إذا ما سلكوا الطريق الذى يأمله.. طريق العنف والإرهاب، أو الذى يسميه طريق الإرهاب.

تعالٍ.. وغرور .. ومباهاة أيضاً.

---

(١) جريدة الحياة ١٨ سبتمبر ١٩٩٥.

وهو أمر متصور أيضاً لإعطاء الانطباع بأن جماعة الجهاد التى يتزعمها ليست فقط الأفضل (شرعاً) من جماعة الإخوان، ولكنها ـ وهذا هو الأهم ـ الأقوى والقادرة على تقديم الدعم والعون للإخوان إذا تخلوا عما يسميه بمهادنة النظام الحاكم.

وبعد أن فشلت محاولة الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا لم يتوقف قادة الجماعتين عن التباهى بقوتهما.. ففى نفس يوم وقوع المحاولة أصدرت طلائع الفتح (الجناح العسكرى لجماعة الجهاد) بياناً تبارك فيه العملية وتهدد وتتوعد بتكرارها مستقبلاً، ثم خرجت الجماعة الإسلامية ببيان حاد اللهجة تهدد فيه الحكم وتتوعده.. وقال البيان الذى حمل عنوان (الله أكبر وجهادنا لا يتوقف): (إن محاولتنا لن تتوقف بإذن الله تعالى تنفيذ حد الله فى هذا (الطاغية).. وتدعو الجيش المصرى وقوى الأمن الداخلى بمختلف أفراده وكل من يشارك هذا (الطاغية) فى ممارساته.. تدعوهم إلى التوبة إلى الله.. وجهادنا لن يتوقف حتى يقام شرع الله فى مصر الكنانة، وحتى يتم الإفراج عن كل السجناء الإسلاميين والسياسيين وإعادة الحريات ورفع الحصار عن المساجد وتعويض أسر الشهداء الذين قتلوا وإعادة المفصولين[1] إلى وظائفهم. وعودة المهاجرين بالخارج إلى مصر فى حرية وإلغاء كل الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بكل صورها).

وكلام البيان الذى أرسل بأجهزة الفاكس إلى وكالات الأنباء وبعض مكاتب الصحف العربية والمصرية واضح جداً التباهى فيه.. فمن أصدره لا يتخذ موقف الدفاع عن النفس أو تبرير ما حدث فى العاصمة الأثيوبية، إنما هو يجلس فيه فى موقع من يملى الشروط، ليبدو أنه الأقوى.. كل ذلك رغم فشل عملية الاعتداء على الرئيس مبارك، ورغم الكشف عن أحد مخازن أسلحة الجماعة فى الصعيد، ورغم أيضاً ضبط عدة خلايا تابعة للجماعة.

بل إن الجماعة الإسلامية أعقبت بيانها هذا ببيان آخر تشيد فيه بعملية أديس أبابا والذين قاموا بها وتنفى بشدة أنها فشلت وتؤكد أنها حققت أهدافها، رغم نجاة الرئيس

(١) تضمن البيان مطلباً عن عودة المفصولين إلى وظائفهم يكشف النقاب عن أحد خطوط أيدلوجية الجماعة التى تكفر النظام الحاكم ولكنها لا تمانع فى العمل داخل مؤسساته وهو أمر تتفق فيه مع جماعة الجهاد وإن اختلفت فيه فقط مع جماعة التكفير والهجرة.

مبارك وقتل خمسة من المشاركين فى تنفيذها وسقوط ثلاثة آخرين فى قبضة الأمن الأثيوبى.

كما صدرت نشرة (الاعتصام)، التى تصدرها الجماعة الإسلامية تقول: (رغم فشل العملية - عملية الاعتداء على الرئيس مبارك - فإنها تثبت أن الحركة الإسلامية صارت لها يد طولى تستطيع أن توجه بها ضربات حتى خارج الحدود المصرية، رغم ما يوجه إليها من ضربات فى الداخل والخارج فى السنوات الماضية وتدل أن هذه الحركة الإسلامية قادرة على التخطيط والتنفيذ على هذا المستوى حتى فى الأراضى غير المألوفة لها وتحت سلطة طرف ثالث، إن لم يكن عدواً فليس صديقاً)[1].

وهكذا لم يقض الفشل على ما يشعر به أمراء الجماعة الإسلامية من غرور ولم يمنعهم من التباهى والزهو والخيلاء.. واستمرت هى وشقيقتها جماعة الجهاد تمارسان هذا الغرور (المتعمد) علناً عقب كل عملية تقومان بها.. وكان هذا الغرور والتباهى يتضخم أكثر فى أعقاب العمليات التى تسفر عن وقوع ضحايا من الأبرياء!

ففى أعقاب عمليتى قتل الملحق التجارى المصرى علاء بجنيف وإطلاق النار على منزل السفيرة المصرية فى أبو الدهب فى بلغاريا أصدرت جماعة (العدالة الدولية)، وهو اسم استخدمته جماعة الجهاد للتضليل، بياناً جاء فيه:

(إن هذه العملية تزيدنا قوة إلى قوتنا. فما إن فتحنا الباب لعملية سويسرا (عملية قتل الملحق التجارى المصرى فى جنيف)، التى وقعت قبلها بأسيوط، وإذا بالأحداث تتوالى لتشعر الحكومة المصرية بقدر السخط والغضب بعد أن ذهبت لتداعب دولاً عرفت للإنسان قدره وأعطته حقوقه وأجارته أياً كان كائناً)[2].

وبعد تفجير سفارة مصر فى إسلام آباد ارتفعت نبرة الغرور والتعالى فى كلام أمراء جماعة الجهاد، حينما أصدروا ثلاثة بيانات، وليس بياناً واحداً، تحذر باكستان من تسليم أى من أعضاء الجماعات إلى مصر. واعتبرت هذه العملية رسالة واضحة إلى الحكومة الباكستانية (العلمانية) لأنها باتفاقها مع الحكومة المصرية لن تجنى إلا الخسارة. كما اعتبرت هذه العملية أيضاً رسالة لكل (الحكومات المحاربة للإسلام)، فالجرائم لن تمر بدون عقاب، واليد التى تمتد للعدوان على المجاهدين لا بد وأن تقطع.

---

(١) جريدة الحياة ٦ يوليو ١٩٩٥ . ونشرة الاعتصام يصدرها المكتب الإعلامى للرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسنة وهو مكتب تابع للجماعة الإسلامية.

(٢) جريدة الحياة ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥.

ووجهت جماعة الجهاد فى بيانها حديثها للمسئولين المصريين قائلة: (مرحباً بكم فى الخارج ومرحباً بكم فى الداخل. فقد أعددنا لكم كتائب تتسابق إلى الموت)[1].

وتمادت جماعة الجهاد أكثر فى غرورها وتهديداتها حينما تصدرت النشرة التى تصدرها (المجاهدون) فى بداية عام ٩٦ مقالاً بعنوان (الرجل القنبلة) تشير فيه إلى أعضائها الذين جهزتهم للقيام بعمليات انتحارية.. ووصفت الواحد منهم برجل وصل إيمانه وقناعته لأن يجعل من جسده ناراً دوماً يرد بها كيد عدوه ليبلغ رسالته ويؤدى أمانته)[2].

أما بعد مذبحة الأقصر البشعة فى الدير البحرى فقد انتاب أمراء الخارج للجماعة الإسلامية ومعهم أمراء جماعة الجهاد حالة مرضية من الغرور ففضحت بياناتها بالتباهى لأن العملية أسفرت عن وقوع عدد ضخم من الضحايا (٥٨ سائحاً أجنبياً و٤ مصريين).

وأول بيان أصدرته الجماعة الإسلامية لتعلن مسئوليتها عن هذه المذبحة كان عنوانه (هذا بيان للناس وأول السيل قطرة) وهو يتضمن تهديداً واضحاً بمزيد من العمليات أكبر وأكثر بشاعة وضحايا، لأنهم اعتبروا مذبحة الدير البحرى مجرد قطرة سوف يعقبها سيل منهمر من العمليات الإرهابية. وهذا ما أكده البيان حينما قال: (إن التنظيم سيواصل عملياته العسكرية إلى حين تلبية مطالبه ومن بينها - وليس كلها - قطع العلاقات مع الكيان الصهيونى وعدم الإذعان للإرادة الأمريكية وإعادة الشيخ عمر عبدالرحمن إلى أرضه وإطلاق المعتقلين من أعضاء الجماعة وإلغاء المحاكمات العسكرية. وحذر البيان رعايا الدول الأجنبية من زيارة مصر (حتى لا يذهبوا ضحية معركة هم ليسوا أطرافاً فيها)[3].

ثم أصدرت الجماعة بياناً آخر امتزجت فيه الفرحة بنجاح عملية الأقصر بالغرور الذى أصاب أمراء الخارج فيها، فهى بدت فيه مثل المنتصر الذى يملى شروطه على حكومة مهزومة.. فكررت فى البيان شروطها لوقف عملياتها الإرهابية لمجرد فترة فقط من

(١) جريدة الحياة ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥.
(٢) الأهالى ٢٨ يناير ١٩٩٦.
(٣) جريدة الحياة ١٩ نوفمبر ١٩٩٧.

الوقت (على غرار وقف الاستيطان الإسرائيلي برهة من الوقت). واختارت لبيانها عنواناً ذا مغزى هو (إقالة الألفي لا تكفي) وجاء فيه:

(عشرة أعوام كاملة والحكومة المصرية تشهد حرباً شرسة في مواجهة الجماعة الإسلامية ومحاولة اجتثاثها واقتلاعها، وفي كل مرة تفشل هذه المواجهة ويتحمل النتيجة وزير من وزراء داخلية الحكومة فيتخذ قراراً بإقالته.. لقد أقيل زكي بدر بعد أن فشلت محاولاته الاجتثاثية وذهب بدر وبقيت الجماعة الإسلامية.. وأقبل عبدالحليم موسى بعد أن اقتنع بخطأ المواجهة مع الجماعة الإسلامية وكاد يوقع معها اتفاقاً ينهي ولو لحين الصراع الذي لا يستفيد منه إلا أعداء مصرنا وربنا ويذهب ضحيته الضباط والجنود من أبنائنا سواء في الشرطة أو في الجماعة الإسلامية).. وها هو نفس الشيء يحدث.

وبنفس هذا المنطق فسر البيان إقالة حسن الألفي ثم انتقل إلى مرحلة إملاء الشروط فقال: (إن الجماعة الإسلامية يمكنها أن توقف عملياتها العسكرية لفترة من الزمن إذا تعاملت الحكومة بالمثل وأوقفت العمليات ضد أبناء الجماعة وأفرج عن المعتقلين والمسجونين وأعيد الشيخ عمر عبدالرحمن إلى وطنه وأرضه وأعيدت المساجد وقطعت العلاقات مع الكيان الصهيوني)[1].

وحتى بعد أن ارتفعت أصوات الانتقادات الحادة من عواصم العالم المختلفة للعملية الإرهابية البشعة التي قام بها إرهابيو الجماعة الإسلامية في الدير البحري، لم يبلع أمراء الخارج غرورهم أو اكتفوا بممارسة التباهي سراً فيما بينهم، بل إنهم تمادوا في ذلك بشدة لدرجة أنهم أرسلوا بياناً إلى سفارات الدول التي وقع لها ضحايا في عملية الأقصر، وهي فرنسا وألمانيا واليابان وسويسرا. وفي هذا البيان لم ينكر أصحابه أنهم اقترفوا هذه المذبحة، إنما حاولوا فقط إقناع هذه الدول التي أرسلوا إليها بيانهم بأنهم قاموا بها مضطرين أو مكرهين، وسعوا لإلقاء مسئوليتها على الحكومة المصرية التي ترفض مطالبهم والسائحين الأجانب الذين لم يستجيبوا لتحذيراتهم، وتوقفوا عن زيارة مصر!

---

(١) جريدة الحياة ٢١ نوفمبر ١٩٩٧.

يقول البيان:

(١- تم إرسال رسائل للنظام المصرى شرحنا فيه وجهة نظرنا بضرورة المحافظة على القيم والمبادىء الإسلامية بصناعة السياحة.

٢- تم إرسال رسائل للدول الأجنبية عبر إعلامنا وبياناتنا طالبين فيها نصح رعاياهم بعدم الذهاب إلى مصر وذلك من عام ٩٢، وعلى الرغم من تحذيراتنا المتكررة استمرت هذه الدول لا تنصح رعاياها بشكل جاد.

٣- بدأنا عمليات تحذيرية ليس الهدف منها قتل أحد من السائحين، ولكن رسائل تنبيهية للدول الأجنبية والنظام المصرى على حد سواء، ولكن لم يأخذ أى من هذه الأطراف هذه الرسائل بجدية كاملة.

٤- تم تصعيد الوتيرة التحذيرية طوال أربعة أعوام، ولكن النظام بدلاً من أن يأخذ الأمر بجدية تعامل مع الحدث تعاملاً أمنياً، وظل يصف الجماعة (الإسلامية) على اعتبار أنها جماعة إرهابية متطرفة، وشن حملة فى المحافل الدولية تهدف إلى تصفية تواجد الجماعة الإسلامية خارج مصر. ومضى يردد أنه نجح فى ضرب الجماعة داخل مصر، ولم يبق سوى مجموعة إرهابية صغيرة خارج مصر. وللأسف تجاوب عدد كبير من الدول مع الحكومة المصرية وتم تسليم عدد كبير من أبناء الجماعة للنظام كما تم تواطؤ دولى مع النظام المصرى فى اختطاف المهندس طلعت فؤاد قاسم بعد حصوله على اللجوء السياسى فى الدنمارك.

٥- إن الجماعة كانت وما زالت على الرغم من مواقف العديد من الدول الداعمة للنظام لا تستهدف دولة بعينها أو شخصاً بعينه وحصرت معركتها مع النظام المصرى)[١].

ثم يمضى البيان محاولاً غسل يد الجماعة الإسلامية من الدماء التى أراقتها، والتنصل من مسئولية الأرواح التى أزهقتها، بادعاء أنها تنظيم يسعى فقط لنشر الفضيلة وإقامة نظام إسلامى يحقق الأمن والرخاء والحرية للشعب المصرى)[٢].

ورغم أن أصحاب بيان الجماعة الإسلامية يدعون أن هدفهم هو رفض التبعية وعدم

---

(١) بيان للجماعة الإسلامية وزعته على سفارات كل من فرنسا وسويسرا وألمانيا واليابان.

(٢) نفس المرجع السابق.

الخضوع لأى من القوى الكبرى، إلا أنهم يحرضون الدول الأجنبية على ممارسة الضغوط على النظام المصرى، وهى دعوة صريحة للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر، وتتعارض مع ادعائهم برفض التبعية.. والأهم فإنهم يستعينون بالغرب الذى يعتبرونه كافراً والذى يتهمونه بحرب الإسلام، ويقتلون سائحيه (الكفرة) من أجل الوصول إلى السلطة!

يقول البيان مخاطباً السفارات الأجنبية:

(نأمل أن تكف حكوماتكم عن دعم النظام المصرى وتوجهوا نصيحتكم لشعوبكم بعدم زيارة مصر فى هذه الآونة حرصاً على سلامتهم وقناعة منا أن النظام لن يكون قادراً على حمايتهم) ثم يقول أيضاً:

(نأمل أن تقوم حكوماتكم بممارسة نفوذها على النظام المصرى حتى يكف عن سياسة الاعتقال والتعذيب، والإفراج عن المعتقلين واحترام حقوق الإنسان بإلغاء المحاكم العسكرية والإفراج فوراً عن نسائنا، وإعادة الحق إلى أهله).

وفى رسالة ذات مغزى يستطرد البيان:

(نأمل أن تجد رسالتنا قدراً من التفاهم لديكم، بما يتيح فتح آفاق جديدة لديكم تسمح لكم بفهم حقيقة موقف الجماعة الإسلامية بمصر من القضايا المختلفة).

وهكذا...

إن تبرير أمراء الخارج للجماعة الذين أصدروا هذا البيان للمذبحة الوحشية التى قاموا بها فى الأقصر، أو مطالبتهم الدولة الأجنبية التى قتلوا رعاياها بالتدخل لصالحهم، أو حتى التلميح لهذه الدول بإمكانية التعاون بعد الوصول للسلطة، إنما لا يخفى حالة الزهو التى شعروا بها بعد هذه المذبحة، وإزهاق أرواح ٦٢ سائحاً ومواطناً.. فهم فى نفس الوقت يعودون إلى توجيه التهديد للدول الأجنبية فى ذات البيان ويطالبونها بعدم إرسال مواطنيها للسياحة داخل مصر، وهو ما يشى بعزمهم استمرار عمليات ضرب السياحة وقتل السائحين، حتى ولو قالوا فيما بعد أنهم لا يريدون قتل السائحين وإنما ضرب السياحة فقط..

إنه - إذن - التباهى الذى تمارسه الجماعة الإسلامية ومعها جماعة الجهاد طوال عدة سنوات، بسبب حالة الخيلاء والإعجاب بالذات التى انتابتها منذ عام ٩٢، وهى الحالة التى جعلت قادتها يضخمون نتائج أعمالهم ويبالغون فى تقدير قوتهم وفعالية نشاطهم.

والأرجح أن هذه الحالة لن تنتهى قريباً رغم الخلافات التى دبت بين صفوف قادتها خاصة بين قيادات الخارج والقيادات التاريخية الموجودة فى السجون حول مبادرة وقف العنف، وهى الخلافات التى زادت مساحتها بعد عملية الأقصر، وحدث بسببها تراشق بالبيانات بين كل من رفاعة طه الذى يتولى القيادة الفعلية للتنظيم الآن بعد أن سجن الدكتور عمر عبدالرحمن وبين أسامة رشدى الذى تولى مسئولية الدعاية والإعلام بعد اختفاء طلعت فؤاد قاسم.

بل الأرجح أن تزيد هذه الحالة مستقبلاً، وهو ما تشير إليه أيضاً الدراسة التى أعدها أحمد مختار مصطفى عضو مجلس الشورى حول موقف قيادات الجماعة وجماعة الجهاد من قتل المدنيين والسائحين، وهى ما سنتعرض له تفصيلاً فيما بعد

ولذلك.. لايكفى أن نعتمد على مرآة الجماعتين لنقيس حجم قوتهما، أو لكى نتنبأ بمستقبل الإرهاب فى مصر الذى تضطلع الجماعتان بالدور الأعظم فى ممارسته الآن.

وإنما يتعين علينا أن ندرك أن هذه المرآة كاذبة ولا تنقل الصورة الحقيقية لهما.

والآن...

قبل أن ننتقل إلى الفصل القادم ثمة تنبيه هام جداً، حتى لا يفهم خطأ كشفنا لأكاذيب ومبالغات قادة جماعات الإرهاب التى تتخفى بشعارات الإسلام.

صحيح أن هؤلاء يكذبون ويبالغون فى تقدير قوتهم ويتباهون بأمور لا قبل لهم بها ولا يملكونها.. ولكن هذا لا يعنى أنهم منعدمو القوة.. وبلا أى بأس، أو أنهم صاروا منزوعى الأنياب والأظافر.. أو تحولوا إلى حملان وديعة لا بأس من التعايش معهم ولا ضير من اقتنائها!

إننا لا نهون من خطرهم.. وإنما ننبه فقط ألا نتأثر بكلامهم حتى لا نهول من هذا الخطر.. فنأتى أفعالاً خاطئة مثلما حدث من قبل، عندما كاد البعض أن يجروا الدولة إلى وساطة معهم.. وأيضاً حتى لا يتسرب الخوف إلى نفوس من يتصدون للمواجهة معهم.

وإذا أزلنا هذه المبالغات سوف نكتشف أنهم ما برحوا يمثلون خطراً علينا حتى الآن.

فهذه الجماعات ما زال لها تواجد فى مناطق متفرقة فى بلادنا بدرجات متفاوتة، وكلها عناصر مدربة فى الخارج على القتل والتخريب والتفجير، ومحاولاتها لم تنقطع

للحصول على السلاح والأموال اللازمة، وعملياتها الإرهابية لم تتوقف، وإن كانت قد قلت أو انحسرت أو تركزت فقط منذ شهور فى محافظة أو محافظتين، وربما تمكنت من بعض الاختراقات ـ والأغلب أنها محدودة ـ فى الجيش والشرطة.. وأيضاً قياداتها الخطيرة معظمها بعيد عن متناول يد الأمن، وحتى التى فى السجون لم تتوقف تماماً عن النشاط.. وكذلك لا تعدم هذه الجماعات من مناصرين لها فى الداخل والخارج.. والأهم أن هذه الجماعات ما زالت قادرة على غواية الشباب الصغير السن وتجنيد الأعضاء الجدد حتى الآن.. أى أنها قادرة على تعويض خسائرها البشرية المتتالية أو حتى بعضها، وقادرة على تضميد جراحها وتجديد شبابها.

وهذا يقودنا مباشرة إلى الفصل التالى.

***



٦ تجديد الشباب

في عام ١٩٨٢ حرر كثيرون شهادات وفاة للجماعات الإرهابية في مصر، وناموا مرتاحي البال قريري العيون!

ولذلك صدمتهم المفاجأة، حينما خرجت هذه الجماعات بعد سنوات قليلة من القبور التي دفنت فيها، عندما عادت إليها الحياة، لتمارس نشاطاتها.. تغتصب.. وتخرب.. وتقتل.. وتبدو وكأنها صارت أكثر حيوية وأكبر قوة مما كانت قبل إشهار وفاتها الذي صدقه البعض!

وربما كان لدى هؤلاء بعض العذر لأن الضربة التي وجهت لتنظيم الجهاد الموحد عام ٨١ كانت ضربة عنيفة وقاسية وشديدة الضراوة.

فهي شملت كل الرؤوس الكبيرة لهذا التنظيم الذي جمع في رحابه تنظيم الجهاد بالقاهرة وبحرى، وتنظيم الجماعة الإسلامية بالصعيد.. حيث أغلقت السجون أبوابها على د. عمر عبدالرحمن مفتي التنظيم وأميره، وكل أعضاء مجلس الشورى الموحد له (أعلى قيادة تنفيذية فيه)، وقياداته المختلفة مثل كرم زهدى وناجح إبراهيم وعاصم عبدالماجد وعصام دربالة وعلي الشريف ورفاعي أحمد طه وطلعت فؤاد قاسم وعبود الزمر وطارق الزمر ومحمد الأسواني وعصام القمرى وأيمن الظواهرى وخميس مسلم ومحمد شوقي الأسلامبولي شقيق خالد الذي اغتال الرئيس السادات ونبيل المغربي وأنور عكاشة، بالإضافة أيضاً إلى الأربعة الذين صدرت ضدهم فيما بعد أحكام بالإعدام لتورطهم في عملية اغتيال السادات وهم خالد الاسلامبولي وعطا طايل ومحمد عبدالسلام فرج.

ولم تقتصر الملاحقة الأمنية على القيادات فقط وإنما امتدت إلى الكوادر الوسيطة، وحتى الأعضاء العاديين أيضاً. وتم الاستيلاء على معظم ما في حوزة هؤلاء الأعضاء من أسلحة وأموال. بل إن الاعتقالات اتسمت وقتها بالعشوائية لتطول حتى المتعاطفين معهم أو المشكوك في أمرهم.. وهكذا الضربات الأمنية شملت رأس التنظيم وجسده أيضاً.. أي أنها كانت ـ كما يقال ـ في مقتل.

ولذلك توقع كثيرون ـ وكان في مقدمتهم رجال الأمن أنفسهم ـ أن تكون هذه نهاية تنظيم الجهاد الموحد، على غرار ما حدث مع تنظيم الفنية العسكرية أو التكفير والهجرة. بل إن بعض المتفائلين توقعوا أن يخلص ذلك البلاد من كل الجماعات الإرهابية التي تتستر بالإسلام لترتاح منها فترة طويلة قادمة.

ولكن لم تمض سوى بضعة سنوات قليلة فقط حتى اكتشف هؤلاء أنهم كانوا مخطئين.. فلا تنظيم الجهاد الموحد مات.. ولا المجتمع توقف عن إفراز تنظيمات أخرى مشابهة.. ولا الإرهاب انتهى من البلاد.

بل على العكس تماماً.. عاد الإرهاب يطل بخطره من جديد على المجتمع، ويزداد هذا الخطر سنة بعد أخرى وأخذ يعربد فى أنحاء عديدة من البلاد، سواء فى الصعيد أو فى القاهرة. وغيرها من المدن.

لقد تمكنت كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد من تضميد جراحهما وعلاج الكسور التى أصابتهما بعد ضربات عام ١٩٨١ فى أعقاب اغتيال السادات وتمكنتا من الوقوف مرة أخرى على الأقدام، وانطلقتا تمارسان الإرهاب من جديد بداية من النصف الثانى من الثمانينات.. أشد وأعتى وأقوى من ذى قبل.. وحتى الانفصال الذى فرق بينهما عام ١٩٨٣ لم يفت من عضدهما، بل ربما دفعهما إلى منافسة إرهابية فيما بينهما.. الجماعة الإسلامية تحاول اغتيال صفوت الشريف فترد جماعة الجهاد بمحاولة اغتيال اللواء حسن الألفى ثم الدكتور عاطف صدقى.. لتحاول الجماعة الإسلامية أن تتعادل بقتل نجيب محفوظ.. وهكذا.. ونفس الشىء حدث بالنسبة للرئيس مبارك نفسه، حينما تنافست الجماعتان فى تدبير سبعة اعتداءات عليه، قبل محاولة الاغتيال التى دبرت ضده فى أديس أبابا (يونيو ١٩٩٥).

ومع بداية التسعينات اتسع نطاق نشاط الجماعتين.. من الاعتداء على نوادى الفيديو ومحلات الخمور، وحظر الأفراح وحفلات الموسيقى والرحلات فى الجامعة.. إلى الانتقام من رجال الأمن وضرب السياحة وتفجير البنوك والقهاوى والميادين العامة، وتنفيذ عمليات اغتيال الشخصيات العامة التى نجح منها عمليتان فقط هما عملية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب عام ١٩٨٩، وعملية اغتيال فرج فودة عام ١٩٩٢[١].

وحدث ذلك رغم أن السجون ما زالت تضم عدداً لا بأس به من قادة الجماعتين حتى الآن، ورغم الاستنفار الأمنى المستمر ضدهما.

معنى هذا أن كلاً من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد كانت لديهما القدرة وقتها على امتصاص الضربات القوية الموجعة التى وجهت لهما، واستعادة العافية والفعالية فى غضون سنوات قليلة .. والأهم كانت لديهما القدرة على إعادة بناء التنظيم وتجديد الشباب مرة أخرى، لتصير كل منهما بعد سنوات قليلة أقوى مما كانت عليه قبل ضربات عام ١٩٨١.

---

(١) المسئول عن عمليتى الاغتيال هى الجماعة الإسلامية.

كيف حدث ذلك؟

هذا هو السؤال الملح الذى يفرض نفسه علينا ونحن نبحث مستقبل هذه الجماعات الإرهابية التى تخفت بشعارات الإسلام.

والإجابة عليه قد تبدو للبعض سهلة ويسيرة.. ولكنها فى حقيقة الأمر معقدة لتعدد أسباب نجاح الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد فى تجديد شبابها مرة أخرى خلال أقل من خمس سنوات.. بعض هذه الأسباب صناعة قادة الجماعتين.. والبعض الآخر صنعه المجتمع، وهناك أيضاً أسباب أخرى أفرزتها تطورات وظروف دولية وإقليمية عديدة.

وكل هذه الأسباب تضافرت لتوفر فرصة مواتية للجماعتين لتخرجا من القبر الذى تصور البعض أنه أحكم إغلاقه عليهما.. لتمارسا الحياة والنشاط من جديد وبحيوية وفعالية أكبر.

غير أننا سنهتم الآن أساساً بتلك العوامل الذاتية.. أى تلك العوامل الخاصة بالجماعتين لأنها هى التى تلخص موضوع قدرتهما على تجديد شبابهما واستعادة الحيوية والفاعلية، وقبلها القدرة على تضميد الجراح. ومع ذلك فإننا لن نقتطع هذه العوامل من سياق وظروف المجتمع الذى نعيش فيه، والتى لا تضاعف فقط من هذه القدرة، إنما توفر المناخ الملائم لتوليدها. أما التطورات الدولية والإقليمية فهذا ما سنتحدث عنه تفصيلاً فى فصل قادم.

المهم.. أن قادة كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد لم يقنعوا بما انتهى به أمرهم أو يرضخوا للمأزق الذى وقعوا فيه عام ١٩٨١، حينما احتوتهم السجون.. وإنما شرعوا على الفور فى التفكير للخلاص من هذا المأزق، ولم تمنعهم أسوار السجون لمد أبصارهم خارجه والتخطيط من جديد للوصول إلى السلطة التى يحلمون بها بشكل أكثر إحكاماً عن المرة الأولى محاولين تفادى الأخطاء التى قادتهم إلى السجن وقادت بعضهم إلى حبل المشنقة.

نقطة البداية :

وكانت البداية هى التماسك ورفع الروح المعنوية التى انهارت فى صفوف الأعضاء.. وهذا هو ما تولاه القياديون داخل السجون لإزاحة اليأس عن النفوس وتبديد الإحباط واسترداد التفاؤل المفقود فى إمكانية القيام بعمل ضد الحكام[1].

(١) حققت القيادات قدراً من التماسك أثناء التحقيق معها لدرجة أنهم نجحوا فى إخفاء أدوار بعضهم أو التقليل من شأنها حتى يفلتوا من الأحكام القاسية وينالوا أحكاماً مخففة فقط ليخرجوا من السجن بسرعة للإشراف على عمليات الترميم للتنظيم وإعادة بنائه.

ولذلك كان أمراً ملفتاً للانتباه أن تنشغل قيادات الجماعتين خلال فترة المحاكمة التى طالت حتى عام ٨٣ بإعداد وتجهيز وثائق فكرية وكتابات مختلفة استخدمت فى رأب الصدع النفسى الذى أحدثته ضربة عام ١٩٨١ داخلهما[1].

وأعقب العلاج النفسى تنفيذ عملية لملمة الصفوف وجمع الأشلاء المتناثرة لجسد التنظيم فى محاولة لإعادة إحيائه وبنائه من جديد.

وقد اضطلع بالدور الأساسى فى هذه العملية العناصر القليلة التى لم تطلها يد الأمن عام ٨١، أو التى ظفرت بالبراءة فى المحاكمة (اثنين)، ثم تلك العناصر التى صدرت ضدها أحكام بالسجن لمدد قصيرة وخرجت بعدها تستأنف النشاط. وقد ساعدهم أيضاً العناصر القيادية التى ما برحت موجودة فى السجون لعدم انقضاء فترات عقوبتها.

وكان الشيخ عمر عبدالرحمن فى مقدمة العناصر التى نالت البراءة ولعب دوراً هاماً فى لملمة أشلاء الجماعة الإسلامية. ولذلك سرعان ما عاد إلى السجن مرة أخرى عام ١٩٨٤ متهماً بتحريض الشباب على التظاهر والتخريب والاعتداء على الشرطة. وحينما أفلت من هذه القضية الجديدة وأصبح حراً أخذ يجوب المحافظات.. يمارس الخطابة والتحريض فى المساجد، مما دفع الشرطة إلى تحديد إقامته فى بلدته (الفيوم)، غير أنه خرق أمر تحديد الإقامة عدة مرات ليتجول فى محافظات الصعيد المختلفة (أسيوط ـ سوهاج ـ المنيا ـ بنى سويف).

وظل على هذا الحال حتى غادر مصر نهائياً فى بداية التسعينات متوجهاً للسعودية، ومنها للسودان الذى سهل له الذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فأقام فيها حتى تم اعتقاله عام ١٩٩٣.

وبنفس روح الدكتور عمر عبدالرحمن عمل كل من تتابع خروجهم من السجون من قيادات وكوادر الجماعة الإسلامية التى كانت هى وجماعة الجهاد قد قامتا بفض الوحدة بينهما عام ١٩٨٣.

بعضهم ركز جل جهده بالداخل كما فعل حسن غرباوى الذى انتدبته الجماعة من

---

(١) قيادة الجماعة الإسلامية أعدت كل وثائقها الفكرية الخاصة بها أثناء فترة المحاكمة. فلم يكن لها وثيقة واحدة قبلها.

الصعيد وكلفته بمهمة التوسع والسيطرة على منطقة عين شمس بالقاهرة، وذلك بعد أن صقلته تجربة السجن. وساعده خروج عدد من العناصر المفرج عنها عام ١٩٨٤ والتى اكتسبت مهارات خاصة، ساهمت فى نجاح التجربة بعض الوقت، وحققت للجماعة السيطرة داخل هذا الحى، قبل أن تنتبه الشرطة لخطورة التجربة وتقوم بتصفيتها بالقوة[١].

وأول عمل قام به الغرباوى كان إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعى جعل مقره مسجد الأنوار المحمدية، مركز قيادة الجماعة فى المنطقة، وتولى هو شخصياً إدارته وجمع أموال الصندوق من الإتاوات التى فرضها على أغنياء الحى. وقد وزع بعض الأموال التى جمعها على فقراء الحى لكسب تعاطفهم ولغواية بعض شبابهم وتجنيدهم للجماعة.

أما البعض الآخر ممن خرجوا من السجون فقد ولى وجهه شطر الخارج وبالتحديد منطقة بيشاور على الحدود الباكستانية الأفغانية للمشاركة فى دعم المجاهدين الأفغان ضد السوفيت، فى إطار الحملة التى شاركت فى تنظيمها حكومات عربية وإسلامية وهيئات إغاثة إسلامية عديدة وأشرفت عليها المخابرات المركزية الأمريكية.

وكان أول من ذهب من هؤلاء عدلى يوسف (أبو صهيب) وتبعه عبدالفتاح (أبواليسر).. وكلاهما لقى حتفه هناك ثم على عبدالفتاح ومحمد شوقى الاسلامبولى الشقيق الأكبر لخالد قاتل السادات.. وبعدهما بسنوات سافر طلعت فؤاد قاسم الذى لعب دوراً هاماً فى الإشراف على معسكرات الجماعة فى بيشاور مع محمد شوقى الاسلامبولى ومصطفى حمزة ورفاعى أحمد طه، وتولى إصدار مجلة (المرابطون) الناطقة بلسان الجماعة، ثم صار هو شخصياً فيما بعد المتحدث الرسمى لجماعته![٢].

أما عناصر الجهاد التى خرجت من السجن فقد سلكوا فور خروجهم طريق السعودية بيشاور، نظراً لأن الجماعة كانت قد قررت التزام أكبر قدر من السرية وعدم البدء بأى نشاط علنى أو نصف علنى داخل مصر إلا بعد إعادة بناء هيكلها الأساسى من جديد.

وكان أيمن الظواهرى الذى تولى زعامة الجماعة فيما بعد هو أول من سافر إلى

(١) عبدالقادر شهيب ـ ممولو الإرهاب ـ صفحة ٤١.
(٢) الأهالى ـ ٩ فبراير ٩٤ ـ حوار مع طلعت قاسم ـ مرجع سابق.

بيشاور عام ٨٥ ومعه عدد من كوادر الجماعة. وهناك أقام بيتاً للضيافة بمساعدة المليونير السعودى أسامة بن لادن[١].

التجنيد.. التجنيد:

وعموماً فقد كان الهم الأول للذين بقوا داخل البلاد أو الذين سافروا إلى بيشاور هو إعادة بناء جماعتهم. ولم يكن ذلك ليتم بالطبع إلا بغواية مزيد من الشباب وتجنيدهم.

وطوال سنوات الثمانينات والنصف الأول من التسعينات لم تتوقف عمليات تجنيد أعضاء جدد لكلا الجماعتين. ويشهد على ذلك - فى الجانب الآخر - توقف عمليات إلقاء القبض على عناصرهما من قبل أجهزة الأمن تقريباً[٢].

ولو كانت أى من جماعة الجهاد أو الجماعة الإسلامية قد توقفت عن النمو أو ضم أعضاء جدد منذ بداية الثمانينات لما كان رجال الأمن فى حاجة لملاحقتهما ومطاردتهما كما حدث فى التسعينات.. أو لكانت نهايتهما قد حلت منذ فترة طويلة مضت.

ولكن الحادث هو استمرار عمليات الملاحقة، واستمرار بناء الجماعتين على قيد الحياة حتى الآن أيضاً.. والسر يكمن بداهة فى التجنيد.. أو غواية مزيد من الشباب وكسب مزيد من الأعضاء، تماماً مثل الجريح الذى ينزف ولا يموت.. لأنه يعوض ما فقده من دم بضخ دماء جديدة فى عروقه.

بل إن الجماعتين انخرطتا فى منافسة على تجنيد الشباب ومضاعفة أعداد أعضائها طوال السنوات التى مضت. وهذا هو وحده الذى يفسر استمرار الإرهاب، رغم الضربات الموجعة التى وجهت لهما، ورغم سقوط مئات من أعضائهما قتلى، أو فى قبضة الأمن.

لقد تمكنت الجماعتان من تعويض خسائرهما البشرية دائماً وبشكل مستمر بمزيد من الأعضاء الجدد وإعدادهم وتدريبهم والدفع بهم فى عمليات إرهابية جديدة.

وتحوى أوراق ملفات قضايا الإرهاب خلال السنوات الأخيرة (٩٢- ٩٧) الكثير من الشواهد على ذلك:

● فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى اعترف المتهم محمد محمد خليل أنه انضم لجماعة الجهاد عام ١٩٨٩ حيث دعاه شخص اسمه محمد قطب، والذى قام

---

(١) المرجع السابق.

(٢) فى قضية (إعادة تنظيم الجهاد) بلغ عدد المتهمين قرابة الألف متهماً.

بتجنيد الكثيرين لعضوية التنظيم وعرفه على شخص آخر ضمن مجموعة صغيرة. وبعد ذلك كلف بالسفر إلى باكستان عبر السعودية.أى أنه جند قبل الاشتراك فى هذه المحاولة بأربعة أعوام[١].

• وفى نفس القضية أيضاً اعترف المتهم السادس (عصام التونى) أنه انضم لجماعة الجهاد فى أواخر عام ٩٠ عن طريق أحد أفراد الجماعة يدعى عصام خليل. أى أنه صار عضواً بالجماعة قبل أن توكل له مهمة الاشتراك فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء بثلاثة سنوات فقط[٢].

• وفى قضية طلائع الفتح يعترف المتهم السادس حسن خالد بأنه انضم للجماعة (الجهاد) أواخر عام ١٩٩١ عن طريق المتهم الثانى جمال شهدى. وكلف بعدها بتدريب أعضاء الجماعة بدنياً وعسكرياً[٣].

• وفى قضية اغتيال اللواء رؤوف خيرت اعترف حسن عبدالراضى أحد المتهمين بأنه انضم للجماعة الإسلامية قبل أن يكلف بتنفيذ هذه العملية بسنتين.. أى فى خريف عام ١٩٩٢[٤].

• والمتهم الأول فى محاولة اغتيال الكاتب الكبير نجيب محفوظ والذى يدعى محمد ناجى شارك فى العملية ولم يمض على تجنيده سوى خمسة شهور فقط، حينما تعرف مصادفة أثناء عمله فى التوصيلات الكهربائية على أحد أعضاء الجماعة الإسلامية[٥].

• أما المتهم الأول (محمد رشاد) فى عملية اغتيال اللواء حسن الألفى فقد كشفت التحقيقات معه أنه انضم إلى جماعة الجهاد قبل اشتراكه فى هذه العملية بثلاثة أشهر فقط أى فى مايو ١٩٩٣[٦].

• والمتهم طارق فهمى أبو العزم المتهم السابع فى قضية ضرب السياحة اعترف أنه

---

(١) ملف قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى - مرجع سابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) ملف قضية طلائع الفتح - مرجع سابق.

(٤) ملف قضية اغتيال اللواء رؤوف خيرت.

(٥) ملف قضية محاولة اغتيال نجيب محفوظ (القضية رقم ٩١٧ لسنة ١٩٩٤).

(٦) ملف قضية محاولة اغتيال اللواء حسن الألفى.

انضم للجماعة الإسلامية قبل إلقاء العبوة الناسفة على الأتوبيس السياحى بشهرين فقط![1]

● وها هو مصدر أمني يصرح بأنه تم إلقاء القبض على أشرف حسان فى منزله بعد أن وصلت معلومات إلى أجهزة الأمن تفيد أنه انضم لتنظيم الجماعة الإسلامية مؤخراً ويستعد لتنفيذ عدد من العمليات فى قنا[2].

● والمتهم رقم (١٢) فى تنظيم العائدون من السودان (وهو تشكيل تابع للجماعة الإسلامية) ويدعى حمدى الأمير انضم لتنظيم الجماعة الإسلامية عام ١٩٩٢ على أثر انضمام شقيقه حسن الأمين إليها[3].

وكل هذه الأمثلة وغيرها كثير تشى بأمر هام هو أن كلاً من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية اعتمدتا على العناصر الجديدة من أعضائها فى تنفيذ عملياتها الإرهابية.. بعضهم انضم قبل أن يكلف بالمهام الإرهابية بسنوات قليلة (أربعة أو ثلاثة).. وبعضهم (وهذه هى المفاجأة الصارخة) اشترك فى العمليات الإرهابية ولم يمض على تجنيده سوى شهور قليلة فقط (ثلاثة أو شهرين فقط)!

وبعد ذلك.. لا نعتقد أننا فى حاجة لتأكيد جديد على أن الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد تملكان - رغم الملاحقة والضربات الأمنية - قدرة على تجنيد مزيد من الأعضاء. فلم تتوقف واحدة منهما على التجنيد - كما تنطق بذلك الأمثلة التى قدمناها - طوال السنوات الماضية.. بل إن الأمر يبدو - من خلال قراءة الأمثلة أيضاً - أن التجنيد يحدث وقتما تشاء قيادة الجماعتين.

وطبعاً سوف يفسر البعض قيام الجماعتين بإشراك أعضاء جدد (لم يتم مرور سوى شهور على تجنيدهم) فى العمليات الإرهابية بما تعانيه الجماعتان من نقص فى العضوية نظراً لسقوط كوادرهما المدربة فى قبضة الأمن تباعاً.. وقد يكون هذا التفسير صائباً، ولكنه فى نفس الوقت لا يلغى الاستنتاج الآخر الذى يتعين علينا ألا نتجاهله وهو امتلاك الجماعتين للقدرة على التجنيد لمزيد من الأعضاء، لدرجة أننا وجدنا عضواً

---

(١) ملف قضية ضرب السياحة.

(٢) الحياة - ٥٤ يوليو ١٩٩٥.

(٣) أخبار الحوادث ١٤ ديسمبر ١٩٩٥.

جديداً يشترك فى عملية إرهابية يعرف أنه قد يلقى حتفه خلالها أو على الأقل يقع فى قبضة الأمن، ولم يمض سوى شهرين فقط على انضمامه للجماعة!

فإذا كانت أى من هاتين الجماعتين عاجزة عن استخدام أعضائها القدامى فى عملياتها لسقوطهم، فإنها تستخدم بدلاً منهم أعضاءً جدداً.. وهذا هو ما نعنيه بالقدرة على تعويض الخسائر البشرية أو ضخ دماء جديدة بدلاً من تلك التى نزفتها أو ما زالت تنزفها!.

شباب .. وأطفال:

والمهم أن هؤلاء الأعضاء الجدد الذين ينضمون للجماعتين هم الشباب، تماماً كما كان يحدث فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات[1].

وهذه هى بعض الأمثلة أيضاً:

- طارق فهمى أبو العزم المتهم السابع فى قضية ضرب السياحة طالب بكلية التربية الرياضية ويبلغ من العمر ٢٤ سنة[2].
- عثمان عوض حجازى أمير فرع الدقهلية للجماعة الإسلامية انضم للجماعة عام ١٩٩٠ وعمره ٢٥عاماً[3].
- ياسر مصطفى الذى كان يجهز نفسه ليحل محل طلعت ياسر همام مؤسس الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية، قتل فى اشتباك مع قوات الأمن فى نهاية عام ١٩٩٤، وهو لم يتجاوز عمره ٢١ عاماً وكان وقتها بالسنة الثانية بكلية الهندسة[4].
- محمد ناجى المتهم الأول فى محاولة اغتيال نجيب محفوظ ضبط ويبلغ عمره ٢١ سنة فقط وكان حاصلاً على دبلوم صناعى[5].
- والمتهم طه محمود كريم الذى ضبط ضمن مجموعة الدقهلية الخاصة بالجماعة الإسلامية انضم للجماعة عام ١٩٩٠، أى عندما كان عمره ٢٠ عاماً فقط[6].

---

(١) فى حوار صحفى مع الشيخ عمر عبدالرحمن قال: ليس هناك تنظيم بالمعنى المعروف ولكن هناك شباب يسعون لتحقيق الدولة الإسلامية.

(٢) ملف قضية ضرب السياحة ـ مرجع سابق.

(٣) الجمهورية ٣٠ أغسطس ١٩٩٥.

(٤) الأهرام ٧ ديسمبر ١٩٩٤.

(٥) ملف القضية رقم ٩١٧ لعام ١٩٩٤ ـ مرجع سابق

(٦) الجمهورية ٣٠ أغسطس ١٩٩٥.

● أما صالح أحمد أمين الذى كان يتولى إمارة الجماعة الإسلامية ببنى مزار بأسيوط. فقد انضم للجماعة عام ١٩٨٥ وعمره لم يتجاوز ١٨ عاماً فقط، وهو فى السنة الأولى بكلية التجارة جامعة أسيوط[١].

● وفى قضية أحداث صنبو بأسيوط كان هناك ١٤ متهماً كان أكبرهم هو أميرهم جمال فرغلى (٣٦ سنة) مفتش التموين وضابط الاحتياط السابق، بينما تراوحت أعمار الباقى بين ١٨ سنة (شريف محمد سرور الطالب بالثانوى الصناعى) و٢٤ سنة (محمد أبو العلا فرغلى)[٢].

● عمرو على نصر أمين طالب ثانوى (١٦ عاماً) تم تجنيده عام ١٩٩٣ فى مسجد أبى بكر الصديق وبمسجد الهدى بمدينة نصر[٣]. وهو من أسرة ثرية.

● كرم إسماعيل واحد ممن ارتكبوا مذبحة الأقصر البشعة لا يتجاوز عمره الثمانية عشرة، وتم تجنيده وهو ما زال صبياً.

● وعلى جدران المنازل فى شوارع ملوى علقت ملصقات بأسماء ٣٦ من أعضاء الجماعة الإسلامية مطلوب القبض عليهم، سبعة منهم أعمارهم ثلاثون عاماً أو أكثر و٢٥ تتراوح أعمارهم بين العشرين والتسعة وعشرين عاماً. وهناك أربعة أقل من العشرين منهم واحد عمره ١٩ سنة فقط[٤].

وهذه المجموعة أعيد تنظيمها فى منتصف الثمانينات عقب خروج بعض المحكوم عليهم فى تنظيم الجهاد مما يعنى أن الكبار وقتها كانت تدور أعمارهم حول سن العشرين أيضاً!

والمهم أن هذه الأمثلة تصور - كما رأينا - كيف تركز كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد جل اهتماماتهم على تجنيد الشباب صغير السن.

فأعمار أبطال العمليات الإرهابية الجديدة فى التسعينات - كما تنطق الأمثلة السابقة - تترواح بين ١٨ - ٢٤ سنة . والمثير أن هؤلاء كانوا وقتها أطفالاً حينما كان

---

(١) الأخبار ١٦ فبراير ١٩٩٥.

(٢) الجمهورية ١٦ أكتوبر ١٩٩٤.

(٣) أخبار الحوادث ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧، ملف القضية رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٥ - عسكرية.

(٤) الأهرام ١٨ يناير ١٩٩٥ (الرصاصة الحاسمة فى معركة ملوى).



كرم زهدى وناجح إبراهيم وأسامة حافظ مؤسس الجماعة الإسلامية، أو كان محمد عبدالسلام فرج مؤسس تنظيم الجهاد.

وثمة تقدير ساد فى الثمانينات كان يصنف أعضاء الجماعتين داخل الفئة العمرية التى تقع بين ١٨ ـ ٣٠ سنة، بينما يصنف سن قادتهما بين (٣٠ـ ٣٥ سنة)[١].

ولكن الأغلب أن هذا التقدير قد تغير خلال التسعينات ليس فقط لكبر سن قيادة الجماعتين، وإنما ـ وهذا هو المثير ـ لاتجاه الجماعتين ـ وبالذات الجماعة الإسلامية ـ لتجنيد الأطفال والأحداث الصغار!

ففى أسيوط جند أمراء الجماعة الإسلامية الأطفال لاستخدامهم فى الاتصالات السرية بعيداً عن عيون رجال الأمن، والاستعانة بهم أيضاً فى نقل الأسلحة وإخفائها أو لتحذير أعضاء الجماعة الأكبر سناً عند حدوث أية مداهمة من رجال الأمن لبعض المواقع.

وتكرر الأمر فى المنيا أيضاً حينما انفجر الصدام بين عناصر الجماعة والأمن. فقد استعان أمراؤها بالأطفال فى إخفاء الأسلحة، وهو الأمر الذى اكتشفه رجال الأمن حينما عثروا على أسلحة فى حوزة بعض تلاميذ المدارس![٢].

ولم يكن غريباً أن تلقى أجهزة الأمن فى خريف عام ١٩٩٥ القبض على ٥٧ طفلاً لا يتجاوز عمر أكبرهم ١٥عاماً، استعانت بهم قيادات الجماعة الإسلامية فى رصد تحركات الأمن أو كم شديد لهم باليومية (٥ جنيهات فى اليوم)، وكذلك نقل الأطعمة والسلاح والذخيرة للكوادر الهاربة والمختفية فى المزارع[٣].

وهؤلاء الأطفال الذين تستخدمهم الجماعة الإسلامية فى الاتصالات ونقل الأطعمة والأسلحة للهاربين فى الجبال والزراعات عندما يكبرون سوف يتحولون إلى كوادر نشيطة وفاعلة داخل الجماعة ينفذون بهمة العمليات الإرهابية. فهذا ما حدث من قبل مع أشهر أمراء الجماعة بقرية صنبو منذ سنوات (عرفة درويش) الذى انضم للجماعة منذ أن كان طفلاً لم يتجاوز عمره (١٣ سنة) وتتلمذ على يد ناجح إبراهيم بمسجد السواح بديروط

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام سنة ١٩٨٩ صفحة ٥٢٣.

(٢) عبدالقادر شهيب ـ ممولو الإرهاب ـ مرجع سابق.

(٣) روز اليوسف ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥.

ثم تولى محمد شعيب تنشئته وتدريبه حتى صار أمير الجماعة فى صنبو التى كانت أقوى مجموعة فى أسيوط خلال عدة سنوات.. وهذا ما حدث أيضاً مع الإرهابيين الستة الذين قاموا بمذبحة الأقصر فى ساحة معبد حتشبسوت وبالذات الإرهابى الخاص الشاب كرم إسماعيل صاحب الثمانية عشر عاماً![1].. وها هم أيضاً بعض الأطفال الذين تم ضبطهم فى عام ٩٥، ١٩٩٦ توجه لهم اتهامات بالاشتراك فى عمليات إرهابية بالفعل، رغم صغر أعمارهم!

معنى ذلك أنه بينما زادت أعمار العناصر القيادية بالجماعتين فقد انخفضت أعمار الأعضاء بهما.. فأعمار الأعضاء تناقصت لتتراوح بالنسبة لأغلبهم بين ١٥-٢٥، بينما ارتفعت أعمار القيادات لتتراوح بين ٤٠ - ٤٥ مع بداية النصف الثانى من التسعينات[2].

وهذا يعد دلالة على القدرة التى تمتلكها الجماعة الإسلامية ومعها جماعة الجهاد فى تجنيد مزيد من الأعضاء، خاصة وأنها لا تجند الشباب فقط وإنما الأطفال أيضا[3].

وهنا يتعين علينا أن نطرح السؤال الضرورى:

لماذا النجاح الذى تحرزه الجماعتان فى التجنيد؟

والإجابة على هذا السؤال الهام قد نعثر عليها إذا بحثنا نوعية الشبان الذين يقعون فى حبائل الجماعتين.

والدراسات المبكرة التى تناولت هذه المسألة انتهت إلى أن أغلب أعضاء الجماعتين ينتمون إلى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ذات الوظائف الصغيرة التى تدر دخلاً محدوداً، وينتمون أيضاً إلى الأجيال الأولى من مهاجرى الريف الذين استوطنوا المدينة، وأغلبهم طلاب - حينما تم تجنيدهم - وبعضهم حرفيون وأقلهم فلاحون. وربما يفسر ذلك

---

(١) المثير أن هذا الشاب لم يتم تجنيده بسبب فقره أو حاجته للمال كما دأب قادة الإرهاب مع كثيرين من الطلاب والشباب وإنما كان ميسور الحال ويمتلك هو وإخوته ١٥ فداناً.

(٢) ارتفاع متوسط أعمار القيادة يرجع إلى هيمنة القيادات التاريخية لهاتين الجماعتين عليهما حتى الآن . وحتى من تم تصعيده من عناصر قيادية جديدة فقد كانت متقاربة فى العمر مع القيادات التاريخية من أمثال عبود الزمر وناجح إبراهيم وكرم زهدى وطلعت قاسم وأيمن الظواهرى وغيرهم.

(٣) تجنيد الأطفال هو أسلوب ابتكرته الجماعة الإسلامية فى الصعيد حيث تلعب القبلية والصلات العائلية دوراً هاماً فى هذا الصدد. فالأمر يبدأ بتقديم المساعدة ثم ينتهى بالتجنيد.

التواجد الجغرافى لهم. فهذا التواجد لوحظ أنه فى أطراف القاهرة والجيزة أو فى تلك المناطق التى تتصف بالعشوائية مثل المطرية والزيتون وعين شمس وروض الفرج والهرم، وبولاق الدكرور وامبابة والمنيرة. وخطى الصعيد بتركز واضح خاصة فى مدن مثل أسيوط والمنيا واللتين تحظيان بجامعتين، وسوهاج، ثم بعض مناطق قنا وأسوان[1].

ويرى البعض أن انتماء أغلب أعضاء الجماعتين للشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة عاملاً مساعداً على انجذابهم لهما، لأن هذه الشريحة تتسم بطابع التذبذب السياسى والقلق الذى لا بد وأن تزيد درجته لدى الشباب صغير السن بالطبع[2].

بينما يرى آخرون أن انتشار الجماعة الإسلامية فى الصعيد يرجع إلى انخفاض درجة التطور فيه وسيادة الثقافة التقليدية وتأثير العادات والتقاليد، والسياسة المركزية للحكومة التى لا تساعد على تطوير هذه المناطق، فضلاً عن الاتساع الملموس الذى شهدته العقود الأخيرة فى العواصم الريفية مثل أسيوط والمنيا، وهو ما جعلها أكثر عرضة لعوامل عدم الاستقرار الاجتماعى بسبب عوامل التحضر السريع[3].

وهناك فريق ثالث يرى أن الفقر وانخفاض المعيشة كان هو العامل الحاكم فى الأمر والذى جذب هؤلاء سواء للجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد[4] ويدلل هؤلاء على صحة تحليلهم بتركز الأعضاء فى المناطق الفقيرة والمهمشة حول العاصمة أو داخلها وفى الصعيد وأيضاً بالإغراءات التى كانت تقدمها بالذات الجماعة الإسلامية لغواية مزيد من الشباب، وهى دائماً كانت إغراءات مادية تتمثل فى خدمات صحية وتعليمية مجانية أو شبه مجانية وبيع السلع بأسعار مخفضة[5].

(١) التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٨ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ٨٩ ـ مرجع سابق صفحة ٥٢٣.

(٢) هالة مصطفى ـ الإسلام السياسى فى مصر ـ مرجع سابق ـ صفحات ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٣) يتبنى هذا الرأى د. سعد الدين إبراهيم فى العديد من كتاباته.

(٤) يستنكر طلعت فؤاد قاسم الذى كان المتحدث الرسمى باسم الجماعة الإسلامية هذا التحليل ويصفه بالسطحية ويرى فيه محاولة للهروب من الواقع ومواجهة الحقيقة ويدلل على ذلك بأن هناك (إخوة فى الجماعة يملكون الملايين).

(٥) ترفض الحكومة هذا التفسير بشدة وتروج لتفسير آخر مؤداه أن جماعات العنف (الإسلامية) هى جماعات وافدة لمصر أو أنها موجة من موجات العنف التى تجتاح بلاد العالم.. ومع ذلك فقد انتهجت عملياً فى النصف الثانى من سنوات السبعينات نهجاً يؤكد اقتناعها بأهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ودورها فى انتعاش الإرهاب، وظهر ذلك فى اهتمامها بتحسين أوضاع المناطق العشوائية مثل إمبابة التى كانت تسيطر عليها الجماعة الإسلامية، والتنمية الاقتصادية بالصعيد ودفع حركة الاستثمارات فيها.

ورغم تعدد هذه التفسيرات فإننا لا نجد ثمة تعارضاً بينهما.. بل ربما كانت كلها تكمل بعضها لتقدم معاً الوصف التحليلى الأشمل لنوعية أعضاء الجماعات الإرهابية التى تتغنى بشعارات الإسلام.

فهم كما نرى أولاً شباب صغير السن.. وهم ثانياً أغلبهم طلاب جامعات وأيضاً تلاميذ مدارس.. وهم ثالثاً ينتمون فى الأغلب لأدنى الطبقات الاجتماعية وإن كانت القيادات تنتمى للطبقة البرجوازية الصغيرة[1].. وهم رابعاً يعانون من مشاكل اقتصادية جمة ويفتقدون الحلول للخلاص منها مثل الالتحاق بعمل مناسب أو السفر للخارج.. وهم خامساً مازالوا أسرى القيم والتقاليد السائدة فى الريف رغم التحاقهم بالجامعة أو انتقالهم إلى الحضر.

ولأنهم شباب فهم ممتلئون بالحماس والحيوية وسهل انجذابهم لأية حركات ترفع شعار التغيير الاجتماعى والسياسى.. ولأنهم ينتمون للطبقات الدنيا ويعانون من مشاكل اقتصادية جمة فهم يتطلعون للترقى إلى الطبقات الأعلى وللخلاص من متاعبهم الاقتصادية.. ولأنهم متأثرون بالتقاليد الريفية فهم يسهل قيادهم وإلزامهم بالطاعة العمياء ولا يؤثر على ذلك كونهم طلاباً لأن النظام التعليمى السائد قائم على التلقين وليس الشك والتفكير والمناقشة[2].

ومثل هذه النوعية من الشباب متوافرة بكثرة فى مجتمعنا وهذا معناه أن النهر الذى يرتوى منه كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وأية جماعة على شاكلتهما هو نهر لا ينضب حتى الآن. فلدينا أكثر من ثلاثة ملايين عاطل معظمهم من خريجى الجامعات والمدارس الثانوية المختلفة.. ولدينا أيضًا فروق اجتماعية تتسع باستمرار بين الأغنياء والفقراء. ولدينا مناطق عشوائية عديدة فى الريف والحضر لم تمتد إليها يد العناية الحكومية بعد.. ولدينا فوق ذلك قيم ثقافية متخلفة وتقاليد اجتماعية بالية لم يهتم أحد بمواجهتها، بل على العكس هناك من يسعى لاستثمارها لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية أو طبقية.

---

(١) هذا هو التفسير الذى يتبناه أهل اليسار والليبراليون أيضاً ولا يقبل به أهل الحكم. وإن كان ذلك لم يمنع من ظهور أثرياء بين أعضاء هذه الجماعات.

(٢) يعترف المسئولون عن التعليم فى مصر بأن التعليم فعلاً يحتاج إلى تطوير حتى يتم تنمية قدرات التفكير لدى الطلاب بدلاً من قدرات الحفظ والاستظهار.

وهكذا.. يجد قادة الجماعتين شباباً سهل التجنيد أو جاهزاً للتجنيد بحكم النشأة الاجتماعية والظروف الاقتصادية والقيم الثقافية والفكرية التى تسيطر عليه.

ولعل ذلك هو الذى دفع كثيرين[١] - ومعهم حق - إلى اعتبار حركة الجماعات الإسلامية التى تنتهج العنف نوعاً من الاحتجاج السياسى والاجتماعى لدى الشباب..وإن كنا نرى أن استخدام هذا التحليل يجب ألا يكون وسيلة لتبرئة هذه الجماعات من الإرهاب المتهمة به، كما حاول البعض.

والمهم أن ذلك يفسر سر نجاحهم فى تجنيد مزيد من الشباب طوال السنوات الماضية، وهو ما ضمن لهم تعويض خسائرهم البشرية دوماً!

ولكن..

إذا كان هؤلاء الشبان جاهزين للتجنيد بهذا الشكل بحكم النشأة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. فلماذا نجحت الجماعات الإرهابية التى تتخفى بشعارات الإسلام. حدها فى تجنيدهم، ولم تنجح جماعات أو تنظيمات سياسية أخرى فى ذلك؟

هنا ننتقل من العام إلى الخاص.. أو من الأسباب العامة إلى الأسباب الخاصة.

وخلال انتقالنا نتنبه إلى أن المجتمع شهد خلال السنوات الثمانية عشر الماضية توارى واختفاء العديد من التنظيمات السياسية المختلفة التى كان من الممكن أن تنافس جماعات الإرهاب فى جذب الشباب الرافض لأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية، والراغب فى التعبير عن الاحتجاج عليها.

فحزب التجمع تلقى بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ عدة ضربات عنيفة أنهكته وأضعفته كثيراً، وتراكمت ظروف أخرى فيما بعد لتزيد من هذا الضعف.. ونفس الأمر تعرض له حزب الوفد فى نهاية السبعينات، حينما لاح فى الأفق الأمريكى رغبة فى أن يلعب الوفد دوراً أكبر فى السياسة المصرية، فى إطار عملية شاملة للإصلاح السياسى.. أما الناصريون فلم يتمكنوا من استعادة قواهم لطول سنوات الشتات التى تعرضوا لها.. والشيوعيون كانت صدمتهم كبيرة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى واختفاء النظم الشيوعية من كثير من بلدان أوربا، وهى صدمة أصابتهم بحالة دوار فكرى وسياسى لم

(١) تبنى هذا الرأى الكاتب محمد حسنين هيكل فى أكثر من مقال كما تبناه عدد من كتاب مجلة اليسار.

يتخلصوا منه بعد.. أما الحزب الحاكم فلم يهتم أصلاً بعمل سياسى حقيقى يكسب فيه الجماهير، وظل يعتمد دوماً على أسلوبه الأثير، وهو الأسلوب الإدارى فقط، سواء فى مواجهة الخصوم السياسيين أو فى ضم الأعضاء الجدد، فضلاً عن أنه كان فى نظر الشباب الباحث عن الاحتجاج مسئولاً عن الأوضاع التى تستنفره للاحتجاج.

ولذلك.. لم يبق فى الساحة سوى جماعات الإسلام السياسى وحدها، ومن بينها الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، فخططت ونفذت من أجل كسب المؤيدين جماهيرياً[1].

لقد اختفى المنافسون ووقع الشباب الباحث عن وسيلة وشكل للاحتجاج فريسة لجماعات الإرهاب التى تتستر بالدين التى انفردت به.

وهكذا بدت الصورة على النحو التالى: تربة جاهزة لغرس بذور الاحتجاج.. ولا يوجد سوى الإرهابيين الذين يتولون الغرس كما يشاءون من البذور الفكرية والسياسية.

عوامل مساعدة:

غير أن هناك جماعات دينية أخرى سهلت لهم المهمة حينما تولت حرث الأرض لهم.. فقد تعهدت فى وقت مبكر بالعديد من الشبان، عناية وإعداداً، لتأتى الجماعات الإرهابية فيما بعد لتجنيدهم بسهولة.

وهذا ما نكتشفه من متابعة الطريقة التى تم بها تجنيد الأعضاء الجدد سواء فى الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد.

فقد لجأت الجماعتان إلى التجنيد فى أوساط الشبان الذين لهم علاقة إما بحركة الإخوان المسلمين أو بإحدى الجمعيات الدينية الأهلية المنتشرة فى أنحاء البلاد والتى يبلغ عددها أكثر من ٤ آلاف جمعية[2].

(١) اضطر حزب الوفد أن يتخلى عن أحد ثوابته السياسية ليتحالف مع الإخوان المسلمين فى انتخابات عام ٨٤ البرلمانية، الأمر الذى أثر عليه كثيراً بالسلب. بينما غير حزب العمل الاشتراكى اسمه وتخلى عن صفة الاشتراكى ليتحالف بدوره مع الإخوان فى انتخابات عام ٨٧. كما لهث حزب الأحرار للتحالف مع الإخوان أيضاً.

(٢) د. هالة مصطفى ـ الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك ـ كتاب المحروسة ـ ١٩٩٥ صفحتى ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

وربما تشى هذه الأمثلة بذلك:

● يقول طارق فهمى أبو العزم المتهم السابع فى قضية ضرب السياحة عن ملابسات تجنيده فى الجماعة الإسلامية أنه كان عضواً فى جماعة التبليغ والدعوة منذ سنوات وكان يرتاد المساجد مع أعضاء آخرين فيها. وفى أحد المساجد تعرف على محمد إبراهيم عضو الجماعة الإسلامية الذى عرفه بآخر يدعى عمر أقنعه بالانضمام لجماعتهما[١].

● ويحكى المهندس محمود عبدالعزيز أحد التائبين عن تجربته فيقول: إنه عندما كان طالباً فى كلية الهندسة تعرف فى أحد المساجد على أحد أعضاء جماعة التبليغ والدعوة الذى طلب منه التفرغ للدين وعبادة الله والخروج فى سبيل الله ثلاثة أيام فى الشهر و٤٠ يوماً فى السنة لنشر الدعوة فانضمت لهم حتى جاء يوم نشب خلاف بين مجموعة من جماعة التبليغ والدعوة ومجموعة تابعة لجماعة الجهاد، وعلى أثر هذا الخلاف أقنعونى بالانضمام لجماعة الجهاد[٢].

● أما عبدالحميد حب الله المتهم الأول فى قضية طلائع الفتح الأولى فقد اعترف بأنه كان عضواً بجماعة الإخوان المسلمين وهو فى الإعدادية. وفى الصف الثالث الثانوى أخذ يبتعد عن الإخوان ليتأثر بفكر الدكتور عمر عبدالرحمن.

وعندما قرر السفر إلى بيشاور عام ١٩٨٧ تمكن من الحصول على تأشيرة سفر إلى باكستان عن طريق جماعة التبليغ والدعوة[٣].

● كما يروى عاطف عبدالعال أحد العائدين من السودان قصة انضمامه لجماعة الجهاد فيقول: إنه كان عام ١٩٨٨ عضواً فى جماعة الإخوان المسلمين بالشرقية عندما دعاه محمود عبدالحليم لحضور اللقاءات الدينية كل خميس فتعرف خلالها على أحمد حسن كامل عضو جماعة الجهاد الذى دعاه لاعتناق فكر الجماعة والانتماء لها فوافق. ويؤكد عاطف أنه لم يكن وحده الذى هجر الإخوان وانضم لجماعة الجهاد فقد شهدت هذه الفترة تسرب كثيرين من الإخوان وانضمامهم للجهاد[٤].

(١) ملف القضية رقم ٥٥ لسنة ٩٤ ـ مرجع سابق.

(٢) الأهرام ١٠ مارس ١٩٩٥.

(٣) ملف قضية طلائع الفتح الأولى.

(٤) الأهرام ١٢ يوليو ١٩٩٥.

● ويؤكد محمد محمد خليل المتهم الثانى عشر فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى أنه انضم لجماعة الجهاد عام ٨٩ من خلال دراسته لكتب حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين[١].

● أما المتهم حجاج طعيمة محمد مسلم، الثانى فى قضية العائدين من السودان فيقول: إنه التقى فى حلقات حفظ القرآن بشخص يدعى محمد السيد دعاه إلى حضور لقاءات الجماعة الإسلامية فى مسجد عبود بكوم أبو طلب[٢].

● والمتهم السابع فى تنظيم العائدين من السودان مصطفى عبدالحميد مصطفى السيد يقول: (تعرفت على الإخوة بالجماعة الإسلامية عقب حصولى على دبلوم المدارس الثانوية الفنية عام ١٩٨٣ عندما ترددت على مسجد الجمعية الشرعية بأسيوط. وكانت تعقد كل يوم اثنين ندوة بالمسجد تتضمن دروساً فى العقيدة أو الفقه وأمور الحاكمية، وكان يلقيها علينا بعض العلماء مثل الدكتور عمر عبدالرحمن والشيخ أحمد المحلاوى والشيخ صلاح أبو اسماعيل.. وكانت كلماتهم تدور حول الحكم فى مصر وعدم تطبيقه لشرع الله وموضوعات أخرى وحول الصبر والثبات كواجب على الإخوة[٣].

● ويروى المتهم رقم (١٩) فى نفس القضية محمد على الشرقاوى حكاية مماثلة فيقول: جاء لى شخص قابلته (صدفة) ودعانى للصلاة معاً فى مسجد العمرى وهو مسجد تابع لجمعية أنصار السنة المحمدية وعرفنا هناك على ناس ملتحين.. والجامع كان يتردد عليه ناس من الجماعة الإسلامية منهم شخص اسمه محمد المحلاوى بدأ يدعونى لفكر الجماعة فى أواخر ٨٩ وكنت أحضر دروس الجماعة فى زاوية اسمها الخليل فى شارع الجلاء بدمياط وزاوية أخرى اسمها الزهراء على طريق دمياط بورسيعد[٤].

وهكذا.. تتوالى الأمثلة لتؤكد النتيجة التى استخلصناها من قبل وهى حصول الجماعات الإرهابية التى تتخفى بالإسلام على تسهيلات غير مباشرة سواء من جماعة الإخوان المسلمين أو من الجماعات الأهلية الدينية الأخرى.. ويمكننا بالطبع تقديم مزيد من هذه الأمثلة ولكننا نعتقد أن ما استعرضناه يكفى للتبين من النتيجة السابقة.

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ٨٨ ـ مرجع سابق صفحة ٥٢٥.

(٢) ملف قضية العائدين من السودان ١٩٩٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع السابق.

ولعل هذا هو الذى جعل كثيرين ممن تناولوا بالدراسة جماعات العنف السياسى التى تتستر بالإسلام فى مصر يعتقدون أن هذه الجماعات ولدت فى رحم الإخوان وفى أحضان جماعة أنصار السنة والجمعية الشرعية ونضيف عليها جماعة التبليغ والدعوة والسلفيين أيضاً.

وسوف نرجىء الآن الحديث عن الإخوان - والجمعيات الأهلية التى تربطها بهم علاقات مثل الجمعية الشرعية وجمعية السنة المحمدية لأننا سوف نفرد فصلاً خاصاً عن علاقاتهم بجماعات الإرهاب. والتى تتستر بالإسلام. ولذلك سوف نتوقف فقط الآن أمام الدور الذى تلعبه جماعة التبليغ والدعوة فى الإعداد التمهيدى للشبان الذين تلتقطهم فيما بعد الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد، وتجندهم.

وإذا كانت هذه الجماعة لا تلعب هذا الدور بشكل متعمد، إلا أن ذلك لا يقلل من خطورة دورها فى هذا الصدد، وهو ما يتضح فى تتبع طريقة عملها وشكل انتشارها فى المجتمع.

وهذه الجماعة يرجع تاريخ نشأتها فى مصر إلى الثلاثينات.. أى فى وقت متقارب لنشأة جماعة الإخوان المسلمين. وهى تعد جماعة وافدة لمصر لأنها نشأت أصلاً فى الهند على يد مؤسسها الشيخ محمد يوسف إلياس فى أوائل القرن العشرين. ومن الهند دخلت باكستان وبنجلاديش وبقية دول شرق آسيا، ثم إلى المملكة العربية السعودية وعديد من الدول العربية مثل السودان والعراق ومصر[١].

غير أن سنوات الثمانينات شهدت انتشاراً أكبر للجماعة داخل مصر خلال الفترة التى كان يقودها الشيخ إبراهيم عزت.

وتهدف هذه الجماعة مثل غيرها من الجماعات الإسلامية الأخرى لإقامة حكم إسلامى وتطبيق الشريعة الإسلامية غير أنها تعلن أن ذلك يأتى فقط عن طريق اتباع الناس لأوامر الدين وتعاليمه ولذلك يتبع أعضاؤها أسلوباً مميزاً فى نشاطهم هو أسلوب الجولات فى القرى والمدن للقاء الناس وتعريفهم بدينهم والخروج فى سبيل الله ثلاثة أيام فى الشهر وأربعين يوماً فى السنة وأربعة أشهر فى العمرة والخروج يشمل داخل البلاد وخارجها أيضاً وتعتبر الجماعة هذا الخروج هو الجهاد المطلوب فى سبيل الله[٢].

---

(١) مصطفى عبدالسلام - دراسة غير منشورة عن جماعة التبليغ والدعوة فى مصر.

(٢) المرجع السابق.

ورغم أن هذه الجماعة تلزم أعضاءها بعدم الحديث فى السياسة أو عن مشاكل المجتمع السياسية والاقتصادية، إلا أنها مع ذلك تقدم أجل المساعدة للجماعات الإرهابية التى تتستر بالإسلام.. فهى بحكم أسلوبها وطريقتها تضم أعداداً كبيرة من الشباب غير المتعلم الذى يعد مادة خام صالحة للتشكيل من قبل أمراء الجماعات الإرهابية. وكذلك يسعون للتجنيد بين صفوفهم كما رأينا من قبل[(١)].

وما فعلته جماعات الإرهاب فى صفوف جماعة التبليغ والدعوة فعلته فى صفوف جماعات أهلية إسلامية أخرى مثل الجمعية الشرعية والسلفيين وأنصار السنة والشبان المسلمين وغيرها.

أسلوب خاص:

غير أنه يظل للطريقة الخاصة التى استخدمها قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد فى التجنيد الدور الحاسم فى النجاح الذى حققوه بهذا الصدد.

وهذه الطريقة يمكن تلخيصها فى (اختراق العقول والتسلل للبطون).

ولكى يتمكنوا من اختراق العقول لم يكتفوا فقط بالعمل فى أوساط الجماعات الإسلامية المختلفة الأخرى بما فى ذلك حتى الجماعات المنافسة كالإخوان، إنما اهتموا أساساً - ويبرز هنا دور جماعة الجهاد - بالعمل وسط تلاميذ المدارس. وكان المتاح هنا هو العمل كمدرسين لهؤلاء التلاميذ.. ولذلك أولوا عناية كبيرة وفائقة لاختراق المؤسسات التعليمية بتوصية أعداد منهم للالتحاق بكليات التربية لتولى مهمة التدريس فى العديد من المدارس[(٢)]، وهى الخطة التى اكتشفها الدكتور حسين كامل بهاء الدين غداة توليه مسئولية وزارة التعليم. ولم يكتف بالتحذير منها دائماً اتخذ اجراءات حازمة لمواجهتها بإبعاد كل من يرتبط بالجماعات الإرهابية عن مجال التدريس[(٣)].

أما (التسلل للبطون) فهو أسلوب استعاروه من جماعة الإخوان التى اهتمت فى السبعينات بالعمل الخدمى الذى يوفر الخدمات للفقراء ومحدودى الدخل بأسعار زهيدة

---

(١) يرى البعض أن هدف هذه الجماعة لا يختلف عن أهداف بقية الجماعات الأخرى وإن اختلفت الوسائل.

(٢) لعل ذلك يفسر ظاهرة تجنيد الجماعة الإسلامية لأعداد كبيرة من تلاميذ المدارس.

(٣) فى مناسبة عيد المعلم عام ١٩٩٥ كرر د. حسين كامل بهاء الدين تحذيره من اختراق المتطرفين للتعليم وطالب بمساندة النقابة له فى مواجهة هذا الاختراق - (الأهرام ٣ أكتوبر ١٩٩٥).

وربما أحياناً مجاناً.. غير أن الجماعة الإسلامية ابتكرت أسلوبها الخاص في هذا الصدد، حينما أنشأت ما أسمته بالأسواق الخيرية تبيع فيها السلع الأساسية بأسعار مخفضة كاللحوم والدواجن والسكر والزيت.. بل إنهم تولوا تنظيم بيع السلع المدعمة من قبل الحكومة مثل الخبز في العديد من المناطق التي سيطروا عليها في المنيا وأسيوط وعين شمس وغيرها، وذلك بعض الوقت[1].

وبهذه الوسيلة لم تكسب الجماعة الإسلامية تعاطف بعض الناس وإنما كسبت ـ وهذا هو الأهم ـ أعضاء جدد من بين صفوف هؤلاء الناس الذين وجدوا لدى هذه الجماعة المأوى والملبس والمأكل والكتب الجامعية وحتى الدروس الخصوصية بأسعار قليلة أحياناً مجاناً![2].

وهكذا...

لم يكتف قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد فقط باستثمار نوازع الاحتجاج في صدور الشباب على أوضاع مستفزة، أو بالاستفادة من ضعف المنافسين الذين كان يمكنهم اجتذاب هذا الشباب لتنظيم احتجاجه في الطريق الصحيح بعيداً عن الإرهاب والعنف، أو الاستعانة بجهد جماعات أخرى تمهد لهم السبيل لغواية الشباب وتضليلهم.. وإنما بذل هؤلاء القادة جهداً في مجال التجنيد وضم أعضاء جدد للجماعتين، باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لتجديد الشباب واستعادة الحيوية والبقاء على قيد الحياة أطول فترة ممكنة[3].

التجنيد داخل السجون:

وبسبب هذه الأهمية الكبيرة التي أولاها قادة الجماعتين لتجنيد العناصر الجديدة

---

(١) عبدالقادر شهيب ـ ممولو الإرهاب ـ مرجع سابق ـ فصل: إرهابيون ورجال أعمال.

(٢) يقول خالد عبدالمنعم الوكيل أحد التائبين في الدفعة الثانية أنه انضم للجماعة الإسلامية لتعاطفه في البداية مع شباب كانت مهمتهم مساعدة الفقراء ـ الأهرام ٦ أكتوبر ١٩٩٥.

(٣) بعد الضربة التي تلقاها التنظيم الموحد للجهاد عام ١٩٨١ عقب اغتيال السادات تردد حدوث خلاف بين عصام القمري وعبود الزمر لتباين الرأي حول استراتيجية العمل. فبينما كان القمري يطالب بالإسراع بالقيام بعمليات انتقامية اعتماد على بعض العناصر العسكرية التي تم ضمها للتنظيم وأفلتت من الضربة فإن عبود الزمر رأى ضرورة إرجاء ذلك والاهتمام فقط بإعادة بناء التنظيم بضم عناصر جديدة له. ويبدو أن رؤية الزمر هي التي تغلبت في النهاية.

فإنهما مارسا التجنيد فى كل مكان.. داخل المدارس.. والجامعات.. والمساجد.. بل وحتى داخل السجون.. وأيضاً بين صفوف التائبين!

فى السجون كانوا يتسابقون على تجنيد الشباب صغير السن الذين كان يتم اعتقالهم تطبيقاً لقاعدة الاشتباه فى أعقاب كل عملية إرهابية جديدة فى إطار البحث عن مرتكبيها.. بل وامتد التجنيد إلى المسجونين العاديين أيضاً.

ويروى عاطف حسن أحد أعضاء تنظيم الجهاد التائبين والذى أفرج عنه بعض أسرار عمليات التجنيد داخل السجون فيقول:

(التجنيد فى السجن على أشده. وأى قادم جديد يحاولون تجنيده ومده بالكتب، خاصة وأن هناك أكثر من خمسين شاباً وصبياً كانوا معنا فى السجن متهمين بتوزيع منشورات تتراوح أعمارهم بين ١٣، ١٦ سنة.

وكل جماعة تعقد ثلاثة دروس يومياً تدرس فيها كتيبات كثيرة بالإضافة إلى التمرينات الرياضية والكارتيه)[١].

ويقول عاطف حسن أيضاً:

(إن الجماعة الإسلامية تتعامل مع المسجونين الجنائيين وتحاول تجنيدهم لأنها تأخذهم بالعذر بالجهل، على عكس جماعة الجهاد التى تكفرهم ولا تتعامل معهم).

أما أكرم فوزى الذى كان عضواً طوال أربع سنوات لجماعة الجهاد وانتقل داخل السجن للجماعة الإسلامية فيقول:

(هناك عدة مناهج يتم تدريسها داخل السجن أهمها المنهج العسكرى والمنهج الشرعى.. الأول يعتمد على مذكرات تم تهريبها إلى داخل السجن وأعدت خارج مصر فى أفغانستان وجنوب لبنان والسودان بالإضافة إلى مذكرات عصام القمرى.. أما المنهج الثانى (الشرعى) فتتم دراسته من خلال كتيبات تختلف من جماعة عن الأخرى.. فالجماعة الإسلامية تدرس فلسفة المواجهة لطارق الزمر وحتمية المواجهة لناجح إبراهيم وكتاب بعنوان: من نحن وماذا نريد وكتاب ميثاق العمل الإسلامى ومجموعة فتاوى الدكتور عمر عبدالرحمن.. أما جماعة الجهاد فتعتمد بالأساس على كتاب الحصاد المر، والعمدة فى إعداد العدة لأيمن الظواهرى)[٢].

---

(١) الأهلى ١٦ يونيو ١٩٩٣.

(٢) المرجع السابق.

وممارسة عمليات التجنيد على هذا النحو داخل السجون أمر متصور خاصة وأنها تضم النخبة الأولى من قادة الجماعتين.. فخلف الأسوار يوجد كرم زهدى وناجح إبراهيم وعبود الزمر وطارق الزمر وعاصم عبدالماجد وعصام درباله وحمدى عبدالرحمن وفؤاد الدواليبى من قادة الجماعة الإسلامية. ويوجد أيضاً أنور عكاشة وأسامة السيد قاسم وعلاء عبدالمنعم ومحمد أبو حديد وعباس سند ومحمد الأسوانى وخميس مسلم من قادة جماعة الجهاد.

ولذلك ضمت هذه القيادات برامج ثقافية وأيضاً ترفيهية وعمليات تنسيق فى المسائل الحياتية والإعاشة.

فهم يبدأون يومهم بطابور رياضى يشارك فيه أعضاء الجماعتين وبعد تناول الإفطار تقيم كل جماعة حلقة فكرية لأعضائها حتى موعد صلاة الظهر، ثم حلقة دينية حتى موعد طعام الغداء.. وعصراً يتم تنظيم مباريات رياضية للكرة وغيرها[1].

وخلال ذلك يعقد هؤلاء القادة بعض اللقاءات التنظيمية لهم لمناقشة خطط العمل وغالباً هذه اللقاءات تتم داخل مستشفى السجن[2].

بل إن هؤلاء يحتفظون داخل زنزاناتهم بأرشيف خاص يضم معلومات علنية تم جمعها من خلال الصحف والمجلات، وأخرى سرية تضم أسماء وعناوين وأماكن وأهداف[3].

وهم أيضاً يقومون بإدارة شئونهم كاملة فى السجن والتحقيق فى أى واقعة تخص أحداً منهم وإصدار الحكم على من يرتكب خطأ من وجهة نظرهم وتنفيذ العقوبة فى غرفة تسمى داخل السجن بغرفة التحقيق[4].

وما فعله قادة الجماعتين مع المساجين الجدد فعلوه أيضاً مع التائبين فقد سعوا لإعادة تجنيدهم مرة أخرى واستخدموا فى ذلك وسائل التهديد والوعيد وشهروا فى صدورهم سلاح التكفير والردة.. وقد أثمرت هذه المحاولات أحياناً فى تراجع البعض عن التوبة أو

---

(١) مجلة الوسط ٢١ مارس ١٩٩٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الأهالى ١٦ يونيو ١٩٩٣ ـ مرجع سابق.

(٤) خلال عشر سنوات شهد سجن طره أكثر من ٢٠ حالة زواج بين أعضاء الجماعتين ونساء من خارج السجن. وأشهر زيجات هى زيجات طارق الزمر وأنور عكاشة وناجح إبراهيم.

عودة بعض التائبين لممارسة النشاط الإرهابى مرة أخرى. وهذا اكتشف مرتين منذ أن بدأت عملية الإفراج عن التائبين.

ففى المرة الأولى اكتشفت أجهزة الأمن التائب على السيد حسن حسين (٥٤ سنة) فى أسيوط وهو يسعى لإعادة تنظيم خلية جديدة تضم عدداً من التائبين وخلال اشتباك مع قوات الشرطة قتل على السيد بينما فر أتباعه الآخرون[١].

أما فى المرة الثانية فقد اكتشف فيها بالبدارى بأسيوط أيضاً ناجح محمود عبداللطيف، ولكن متأخراً بعد أن تمكن من التزود بالأسلحة وفرض سيطرته على أهل الجزيرة، والأخطر بعد أن اغتال اللواء رفعت عاشور قائد قوات الأمن المركزى[٢].

وهذا يعنى أن قادة كل من الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد لا يفرطون بسهولة فى الأعضاء لديهم.. فهم يدركون أن قوتهم مرهونة بتزايد أعداد هؤلاء الأعضاء، وهذا هو سر الاهتمام الكبير الذى أولوه لمسألة تجنيد الأعضاء الجدد.

والذين جندوهم وفروا لهم التدريب المناسب.

فهم لا يجندون فقط.. ولكن يجندون ويدربون أيضاً.. وهنا تكمن خطورتهم.. حيث يتوفر لهاتين الجماعتين بشكل مستمر تلك العناصر الجاهزة المدربة على التخريب والتفجير والقتل والاغتيال.

وهذا ينقلنا إلى الفصل التالى.. أو إلى (الإخوة الكبار).

***

(١) الرسالة الجديدة ٨ يوليو ١٩٩٤.

(٢) الأهرام ٢١ يوليو ١٩٩٥.

الاستمرار

وليس التراجع كان هو القرار الذى اتخذه قادة تنظيم الجهاد الموحد عام ٨١ داخل السجون بعد انكشاف أمرهم، رداً على الحملات الأمنية التى استهدفت تقويض تنظيمهم.

واعتمد تنفيذ هذا القرار على الكوادر والقيادات التى أخذت تخرج من السجون تباعاً.. الكوادر كلفت بالعمل بالداخل بينما ولت القيادات وجوهها شطر الخارج، لتعمل بعيداً عن عيون ومضايقات رجال الأمن، وساعدها على ذلك حلول موسم (الجهاد) فى أفغانستان والتشجيع الذى منحته الحكومة المصرية وقتها وحكومات عربية عديدة لسفر الشباب وانضمامهم لصفوف المجاهدين الأفغان فى حربهم ضد السوفيت.

ولم يمض وقت طويل حتى اضطلعت هذه القيادات التى هربت إلى بيشاور بالدور الأكبر فى نشاط كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.. تنظيماً.. وتدريباً.. وتمويلاً.. وتوجيهاً.. وإعطاء الأوامر بالقيام بالعمليات الإرهابية التى أقلقت الكثيرين فى مصر خلال النصف الأول من سنوات التسعينات.

فهم كانوا يتلقفون الشباب الذين سافروا (للجهاد) فى أفغانستان.. لتدريبهم عسكرياً فى معسكرات خاصة فى بيشاور ولضمهم لعضوية الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد، وتوفير المأوى لهم ومرتبات شهرية مجزية تدفع لهم بانتظام وبعد انتهاء العملية الأفغانية أشرفوا على الدفع ببعضهم تباعاً إلى مصر للقيام بالعمليات الإرهابية، بينما وفروا أماكن إيواء للآخرين فى السودان وفى اليمن والصومال بالإضافة إلى العديد من العواصم الأوروبية.

وهؤلاء هم الذين عرفوا ـ إعلامياً ـ باسم (الأفغان المصريين). ثم صاروا يعرفون باسم (إرهابيو المهجر)، أو (إرهابيو الخارج).

وهؤلاء كانوا يقدرون منذ عدة سنوات ببضعة (٤ـ ٥ آلاف) خرجوا من مصر خلال سنوات الثمانينات وأيضاً بداية التسعينات للمشاركة فى دعم المجاهدين الأفغان[١].

غير أن هذا العدد الكبير تقلص أخيراً فى السنوات الأخيرة بعد أن سقط فى أيدى الأمن المصرى عشرات وأحياناً مئات من هؤلاء الذين حاولوا العودة إلى مصر لممارسة الإرهاب بعد انتهاء الحرب الأفغانية ضد السوفيت ثم بعد انتهاء حرب البوسنة التى

(١) هذا هو تقدير أجهزة الأمن فى عام ١٩٩٢.

وجدوا فيها فرصة طيبة للتدريب على السلاح وأيضاً جمع الأموال على غرار ما فعلوا فى أفغانستان من قبل[1].

وآخر التقديرات التى تتداولها أوساط ديبلوماسية عن أعداد هؤلاء الإرهابيين تدور حول رقم (٥٠٠) إرهابى يستخدمون عدداً من عواصم أوربا وآسيا وأفريقيا مأوى لهم ومركزاً لممارسة نشاطهم الإرهابى[2].

وهؤلاء يعلنون أنهم ينتمون إلى ست منظمات سرية على الأقل هى الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وحركة الجهاد ورواد النصر والعدالة الدولية وطلائع الفتح. غير أنه يعتقد أن كل هذه الأسماء المتعددة التى أصدرت بيانات فى مناسبات إرهابية متعددة، كان المقصود بها تضليل أجهزة الأمن، وأن كل هؤلاء ينتمون لتنظيمين فقط.. الأول وهو الأوسع فى العضوية والأكثر نشاطاً فى ممارسة الإرهاب هو تنظيم الجماعة الإسلامية والثانى وهو الأكثر إغراقاً فى السرية والأقل نشاطاً وادخاراً لقوته هو تنظيم الجهاد[3].. وهذان التنظيمان تربطهما منذ صيف عام ١٩٩٥ جبهة مشتركة، وذلك بعد ١٢ عاماً من الافتراق والاختلاف[4].

ومعظم هؤلاء يعلمون فى سرية تامة وينتحلون أسماءً حركية عديدة، وتغيرت أشكالهم وملامحهم كثيراً فى غضون سنوات الهجرة. والقليل منهم فقط هم الذين يعملون بشكل علنى أو نصف علنى، وهؤلاء هم الكوادر والقيادات وحتى هم يحرصون على إخفاء أماكن تواجدهم، ويتنقلون كثيراً بين عدد من العواصم العالمية، ويحيطون تنقلاتهم بالسرية ويتخذون أيضاً أسماء حركية ويحملون جوازات سفر عديدة مصرية وسودانية وباكستانية وأفغانية ويمنية.. وأيضاً سويسرية ودنماركية وبريطانية وهولندية وألمانية ومجرية وبلغارية ورومانية[5].. منها المزور، ومنها الرسمى الصادر لبعضهم بعد

---

(١) نقلت وكالات الأنباء فى عام ١٩٩٧ أن المليونير السعودى أسامة بن لادن يسعى لإعداد صف آخر من (العرب الأفغان) ومنهم مصريون تحت عباءة حركة طالبان وقام بتدريبهم على السلاح فى معسكرى (بدر ١) و (بدر ٢) فى المناطق التى تسيطر عليها طالبان (الأحرار ١٦ فبراير ١٩٩٧).

(٢) هذا هو تقدير توصلت إليه التقارير الديبلوماسية المصرية حول مراكز التجمع الشهيرة لهؤلاء الإرهابيين.

(٣) راجع الفصل الأول.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المصور - قادة الإرهاب فى الخارج - نوفمبر ١٩٩٧.

حصولهم على حق اللجوء السياسى فى بعض الدول الأوربية وقد رصدت أجهزة الأمن أنه بهذه الوسيلة نجح البعض منهم من دخول مصر والخروج منها عدة مرات مثل طلعت ياسين همام القائد السابق للجناح العسكرى للجماعة الإسلامية قبل مصرعه[١].

أما الذين يجاهرون بأشخاصهم فهم الذين حصلوا على حق اللجوء السياسى فى عدد من الدول الأوربية أو فى سبيلهم إلى ذلك. وهؤلاء يغطون نشاطهم السرى خلف عدد من الواجهات العلنية، لعل أبرزها المرصد الإعلامى الإسلامى، والمكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى، والرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسنة بلندن، ويديره قيادات لتنظيمى الجهاد والجماعة الإسلامية، ثم المراكز الإسلامية فى كل من ڤيينا وميونخ التى تسيطر عليها الإخوان المسلمون، وأيضاً المكاتب الموجودة فى جنيف تحت إشراف أعوان الظواهرى، وكوبنهاجن تحت إشراف أحد معاونى طلعت فؤاد قاسم[٢] وعدد من جمعيات الإغاثة المنتشرة فى بعض العواصم والجمعيات الخيرية التى مهمتها جمع التبرعات وإرسالها إلى داخل مصر بأسماء زوجات وأسر المعتقلين، كما اعترف بذلك صراحة عمر بكرى زعيم جماعة المهاجرين السورية والذى تربطه صلات وطيدة بإرهابى المهجر المصريين[٣]. وهذا أيضاً ما كشفته صحيفة الأويزرفر البريطانية حينما أشارت إلى جمع ٢,٥ مليون جنيه استرلينى فى بريطانيا لدعم الجماعات الإرهابية فى مصر[٤].

وبجانب البيانات التى تصدرها هذه المكاتب والمراكز فى المناسبات المختلفة، فإن إرهابى المهجر يصدرون عدداً من النشرات الدورية والمطبوعات بشكل منتظم مثل (المرابطون) و (الاعتصام) لسان حال الجماعة الإسلامية (المجاهدون) و (الجهاد) لسان حال جماعة الجهاد.

---

(١) بعض جوازات السفر يؤجر للإرهابيين كما يفعل قريب إحدى الفنانات المصريات الموجودة فى إحدى عواصم أوربا الشرقية.

(٢) المركز الإسلامى الموجود فى ڤينا ويدعم الإرهابيين المصريين يديره ابن عم أحد أطباء علم النفس المعروفين داخل مصر.

(٣) أنشط هذه الجمعيات جمعية المساعدة بلندن وجمعية الدعم الإسلامى بروما وأنصار الشريعة فى ڤيينا والجمعية الإسلامية فى برلين، والجمعية الإسلامية فى بودابست.

(٤) الأويزرفر البريطانية ١ ديسمبر ١٩٩٧.

الأربعون إرهابياً:

ومن بين هؤلاء الخمسمائة إرهابى يوجد نحو ٤٠ اسماً رصدتهم أجهزة الأمن المصرية وتسعى لإعادتهم إلى مصر لمحاكمتهم على تورطهم فى أعمال إرهابية وإن كان ثلاثة منهم معروفون لأجهزة الأمن بأسمائهم الحركية فقط من خلال التحقيقات فى بعض القضايا الإرهابية وهى (أبو يحى - وأبو عمر - وأبو خالد) وهؤلاء ينتمون لجماعة الجهاد وكانوا يقيمون فى السودان(١).

ومنهم أيضاً ١٤ اسماً غير معروف على وجه الدقة مكانهم حالياً، بعد أن اضطروا لمغادرة السودان فى أعقاب افتضاح أمر المعسكرات التى أقامتها جبهة الترابى لهم حول الخرطوم.. وهؤلاء هم: أحمد حسن ومحمود شكرى وجمال التهامى ومحمد سليمان وإيهاب صقر وسيد عباس ونبيل مصطفى لبيب ومحمد مشعل وسيد عبداللطيف ونعيم زكى محمود، وكلهم أعضاء فى تنظيم الجهاد انشقوا على أيمن الظواهرى عام ١٩٩٤، والصيدلى سيد عبدالعال الذى يقول عاطف عبدالعال أحد كوادر الجهاد أنه المحرك الفعلى لتنظيم الجهاد. وأيضاً خالد بخيت ومحمد صلاح مختار وياسر أبو عمار الذين يؤيدون الظواهرى(٢).

أما باقى القائمة فهى تضم:(٣)

- عثمان خالد إبراهيم السمان (مواليد ١٧ يونيو ١٩٥٧). وهو أحد كوادر تنظيم الجماعة الإسلامية المحكوم عليه بالإعدام فى قضية (العائدين من أفغانستان). وسبق الحكم عليه خمس سنوات فى قضية تنظيم الجهاد الموحد. وهو من المنيا ومشهور باسم شهاب الدين، وينتحل اسماً حركياً هو (عثمان السمان) ولم يكمل تعليمه الثانوى التجارى.. ويعتقد أنه موجود حالياً فى أفغانستان.
- مصطفى نوواه أحد كوادر الجماعة الإسلامية الذى حصل على حكم بالإعدام فى قضية (العائدين من أفغانستان). وهو يتنقل بين اليمن والصومال. ويرجح أنه استقر فى أفغانستان.

---

(١) المصور - قادة الإرهاب فى الخارج - مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

• أسامة رشدى على خليفة (مواليد ١٨ أبريل ١٩٥٩) المعروف باسم أبو مصعب (الصعيدى) أو على محمد أبوكامل. وكان أمير الجماعة الإسلامية فى المنيا، ولم يكمل تعليمه فى كلية الصيدلة. وقد قضى بعض الوقت فى لندن ثم غادرها إلى هولندا. ويقال إنه يتولى الآن مسئولية النشاط الإعلامى للجماعة الإسلامية خلفاً لطلعت فؤاد قاسم. ويقال أيضاً : إنه متزوج ابنة عباس مدنى رئيس جبهة الإنقاذ الجزائرية[١].

• محمد مختار مصطفى جمعة ويعمل بشكل علنى من خلال الإشراف على الرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسنة فى لندن. ويتولى إحدى المسئوليات التى كان يتولاها بجانب الإعلام طلعت فؤاد قاسم قبل اختفائه، وهى مسئولية الاتصالات الخارجية مع المنظمات والجماعات الإرهابية المماثلة. وهو يرتبط بالذات بعلاقات طيبة مع الجماعات الجزائرية والمعارضة السعودية. ويتنقل كثيراً بين عواصم أوربا الشرقية وموسكو . وأرسل منها بتكليفات لعدد من المتهمين فى قضية (العائدين من أفغانستان والسودان) وهو مطلوب فى هذه القضية (رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٧). وهو أيضاً المسئول عن اللجنة الشرعية التى تصدر الفتاوى.

• مصطفى كامل المعروف فى لندن التى يقيم فيها باسم أبى حمزة المصرى. وهو يتولى معاونة محمد مختار جمعة فى مسئولية الاتصالات الخارجية. وله صلات خاصة أيضاً مع التنظيمات الجزائرية. وقد اعترف لصحيفة الأوبزرفر بأن لندن أصبحت مركزاً لجمع المساعدات المالية لما أسماه بالقضايا الإسلامية[٢].

• ياسر توفيق السرى (مواليد ٢٢ نوفمبر ١٩٦٢) وهو قيادى فى تنظيم الجهاد اتخذ من لندن مقراً لإقامته. وقد اتخذ حتى عام ١٩٩٧ عدداً من الإجراءات للحصول على حق اللجوء السياسى فى بريطانيا. وهو يدير المرصد الإعلامى الإسلامى وقد أعلن عن انفصاله عن تنظيم الجهاد وانشقاقه عن أيمن الظواهرى عام ١٩٩٣ وتولى قيادة تنظيم مستقل أسماه طلائع الفتح ووجه اتهامات قاسية للظواهرى. ثم عاد وأعلن اتحاده

---

(١) نشب خلاف علنى بين أسامة رشدى ورفاعى أحمد طه الأمير الجديد للجماعة على صفحات الصحف وفى برقيات وكالات الأنباء وشبكة الأنترنت لتأييد أسامة دعوة أمراء الليمان لوقف العنف ورفض رفاعى لهذه الدعوة.

(٢) المصور ـ قادة الإرهاب فى الخارج ـ مرجع سابق.

مع جماعة تسمى حركة الجهاد يرأسها أحمد حسين مصطفى كامل عجيزة فى جماعة مشتركة أسماها (حركة الجهاد - طلائع الفتح) عام ١٩٩٥.

وإن كان ثمة إعتقاد أنه ما زالت تربطه صلات بالظواهرى حتى الآن، رغم ادعائه أنه لم يرتبط به فى يوم من الأيام. وقد صدر ضده حكم بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال عاطف صدقى.

● أما شريكه فى الانفصال الوهمى أحمد حسين عجيزة (مواليد ٨ نوفمبر ١٩٦٢) الذى يعرف باسم عبدالحميد سلطان فهو موجود هو الآخر فى لندن.ويتحرك فى إصدار البيانات وتنظيم المؤتمرات والدروس للعناصر الإرهابية. وقد سبق أن أعلن انشقاقه أيضاً عن الظواهرى مع العقيد مكاوى بطلائع الفتح فى أعقاب محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى وأعلن وقتها أنه المسئول السياسى لحركة جهادية جديدة تم تشكيلها وإن كانت أجهزة الأمن تعتقد/أنه انشقاق وهمى. وهو يحمل جوازى سفر واحد مصرى والآخر سودانى.

● ويوجد فى لندن أيضاً/عادل عبدالمجيد عبدالبارى المحامى الذى يدير من العاصمة البريطانية المكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى ولأنه حاصل على حق اللجوء السياسى فى بريطانيا لم يتحرج على عكس ياسر السرى فى التأييد السافر والمباشر للعمليات الإرهابية، وبالذات مذبحة الأقصر (لاحظوا أنه ينتمى لجماعة الجهاد ومع ذلك أيد هذه العملية التى قامت بها الجماعة الإسلامية وهو ما يؤكد التنسيق بين الجماعتين).. وهو يلعب دوراً مهماً فى جمع التبرعات من مساجد لندن وإرسالها لإرهابيى الداخل.

● العقيد محمد إبراهيم المكاوى، وهو ضابط جيش سابق قبل انخراطه مع تنظيم الجهاد وهروبه إلى الخارج وكان أحد مساعدى الظواهرى ومشرفاً على (طلائع الفتح) (الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد ثم أعلن انشقاقه عليه والانفصال عنه وشن حملة هجوم حادة ضده واتهمه بالمضاربة بأموال التنظيم فى البورصات العالمية ثم تبين فيما بعد أنه كان انشقاقاً وهمياً بغرض تضليل أجهزة الأمن. وقد تزوج من باكستانية وأقام فترة طويلة فى باكستان وزار اليمن والصومال عدة مرات وقضى فيها فترات طويلة ويتردد أنه حاصل على الجنسية الأفغانية).

● عادل السيد محمد عبدالقدوس (من مواليد ٤ ديسمبر ١٩٥٩) وحاصل على دبلوم معهد فنى تجارى، ومحكوم عليه بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال د.عاطف صدقى. وقد تقدم بطلب للحصول على حق اللجوء السياسى فى النمسا، وإن كان يتنقل بين عدد من الدول الأوروبية وبالذات ألمانيا وهولندا وأيضاً سويسرا، وهو يعد من قيادات تنظيم الجهاد، وتعتقد أجهزة الأمن أنه يقوم بالإشراف على تدريب العناصر الإرهابية بالخارج.

● ثروت صلاح شحاته (مواليد ٢٩ يونيو ١٩٦٠) ينتمى لتنظيم الجهاد وهو حاصل على ليسانس حقوق ومحكوم عليه بالإعدام فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى وهو موجود فى لندن ويتولى مسئولية الاتصال بين الظواهرى وعناصر لندن.

● مرجان مصطفى محمد سالم (تنظيم الجهاد) ومتهم فى قضية تفجير خان الخليلى، ومحكوم عليه بالأشغال الشاقة فى قضية طلائع الفتح وموجود فى لندن.

● هانى السباعى.. محام ينتمى لتنظيم الجهاد واستقر فى بروكسل وإن كان يزور لندن كثيراً للقاء زملائه هناك.

● أحمد سلامة مبروك يقيم فى لندن وينتمى لتنظيم الجهاد.

● إسلام أحمد إبراهيم الغمرى (٢٢ أكتوبر ١٩٦٦) وينتمى للجماعة الإسلامية ويتخذ اسماً حركياً هو (عزت ياسين)، وهو حاصل على ليسانس كلية الدعوة بجامعة الأزهر. اتهم فى قضية الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا. وقد أقام فى السودان فترة مع زوجته وأنجب طفلة حصلت على الجنسية السودانية وموجود الآن إما فى اليمن أو الصومال.

● عبدالقادر عبدالعزيز (جهاد) وإن كان قد تردد أنه انشق على الظواهرى، ويمارس نشاطاً إعلامياً وموجود فى لندن.

● حسين أحمد شميط (مواليد ٢٢ سبتمبر ١٩٦٤) وهو مهندس ومن كوادر الجماعة الإسلامية وسبق الحكم عليه فى أحد قضايا الإرهاب بأسيوط وأحد المشاركين فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك بأديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥ وقضى فترة فى السودان، وانتحل أكثر من اسم حركى (محمد سراج - فتحى - فيصل) ويعتقد أنه موجود الآن فى أفغانستان.

● أسامة صديق على أيوب (من مواليد ١٢ يوليو ١٩٦٦) وهو من عناصر الجماعة

الإسلامية، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية مقتل حسام البطوجي وله عدة أسماء حركية (منتصر - منصور وحسن) ويحمل جواز سفر باسم ممدوح على حامد. ويعتقد أنه موجود في أفغانستان.

- إبراهيم علام المحامى (الجماعة الإسلامية) ومحكوم عليه بالسجن ٥ سنوات فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب وله علاقات وثيقة مع التنظيم الدولى للإخوان المسلمين. ويرجح وجوده فى ألمانيا وينتقل بين ميونخ وفرانكفورت.
- مجدى سالم (جماعة إسلامية). سافر إلى السعودية وعمل هناك ثم ذهب إلى الخرطوم والآن موجود فى أفغانستان.
- أنور شعبان (جماعة إسلامية) وموجود الآن فى إيطاليا.
- خالد العيسوى وهو موجود الآن فى المجر ويستخدم جوازات سفر مزورة تمكن بها من دخول مصر ثلاث مرات عبر الحدود الليبية.

ويتبقى بعد ذلك خمسة من القيادات هم أيمن الظواهري (جهاد)، ومصطفى حمزة وطلعت فؤاد قاسم ورفاعة طه ومحمد شوقى الاسلامبولى (جماعة إسلامية).. وهؤلاء بالتحديد صار لهم فى السنوات الأخيرة الصوت المسموع داخل تنظيمى الجماعة الإسلامية والجهاد، الذى علا على صوت القيادات التاريخية للتنظيمين والتى ما زالت موجودة داخل السجون.. وهو ما بدا واضحاً حينما فرضت هذه القيادات رأيها الرافض لدعوة الوساطة مع وزير الداخلية الأسبق محمد عبدالحليم موسى، رغم أن هذه الدعوة لاقت قبولاً من قيادات الليمان[1].. كما ظهر ذلك أيضاً جلياً حينما رفض هؤلاء الخمسة مبادرة وقف العنف التى تقدم بها القادة التاريخيون لوقف العمليات الإرهابية وبالذات ضد السياح والمدنيين، بل ردوا على ذلك بتنفيذ مذبحة الدير البحرى بالأقصر.

ونظراً لما تمتعت به قيادات الخارج من نفوذ، وما لاقته من احترام داخل الجماعتين، فقد أطلق عليهم الأعضاء اسم (الإخوة الكبار).

---

(١) سئل طلعت قاسم فى حوار أجرته معه جريدة الحياة عن سر اختلاف صفوت عبدالغنى فى رأيه حول موضوع الوساطة مع الحكومة المصرية عما يقول به هو شخصياً فأجاب قائلاً:
(ربما الظروف التى يعيش فيها بعضهم، ومن بينهم صفوت عبدالغنى داخل السجون تدفعهم إلى قول يختلف عنا).
(الحياة ٣٠ أغسطس ١٩٩٤).. وهذا الكلام يفيد أن الرأى الرسمى للجماعة الإسلامية هو الذى يعبر عنه (الإخوة الكبار فى الخارج، وليس (الإخوة المسجونين).

وخلال التسعينات احتل هؤلاء (الإخوة الكبار) رأس قوائم المتهمين في قضايا الإرهاب المتتالية.. وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام.. ولكنهم ظلوا يعملون بهمة ونشاط في دعم أنشطة الإرهابيين في الداخل ويمدونهم بالسلاح، ويدربونهم عليه، ويوفرون له التمويل اللازم للاتفاق على عملياتهم الإرهابية، ويدبرون المأوى لكل من تطارده سلطات الأمن وقد لخص كل هذا أيمن الظواهري (أحد الإخوة الكبار) في جملة واحدة حينما قال فيها (حالياً أقوم في الخارج بخدمة إخواني في الداخل والخارج ومساعدتهم في معركتهم)[1].

وهكذا.. صار هؤلاء (الإخوة الكبار) أحد الأسباب الرئيسية لبقاء تنظيمات الإرهاب على قيد الحياة، وأحد عوامل استعادتها لحيويتها وقوتها في سنوات التسعينات. ولأن يد الأمن المصري لا تطولهم فهم يقومون بما في وسعهم للإبقاء على الإرهاب حياً ونشيطاً ومتعافياً!

إنهم هم الذين تولوا مهام التخطيط والتوجيه والإدارة من الخارج للعناصر المسلحة التي تقوم بتنفيذ العمليات الإرهابية في الداخل.

وبدونهم كان النشاط الإرهابي داخل مصر سيتآمر بالسلب كثيراً.. لأنهم الرؤوس الكبيرة له.. وهي رؤوس طليقة لا تطولها يد الأمن المصري.. وربما يفسر لنا ذلك سر الضجة الهائلة التي أقامتها الجماعات الإرهابية وأنصارهم في الخارج بعد سقوط طلعت قاسم في كرواتيا في خريف عام ١٩٩٥، وهي ضجة فاقت ما أثاروه من ضجة سابقة بسبب محاكمة عمر عبدالرحمن في أمريكا.. فهم يعتبرون الواحد من هؤلاء الخمسة بألف وسقوطه بمثابة الكارثة لهما.. أما الشيخ عمر فهو بمثابة الرمز، وماكينة الفتوى التي تستطيع أن تعمل حتى من وراء قضبان السجن، على عكس أي من هؤلاء الخمسة الذين يعدون قادة الميدان لهم.

وهذا ما يؤكده تتبع رحلة كل واحد من هؤلاء الخمسة في النشاط السياسي السري.

الظواهري أمير المهجر:

ولنبدأ بالظواهري[2] أقدمهم في هذا النوع من العمل فهو أكمل أكثر من ثلاثين

---

(١) العربي ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ ـ مرجع سابق.

(٢) تضاربت المعلومات حول تاريخ ميلاد أيمن الظواهري.. فهناك معلومات تقول إنه من مواليد ١٩٤٨، وثمة معلومات أخرى تقول إنه من مواليد ٩ يونيو ١٩٥١.

عاماً فى العمل السرى الذى يستهدف الاستيلاء على السلطة وإقامة نظام حكم إسلامى على طريقته.

فقد بدأ نشاطه وهو لم يتجاوز (الخامسة عشر أو السابعة عشر) فقط حينما التف حول سيد قطب فى منتصف الستينات هو وعدد من الأسماء الأخرى البارزة مثل إسماعيل طنظاوى ونبيل البرعى ومحمد الشرقاوى وعلوى مصطفى وعبدالفتاح إسماعيل.

وحينما أعيد سيد قطب إلى السجن وحوكم شكل هؤلاء أول جماعة (جهادية).. وأغرقت هذه الجماعة نفسها فى السرية لدرجة أنها نأت بنفسها عن الحركات والجماعات التى ظهرت فى السبعينات مثل جماعة الفنية العسكرية وجماعة التكفير والهجرة، ولم تحاول لا التنسيق مع هذه الجماعات أو حتى التنافس معها. وابتعدت أيضاً عن العمل وسط المدنيين خشية افتضاح أمرها لأجهزة الأمن، وركزت جل اهتمامها على العمل داخل صفوف الجيش والشرطة وتجنيد الأعضاء من داخلهما نظراً لأنها كانت تخطط لتحقيق الحكم الإسلامى من القمة، أى بالاستيلاء على السلطة.

وحالة أيمن الظواهرى ابن الدكتور محمد الظواهرى أشهر طبيب أمراض جلدية فى مصر لا تصلح لتأكيد دور العوامل الاقتصادية وبالذات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة فى انخراط بعض الشباب فى النشاط الإرهابى.. ولكنها على العكس تعد مثالاً نموذجياً لتأكيد دور الفكر الدينى المتطرف فى التأثير على الشباب.. فقد نشأ أيمن الظواهرى بالقرب من أقطاب جماعة الإخوان المسلمين خاصة من زوج شقيقته سعيد رمضان أحد قيادات الإخوان، الذى ترك مصر واستقر فى أوربا يحارب فيها نظام عبدالناصر بضراوة.. ولم تحمه دراسته العلمية من الوقوع فى براثن الفكر الدينى المتطرف. بل لعله لم يستفد من بكالوريوس الطب الذى يحمله أو تخصصه فى الجراحة إلا كتغطية فقط لسفره إلى بيشاور وانخراطه فى العملية الأفغانية التى أشرفت عليها أمريكا.

ورغم أن الدكتور أيمن الظواهرى يعد أقدم من انخرط فى نشاط الحركة الجهادية من بين قيادات الجماعات الإرهابية إلا أنه مع ذلك لم ينل شهرة فى هذا المجال إلا متأخراً

عنهم، وبالتحديد مع بداية سنوات التسعينات. ويرجع ذلك إلى أنه ظل دوماً حريصاً على التسلح بالسرية فى عمله ونشاطه على عكس آخرين.

فهو حتى عندما قرر الانضمام مع مجموعته (الجهادية) عام ١٩٨١ إلى جماعة محمد عبدالسلام فرج لم يتخل عن حذره ولم ينخرط بالكامل فيها.. وساعده زملاؤهم فى تنظيم الجهاد، حينما تعمدوا إخفاء مشاركته إياهم ونفى أى وجود له معهم[١]. ولذلك صدر ضده حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات فقط بتهمة حيازة أسلحة ومتفجرات، وخرج من السجن عام ١٩٨٤.

ولم تمض سوى شهور قليلة حتى استطاع مغادرة مصر عام ١٩٨٥ والسفر إلى بيشاور[٢].. وكان قد سبقه إلى هناك عدلى يوسف وعبدالفتاح (أبو اليسر)، ثم تبعه كثيرون فيما بعد.

وهناك تعرف على أسامة بن لادن وأسس معه بيت ضيافة لاستقبال المتطوعين من الشباب المصرى القادم للمشاركة فى الحرب الأفغانية، أسماه القاعدة.. وفى هذا البيت كان يتم تدريب عناصر وكوادر جماعة الجهاد، ثم إعادتها فيما بعد إلى مصر مرة أخرى لتقتل وتفجر.. ثم أصدر نشرة خاصة باسم الجهاد تنطق باسم جماعة الجهاد.

وبمرور الوقت والسنوات اتسع نطاق عمل ودور الظواهرى، حتى صار يلقب بأمير الجهاد فى المهجر.. وعندما انضم عبود الزمر الزعيم الأول لجماعة الجهاد صار الظواهرى هو الأمير المتوج لها.

وحينما انتهت الحرب الأفغانية السوفيتية بادر أيمن - قبل غيره - بمغادرة بيشاور، حينما شعر أن السلطات الأفغانية بدأت تتعرض لضغوط للتخلف من الأفغان العرب وترحيلهم. وتمكن من الحصول على حق اللجوء السياسى لسويسرا ربما باسم مستعار، وعلى الأرجح أن ذلك تم بمساعدة بعض أقاربه من الإخوان المسلمين. وهناك بدأ فى استئناف نشاطه (الجهادى) من جديد وأعاد إصدار مجلة الجهاد التى كان يصدرها من قبل فى بيشاور.

---

(١) قال عبود الزمر فى التحقيقات معه عام ١٩٨١ فى قضية تنظيم الجهاد: إن أيمن الظواهرى ليس عضواً فى التنظيم وأنه مجرد أخ مسلم.

(٢) يقول الظواهرى فى حديث له مع جريدة العربى: إنه غادر مصر بمساعدة ومعاونة كثير من أنصار الحركة الإسلامية وكان خروجه صدمة للحكومة، حيث بدا الأمر قانونياً تماماً. ويوماً ما قد نستطيع أن نروى الوقائع - مرجع سابق.

غير أنه قبل أن يغادر بيشاور كان قد شكل الجناح العسكرى لجماعة الجهاد الذى أسماه بطلائع الفتح باعتبار أنهم الطلائع التى ستتولى فتح مصر. وهذا التنظيم هو الذى تولى الإعداد لمحاولتى اغتيال الدكتور عاطف صدقى واللواء حسن الألفى، وبعض التفجيرات فى عدد من أحياء القاهرة.

ورغم أن الظواهرى يحمل الجنسية السويسرية حالياً - كما يؤكد كثيرون - ومنهم من رآه على مقاهى سويسرا، إلا أنه ينتقل بين عدد من العواصم الأوروبية وقضى بعض الوقت فى الخرطوم إلا أن مقره الرئيسى ظل حتى منتصف التسعينات هى مدينة جنيف[١] التى استضاف فيها عدة مرات مصطفى حمزة وطلعت قاسم ومحمد الاسلامبولى وابن الدكتور عمر عبدالرحمن فى اجتماعات مختلفة استهدفت التنسيق بينهم.

وقد اختفى الظواهرى بعد عام ١٩٩٥ فجأة من جنيف ولم يعد يظهر علناً فيها كما كان يحدث من قبل.. وتعددت الروايات الصحفية حول مكانه الجديد.. فقالت بعض الصحف أنه هرب إلى إحدى ولايات الاتحاد السوفيتى السابق[٢] بينما قالت صحف أخرى أنه سافر إلى إحدى دول أمريكا الجنوبية ورجحت أن تكون الأرجنتين وقالت أنه تم رصد اتصالات بينه وبين إرهابيين فى مصر من هناك وإن قالت أيضاً أنه ليس معروفاً إذا كان سيقيم هناك أم أنها مجرد رحلة عمل[٣].. بينما أكدت صحيفة بلغارية أن الظواهرى يعيش فى أحد الشوارع الرئيسية بصوفيا وهو ما نفته أجهزة الاستخبارات البلغارية، وصحف بلغارية أخرى حينما قالت أن الظواهرى لا يقيم فى صوفيا وإنما زارها فقط عدة مرات وقالت: إن الأجهزة الخاصة البلغارية تملك معلومات تشير إلى أن الظواهرى يقيم فى النمسا منذ فترة طويلة وأن الأقاويل التى ترددت حول وجوده فى بلغاريا مصدرها منظمة الجهاد لتحويل الأنظار عن مقر إقامته الحقيقى[٤].

ولا يعنى ذلك سوى أن الظواهرى لا يستقر منذ أن كف عن الظهور العلنى فى

---

(١) ظلت السلطات السويسرية تنفى بشدة أنه موجود فى جنيف أو أنه منح حق اللجوء السياسى لسويسرا. وقالت أنه ربما يكون موجوداً فى الأراضى السويسرية باسم مستعار.

(٢) أخبار الحوادث ٢٥ أبريل ١٩٩٦.

(٣) الدستور ٣١ يناير ١٩٩٦.

(٤) نقلاً عن الحياة ٢ مارس ١٩٩٦.



سويسرا في مكان محدد، بل هو دائم الترحال بين العواصم الأوربية، سواء الغربية أو الشرقية[١].

وقد ثار وما زال يثور حول أيمن الكثير من اللغط والمعلومات المتضاربة والمتناقضة سواء داخل جماعته أو خارجها.

فمن خارج الجماعة البعض يقول: إنه تربطه صداقة قديمة مع أبي طلال (طلعت قاسم) الذي لحق به في بيشاور بعد خروجه من السجن، ولذلك كان صوت الظواهري من أعلى الأصوات التي نددت بالسلطات الكرواتية بسبب إلقائها القبض على (الشيخ القاسمي) كما لقب طلعت.

ولكننا مع ذلك لا نجد من طلعت قاسم سوى كلام يقلل من شأن (صديقه) أيمن. فهو يراه (واحداً من الذين قضوا في السجن مدداً قصيرة ولم يكن لهم في السابق دور في الدعوة أو العمل العسكري وعذبوا في السجون) وبعد خروجهم من السجون ذهبوا إلى باكستان وأفغانستان ثم أطلقوا على أنفسهم اسم مجموعة الجهاد ثم جماعة الجهاد[٢].

أما داخل الجماعة فقد أعلن أكثر من اسم الانشقاق على الظواهري مثل العقيد مكاوي وياسر توفيق السري وكلاهما ادعى أنه صار الزعيم الفعلي لطلائع الفتح، وشن العقيد مكاوي هجوماً عنيفاً على الظواهري واتهمه بأنه يتاجر بالقضية ويبدد أموال الجماعة في المضاربات بالبورصات العالمية. ومع ذلك فقد هتف المتهمون في قضية طلائع الفتح عام ١٩٩٣ باسم أيمن بما يعني أنه ما زال الزعيم الحقيقي لهم[٣].

وثمة معلومات أخرى يرددها بعض أعضاء جماعة الجهاد عن خلافات كبيرة داخل الجماعة تهدد زعامة الظواهري لها مثل تلك المعلومات التي جاءت على لسان عاطف عبدالغني أحد كوادر الجماعة في حوار له مع جريدة الأهرام[٤].. فقد حكى عن تمرد قادة قياديي الجماعة في السودان ويدعى أحمد حسين ضد الظواهري وشاركه فيه مجموعة تضم محمود شاكر وجمال التهامي ومحمد سليم وإيهاب صقر وأبا يحيى وسيد عباس وأبا عمر ونبيل مصطفى لبيب ومحمد مشعل وأبا خالد وسيدعبداللطيف وغنيم زكي

(١) يتناسب ذلك مع التربية التنظيمية له، والتي تعتمد على الإفراط في السرية.

(٢) حديث طلعت قاسم مع الحياة اللندنية ٣٠ أغسطس ١٩٩٣ ـ مرجع سابق.

(٣) هتف المتهمون في قضية طلائع الفتح قائلين: (يا ظواهري يا عبود.. جيش محمد سيعود).

(٤) الأهرام ١٢ يوليو ١٩٩٥.

وعاطف عبدالعال نفسه، بينما لم يبق على العهد مع الظواهرى سوى أحمد سلامة ومرجان مصطفى وخالد بخيت ومحمد صلاح مختار منصور وياسر أبوجهاد.

غير أن أكثر المعلومات إثارة هى التى أوردها عاطف عبدالعال حينما قال: إن الظواهرى ليس هو القائد الفعلى لتنظيم الجهاد ـ كما يشيع الاعتقاد ـ ولكن هذا القائد الحقيقى هو الدكتور سيد عبدالعال (صيدلى) وكان يقيم فى حى السفارات بالخرطوم.. أما الظواهرى فهو مجرد الواجهة المعلنة فقط للتنظيم.. بل إن عاطف سحب من الظواهرى حق تأليف كتاب (العمدة فى إعداد العدة) ومنحه للأمير سيد عبدالعال[1].

المهم أن كل هذه المعلومات المتضاربة تعكس الغموض الذى يحيط بأيمن الظواهرى وخططه وتحركاته وعلاقاته.. وثمة اعتقاد أنه هو شخصياً يتعمد إثارة الأقاويل المتضاربة حوله لتضليل أجهزة الأمن وربما المنافسين أيضاً.. ويرى أصحاب هذا الاعتقاد ـ وأنا منهم ـ أن أنباء بعض الانشقاقات التى حدثت أو تحدث داخل جماعة الجهاد هى أنباء من صنع الظواهرى نفسه، وأيضاً الأنباء التى أثيرت فى عام ١٩٩٤ حول محاولة اغتياله فى جنيف.

غير أن هذا الغموض لم يمنع بزوغ نجمه فى عالم الإرهاب بعد أن تكشف بمرور الوقت الدور الخطير الذى يلعبه فى قيادة جماعة الجهاد. وساعد على ذلك البيانات التى كان يصدرها بشكل دورى باسم جماعته أو المقالات التى يكتبها فى النشرة أو المجلة التى يحررها من منفاه الاختيارى فى أوربا.

مصطفى حمزة: القائد الميدانى

ونفس هذا الغموض كان لمصطفى حمزة نصيب فيه.. وبالذات سلوكه وبعض تصرفاته مثل محاولة الهرب من السجن فى الثمانينات، ثم تقديمه التماساً للإفراج عنه.. ومثل ما تردد حول صراعاته وخلافاته مع زميله رفاعة أحمد طه قديماً وحديثاً.. وأيضاً مثل علاقته بمحمد عبدالسلام فرج ثم أعضاء الجهاد فيما بعد.

(١) هذا الكلام يتناقض مع ما قاله عاطف عبدالعال من قبل عن انشقاق حدث داخل مجموعة الجهاد فى السودان، وخروج البعض منهم على الظواهرى.. فلا معنى لهذا الانشقاق، وكان الأجدى أن يكون الانشقاق ضد سيد عبدالعال طالما هو الزعيم الحقيقى لجماعة الجهاد كما يقول عاطف.

أما خارج نطاق هذا الغموض فإنه يكاد يتشابه في نقطة البداية مع الظواهرى، التي ترسم الصلة الأولى المبكرة بالإخوان. فقد فتح مصطفى (مواليد ديسمبر ١٩٥٧) عينه على والده الموظف بوزارة التموين، الذى كان عضواً فى جماعة الإخوان المسلمين ويمارس نشاطه من خلال جمعية الدعوة الإسلامية التى أنشأها أحد الإخوان فى مركز ببا ببنى سويف. ولابد أن يكون ذلك قد سهل انضمامه للجماعة الإسلامية، حينما التحق بكلية الزراعة بجامعة أسيوط، وإن كان البعض يرى أن الذى جنده للعمل فى تنظيم الجهاد الأول هو محمد عبدالسلام فرج زعيم التنظيم، ويرى هؤلاء أن هذا هو سر اقترابه من أعضاء الجهاد فى وجه بحرى فيما بعد[١].

ولم يمض وقت طويل حتى تولى مسئولية إمارة الجماعة الإسلامية فى ببا ومثل بقية كوادر وقيادات الجماعة اتهم فى قضية تنظيم الجهاد الأولى(القضية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢). وصدر ضده حكم بالسجن بالأشغال الشاقة سبع سنوات[٢].

وداخل السجن تقول روايات: إن خلافاً نشب بين مصطفى حمزة ورفاعة أحمد طه الأمر الذى دفعه للتقرب من أعضاء الجهاد الذين ينتمون إلى وجه بحرى، وإن كانت هذه الروايات غير مؤكدة[٣].

وحاول الهرب من السجن، وبعدها قدم التماساً إلى وزير الداخلية يطلب الإفراج عنه، وحينما رفض الالتماس قاد بعض عمليات شغب داخل السجن. وفسر هذا الشغب بأنه تعبير عن شعوره بالخديعة لعدم الإفراج عنه، وكأنما أحداً قد وعده بالإفراج إذا قدم الالتماس. وإن كان الأقرب للصواب هو أنه قدم الالتماس فى محاولة للخروج مبكراً من السجن ولخداع رجال الأمن فيما بعد حتى يتسنى له ممارسة نشاطه الإرهابى بسرية كما فعل فعلاً بعد الإفراج عنه. فبعد أن أنهى مدة العقوبة عام ١٩٨٨ اتهم بحرق كنيسة فى بنى سويف [٤].

وفى العام التالى (١٩٨٩) سلك نفس الطريق الذى سبقه فيه آخرون، وهو طريق جده

(١) الأخبار ٢٠ أغسطس ١٩٩٥.

(٢) قبل إلقاء القبض على مصطفى حمزة تقول بعض المعلومات: إنه طرد من الجيش الذى قضى فيه سنة كضابط احتياط.

(٣) روزاليوسف ٢ أكتوبر ١٩٩٥.

(٤) المرجع السابق.

بيشاور[١]. وهناك تولى مهمة تدريب العناصر المصرية التى وفدت إلى حدود أفغانستان للمشاركة فى الحرب الأفغانية. وخلال وقت صار أبو حازم، - كما عرف هناك - هو القائد الميدانى للشبان المصريين أعضاء الجماعة الإسلامية[٢] الذي يتولى تكليفهم بالمهام الخاصة سواء خارج مصر أو داخلها. وتحت إشرافه كان يتم دفع أعداد منهم بشكل منتظم داخل البلاد للقيام بالعمليات الإرهابية التى يتم تكليفهم بها.. ولذلك سرعان ما اتهم فى قضية جديدة بعد ذهابه إلى بيشاور بشهور قليلة فقط هى القضية رقم ٧٩١ لسنة ٨٩ حصر أمن دولة المعروفة بقضية محاولة اغتيال زكى بدر وزير الداخلية الأسبق.

غير أن دوره الهام فى صفوف الجماعة لم يتكشف أمره إلا خلال قضية العائدين من أفغانستان عام ١٩٩٢ والتى صدر فيها ضده حكم بالإعدام وبعدها بعام آخر صدر ضده حكم ثانٍ بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف.

وقد زادت الأعباء عليه أكثر بعد أن لقى زميله طلعت ياسين همام مصرعه، والذى كان يتولى قيادة الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية فى الداخل، فتولى مصطفى بنفسه قيادة الجناح العسكرى للجماعة فى الداخل والخارج معتمداً على وسيلة الاتصال التليفونى. ويقول البعض: إن زيادة أعبائه واتساع نطاق دوره جدد الصراع بينه وبين رفاعى طه، الذى بدأ فى السجن واستؤنف فى بيشاور. ويرى هؤلاء أن هذا الصراع كان مصطفى حمزة خلاله يسعى للقفز على مقعد رفاعى الذى يعتقد أنه صار الأمير الفعلى للجماعة الإسلامية بعد سجن الشيخ عمر عبدالرحمن.

وواكب زيادة أعباء أبى حازم رحيله من بيشاور، بعد أن بدأت السلطات الباكستانية تبدى عدم ارتياحها لوجود الأفغان العرب فيها. وظل يتنقل بين صنعاء والخرطوم قبل أن يستقر تماماً فى العاصمة السودانية فى عام ١٩٩٤، خاصة بعد أن صار مندوب الجماعة الإسلامية المقيم فى مقر مؤتمر الشعب العربى الإسلامى.

---

(١) ثمة معلومات أنه سافر بجواز سفر مزور ونزل على زملاء والده من الإخوان فى السعودية الذين رتبوا له السفر إلى بيشاور.

(٢) تقول بعض المعلومات: إن الصراع تجدد فى بيشاور بين مصطفى حمزة وبين رفاعى أحمد طه (روز اليوسف ٢ أكتوبر ١٩٩٥ - مرجع سابق)، وإن كانت هذه المعلومات غير مؤكدة.

كما تولى الإشراف على المعسكر الخاص بالجماعة الإسلامية فى السودان الذى كان يأوى الأفغان المصريين الذين رحلوا من بيشاور.

ولأهمية الدور الذى يقوم به مصطفى حمزة قدم الترابى له رعاية خاصة فى السودان.. حينما وفر له حراسة خاصة، وأكثر من مكان يقيم فيه وعربات يتنقل بها ليلتقى برجاله الذين يتدربون فى السودان، وتليفون خاص يستخدمه فى الاتصالات مع العناصر التى دفعها إلى داخل مصر عبر الدروب الجبلية الممتدة عبر الحدود المصرية السودانية[1] كما منحه جواز سفر سودانى خاص استخدمه فعلاً فى سفره لجنيف وأديس أبابا ثم أفغانستان وربما الصومال[2].

ومنذ عام ١٩٩٢، وحتى عام ١٩٩٧ ظل اسم مصطفى حمزة يتردد دائماً فى كل محاولة تكشفها أجهزة الأمن المصرية، سواء لتهريب أسلحة من السودان إلى داخل مصر، أو لتهريب عناصر وكوادر مدربة على القتل والتفجير.. وحتى المتهمين الذين لم يعرفوا اسمه الحقيقى تعرفوا على صورته أثناء استجوابهم والتحقيق معهم.

وقد وجهت السلطات الأثيوبية الاتهام له بالتخطيط والإعداد لمحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا التى جرت فى يونيو ١٩٩٥، وطالبت الحكومة السودانية بتسليمه هو واثنين من أعوانه.

غير أن الحكومة السودانية أنكرت وجود أبى حازم فى السودان، ونفت علمها بوجوده فى الخرطوم، رغم أن السلطات المصرية رصدت عدة اتصالات تليفونية من الخرطوم جرت بينه وبين المتهم خالد عبدالقادر يوسف خلال شهر ديسمبر، وهو المتهم الذى كان يستعد لتفجير معهد أمناء الشرطة بمنطقة طرة.. أى بعد عملية أديس أبابا بشهرين[3].

ولكن يعتقد أن مصطفى حمزة اضطر بالفعل لمغادرة السودان مع بداية عام ١٩٩٦ بعد أن تزايدت الضغوط على الخرطوم لتسليمه. والأغلب أنه استقر فى أفغانستان،

---

(١) اعترف بعض المتهمين فى قضية العائدين من السودان أن مصطفى حمزة مقيم فى شقة بالخرطوم ورقم تليفونه (٨٣٨٤١) وصندوق بريده (٦٠٤٢٥) ويجرى اجتماعاته فى فندق بدر السياحى بالخرطوم.

(٢) تشير تحريات الأمن المصرى إلى أن مصطفى حمزة استخدم جواز سفره السودانى فى سفره لجنيف التى ذهب إليها خلال الفترة من ١٢ ـ ١٩ يونيو ١٩٩٥ للمشاركة فى الاجتماع الذى ضم أيمن الظواهرى والعقيد مكاوى وطلعت قاسم ومحمد شوقى الاسلامبولى.

(٣) الأهرام ٤ أكتوبر ١٩٩٥.

خاصة بعد أن غادر بن لادن أيضاً الخرطوم وذهب إلى أفغانستان مرة أخرى، بعد أن نجح فى نسج علاقات خاصة وطيدة مع حركة طالبان، ضارباً عرض الحائط بعلاقاته القديمة مع أعدائها من فصائل المجاهدين الأفغان مثل قلب الدين حكمتيار وعبدرب الرسول سياف وغيرهما.

غير أن هناك من يقول: إن مصطفى ذهب بعد السودان إلى الصومال حيث يتولى هناك إدارة شركة يمتلكها بن لادن [1].

وقد أعلن مصطفى حمزة عن وجوده فى أفغانستان بشكل متعمد ومقصود فى ربيع عام ١٩٩٦، حينما أدلى بحديث لجريدة الحياة اللندنية فى أفغانستان، وهى المرة الأولى التى يدلى فيها بحديث صحفى. وكان الهدف بالطبع هو نفى وجوده فى السودان ليخفف من الضغوط الدولية والإقليمية التى زادت وقتها على الخرطوم لتسليمه إلى أثيوبيا لمحاكمته على تورطه فى عملية أديس أبابا. بل إن مصطفى حمزة تعمد الهجوم على نظام الترابى لإبعاد أية شبهة لتورطه فى دعم الإرهاب داخل مصر.. فقال:

(سياستنا تؤيد بشكل عام الحكم بالإسلام، لكن خلافاتنا عميقة مع الحكومة السودانية.. فنحن سلفيو العقيدة والمنهج والحركة، وهم (السودانيون) ينطلقون بعيداً عن الخط السلفى.. يدعون إلى تجديد أصول الفقه ويبتعدون عن السلف الصالح. والخلاف فى مثل هذه التصورات يجعل اللقاء معهم صعباً. والمصلحة التى تحكمهم بعيدة عن فهم السلف الصالح. وتطبيقهم للإسلام مشوه فيه شىء من الانحراف الواضح. وحينما زرت السودان - وهذا هو اعتراف بذهابه هناك - لم أر أى أثر ظاهر الإسلام فى حياة الناس، وإنما فقط صيحات إعلامية متمثلة فى الجهاد فى الجنوب. ويتعامل السودانيون مع الدول فى إطار من المصلحة. فيتعاملون مرة فى مصر ومع الرئيس الأريترى. وموقفهم من الجهاد الأريترى واضح إذ باعوه من أجل أفورقى لينقلب عليهم لاحقاً).

(وبالنسبة إلى الموقف من أمريكا نحن واضحون إذ إنها لا تريد للإسلام أن يحكم أما هم (السودانيون) فيظهرون لها رغبة فى الحوار. وأعتقد أن لديهم شيئاً من الغموض

---

(١) الحياة ١١ سبتمبر ١٩٩٦.

حيال إسرائيل. وإذا تمت معاهدة بين سوريا والكيان الصهيونى سيقبلون بالأمر الواقع، وهذا مرفوض شرعاً وعقلاً)[1].

ومنذ ربيع ١٩٩٦ وحتى خريفه لم تذكر وسائل الإعلام شيئاً عن مصطفى حمزة، حتى عادت جريدة الحياة - التى سبق أن أجرت معه الحديث الصحفى الوحيد فى حياته - لتقول إنه موجود فى الصومال[2]. ثم توقف الحديث عنه حتى نوفمبر ١٩٩٧ حينما فاجأت المجموعة الإرهابية الجميع بالمنشور الذى نشرته على جثث ضحايا مذبحة الدير البحرى فى الأقصر من السائحين الأجانب، وهو المنشور الذى كان عنوانه (كتيبة الخراب والدمار تلبى النداء وتقدم الاعتذار).. ويقول المنشور الموجه إلى مصطفى حمزة: (لبيك مصطفى حمزة قائد المجاهدين المتين.. لبيك ثم لبيك.. ها نحن قد لبينا النداء واستجبنا لأمرك.. فأمرك مطاع.. وأرواحنا فداء)![3]

ولعل هذا يعكس المكانة التى حصل عليها مصطفى حمزة بين أعضاء الجماعة الإسلامية لدرجة أنهم يخاطبونه بقائد المجاهدين ويعتبرون أمره مجاباً ومطاعاً وأرواحهم فداء له!

وهكذا صار المتهم رقم ١٢٤ فى قضية تنظيم الجهاد فى بداية الثمانينات من أبرز قيادات الجماعة الإسلامية فى بداية التسعينات بل إن هناك من يعتبره أكثر هذه القيادات سطوة ونفوذاً، رغم أنه لم يكن من قيادات الصف الأول أو عضواً فى مجلس شورى الجماعة قبل ذهابه إلى بيشاور، وذلك لما تمتع به من حظوة لدى الترابى وسيطرة على أكبر عدد من كوادر الجماعة، فضلاً عن طموحه اللامحدود الذى لابد وأن يكون قد ازدهر بعد اختفاء طلعت قاسم الأقدم منه من طريقه.

وبذلك لم يعد يسبقه فى الأقدمية سوى رفاعى أحمد طه الوحيد الباقى حراً من مجلس الشورى الموحد لتنظيم الجهاد عام ١٩٨١، بعد أن أعدم بعضهم وسجن البعض الآخر، وأخيراً اختفاء الشيخ القاسمى فى كرواتيا.

---

(١) الحياة ٢ أبريل ١٩٩٦.

(٢) الحياة ١١ سبتمبر ١٩٩٦ - مرجع سابق. وترجع أجهزة الأمن وجوده فى أفغانستان مع بن لادن.

(٣) هذا المنشور تم نثره على جثث الضحايا من السائحين الأجانب بل وغرسه فى بعض هذه الجثث بواسطة السكاكين والمطاوى.

رفاعي طه : *الترشيح للإمارة* :

ورفاعى طه هو أحد القيادات الهامة للجماعة الإسلامية الذى انخرط فى العمل السرى، ونأى بنفسه عن أعمال الدعاية، على عكس القيادات الأخرى.. ولذلك لم يتوفر عن نشأته سوى القليل من المعلومات. حتى الذين رددوا حكايات عن الصراع الذى نشب بينه وبين مصطفى حمزة جاءت رواياتهم غير واضحة، وغير مؤكدة، وتستند لطموحات الأخير.

بل إن بعض المتهمين فى قضية العائدين من السودان قالوا فى اعترافاتهم إن رفاعى طه هو الأمير الفعلى الآن للجماعة الإسلامية، بعد أن نزل الدكتور عمر عبدالرحمن ضيفاً على أحد السجون الأمريكية، فصار أسيراً بالإضافة إلى كونه ضريراً أيضاً[1].

وقد لا تخرج هذه الأقوال عن مجرد انطباعات لهؤلاء المتهمين، خاصة وأن رفاعى لم يكن دائم الاحتكاك بهم مثل مصطفى حمزة، ولكنها قد تكون انطباعات صحيحة لما يتمتع به رفاعى من هؤلاء.. فهو أقدم القيادات الحالية الموجودة خارج السجون، وأكثرهم تمتعاً بسرية نشاطه وتحركاته، فضلاً عن صفاته الشخصية الأخرى، فهو هادىء الأعصاب وخطيب مفوه، وله قدرة على الإقناع.

وقد تأكد صحة هذه الانطباعات بعد عملية الدير البحرى فى الأقصر، وخلال البيانات التى تم تداولها بين قيادات الخارج حول هذه العملية وتبريرها فى مواجهة عدم موافقة قيادات الليمان عليها.. فقد كان يشار إلى رفاعى بأنه أمير الجماعة الإسلامية.

ومع ذلك فإن هذا الأمر لا يلغى حقيقة كون عمر عبدالرحمن الزعيم الروحى للجماعة والمفتى الأول لها، وهذا ما أعلنته أكثر من قيادة للجماعة فى أوقات مختلفة.

على كل حال فإن رفاعى هو الأخير من الرعيل الأول الذى ما زال حراً حتى الآن.. وكل ذلك يؤهله لأن يكون صاحب صوت مسموع سواء بين الإخوة الكبار أو الصغار.

فهو واحد من المؤسسين للجماعة الإسلامية، وهو لم يزل طالباً فى كلية التجارة بجامعة أسيوط. وحينما اتحدت الجماعة مع جماعة الجهاد التى تزعمها محمد عبدالسلام فرج عام ١٩٨١ كان لا بد وأن يكون أحد أعضاء مجلس الشورى الموحد الذى تكون من ١١ عضواً وقتها.

---

(١) الأهرام ٤ أغسطس ١٩٩٥.

وإذا كانت نشأة أيمن الظواهرى لا تؤكد العلاقة بين الفقر ووقوع الشاب فى أسر الأفكار المتطرفة والإرهاب، فإن نشأة رفاعى على العكس تماماً تؤكد هذه العلاقة.. بل لعلها نموذج لما قد يفضى إليه الفقر من تطرف وإرهاب فيما بعد، خاصة وأنه لم يتعرض للتأثير المباشر للإخوان المسلمين مثل الظواهرى أو حمزة كما رأينا.

ولقد ولد رفاعى فى قرية أرمنت (عام ١٩٥٠) لأب فقير عامل بشركة السكر بأدفو جنوب مصر[١].

والأغلب أن هذه النشأة كانت أحد أسباب انعطاف رفاعى نحو التطرف الذى وجده مزدهراً فى جامعة أسيوط حينما التحق بها لدراسة التجارة.. ليصير أحد قيادات الجماعة الإسلامية، ثم أحد قيادات تنظيم الجهاد الموحد.

ويقال إنه لعب دوراً مؤثراً فى تجنيد خالد الاسلامبولى مع شقيقه الأكبر محمد[٢]. ثم دفع به لزميله طلعت قاسم لرعايته وإعداده أيدلوجياً.

ومثل غيره من قيادات هذا التنظيم وقع فى قبضة رجال الأمن عام ١٩٨١، بعد اغتيال الرئيس السادات وحوكم معهم فى قضية الجهاد (القضية رقم ٤٦٢ لعام ١٩٨٢). وصدر ضده حكم بالسجن لمدة خمس سنوات وخمس سنوات أخرى كعقوبة تكميلية يقضيها تحت المراقبة.

وقد أنهى مدة العقوبة الأولى، لكنه لم يكمل الثانية وهرب خارج مصر مولياً وجهه ـ كالآخرين ـ صوب بيشاور فى باكستان. وهناك انتحل اسماً حركياً هو أبو ياسر. وتكريماً له أطلق اسمه على الكتائب التى يتم تدريبها فى معسكرات الجماعة فى بيشاور ثم فى السودان[٣].

وهو الشرف الذى لم يحظ به سوى طلعت ياسين همام الذى أطلق اسمه على المجموعات التى تنفذ العمليات الإرهابية داخل مصر تكريماً له بعد موته.

---

(١) ترتبط بعض التحليلات بين الموقع الذى ولد فيه ونشأ رفاعى أحمد طه وبين الأماكن التى اختارتها الجماعة الإسلامية خلال عامى ٩٤، ١٩٩٥ لتخزين وإخفاء الأسلحة والمتفجرات المهربة عبر الحدود الجنوبية لمصر مع السودان، والتى اكتشفتها أجهزة الأمن المصرية. وتستنتج هذه التحليلات أن يكون اختيار هذه المواقع قد تم بمعرفة أو مشورة رفاعى.

(٢) أخبار اليوم أول يوليو ١٩٩٥.

(٣) المرجع السابق.

وفى بيشاور تزوج رفاعى من طبيبة مصرية كانت تشارك فى القوافل الطبية التى ذهبت لأفغانستان وأنجب منها ثلاثة أبناء.

وقد تضاربت المعلومات حول مكان إقامته.. فبينما كان البعض يؤكد أنه مقيم فى السودان، كان ينفى آخرون ذلك ويقولون أنه كان يتردد فقط كثيراً على السودان خلال النصف الأول من التسعينات ولكنه لا يقيم فيه.. ولا يعرف بشكل مؤكد إذا كان ما زال يحتفظ بمقر إقامته فى أفغانستان أو أن له مقراً أوربياً مثل زملاء آخرين له، خاصة وأنه كان فى مقدروه الحصول على حق اللجوء السياسى فى بعض البلدان الأوربية على غرار ما فعل بعض هؤلاء الزملاء، بعد صدور حكم بالإعدام عليه فى قضية العائدين من أفغانستان، لكن الأمر المؤكد أنه دائم الترحال ولا يستقر فى مكان واحد لفترة طويلة.. وهو يمتلك جواز سفر سودانى.

المهم أن رفاعى هو أحد القيادات الهامة للجماعة الإسلامية بالخارج الذين يلعبون دوراً مؤثراً فى استمرار نشاطها الإرهابى حتى الآن، سواء صحت المعلومات التى تتحدث عن اختياره أميراً للجماعة بدلاً من عمر عبدالرحمن، وهو الأغلب، خاصة وأن بياناتها على الأنترنت تصدر باسمه أو كانت هذه المعلومات غير صحيحة.. ولا يقلل أيضاً من هذه الحقيقة الأنباء التى ترددت فى فترة ما حول وجود خلاف بينه وبين مصطفى حمزة[1]. فإن خلافات مماثلة بين عمر عبدالرحمن وعبود الزمر استمرت عدة سنوات لم تمنع الأخير من العودة إلى حظيرة الجماعة الإسلامية.

محمد شوقى الاسلامبولى: المسئولية المالية:

أما محمد شوقى الاسلامبولى فقد اكتسب فى البداية شهرته من كونه شقيقاً لضابط المدفعية خالد الاسلامبولى الذى اغتال الرئيس السادات.. ولكنه فى الحقيقة كان دوره داخل الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الموحد كبيراً وهاماً ويؤهله لشهرة أكبر مما حاز عليها.

فهو واحد من مؤسسى الجماعة الإسلامية حينما ولدت جنيناً فى الصعيد. وكان أميراً لها فى المنيا التى تعد تاريخياً أحد المعاقل الهامة للجماعة - دعائياً ومالياً.

---

(١) بعد عملية الدير البحرى فى الأقصر أصدر رفاعى عدة بيانات باسم الجماعة الإسلامية تحدث فيها نيابة عن مصطفى حمزة القائد العسكرى للجماعة، بما يعنى عدم وجود خلاف وإنما تنسيق وتعاون.

ومركزاً للنشاط الإرهابى أيضاً.. وهو الذى جند شقيقه خالد للجماعة.

وكان إلقاء القبض عليه فى سبتمبر ١٩٨١، ضمن قرارات التحفظ الشهيرة، سبباً لتحمس خالد للقيام باغتيال السادات.

ومع ذلك فقد نجح محمد بذكائه ومساعدة زملائه فى الحصول على البراءة فى قضية تنظيم الجهاد الموحد مثل عمر عبدالرحمن.

وبعد أن خرج من السجن تظاهر بالابتعاد عن أية أنشطة تتضمن شبهة تطرف أو صلة ببقايا (تنظيم الجهاد)، استعداداً للرحيل عن مصر.

وقد نجح فعلاً فى تحقيق بغيته وغادر مصر بحجة أداء فريضة الحج.. ومن السعودية سافر إلى لبنان، حيث أقام هناك بعضاً من الوقت فى ثكنات حزب الله بالجنوب[1].. ومنها انتقل إلى بيشاور، حيث كان رابع مصرى يصلها بعد كل من عدلى يوسف (أبوصهيب) وعبدالفتاح (أبو اليسر) وعلى عبدالفتاح. وهناك اضطلع بمهمة استقبال الشبان المصريين أعضاء الجماعة الذين يتم إيفادهم إلى هناك، أو الذين تم تجنيدهم للمشاركة فى الحرب الأفغانية، وقام بالإشراف على تدريبهم فى معسكر خاص بهم. وساعده فى ذلك محمد نجل الدكتور عمر عبدالرحمن، وذلك قبل أن ينضم زملاؤه الآخرون الذين كان أبرزهم طلعت قاسم ورفاعى طه ومصطفى حمزة.

غير أن انضمامهم لم يوقف نشاطه أو يقلل منه بين أعضاء الجماعة الذين كانوا يتدربون فى باكستان وأفغانستان.

وحينما حان وقت الرحيل عن باكستان أشرف - مع قيادات الجماعة الأخرى - على إعادة من تقرر إعادته من أعضاء الجماعة إلى مصر.

ولذلك لم يكن غريباً أن يتصدر قائمة المتهمين فى قضية العائدين من أفغانستان عام ١٩٩٢، ويصدر ضده حكم بالإعدام.

وفى خلال تواجده فى بيشاور وأفغانستان توطدت صلاته بعدد من الزعماء الأفغان كان فى مقدمتهم عبدرب الرسول سياف الذى ذلل له الإقامة فترة طويلة فى أفغانستان بعد أن لفظت باكستان الأفغان العرب فيما بعد[2].

---

(١) أخبار الحوادث ٢ فبراير ١٩٩٥.

(٢) المرجع السابق.

وثمة معلومات عديدة مصدرها المتهمون فى قضية العائدين من السودان وأفغانستان تفيد بأن الاسلامبولى طاب له المقام فى السودان عدة سنوات، وهى السنوات التى فتح فيها الترابى قلبه وذراعيه لقادة وعناصر الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد المصريتين، وأيضاً اشتد فيها الاقتتال بين جماعات وطوائف المجاهدين الأفغان. لكن يبدو أنه اضطر لمغادرة السودان مع بداية عام ٩٦ أو أواخر عام ١٩٩٥، بعد أن اشتدت الضغوط العربية والإقليمية على السودان لإيوائه الإرهابيين، ومحاولة السودان التنصل من هذا الاتهام.

وتتحدث نفس هذه المعلومات عن محمد شوقى الاسلامبولى هو المسئول المالى للجماعة.. الذى يتولى تدبير التمويل اللازم لأنشطتها وتوزيع الأموال على أوجه النشاط المختلفة فيها[١].

وربما لذلك كان محمد شوقى الاسلامبولى واحداً من الخمسة المصريين الذين شملهم قرار الرئيس الأمريكى كلينتون بتجميد أرصدتهم المالية فى البنوك الأمريكية ووقف أى تعامل مصرفى أمريكى معهم، بجانب عمر عبدالرحمن وعبود الزمر وطلعت قاسم وأيمن الظواهرى[٢].

الشيخ القاسمى: الاختفاء الوحيد:

ويتبقى الآن من الإخوة الكبار الخمسة طلعت فؤاد قاسم.. وسوف تطول وقفتنا معه لأنه الوحيد منهم الذى اختفى ولم يعرف مصيره ـ ظاهرياً أو رسمياً ـ على وجه التحديد حتى الآن.. البعض يتهم كرواتيا بالاحتفاظ به فى أحد سجونها.. وآخرون يتهمونها بتسليمه إلى مصر بمعرفة أمريكا.. وكلاهما لا يؤكد أنه ما زال حياً حتى الآن.

---

(١) نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط نقلاً عن صحيفة الميدان (صحيفة الحزب الشيوعى السودانى) تأكيداً بأن الاسلامبولى كان موجوداً فى السودان حتى عام ١٩٩٦ مع والدته وأفراد أسرته.. وقالت: إن السلطات السودانية حصلت له على تأشيرة حج فى موسم ١٩٩٥ ولكنها أنزلته من الطائرة بناء على طلب مصطفى حمزة خوفاً من ضبطه فى السعودية.

وقالت أخبار الحوادث فى ٢ فبراير ١٩٩٥ أنه يتولى مسئوليات مالية داخل الجماعة.

(٢) الملفت للانتباه أن الوحيد من الخمسة الذين شملهم قرار كلينتون بتجميد أموالهم الذى قرر إقامة دعوى قضائية ضد الرئيس الأمريكى هو طلعت قاسم، بينما لم يحذ حذوه محمد شوقى الاسلامبولى الذى تردد أنه المسئول المالى للجماعة الإسلامية.

ولكن الأمر الوحيد المؤكد أن اختفاء قاسم كان بمثابة ضربة موجعة وشديدة الإيلام للجماعة الإسلامية وحتى لزميلتها جماعة الجهاد، التى مدت يد التحالف لها عام ١٩٩٥. وهذا يفسر سر الضجة التى أثارها هذا الاختفاء.

فبعد معرفة أمر اختفاء الشيخ القاسمى - كما كان يلقب - سارعت عدة جماعات وتنظيمات تابعة للجماعتين أو ترتبط بهما بإصدار بيانات احتجاج تندد فيها بكرواتيا وتهددها بالانتقام إذا لم تطلق سراحه[١].

البيان الأول أصدرته الرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسنة التى تتخذ من لندن مقراً لها.. وجاء فى البيان:

(لا شك أن كرواتيا أدخلت نفسها فى صراع قد يجعلها هدفاً مباشراً لانتقام الإسلاميين، علماً بأن الشيخ القاسمى يحظى بجماهيرية عالمية - هكذا - لدى المسلمين على اختلاف جنسياتهم، بما فى ذلك المسلمون الكروات أنفسهم) وأكد البيان أن (كرواتيا تتحمل بالكامل مسئولية إلحاق أى مكروه بالقاسمى، سواء منها مباشرة أو إعطاء الفرصة لآخرين يتربصون به).

ولم يستبعد البيان ضلوع أجهزة أمن مصرية فى الحادث بمساندة أو بتحريض من أمريكا، وأهاب بالجماعات والمنظمات الإسلامية التدخل والقيام بواجبها لنصرة الشيخ القاسمى[٢].

والملفت للانتباه أن هذا البيان صدر رغم نفى السلطات الكرواتية احتجاز طلعت قاسم وتأكيدها أنها قامت بترحيله خارج كرواتيا، ولا تعرف أين ذهب بعد ترحيله منها.. فلم يصدق أهله وزملاؤه رواية السلطات الكرواتية، رغم أنها أعلنتها فى بيان رسمى، وكررتها فى ردها على استفسار وزارة الخارجية الدنماركية التى يحمل القاسمى جواز

(١) لم يعرف بأمر اختفاء طلعت قاسم إلا بعد حدوثه بحوالى عشرة أيام، وذلك بعد أن أفرج عن المحامى صديقه الذى سارع بإبلاغ زوجته فى كوبنهاجن بما حدث.
(٢) الحياة اللندنية ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥.

سفر لها بعد لجوئه سياسياً إليها[1] كما أن الصحف المصرية نشرت نبأ الحادث على أنه سقط فى قبضة السلطات الكرواتية وليس اختفاء[2].

(١) قالت زوجة طلعت قاسم فى اتصال هاتفى لجريدة الحياة: إن زوجها كان يود السفر إلى البوسنة لإعداد كتاب عن مآسيها فطلب الحصول على تأشيرة دخول لكرواتيا من سفارتها فى بروكسل فى ١٨ أغسطس ١٩٩٥ باسم إبراهيم يعقوب وهو الاسم الذى يحمله فى جواز سفره الدنماركى.

وقد حصل على التأشيرة يوم ١١ سبتمبر ١٩٩٥ وسافر فى اليوم التالى على طائرة تابعة للخطوط الجوية الكرواتية. ووصل طلعت مطار زغرب وكان فى استقباله مترجم يعرفه هناك، ولأنه لم يتمكن من الحجز فى فندق فقد نزل ضيفاً مع المترجم على أحد جيران الأخير. وفى منتصف الليلة الأولى لزوجها فى زغرب اقتحمت الشرطة منزل المترجم وسألت عن الشخص الملتحى فأبلغت زوجة المترجم أنه موجود فى منزل الجيران. فاعتقلته الشرطة هو والمترجم والجار. وبعد أيام أطلقت سراح المترجم والجار بعد أن أبلغتهما أنها رحلت طلعت إلى الخارج.

أما الرواية الكرواتية فهى تقول: إن الشرطة عثرت على الشيخ القاسمى فى أحد شوارع زغرب ولم تكن معه أية أوراق تثبت شخصيته وبعد التحقيق معه تبين أنه خالف قوانين إقامة الأجانب وتنقلهم فى كرواتيا. ولذلك أحيل للمحكمة التى غرمته مبلغاً من المال وأمرت بمنعه من دخول كرواتيا لمدة عام. وأنه منذ ١٨ سبتمبر ٩٥ لم يعد موجوداً فى كرواتيا ومن المفترض أن يكون غادر أراضى كرواتيا بموجب قرار المحكمة. (الحياة ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥ - مرجع سابق).

(٢) نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط تصريحات منسوبة لمصدر بوزارة الداخلية الكرواتية يؤكد فيه إلقاء القبض على طلعت قاسم فى مطار زغرب فى ١٢ سبتمبر ١٩٩٥، قادماً من فينا ومعه شخص مصرى يدعى سمير أحمد عبدالعزيز، وهو عضو فى الحركة الإسلامية ومقيم فى كرواتيا منذ عام ١٩٨٩، ويعمل مترجماً ويشارك فى إدارة إحدى منظمات الإغاثة الإنسانية، وشخص آخر كرواتى ميلان مراد دفينتش وهو أحد جيران المترجم المصرى الذى قبل استضافة طلعت فى منزله مقابل ألف دولار. وقد نقل طلعت إلى أحد مبانى المخابرات الكرواتية، بينما نقل مرافقيه إلى قسم الشرطة المجاورة للمطار ومكثا هناك حتى ظهر يوم الجمعة الخامس عشر من شهر سبتمبر (١٩٩٥)، ثم أفرج عنهما واحتجز فقط جوازى سفرهما.

وذكر هذا المصدر الكرواتى الذى لم يفصح عن اسمه أن التحقيقات مع قاسم كشفت وجود صلات له مع عناصر الجماعات الإسلامية فى البوسنة وكرواتيا ومقدونيا وتركيا وأنه سبق احتجازه من جانب السلطات الكرواتية لعدة ساعات لاستجوابه منذ أكثر من عامين لمشاركته فى تدريب عدد من الأفراد على السلاح، وأنه أوضح وقتها أن هذه التدريبات تتم بهدف المشاركة فى الدفاع عن الأراضى الكرواتية والبوسنية. ووقتها طلب منه ترك الأمور العسكرية للمسئولين الكروات، وعدم استخدام أراضى كرواتيا للقيام بأى نشاطات معادية لدول أخرى، وأخلى سبيله. غير أنه ألقى القبض عليه مرة أخرى فى العاشر من يوليو أثناء عودته من الأراضى البوسنية ووجد فى حوزته أربعون ألف دولار وجوازا سفر يحملان اسمه أحدهما دنماركى استخدمه فى دخول البوسنة والثانى مصرى استخدمه فى دخول كرواتيا، وأربعة جوازت أخرى بأسماء مختلفة ليس عليها صور لأحد. وقد أفرج عنه بعد مصادرة ما معه من أموال لعدم تسجيلها، وتم ترحيله فى ١٤ يوليو ١٩٩٥، إلا أنه عاد مرة أخرى إلى كرواتيا فى ١٢ سبتمبر ١٩٩٥ بجواز سفره الدنماركى فألقى القبض عليه فوراً (الأهرام والأخبار ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥).

المهم أنه بعد بيان رابطة العاملين بالكتاب والسنة توالت بيانات المنظمات الأخرى التى سجلت تصعيداً ملحوظاً فى لهجتها[1].

فأصدر المرصد الإعلامى الإسلامى - وهو جهة تضم عدداً من قادة الجماعات الدينية المصرية المقيمين فى لندن بياناً اتهم فيه النظام الكرواتى بعقد صفقة مع القاهرة.. وقال البيان (إن عملية إلقاء القبض على قاسم تأتى فى إطار الحملة الشرسة التى يشنها أعداء الإسلام والمسلمين ضد العاملين فى الحقل الإسلامى). وهدد البيان بمواصلة الجهاد، بعد أن حمّل الكروات مغبة حدوث أى مكروه للشيخ القاسمى ووجه رسالة إلى كل من تسول له نفسه من الدول للتعاون أو التنسيق مع الحكومة المصرية وتسليم أعضاء (الجماعات الدينية) إليها بأنه سيكون هدفاً مباشراً لانتقام الإسلاميين.

وأصدرت جماعة الجهاد التى يتزعمها الظواهرى بياناً أكثر حدة اتهم عدة جهات بالاشتراك فى خطف القاسمى (منها الموساد الإسرائيلى النشط فى الدنمارك)[2] وكرواتيا وأمريكا وأيضاً الدنمارك التى منحت له حق اللجوء السياسى له!. وأشار البيان إلى احتمال أن تكون حكومة كرواتيا قد سلمت طلعت قاسم إلى مصر دون أن تعلن القاهرة ذلك، منعاً لإحراج الأولى، أو أن تكون زغرب ما زالت تحتفظ به فى أحد سجونها أو أجهزت عليه[3]. ثم دعا البيان الحركات الإسلامية لتوحيد صفوفها ووضع استراتيجية لمواجهة الهجمة على دعاة الإسلام.

أما السكرتير الخاص لطلعت قاسم والذى يعرف باسم غزال فقد اتهم صراحة الولايات المتحدة الأمريكية بخطفه، وقال فى تصريحات صحفية أنها وحدها هى أكبر المستفيدين من إلقاء القبض عليه وألمح للسبب حينما قال (إن شخصيات أمريكية حاولت عدة مرات فتح قنوات للاتصال بطلعت وإجراء حوار معه خلال النشاط المكثف الذى بذله إخواننا فى مصر ضد السائحين الأجانب، إلا أنه رفض تماماً)[4].

---

(١) اتفقت كل من زوجة قاسم وتصريح وكالة أنباء الشرق الأوسط المنسوب لمتحدث أمنى كرواتى على إطلاق سراح المترجم صديق طلعت يوم الجمعة ١٥ سبتمبر، بينما لم يعرف أحد نبأ اختفائه إلا بعد ذلك بأسبوع (يوم ٢٢ سبتمبر).. وربما احتاج المترجم كل هذه المدة ليتمكن من إبلاغ زوجة قاسم بما حدث.. أو ربما علمت زوجته مبكراً ولم تشأ هى ورفاقه إعلان النبأ إلا بعد مرور هذا الوقت.

(٢) الحياة اللندنية ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥، ١٠ أكتوبر ١٩٩٥.

(٣) كانت هذه هى المرة الأولى التى يشير فيها إلى احتمال تصفية أو اغتيال طلعت قاسم أو لاحتمال تسليمه إلى مصر.

(٤) الحياة اللندنية ١٠ أكتوبر ١٩٩٥ - مرجع سابق

ثم أصدر مركز الإعلام الإسلامي، وهو مركز علمي خاص بالجماعة الإسلامية بياناً أكثر حدة جاء فيه: (في خطوة تفوح منها رائحة المؤامرة والتكاتف على ضرب الإسلام قامت الحكومة الكرواتية الصليبية بخطف الأخ طلعت فؤاد قاسم عندما كان في طريقه إلى البوسنة ، وادعت أنه غادر كرواتيا إلى جهة غير معلومة بعدما أقصته المحكمة هناك، وأخذ حكماً بعدم السماح له بدخول كرواتيا فترة سنة. وهذه محاولة ملفقة من كرواتيا للتنصل من مسئوليتها عن أي مكروه تعرض له القاسمي. وهذا التصرف يعد تحدياً صارخاً لجماهير المسلمين واستخفافاً بمشاعرهم. والأكيد أن هناك معلومات مهمة حول خطف القاسمي تحاول الحكومة الكرواتية إخفاءها تتعلق بالتنسيق بين الدنمارك وأمريكا وكرواتيا ومصر وإذا تم التوصل إلى تلك المعلومات السرية سيتضح أن القاسمي كان ضحية مؤامرة شاركت فيها عدة دول)[1].

غير أن جماعة الجهاد عادت لتؤكد في نشرتها (المجاهدون) التي يحررها الظواهري ما ألمحت إليه في بيانها السابق وهو تسليم كرواتيا طلعت قاسم للسلطات المصرية. وقالت النشرة التي تصدر من سويسرا أن (الشيخ القاسمي وصل القاهرة بعدما سلمته كرواتيا إلى النظام المصري وأنه يتعرض حالياً للتعذيب ليشهد العالم فصلاً جديداً من المسرحيات الهزلية للقوانين والأعراف الدولية التي يتشدقون بها).

ولم تحدد النشرة مصادر معلوماتها التي وصفتها بأنها أكيدة[2].. ولم تنف أو تؤكد القاهرة هذه المعلومات. واكتفى وزير الداخلية المصري وقتها اللواء حسن الألفي بعدم التعليق متعللاً بالمصلحة العامة[3].

وهكذا أثار حادث اختفاء أو مصرع (كما نرجح) قاسم ضجة واسعة شاركت فيها كل من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية وهيئات إسلامية عديدة تتبعهما أو تناصرهما تتخذ من العواصم الأوروبية مقراً لها.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الحياة اللندنية ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥.

(٣) عندما سئل اللواء حسن الألفي وزير الداخلية وقتها عن مكان طلعت قاسم رفض الإجابة واكتفى بالقول إن المصلحة العامة تقتضي عدم الخوض في هذا الموضوع. ولكنه أكد أن مصر تبذل جهوداً لاستلام متطرفين مقيمين في دول أجنبية (الأهرام ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥). وقد فسر بعض المعلقين هذه الإجابة على أنها إشارة إلى استلام مصر لطلعت فؤاد قاسم. وكانت قد نشرت بعدها أخباراً عن استلام مصر عدد من المتطرفين من بلد آسيوي وحجب اسم البلد، الذي تكهن البعض أنه اليمن واعتقد آخرون أنه باكستان.

ولم تقتصر هذه الضجة على إصدار البيانات والتنديدات وتوجيه الاتهامات والتهديدات فقط، إنما تعدتها إلى تنفيذ بعض هذه التهديدات أيضاً.. فقد انفجرت قنبلة فى ميناء ريكا الكرواتى لتقتل شخصاً وتصيب ٢٩ آخرين، وبعدها أصدرت الجماعة الإسلامية المصرية بياناً أعلنت فيه مسئوليتها عن الحادث، وقالت إنها فجرت القنبلة احتجاجاً على استمرار السلطات الكرواتية فى احتجاز طلعت قاسم وأكد البيان أن أمر قاسم لن يمر إلا عبر شلالات من الدم تنزف من مصالحهم خارج وداخل كرواتيا. وأشار البيان إلى أن هذا الانفجار سيكون الأول من سلسلة انفجارات وحرب لا يعلم مداها إلا الله إذا لم تفرج ظغرب عن قاسم[١].. غير أن ما حدث بالفعل أن هذا الانفجار كان الأول والأخير فى كرواتيا وكان هو بداية ونهاية المدى للحرب التى هددت بها الجماعة الإسلامية المصرية كرواتيا.

وعموماً يمكننا أن نرصد أربع ملاحظات على هذه الضجة التى أثارها حادث اختفاء أو مصرع القاسمى.

أولاً: أن المشاركين فى الضجة لا يعرف أحد منهم على وجه التحديد ملابسات الاختفاء، وذلك ما يظهر فى تعدد الروايات بشأنه.. والأمر الوحيد الذى نال اتفاق الرواة هو إلقاء السلطات الكرواتية القبض على القاسمى.. وغير ذلك اختلفوا بشأنه.. فليس معروفاً إذا كانت عملية إلقاء القبض عليه تمت فى مطار زغرب أو فى بيت الكرواتى الذى استضافه أو فى أحد شوارع العاصمة الكرواتية.

ثانياً: ولا أحد منهم يعرف أيضاً مكان القاسمى بعد اختفائه فقد اختلفوا بشأنه.. الأمر الوحيد الذى اتفقوا عليه أنه ليس حراً طليقاً كما كان قبل آخر سفر له إلى كرواتيا.. فهم يؤكدون تسليمه إلى مصر، وفى نفس الوقت يوجهون التهديد لكرواتيا لكى تفرج عنه.. ويتهمون أمريكا أيضاً باستجوابه.

ثالثاً: وكذلك لا يعرف أحد منهم مصير طلعت قاسم.. وما إذا كان بعد اختفائه ما زال حياً أم لقى مصرعه.. جماعة الجهاد تصدر بياناً تشير فيه إلى احتمال موته، ثم تصدر آخر تؤكد فيه تعرضه للتعذيب داخل مصر.. وتصدر الجماعة الإسلامية بياناً تهدد فيه كرواتيا بمزيد من الانفجارات إذا لم تطلق سراحه.

---

(١) الوفد ٢٢ أكتوبر ١٩٩٥.

رابعاً: إن هذه الضجة لم تستمر طويلاً، ولم تتجاوز أكثر من بضعة أسابيع، بعدها لم تعد الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد أو التنظيمات والجمعيات التابعة لهما تتذكر القاسمى أو تتحدث عنه أو تذكر عنه شيئاً فى بياناتها التى لم تتوقف حتى الآن.

وربما يعود ذلك إلى أن (الحى أبقى من الميت)، أو قد يرجع ذلك إلى أن كل ما ذكر من قبل عن حادث القاسمى قد جافته الدقة.. وربما يئس زملاؤه من استعادته وانشغلوا بتأمين أنفسهم.. وربما تأكدوا أنه لم يعد حياً، خاصة وأن ثمة رواية تؤكدها أوساط ديبلوماسية تقول: إن طلعت قاسم لقى مصرعه بالفعل على الحدود الكرواتية حينما حاول دخول كرواتيا بطريقة غير شرعية، حينما طارده البوليس الكرواتى بعد أن رفض التوقف، فأطلقوا عليه الرصاص فأردوه قتيلاً.

المهم أن يأس الجماعة الإسلامية فى استعادة القاسمى جعلها توكل مهامه وأعماله لاثنين من عناصرها القيادية.

وبغض النظر عن هذه الملاحظات فالشاهد أن ثمة حالة من التخبط والاضطراب والانفعال والضيق أصابت أمراء الجماعة الإسلامية وأيضاً جماعة الجهاد فى الأيام والأسابيع التى أعقبت مفاجأة اختفاء أو مصرع القاسمى أحد الإخوة الكبار.

والذين يعرفون المكانة التى كان يتمتع بها طلعت قاسم لدى الإخوة الكبار والصغار معاً لا بد وأن يدرك سر هذه الحالة التى انتابت زملاءه بعد اختفائه.

فالشيخ القاسمى (مواليد ١٩٥٧) هو أحد مؤسسى الجماعة الإسلامية، وهو لم يزل طالباً بكلية هندسة جامعة المنيا. وعندما اتحدت الجماعة مع جماعة الجهاد فى تنظيم واحد كان واحداً من أعضاء مجلس الشورى الموحد له. وقد شاءت الظروف أن يكون الوحيد من بين أعضاء هذا المجلس الذى يقع فى قبضة سلطات الأمن فى سبتمبر ١٩٨٠، فى إطار قرارات التحفظ التى أصدرها السادات، نظراً لأنه كان وقتها فى المستشفى، ولم يتمكن من الهرب مثل زملائه الآخرين. وبعد اغتيال السادات ضمته لائحة قرارات الاتهام فى قضية الجهاد عام ١٩٨١، وصدر ضده حكم بالسجن لمدة سبع سنوات. وبعد انقضاء مدة العقوبة وخروجه من السجن اعتقل لبضعة أسابيع أخرى، وعندما خرج تمكن من السفر خارج مصر عام ١٩٨٩، مولياً وجهه صوب بيشاور[1].

(١) الحياة ٣٠ أغسطس ١٩٩٣ ـ مرجع سابق.

وهناك ساعد زملاءه الذين سبقوه من قادة الجماعة الإسلامية فى الإشراف على تدريب الأعضاء فى استخدام السلاح وصنع المتفجرات.

غير أنه انفرد وحده بالإشراف على إصدار نشرة خاصة ناطقة بلسان الجماعة أسماها المرابطون.

وحينما اضطر لمغادرة بيشاور - خوفاً من تسليمه لمصر - استقر فترة قصيرة فى أفغانستان فى ضيافة عبدرب الرسول سياف أحد قادة المجاهدين الأفغان، إلا أنه سرعان ما غادر أفغانستان إلى الدنمارك، التى تمكن من الحصول على حق اللجوء السياسى فيها مستغلاً حكم الإعدام الذى صدر ضده فى قضية العائدين من أفغانستان عام ١٩٩٢ بمصر[١].

وفى الدنمارك استأنف إصدار مجلة (المرابطون) من جديد ونشط فى إجراء الحوارات مع الصحف والمجلات والإدلاء بالتصريحات لوكالات الأنباء العالمية لبيان موقف الجماعة فى القضايا المثارة.. وكانت هذه الحوارات والتصريحات تتسم دائماً بالتفاؤل لدرجة أنه حول فشل حادث الاعتداء على الرئيس مبارك فى أديس أبابا إلى نجاح تمثل، كما قال، (فى قدرة الحركة الإسلامية الجهادية على التخطيط والتنفيذ لمستوى عسكرى رفيع، وأكد على التواصل بين الحركة الإسلامية أياً كانت مواقعها)[٢].

غير أن النشاط الإعلامى المكثف الذى مارسه المهندس طلعت قاسم لم يمنعه من ممارسة نشاط آخر فى مجال الاتصالات الخارجية مع الحركات والجماعات والهيئات الإسلامية (الراديكالية) الأخرى على مستوى العالم. ونعتقد أن هذه هى المهمة الأصلية له، وكان يغطيها بنجاح نشاطه الإعلامى والإعلانى!.. فهو لم يكن وزير إعلام الجماعة فقط - كما يقول سكرتيره غزال - إنما كان أيضاً وزير خارجيتها!

ولذلك كان وجوده فى خارج مصر ضرورياً لممارسة هذه المهمة.. وربما لذلك غادر أفغانستان بسرعة لأن ظروف الحرب الأهلية كانت ستعوق قيامه بهذه المهمة.. وربما لذلك أيضاً لم يشأ إخفاء مكانه مثل أيمن الظواهرى الذى كان فى وقت ما معروفاً أنه كان يقيم فى جنيف ولكنه هو والسلطات السويسرية أنكروا ذلك.

وظروف اختفاء أو اغتيال قاسم فضحت الدور الهام الذى كان يقوم به فى الاتصالات الخارجية.

فهو كما يبدو من ملابسات الأحداث لم يذهب إلى كرواتيا لمجرد إعداد كتاب عن مأساة البوسنة، خاصة وأنها لم تكن زيارته الأولى لها، فقد زارها - كما أشارت بعض الأنباء - عدة مرات من قبل . وفى المرة الأخيرة التى اختفى أو اغتيل فيها سبقها بزيارة عدة بلدان مختلفة.. فهكذا كان يقضى دوره وكانت تفرض عليه مهام منصبه.

ورجل له مثل هذه المهام لابد وأن يثير اختفاؤه أو اغتياله قلقاً واسعاً فى أوساط زملائه ومناصريه، ويدفعهم للقيام بضجة إعلامية من أجل الإفراج عنه أو حمايته من الموت حينما تصوروا أنه ما زال حياً.. لأن هذا الاختفاء أفقدهم مسئولاً نشيطاً للعلاقات الخارجية، كان يمسك فى يده بخيوط أسرار علاقات عديدة فى هذا الشأن استثمرتها الجماعة الإسلامية فى تدبير ما تحتاجه من تمويل وتوفير ما تحتاجه من دعم ومساندة[1].

غير أن الضجة التى أثارها الإخوة الكبار بسبب اختفاء قاسم لم تكن كلها حزناً عليه أو قلقاً على اضطراب نشاطهم بعد فقده.. وإنما كانت أيضاً خشية أن يلقوا نفس مصيره أو يتعرضوا لأحداث مشابهة لما ألم به.

إنهم لم يبكوا عليه فقط.. إنما بكوا أنفسهم أيضاً، وهم يذرفون الدمع عليه!.. ولعل ذلك يفسر لنا سر الارتباك والفزع الذى أصابهم جميعاً سواء من كان منهم ينتمى للجماعة الإسلامية أو ينتمى لجماعة الجهاد.. فهم كلهم فى قارب واحد.. مطاردين ويخشون السقوط الذى لم يعد مستبعداً، كما كان قبل سفر طلعت قاسم إلى زغرب[2].

واختفاء قاسم قيد من حركة بقية الإخوة الكبار الذين ينتقلون بين عواصم العالم المختلفة.. يدبرون ويخططون للعمليات الإرهابية التى ينفذها (الإخوة الصغار) فى مصر.. فهذا الأمر لم يعد مأموناً كما كان من قبل حتى لا يلقوا نفس مصير زميلهم الكبير.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) نشرة المرابطون - العدد ٢٠ - كوبنهاجن.

وقد دفعهم ما حدث لقاسم لتغيير إماكن إقامتهم والاحتفاظ بأماكنهم الجديدة سرية، على عكس ما فعله قاسم وهذا ما رصدته أجهزة الأمن المصرية فعلاً لعدد من القيادات الهاربة فى الخارج[1].

كما أجبر ما حدث لقاسم بقية الإخوة الكبار على اعتبار السودان الملاذ لهم. غير أنهم اضطروا للرحيل عن السودان على أثر الضغوط التى تعرضت لها الحكومة السودانية بعد عملية أديس أبابا.

وهكذا..

فإن اختفاء طلعت قاسم أو اغتياله فى كرواتيا لم يمثل خسارة لأهله وذويه أو لجماعته فقط، وإنما لجماعة الجهاد أيضاً ولكل الهيئات والمنظمات الإسلامية الراديكالية التى تدعمها.

لقد كان اختفاؤه بمثابة ضربة موجعة لكل هذه الجماعات ولحركة الإرهاب فى مصر كان لها تأثيرها السلبى الحاد عليها.

ولعل هذا يؤكد من جديد أهمية وخطورة الدور الذى يضطلع به (الإخوة الكبار) خارج مصر ومعهم عدد لا بأس به من المساعدين، بالنسبة لتنشيط حركة الإرهاب داخلها.. فهم الذين يقودون فعلاً هذه الحركة فى السنوات الأخيرة، على عكس (الإخوة الكبار فى السجون) الذين تحجم القضبان والأبواب المغلقة دورهم القيادى.. وأيضاً على عكس الإخوة الصغار فى الداخل الذين يقتصر دورهم على تلقى التوجيهات والتعليمات ثم التنفيذ، وإن كان يترك لهم حرية تحديد مواعيد التنفيذ وطريقته على ضوء الظروف المتغيرة.

والإخوة الكبار فى الخارج يمثلون أيضاً الجسر الذى يربطهم بحركات وجماعات الإسلام السياسى الأخرى، سواء تلك التى توصف بالراديكالية أو تلك التى لا تتمتع بهذه الصفة.

وهذا ما كشفت عنه الضجة التى أثيرت عقب اختفاء أو اغتيال قاسم فى كرواتيا..

---

(١) العالم اليوم - ١١ اكتوبر ١٩٩٥.

فقد شارك فى هذه الضجة وبحرارة هيئات عديدة غير الجماعة الإسلامية التى ينتمى إليها، مما يدل على عمق العلاقات التى تربط بين كل هذه الجهات والهيئات مع جماعات الإرهاب المصرية.

ولعل هذا يدعونا للانتقال إلى الفصل التالى والذى نناقش فيه علاقة الإخوان بكل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد.

* * *

وقبل النهاية

أثارت الجماعات الإرهابية شكوكاً فى أن ثمة اتفاقاً غير معلن بين أجهزة الأمن وقادة الجماعات الإرهابية يقضى بأن تتوقف هذه الجماعات عن عمليات العنف والإرهاب، وفى المقابل تفرج أجهزة الأمن عن الأعضاء المعتقلين منها تباعاً وبعض قادتها الذين قضوا أحكاماً بالسجن صدرت ضدهم، وأيضاً تخفيف أجهزة الأمن قبضتها عن هذه الجماعات ووقف الحصار المفروض عليها، والسماح لها بممارسة بعض أنشطتها العلنية.

هذه الشكوك التى أكدت أجهزة الأمن عدم صحتها، استند أصحابها إلى الإفراج عن نحو ستة آلاف معتقل فى السجون تباعاً خلال ١٨ شهراً من بداية عام ٩٨ وحتى منتصف عام ١٩٩٩، وأيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ تناقص عمليات العنف والإرهاب منذ وقوع المذبحة البشعة بالأقصر فى نهاية عام ١٩٩٧، ثم توقفها تماماً تقريباً خلال عام ١٩٩٩.

لكن هذا التوقف للعمليات الإرهابية ليس بالضرورة أن يكون مؤشراً على وجود صفقة سرية قد تمت خلسة بين الأمن والجماعات الإرهابية.. بل يمكن أن يعنى أمراً آخر تماماً، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن هذا التوقف عن العمليات الإرهابية حدث فى وقت ما زالت هناك أعداد من العناصر المسلحة للجماعة الإسلامية رفضت الالتزام بمبادرة وقف العنف وعبرت عن موقفها فى مذبحة الدير البحرى بالأقصر.. كما أن هذا التوقف للعمليات الإرهابية لم يقتصر على العناصر المسلحة للجماعة الإسلامية فقط، بل إنه شمل أيضاً عناصر جماعة الجهاد التى جاهر قادتها برفض مبادرة وقف العنف، بل وهددوا بالقيام بعمليات انتقامية بعد نجاح الأمن فى اصطياد عدد من كوادرها فى الخارج واقتيادهم إلى داخل مصر وتقديمهم للمحاكمة فى القضية، التى عرفت باسم قضية العائدين من ألبانيا التى صدرت فيها أحكام ضدهم.

ولذلك..

فإن توقف العمليات الإرهابية على هذا النحو يحتمل أن يشير إلى حالة من الضعف قد انتابت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد ويعزز هذا الاحتمال الضربات القاسية والمتتالية التى تلقتها الجماعتان خلال السنوات الماضية، والتى أسفرت عن سقوط نحو الألف من كوادرها، ووقوع عدد يقدره قادتها بثلاثين ألفاً من عناصرها وقياداتها فى قبضة الأمن.

ولعل ذلك هو السبب الرئيسى الذى يفسر مبادرة وقف العنف التى تقدم بها القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية قبل شهور من حادث الأقصر، وأعلنوا تجديدها بعدها فهم لاذوا بها بحثاً عن هدنة يلتقطون فيها الأنفاس، ويعالجون الجراح، ويعيدون تنظيم الصفوف.

غير أن وجود سبب رئيسى لا ينفى عادة وجود أسباب أخرى وراء هذه المبادرة مثل رغبة قادة الليمان فى فترة من الهدوء تشجع الأمن على السماح لهم بالخروج من السجن، أو لأنهم عازمون على انتهاج أساليب أخرى من العمل غير الصدام الصريح وعمليات العنف والإرهاب، أو لما يتعرض له قادة الخارج من متاعب فرضت عليهم القبول بوقف العنف. ولكن يبقى أمر ملفت للنظر أن قادة هذه الجماعات لم يرجعوا بعد إلى أى من الثوابت الفكرية أو الأيدلوجية لهم، خاصة ما يتعلق بتكفير من يخالفهم الرأى سواء من داخل النظام أو بين آحاد الناس.

وهنا.. وهنا بالتحديد ما يتعين علينا أن ننتبه إليه.

نعم إن الجماعات التى تمارس العنف والإرهاب تحت شعارات الإسلام تعانى الآن الكثير من الضعف بسبب ملاحقات ومطاردات رجال الأمن لها، ولكنها لم تلق حتفها ولم يتم إشهار وفاتها بعد.. فهى ما زالت لديها قيادات لم تتراجع عن أفكار تكفير المجتمع والنظام السياسى، وهى أساس ممارسة العنف.. ولديها قيادات فى الخارج تترقب فرصة الخروج من الحصار المفروض عليها.. ولديها عناصر قادرة على غواية مزيد من الشباب وتضليلهم وتجنيدهم إلى صفوفها.. ولديها أيضاً عناصر مسلحة ما زالت

هاربة لم تسلم نفسها، حتى وإن تبرأت بعض عائلاتها منها.. بل إن هذه العناصر اختارت قائداً جديداً لها بعد سقوط كدوانى.

كما أن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى أفرخت هذه الجماعات لم تتخلص منها كلها بعد..

ولذلك فإن أدق وصف للحالة التى آلت إليها جماعات العنف والإرهاب أنها تعيش الآن فى الإنعاش.. والإنعاش بعده قد تبرأ من أمراض الضعف والوهن الذى أصابها.. أو قد يفضى بها إلى الموت والفناء.

وهذا بالتحديد ما يحاول هذا الكتاب التنبيه إليه.

* * *

مطابع مؤسسة دار الشعب - للصحافة والطباعة والنشر
٩٢ شارع القصر العينى: ٣٥٥١٨١٠ - ٣٥٥١٨١٨ - ٣٥٤٣٨٠٠

كتب للمؤلف

- لعبه القطط السمان فى مصر ١٩٧٨
- محاكمة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٩
- حقيقة المساعدات الأمريكية لمصر ١٩٨٥
- الاختراق.. قصة شركات توظيف الأموال ١٩٩١
- ممولو الإرهاب ١٩٩٤